تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر

تعزيز قدرات الشباب القطري

إدماج الشباب في عملية التنمية

UNDP

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
General Secretariat for Development Planning

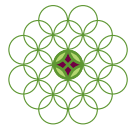

استراتيجية التنمية الوطنية
National Development Strategy

تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر

تعزيز قدرات الشباب القطـــري

إدماج الشباب في عملية التنمية

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
يناير 2012

تم النشر لأول مرة في يناير 2012
حقوق النشر محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
أبراج الدوحة
ص.ب 1855
الدوحة ، قطر
http://www.gsdp.gov.qa

صمّم الغلاف طارق سبنس، الطالب في قسم التصميم الجرافيكي في جامعة فرجينيا كومونولث – قطر. يصوّر الغلاف صقراً كرمز ذي أهمية كبيرة للثقافة القطرية حيث تتوارث مهارة تدريب الصقور بين الآباء والأبناء. ويتطلب الحفاظ على ولاء الصقر لمدّربه قدراً هائلاً من الجهد بعد أن تتاح له فرصة الطيران. والصقر طير معروف منذ قديم الزمان ويذكّرنا بتقاليدنا. ومع وصول الشباب القطري إلى مرحلة النضج، يمتلك إحساساً قوياً بالفخر بوطنه وثقافته، لكنه يبذل في الوقت نفسه جهداً كبيراً للوصول إلى التحديث واستيعاب التأثيرات العالمية. وتمّ استخدام الأنماط الإسلامية لرسم صورة الصقر. ولكن، بعكس التناظر الدقيق للرموز الاسلامية التقليدية، تبتعد هذه الصورة عن الماضي عبر احتوائها على أشكال شابة غير متناظرة مستمدة من علم قطر الوطني الذي يمثّل مصدر فخر عظيم آخر للشباب القطري.

طبعت التصميم شركة grow – Qatar

طبع في: شركة الخليج للنشر والطباعة

يمكن استخدام محتويات هذا التقرير بكل حرية لأغراض غير تجارية ، مع الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تمهـــــيد

في نوفمبر 2008، أطلق سمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، رؤية قطر الوطنية 2030. وتتوقع هذه الرؤية تحوُّل قطر المستمر إلى اقتصاد متنوّع متقدم مبني على المعرفة. قادر على استدامة تنميته الذاتية وتوفير مستوى معيشةٍ عالٍ لجميع مواطنيه وللأجيال القادمة.

وللمساعدة على تحقيق هذه الرؤية أطلقت قطر أولى استراتيجيات التنمية الوطنية في مارس 2011. وهذه الاستراتيجة هي خطة عمل طموحة تحتوي على برامج تنمية وطنية ذات أولوية مع أهدافها ونتائجها المرجّوة. ومن خلال رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تتطلع قطر إلى بناء مجتمع آمن ينعم باستقرار وازدهار مستدامين. إنّ تحقيق هذه الرؤية يبدأ بتعزيز الأسرة وضمان حماية جميع المواطنين في بيوتهم ووظائفهم ومحيطهم. كما أن تعزيز الرفاه البدني والعاطفي والذهني للأفراد، ولاسيما الشباب منهم، سوف يضمن لهم التميّز والتفوّق في الأمد الطويل.

وكجزء من جهود الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دعم تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 وبرامج استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، سلّط "تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر" الضوء على الشباب. وفي موضوع "توسيع قدرات الشباب القطري"، يركّز التقرير على تحديات التنمية وفرصها التي يواجهها الشباب القطري.

إن المجتمع القطري مجتمع فتيّ، ونصفه تقريبا تحت سن العشرين. والاستثمار في الشباب القطري سيزوّد الشبّان والشابات بفرص وخيارات طوال حياتهم. وأبعد من كونهم المستفيدين من التنمية، يرى "تقرير التنمية البشرية الثالث" الشباب كقوة حاسمة في تحديد شكل التنمية الوطنية. ويركّز على خمسة مجالات أساسية لتطوير الشباب القطري، وهي تشكّل محور تقرير التنمية البشرية الثالث.

أولاً، التحدي للشباب في محيط متغيّرٍ ديموغرافيا واجتماعيا واقتصادياً. فقطر تمرُّ بتغيّرات ديمغرافية ملحوظة تشمل ارتفاع سن الزواج الأول، وانخفاض الإنجاب وارتفاع معدلات الطلاق. والشباب القطري يتأثّر إيجاباً وسلباً بنتائج العولمة، ولاسيما ثورة المعلومات والاتصالات. فالتغيّرات الجارية والمترامية تقدّم تحديات جديدة وفرصاً مثيرة ولاسيما في بناء قدرات الشباب ليشاركوا في جميع مجالات المجتمع. وعلى الشباب أن يتكيّفوا مع عمليات التحديث، ومع الديناميات الديموغرافية السريعة التغيُّر. وتدعو هذه الاتجاهات إلى الفهم الثقافي المتبادل والتسامح، وإلى الحوار المتبادل بين الأجيال.

ثانياً، بناء المعرفة وتوسيع الفرص التعليمية. فقد قامت دولة قطر بمبادرات إصلاحية وباستثمارات ضخمة في البنية التحتية للتعليم والتدريب لمصلحة الشباب القطري. وهناك الآن فرص عديدة. ويتواصل السعي لجعل الأداء التعليمي يتقدم بخطى موازية. والمطلوب هو تعزيز الحوافز والفرص لاستبقاء الشباب في الدراسة كي يتابعوا التعليم العالي.

ثالثاً، تعزيز مشاركة الشباب في قوة العمل. إنّ تطلّعات دولة قطر إلى التنويع الاقتصادي تجعل من الضروري بناء رأس المال البشري لخلق قوة عمل أكثر إنتاجاً ومهارةً. وبما أن العدد الجديد من القطريين الداخلين في قوة العمل كل سنة هو أدنى من طلب الاقتصاد، أصبح لِزاماً تعزيز بنية الحوافز لزيادة مشاركة الشباب في قوة العمل بمستوى مهارات أعلى.

رابعاً، تحسين الصحة والرفاه. قامت قطر باستثمارات كبرى في نظام الرعاية الصحية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 في الوصول إلى مستويات عالمية. فزيادة الوزن والبدانة منتشرتان بنسبة عالية بين الشباب القطري. وتعاني قطر كذلك من معدّلات عالية في الوفيات والإعاقات نتيجة حوادث الطرق ولاسيما بين الشبّان. ويقترح هذا التقرير سياسات تشجّع على العناية الذاتية والإجراءات الوقائية للحد من السلوك الطائش ولتشجيع نمط حياة صحي ونشط بين الشباب.

خامساً، التمكين والمشاركة المدنية. إنّ شبّان وشابّات اليوم هم العمّال والأهالي والمواطنون وقادة الغد. والشباب يحتاج إلى بيئة مُمكِّنة يتم فيها تشجيعهم على المشاركة في تنميتهم الذاتية وفي تنمية قطر. فالشباب هم مصدر قوة لمجتمعاتهم، ولهذا يجب توفير المبادرات التي تضمن شمولهم ومشاركتهم في جميع أوجه التنمية.

لقد تم إعداد "تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر" بالشراكة مع الوزارات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعتمد التقرير، من بين أمور أخرى، على دمج أوراق بحثية حول خلفية الموضوع، ونتائج ورشة عمل مجموعة الحوار المركّز، ومسابقة في كتابة مقالة للتعرف على آراء وأفكار الشباب، كما يعتمد مساهمات اللجنة الاستشارية الوطنية.

وأودُّ بكل إخلاص أن أشكر أعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية (الواردة أسماءهم في صفحة V) على دورهم الإرشادي في إعداد تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر. كما أود أن أشكر مؤلفي الأوراق الخلفية والشباب الذين زوّدونا بوجهات نظر هامة، وكذلك أعضاء فريق مشروع "تقرير التنمية البشرية الثالث" لِحِرَفِيتهم في إعداد هذا التقرير. وأنا واثقٌ أن التحليل والتوصيات التي يحتوي عليها هذا التقرير ستفيد جميع المعنيين بتنمية الشباب.

د. صالح بن محمد النابت
الأمين العام
الأمانة العامة للتخطيط التنموي

يناير 2012

فريق تقرير التنمية البشرية لدولة قطر

أعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية

- سعادة الدكتور صالح النابت ، الأمين العام (رئيس اللجنة)*، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- الدكتور ريتشارد ليبت، مدير إدارة التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- السيد خالد يوسف الملا، مدير إدارة شؤون الشباب ، وزارة الثقافة والفنون والتراث
- السيدة نورة المريخي، مدير إدارة الأبحاث والدراسات، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
- السيدة عينه ناصر العبيدان، خبير، مكتب الوزير، المجلس الأعلى للتعليم
- السيدة سلوى العبيدلي، مدير إدارة تخطيط السياسات والبرامج الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية
- الدكتورة حمدة عبدالله قطبة، استشاري طبي، مكتب مساعد المدير العام، المجلس الأعلى للصحة
- السيدة رابعة يوسف الحامد، مدير شؤون الموظفين، المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- السيد عيد علي المريخي، المدير المساعد، إدارة الموارد البشرية، وزارة العمل
- السيد محمد سعود البوعينين، مدير إحصاءات السكان، جهاز الإحصاء – دولة قطر
- الدكتور حسن المهندي، نائب الرئيس، اللجنة الدائمة للسكان
- الدكتور علي البكري، أخصائي فنيّ، اللجنة الأولمبية القطرية
- الدكتور محمد شلبي، مدير قسم الدراسات والبحوث، مركز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة قطر
- السيد أبو بكر عمر الصيعري، رئيس لجنة تقطير الوظائف في قطاع الطاقة والصيانة، إدارة الموارد البشرية، قطر للبترول
- الدكتور إبراهيم الكعبي، أستاذ مساعد، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة قطر
- السيد فهد الكواري، أخصائي تطوير المدرّسين والطلبة، جامعة حمد بن خليفة – المدينة التعليمية
- السيدة دالية الخلف، خبير، جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- السيد محمد عبد الله صالح، مدير تنمية المجتمع المحلي، مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)
- السيدة إكرام حمداد، مدير مشروع ، مؤسسة "صلتك"
- السيد حسن الإبراهيم، مستشار، فكرة للاستشارات والبحوث
- السيدة مها فياض محمد، رئيس فرع قطر، "المنظمة الدولية لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية (ايزيك)"
- السيد محمد السيد، طالب، جامعة تكساس آ أند أم – قطر
- السيد هشام محمدي، خبير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمارات العربية المتحدة

*ترأس سعادة الشيخ حمد بن جبر ال ثاني اللجنة حتى يونيو 2011.

فريق المشروع، الأمانة العامة للتخطيط التنموي

رئيس الفريق ومحرر التقرير	• د. ريتشارد ليبت، المدير، إدارة التنمية الاجتماعية
المنسق	• الآنسة شارون نج، خبير، إدارة التنمية الاجتماعية
الباحثون	• الآنسة نجلاء الخليفي، باحث، إدارة التنمية الاجتماعية
	• الآنسة عزيزة الخلاقي، باحث، إدارة التنمية الاجتماعية
	• السيدة بدرية علي محمد، باحث، إدارة التنمية الاجتماعية
	• السيدة نورة عيسى عبدالله، باحث، إدارة التنمية الاجتماعية
باحث مساعد	• الآنسة تارا مكارم، باحث، إدارة التنمية الاجتماعية

الأوراق الخلفية للتقرير

- السيد سعد المطوي، رئيس قسم الفرص، شل – قطر
  القضايا والتحديات والفرص التي تواجه الشباب القطري اليوم ومشاركة الشباب في عملية التنمية
- السيد واجد إدريس، باحث، برنامج الأمن الغذائي الوطني لدولة قطر
  الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتغيير على تنمية الشباب
- السيد حسن الإبراهيم، التسويق طويل الأجل، مسوّق، راس غاز
  الفرص والحوافز التعليمية المتوافرة للشباب القطري والاستراتجيات والسياسات القطرية نحو توظيف الشباب

- د. إيمان الأنصاري، رئيس الشؤون المشتركة – مركز فودافون قطر
  القضايا والتحديات الرئيسة ذات العلاقة بالتحاق الشباب القطري بسوق العمل
- د. حمد الإبراهيم، محلل مشارك للسياسات، مؤسسة راند
  الحالة الصحية للشباب في قطر وسياسات وبرامج تحسين صحة الشباب القطري ورفاهه.
- السيد بيرم أكتيبي، اللجنة الأولمبية القطرية
  تنمية الشباب بواسطة الرياضة
- د. صلاح المناعي، أستاذ مساعد، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة قطر
  تنمية الشباب من خلال التعليم
- السيد سلطان الكواري، مدير، إدارة الإحصاءات الديموغرافية ، جهاز الإحصاء- دولة قطر
  الإحصاءات الحيوية والشباب القطري
- د. زياد سعيد، أستاذ مشارك، كلية شمال الأطلنطي – قطر
  تنمية الشباب بواسطة تعليم الرياضيات والعلوم
- السيد كووك كوان كيت، مستشار
  التحليلات الكمية للمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية حول الشباب في قطر
- السيد هنري لوكاس، مستشار
  الصورة الديموغرافية وتحليل وضع الشباب في قطر
- السيدة سهير عبد الهادي، مستشار
  منظور النوع الاجتماعي حول تنمية الشباب
- د. وارويك روبرت نيفيل، مستشار حول التنمية البشرية

مساهمون آخرون

- د. عبد العالي الحوضي، نائب الرئيس للبحوث، شعبة البحوث، مؤسسة قطر
- النقيب إبراهيم محمد آل سميح، سكرتير اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات، رئيس قسم العلاقات الدولية بإدارة مكافحة المخدرات ، وزارة الداخلية
- السيد حمد الكواري، نائب المدير الإداري، واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا
- السيدة مارلانا فلديز، مدير برامج، مبادرة سيادة القانون
- د. دنيس هاتشر، مدير، علوم الرياضة، أكاديمية اسباير للتفوق الرياضي
- السيدة شريفة فاضل، مؤسس مشارك والمدير الإداري، مركز روضة لريادة الأعمال والإبداع
- السيد جمال عبدالله، السيدة مريم شربش، والسيد حارث عدلوني، مركز الجزيرة للدراسات
- السيد محمد أبو زينب، التسويق والاتصالات، مؤسسة اسباير زون
- السيدة عُلا عيد، مدير مشاريع الإعلام والاتصالات، المجلس الثقافي البريطاني- قطر
- السيد عبدالله راشد النعيمي، مدير المعهد وصاحب الترخيص، المعهد الديني الإعدادي الثانوي المستقل للبنين
- السيد علي الحبابي، مستشار تنمية الموارد البحرية و السيد جمال العماري، مسؤول التقطير، شركة شل، قطر
- السيدة شراين الصلح، مستشارة أولى للشؤون الحكومية، إكسون موبيل، قطر

مراجعو التقرير- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- د. إليسار صروح، الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإمارات العربية المتحدة
- السيد ميلوراد كوفاسيفيتش، مستشار إحصاءات، مكتب تقرير التنمية البشرية
- السيدة باولا باجلياني، أخصائي سياسات – ميسّر شبكة تقرير التنمية البشرية، مكتب تقرير التنمية البشرية
- السيدة آمي جايي، أخصائي سياسات- مكتب إحصاءات تقرير التنمية البشرية
- د. هبة الليثي، أستاذ الإحصاء، جامعة القاهرة

الترجمة والدعم

- السيدة نورة المرّي، منسّق أعمال السكرتارية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- د. باسم سرحان، خبير التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- السيد أحمدو أحمد منّي، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- د. حسين قاسم، مترجم، مستشار
- السيد تي هيب شوان، تدقيق البيانات، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- السيد عبد الرحمن حسن خليفة، مترجم، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
- السيد كريس تروت، محرر النشر، مستشار
- السيد سليم بيطار، محرر اللغة العربية
- السيدة دانة ابو سنينة، طابعة

المحتويـــات

	تمهيد	III
	فريق تقرير التنمية البشرية لدولة قطر	V
	قائمة المربعات والجداول والأشكال	VIII
	نظرة عامة	1
الفصل الأول	**الشباب القطري في أوضاع ديموغرافية واقتصادية اجتماعية متغيّرة**	5
	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	7
	تنمية الشباب – قضية عالمية	9
	النمو وأثره على الشباب	15
	الأسر المعيشية، تكوين العائلات وتفككها	18
	الفقر النسبي والشباب القطري	25
	الخلاصة	28
الفصل الثاني	**بناء المعرفة وتطوير مهارات الشباب القطري**	29
	الإعداد التربوي	31
	جودة التعليم وحوافز الطلبة	36
	التحصيل التعليمي والمشاركة	39
	العوائد الاقتصادية للتعليم	50
	الخلاصة	52
الفصل الثالث	**تعزيز مشاركة الشباب القطري في قوة العمل**	53
	القطريون في سوق العمل	55
	تعبئة قوة العمل الشابة القطرية	69
	إصلاح سوق العمل القطرية	73
	الخلاصة	80
الفصل الرابع	**تحسين صحة ورفاه الشباب القطري**	81
	الحصول على انطلاقة جيدة في الحياة	83
	السلوكيات العالية المخاطر	86
	مخاطر أسلوب العيش	89
	صحة الشباب ورفاهه من خلال الرياضة	93
	الخلاصة	101
الفصل الخامس	**تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم المدنية**	103
	استثمار قطر في الشباب	106
	المبادرات المميّزة	108
	مواجهة التحديات في قطر	110
	ما الذي يتوجب عمله بعد؟	112
	الخلاصة	118
الفصل السادس	**توسيع قدرات الشباب القطري: توصيات**	119
ملحق	مؤشرات التنمية البشرية في قطر، بين عامي 1990 و2010	123
	المراجع	129

المربعّات

1-1	تقارير التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية	7
2-1	تنمية الشباب: طبيعة الالتزام الدولي	10
3-1	التزام الشباب: العالم العربي	11
4-1	بطالة الشباب، أولوية في الشرق الأوسط	13
5-1	لتحدّي التغيير منافع للشباب القطري	14
6-1	إدارة الصراع بين التقاليد والتغيير: صوت الشباب القطري	14
7-1	ضمان أن يكون للنساء ولاسيما الشابات دور بارز في جميع مجالات الحياة	20
8-1	اشتقاق خط الفقر النسبي لقطر	25
1-2	إلهاب العقول: صوت الشباب	30
2-2	التغلُّب على فجوة النوع الإجتماعي: زيادة معدل الاحتفاظ بالبنين	38
3-2	تراجع اهتمام الطلبة بالعلوم والرياضيات	43
4-2	تحسين التعليم الابتدائي والثانوي لتلبية متطلبات التعليم العالي: صوت الشباب	46
5-2	العوائد من التعليم النظامي	51
1-3	توفير العمل للشباب وملاءمة مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل هو قضية إقليمية	54
2-3	استكشاف خيارات المهنة: نزوع مسبق نحو الخدمة العامة	58
3-3	العوامل التي تؤثر في مشاركة الشباب القطري في قوة العمل – تحليل الفوارق	61
4-3	التدريب والإرشاد في سبيل عالم العمل: صوت الشباب	64
5-3	معرض قطر المهني _ إرشاد وفرص للباحثين عن عمل	68
6-3	برامج التعليم والتدريب تشجّع على زيادة مشاركة النساء في قوة العمل	68
7-3	النجاح في تسهيل الوصول إلى وظائف نوعية للشباب في قطر	69
8-3	مبادرات لتمكين الشباب ذوي الإعاقات	72
9-3	وضع أولويّات قضايا التوظيف في السياسات الوطنية للشباب في قطر	73
10-3	المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات-قطر: تحديد الاتجاهات الحالية والمستقبلية	73
11-3	قطاع الطاقة القطري يسهم في بناء قدرات الشباب	76
12-3	مخاوف الشباب القطري المهتم بالأعمال الصغيرة والمتوسطة	77
13-3	التجديد الاجتماعي قد يزيل العقبات التي تمنع الشابات من أن يصبحن رائدات أعمال	78
1-4	كسرالصمت المحيط بالصحة الإنجابية: صوت الشباب	85
2-4	قضايا الصحة معقّدة وتحتاج اهتماماً مناسباً	91
3-4	التدخين قضية بارزة بين الشباب	92
4-4	الأنظمة التي تحكم استخدام التبغ	93
5-4	برامج أكاديمية اسباير طويلة الباع	95
6-4	العوامل االتي تمنع مشاركة النساء القطريات في النشاط البدني	97
7-4	أبحاث علوم الرياضة لدى "أكاديمية التفوق الرياضي - أسباير" تهدف إلى تحسين مستوى تنمية رياضة الشباب ورفاههم	100
1-5	دمج الشباب في عملية التنمية: برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الشباب	105
2-5	عزل الشباب يحبط المشاركة	105
3-5	الشباب جزء لا يتجزأ من عملية التنمية	106
4-5	خلفية حول تركيز قطر على الشباب	107
5-5	تنمية القيادة الشابة وتوسيع المشاركة الاجتماعية	107
6-5	شبكة الجزيرة توسّع الفرص للشباب للمشاركة في الحوار السياسي والاجتماعي	110
7-5	خلق الظروف للشباب للتغلُّب على عبء التنمية	110
8-5	دور الحكومة في دعم المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية	111
9-5	ما مدى فاعلية سياسات الشباب في وضع برنامج استراتيجي	112

10-5	البنية المؤسسية لمشاركة الشباب في الحياة المدنية	112
11-5	الانخراط التشاركي للشباب العربي محدود	113
12-5	فرص الشباب في لعب دور أكبر في التنمية الوطنية	114
13-5	بنك الوقت التابع لصانعي التغيير العالميين – تعزيز الوعي بأهمية العمل التطوعي	116
14-5	حوكمة الشباب – التجربة الماليزية	117

الجداول

1-1	مؤشرات التنمية البشرية في قطر بوجه عام في وضع جيد مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي	9
2-1	نمو مثير في عدد سكان قطر، لاسيما في العقد الأخير	15
3-1	نمو سريع لعدد السكان الشباب (1990-2010)	16
4-1	معظم الأسر القطرية تضم أطفالاً تحت سن 15 و57% تقريبا لديهم شاب واحد على الأقل 2010	19
5-1	يُرجح أن يتزوج القطريون أشخاصاً من المستوى التعليمي نفسه 2010	22
6-1	تراجع متوسط عدد الأطفال المولودين لنساء قطريات تحت سن 30 (2004 و2010)	23
7-1	ارتفاع في عدد النساء القطريات الباقيات بدون أطفال في الأعمار تحت 30	23
8-1	الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض	26
1-2	مستويات منخفضة من الأمية بين الشباب القطري (%)	41
2-2	تحسّن طفيف في نتائج اختبار طلبة المدارس الثانوية في العلوم والرياضيات، لكنها تبقى متدنية نسبيا في المقارنة الدولية	45
3-2	زيادة حصة طلبة التعليم العالي للقطريين الملتحقين بالجامعات الخاصة والكليات التقنية	47
4-2	يفضل طلاب التعليم العالي القطريون الكليات التقنية، وتفضل الطالبات القطريات الجامعات 2010/2009 (%)	47
5-2	مقارنة معدلات العوائد الحديّة للقطريين (%)	51
1-3	حصة الشباب القطريين الذكور من وظائف القطاع العام أكبر من حصة الإناث 2010 (%)	57
2-3	معظم الشباب القطري يعمل في وظائف ماهرة وعالية المهارة 2010	59
3-3	ارتفعت معدلات مشاركة القطريات في قوة العمل بشكل ملحوظ بين عامي (2001-2008)، لكن يبدو أنها استقرّت منذ ذلك الحين (%).	62
4-3	معدلات مشاركة الشباب القطري في قوة العمل أدنى من المعدلات في البلدان المعيارية	62
5-3	فجوة النوع الإجتماعي في رواتب القطريين السنوية 2011 (آلاف الريالات القطرية)	63
6-3	احتمالات طول مدة البطالة بين الشباب القطري أعلى لدى الإناث 2008	66
7-3	خريجو المرحلة الثانوية هم أكثر الفئات الشابة التي تطلب مساعدة وزارة العمل للحصول على وظيفة	67
8-3	نمو هائل في مكوّن االشباب غير القطري في قوة العمل خلال (2001-2011) (%)	69
9-3	الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني لخريجي المرحلة الثانوية كنسبة من الإلتحاق الإجمالي في قطر متدن مقارنة بمعظم البلدان المعيارية 2009	71
10-3	اكتساب مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية غالبا ما يُقبل عليها القطريون العاطلون عن العمل ذوي التعليم الثانوي 2011	71
11-3	جميع الشباب القطريين تقريبا يستخدمون الحاسوب والإنترنت 2010	74
1-4	معدلات وفاة الأطفال القطريين دون سن الخامسة أدنى من المعدل في مجلس التعاون الخليجي 2010	83
2-4	زيادة الوزن والبدانة بين الراشدين القطريين أعلى منها في البلدان المعيارية 2010 (%)	89
3-4	البدانة لدى الطلاب القطريين تبدأ في سنٍ مبكرة 2009	91
4-4	زيادة مشاركة القطريات في الرياضة والنشاطات البدنية المختلفة 2009	96
5-4	زيادة كبيرة في مشاركة البنين والبنات في البرنامج الأوليمبي لمدارس قطر	98
1-5	نمو مثير في استخدام الإنترنت بين الشباب القطري	108
1-6	دمج الشباب في التيار الرئيس لبرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016)	122

الأشكال

1-1	تقدّم قطر في التنمية البشرية مقابل أعلى خمس دول في العالم	8
2-1	التحديات في الشرق الأوسط، الاستماع إلى الشباب 2010	12
3-1	ارتفاع كبير في النمو السكاني بين عامي 2004 و2009	15
4-1	أهرامات العمر للسكان القطريين وغير القطريين 2010	17
5-1	وتبقى الأُسر المعيشية القطرية كبيرة نسبياً	19
6-1	ارتفاع عمر القطريين عند الزواج الأول (1990-2010)	21
7-1	ارتفاع نسبة القطريات العازبات (1997-2010)	21
8-1	اتجاهات تراجع مستمرة في معدلات الخصوبة لدى النساء القطريات (1990-2010)	22
9-1	تزايد عدد حالات طلاق القطريين المسجلة من عام 1995 حتى عام 2010	24
10-1	13% من الشباب القطري يعيش في أسر معيشية ذات دخل منخفض (2006-2007)	26
11-1	تحصيل الشباب في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل أقل منه لدى الأسر الأخرى (2006-2007)	27
1-2	ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي على التعليم	32
2-2	جامعات المدينة التعليمية تهيّئ لاقتصاد المعرفة والابتكار	35
3-2	واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، توسيع أحدث فرص البحث الأكثر تقدما للشباب	36
4-2	الشباب القطري الحالي أفضل تعلّماً من الأجيال الأكبر سناً	39
5-2	التحصيل التعليمي للشباب القطري تحسّن تحسّناً ملحوظاً مع مرور الزمن	40
6-2	التحصيل التعليمي لدى الشابات القطريات يفوق تحصيل الذكور إلى حد بعيد 2010	41
7-2	التحاق القطريين بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي يتماشى مع/أو أعلى من معدلات مجلس التعاون الخليجي في (2009-2010)	42
8-2	تحصيل الطلبة في اختبار "التقييم الوطني الشامل" 2010/2011	44
9-2	علامات الطالبات في شهادة الثانوية العامة القطرية اعلى بكثير من علامات الطلاب، 2008/2009	44
10-2	انخفاض التحاق القطريين بالتعليم العالي، ولاسيما بين الذكور	48
11-2	تزايد عدد الشباب القطري (15-24 سنة) الذي يحصل على منح للدراسة الجامعية في قطر وخارجها	48
12-2	تراجع نسب الحاصلين على قبول من الطلبة القطريين المتقدمين بطلبات الالتحاق بجامعة قطر	49
13-2	نحو 39% من خريجي جامعة قطر يحملون تخصصات لا تنتمي لاقتصاد المعرفة (2009-2010)	50
1-3	قطر تتفوق على الدول الخليجية الأخرى على مؤشرات"صلتك" الثلاثة 2010	55
2-3	نما الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان بسرعة بين عامي 2000 و2010	56
3-3	يشكل القطريون 6% فقط من مجموع قوة العمل	56
4-3	ارتفاع معدلات مشاركة القطريات في قوة العمل بين الأعمار 20-24	60
5-3	معدلات البطالة منخفضة بالإجمال لكنها أعلى نسبيا بين النساء القطريات	63
6-3	من بين 1173 شاب قطري كانوا عاطلين عن العمل في 2011، ما يزيد عن النصف قليلا هم خريجو المرحلة الثانوية	64
7-3	أسباب تردد القطريين في العمل في القطاع الخاص تختلف فيما بين الذكور والإناث 2011	65
8-3	طرق إيجاد عمل لدى الشباب القطريين العاطلين عن العمل 2011	66
9-3	حصة القطريين في قوة العمل تتباين بشكل ملحوظ بحسب السن	70
10-3	أسباب عدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات في النشاط الاقتصادي 2007	72
1-4	تشكّل وفيات حديثي الولادة جزءاً رئيسياً من وفيات الأطفال دون سن الخامسة	84
2-4	سلوك الإجرام والجنوح 2009-2010	86
3-4	حوادث السير سبب رئيسي للوفيات المفاجئة 2009	87
4-4	معدلات وفيات حوادث السير تراجعت عن ذروتها لكنها مازالت مرتفعة بين الشباب	87
5-4	الإعاقات عالية نسبياً بين الشباب القطري 2010	88
6-4	نسبة كبيرة من الأطفال القطريين ذوو وزن زائد 2006	90
7-4	عدد الرياضيين المتزايد في قطر	96
1-5	تراجع حصة الناخبين الشباب في الانتخابات البلدية	115
2-5	مشاركة الشباب القطري في العمل التطوّعي تتزايد	115

نظرة عامة

قادت دولة قطر اقتصادها بنجاح إلى وضعه الحالي ذي الدخل العالي والاستقرار في أقل من جيل واحد. وبالاستثمارات الحكيمة من العوائد المالية للبلد من موارد الهايدروكاربون الوفيرة تم إنجاز البنية التحتية الحديثة، وأنظمة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بمستويات عالمية. وفيما ستبقى موارد الهايدروكاربون ذات أهمية للاقتصاد في المستقبل المنظور، فإن رؤية قطر الوطنية 2030 تطمح إلى إقتصاد متنوّع مبني على المعرفة، ومصحوبٍ بفرص وقدرات بشرية كبيرة، مع تأكيدها على الاستدامة.

يتطلّب التنويع تأكيداً أكثر على المعرفة وتطويرالمهارات، وتحديداً في العلوم. والتحديّات الرئيسة في إدارة التحوّل إلى اقتصاد المعرفة ستكون ديناميات السكان وقلة عدد القطريين قياساً إلى خيارات التنويع. وأول استراتيجة تنمية وطنية قطرية 2011-2016، تتضمن برامج استثمار ونتائج وأهداف مرتبة بحسب الأولوية في القطاع العام، مُصَمَّمة لمساعدة الدولة على تحقيق مسار التنمية الذي اختارته.

الشباب هم موردٌ بشري رئيس للتنمية، وهم عناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي الإيجابي. إن توظيف مُثُلِهم وحماسِهم وإبداعِهم، مع الدعم من الإبداع التكنولوجي، سيساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية لدولة قطر. وإن توسيع الخيارات والفرص وبناء رأس المال البشري المطلوبة لتقدم البلد نحو مجتمعٍ متنوع مبني على المعرفة سيتطلب تركيزا وتنسيقا أكبر واستثمارا للموارد في الشباب القطري.

تحدّيات التغيير الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي السريع

الشباب في كل مكان يتأثرون إيجابا وسلبا بنتائج العالم المتزايد عولمةً وترابطاً. والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قلّصت العالم في الزمان والمكان وخلقت ثقافة حاسوبية عالمية تضع الأفكار التقليدية والقيم الوطنية تحت الاختبار. فتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مكّنت الشباب من الوصول إلى المعلومات والأفكار. وهذه التغييرات الجارية الواسعة النطاق تخلق تحديات جديدة وفرصاً مثيرة لكافة المجتمعات، وبخاصة في بناء قدرات الشباب على المشاركة في جميع مجالات المجتمع.

كبلد غني في الطاقة، بإيرادات مرتفعة من تصدير النفط والغاز، استثمرت قطر بكثافة في مشروعات البنية التحتية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكان من نتيجة المشروعات العملاقة العديدة تدفّقٌ عدد كبير من العمال الوافدين، والكثير منهم شباب. وحصل تدفّقٌ لأكثر من مليون شخص بين عامي 2004 و2010، وخلال هذه المدة زاد عدد السكان من 0.7 مليون فقط إلى 1.7 مليون نسمة. وكانت إحدى النتائج أن الشباب القطريين أصبحوا أقلية بين إجمالي السكان، وكذلك في نظام التعليم وقوة العمل. وهذه التغييرات لها تأثير على حياتهم لأنهم أصبحوا يدركون الفرق بين القيم القطرية التقليدية وثقافات الوافدين المختلفة.

يشكلّ الشباب القطري 15% من إجمالي المواطنين القطريين. وعموماً يترعرع الشباب القطري في أسرٍ كبيرة الحجم ذات روابط قرابة ممتدة تتأثر بدرجة كبيرة بالنفوذ القَبَلي والثقافة التقليدية. وبعكس ذلك، تتعرض حياة الأسرة لتغيّرٍ كبير، وتحديداً عندما تُشَجَّع النساء بازدياد على القيام بدور في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعدد النساء الأفضل تعليماً اللواتي لا يتزوجن في تزايد، وبذا تتراجع معدلات الولادات، وتبقى نساء كثيرات دون أطفال. وهنالك أيضاً معدّل متزايد في حالات الطلاق بين الأزواج القطريين الشباب. وهذه التغييرات تؤثر على الشباب والأسر، أي على ركائز الثقافة القطرية. والنساء المطلقات، ولديهن أطفال، هن في خطر كبير من الوقوع في الفقر النسبي، ولاسيما وأن معدلات زواجهن من جديد أدنى بكثير من معدلات الزواج من جديد لدى الرجال المطلقين. ويواجه الشباب في العائلات التي حصل فيها طلاق عددا من التحديات، تشمل تحصيلا تعليميا أدنى ووظائف أقل مهارة.

مع النمو الاقتصادي السريع في قطر وتزايد حضورها على المسرح العالمي، أصبح من الضروري تحفيز الشباب القطري ليلعبوا أدواراً رئيسة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يحتاج هؤلاء إلى الإرشاد والدعم المستمر لتحديد فرص انخراطهم أثناء اكتسابهم للخبرة التي يحصلون عليها بالمشاركة الفاعلة في الاقتصاد والمجتمع. وستحتاج الشابات إلى التشجيع والتفهم أثناء محاولتهن التوفيق بين المسؤوليات المنزلية وزيادة مشاركتهن في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تنمية الشباب بالتعليم

يهدف نظام التعليم والتدريب القطري إلى إعداد الشباب للنجاح في عالم من المتطلبات المتزايدة المعقدة، كي يشكّلوا قاطرة للتحوّل الاجتماعي والاقتصادي. وهو يقدم الفرص للشباب القطري ليحققوا طاقاتهم الفكرية، وليطوّروا قدراتهم وليسعوا وراء طموحاتهم ومصالحهم. وهذا النظام الناشئ يجب أن يهدف إلى تحفيز القطريين لاستخدام معرفتهم ومهاراتهم لتحسين المجتمع بتشجيع التفكير التحليلي الناقد والإبداع والتجديد.

وبهدف تحقيق مستويات عالمية، وظّفت قطر استثمارات ضخمة في تحديث نظام التعليم بكامله. وتوجد الآن فرصٌ متعددة للشباب القطري والكثير من المدخلات التعليمية. غير أن الأداء التعليمي للطلبة القطريين لا يتقدّم بخطى متكافئة بالرغم من مبادرات الإصلاح لعقدٍ من الزمن. وفيما دون مستوى التعليم العالي، فإن أداء القطريين التعليمي مرتبط بجودة التعليم الذي يقدّم للطلبة. يتسرب الكثير من البنين من نظام التعليم بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي. وإن فشل هؤلاء الطلاب في اكتساب المؤهلات المطلوبة يمنع توظيف القطريين في مراكز المسؤولية وهذا ما يُعيق مشاركتهم الفاعلة في قوة العمل. ويتفاقم هذا الوضع مع تراجع الالتحاق بتخصصات تعتبر غاية في الأهمية لتنمية الاقتصاد القطري وتشمل العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.

يفشل عدد كبير من القطريين الملتحقين بالتعليم الجامعي في تلبية متطلبات الالتحاق المباشر بالسنة الدراسية النظامية الأولى ويضطرون للالتحاق بالبرنامج التأسيسي. كما أن معدلات التسرب من البرنامج التأسيسي مرتفعة، علاوة على فشل بعض الملتحقين بالدراسة الجامعية النظامية في إتمام دراستهم للحصول على شهادة جامعية. يُضاف إلى هذا أن بعض الخريجين الجامعيين غير مهيئين جداً للمشاركة في قوة العمل بسبب ضعف الطلب على مؤهلاتهم. والإرشاد المهني مطلوبٌ بإلحاح لكل من مغادري المدرسة ليلتحقوا بالتعليم العالي أو بقوة العمل وفي مرحلة مبكّرة في التعليم الثانوي حين يكون الطلبة على وشك اختيار تخصصاتهم. ومن الضروري توعية الشباب وأُسَرهم بالمعايير الدقيقة أو الصارمة التي يتبناها القطاع العام في التوظيف وبسلسلة الفرص المهنية التي قد يوفّرها القطاع الخاص.

والمطلوب توفير مسارات تعلّم بديلة وفرص التعلم مدى الحياة، لتمكين هؤلاء الشباب الذين اتخذوا قرارات سيئة بالتسرب من الدراسة، ليستأنفوا دراستهم في مستويات مناسبة وفي تخصصات ملائمة. وسيكون هذا مفيدا للأفراد أنفسهم وللاقتصاد، ذلك بأنه سيحد من الهدر في الموارد البشرية الثمينة ويزيد عدد القطريين في قوة العمل.

قوة عمل متنوّعة مبينة على المعرفة

يمتلك الشباب القطريون الآن، خيارات وفرصاً للإنضمام إلى سوق العمل لم يحلم بها من قبل، لكنهم غالباً ما يفتقدون المهارات والمؤهلات التي تمكّنهم من الاستفادة من هذه الخيارات والفرص.

إن طموحات دولة قطر في مجال تنويع الاقتصاد تجعل من الضروري بناء رأس المال البشري الوطني لخلق قوة عمل أكثر إنتاجاً ومهارة ودافعية. ففي الوقت الذي يتوسّع فيه الاقتصاد بسرعة تحبس الأنفاس، ويزداد الطلب على العاملين الوافدين تبعا لذلك، فإن نسبة القطريين في قوة العمل تتراجع بشكل واضح. فالقطريون الداخلون الجدد في قوة العمل سنوياً أقل من العدد المطلوب للاقتصاد. وفي بيئة كهذه فإن فرض حصص التوظيف قد تخلق حوافز مُشَوّشة لأصحاب الأعمال فيما يتعلق بتوظيف المواطنين.

إن برامج الفرصة الثانية تقدّم للشباب القطريين الذين لم يكملوا الدراسة الثانوية الفرصة لإنقاذ مستقبلهم، وللحد من الهدر في الموارد البشرية الثمينة ثم لزيادة أعداد القطريين الضرورية في قوة العمل. وفي معظم الحالات تكمن الفرصة الثانية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني شرط أن تتلاءم مع احتياجات الأفراد وقدراتهم. ويجب أن تكون البرامج في المهارات والتدريب هي المطلوبة في سوق العمل حيث تكون المؤهلات المكتسبة معترف بها وبمعايير مقبولة لدى أصحاب الأعمال، وينظر إليها على أنها بالنتيجة ضمانة لمستقبل مهني.

والتوظيف في القطاع الحكومي متأصّل في التقاليد العائلية لدرجة أن غالبية الشباب القطريين نادرا ما يعيرون اعتبارا جديا لخياراتٍ أخرى. ويجب معالجة التباينات بين القطاعين العام والخاص في موضوع الرواتب وظروف الخدمة. ويمكن للمشاريع الخاصة أن تقدم للشباب، ذكوراً وإناثاً، بديلاً حيوياً عن العمل في القطاع العام. ولكن ذلك يتطلب دعماً لاحتضان المشروع ولتأسيس ثقافة الإبداع.

رغم أن معدلات مشاركة النساء في قوة العمل قد ازدادت كثيراً ، فإنهن في الغالب سعين للتوظف حصريا في القطاع العام، في الإدارات الحكومية وفي قطاعي الصحة والتعليم. إن تغيير المواقف والاتجاهات إزاء دور النساء اللواتي هنّ أفضل تعلماً من أقرانهن الذكور تجعل فرص عملهن في القطاع الخاص أكثر جدوى. كما أن الاستجابة الداعمة من الشركات الخاصة ضرورية لإظهار وعي هذه الشركات للحساسية الثقافية لدى الموظفات الواعدات.

القطريون الشباب المنتقلون إلى عالم العمل غالبا ما يفتقرون لإدراك الفرص المتاحة لهم، مثل كيف يبحثون عن وظيفة وكيف يحصلون على الإرشاد المهني. وغالبيتهم ينقصهم الإعداد الكافي للدخول في قوة العمل ومهارات التعامل وعلاقات العمل الملائمة. وإن تدريب طلبة التعليم العالي (بما فيه المهني) في أماكن العمل قد يُستثمر في تزويد القطريين الشباب بخبرة الحياة العملية في أنشطة ذات علاقة بالمهنة. ويجب توعية الطلبة وأهاليهم، أكثر وأكثر، حول فرص التدريب والتوظيف. أماَ خدمات الوساطة للباحثين عن وظائف التي توفرها جزئيا وزارة العمل، والمعرض المهني القطري، وقطر للبترول؛ فالواجب أن تُوَسَّع لتشمل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة بحسب ما أوضحت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

صحة الشباب ورفاهه

إن الاستثمارات الضخمة في الرعاية الصحية بما فيها حملات التلقيح الشاملة، قد نتج عنها تراجعٌ ملحوظ في معدلات وفيات الأطفال القطريين ثم خَفْضٌ لمعظم الأمراض المعدية إلى مستويات متدنية. ولدى الشباب القطري الآن منطلقٌ جيد في الحياة، لأن الولادة الصحية ومرحلة الرضاعة والطفولة توفرّان الأساس للرفاه البدني والذهني لمرحلة النضج. والتدخلات التي تستهدف الصغار قبل أن يكتسبوا عادات وأنماط حياة غير صحية، ستحسّن فرصهم في الرفاه بدرجة كبيرة في الحياة لاحقاً.

إنَ أنماط الحياة غير الصحية والسلوكيات المتهوّرة هي عناصر حاسمة في سوء الصحة. وكما في معظم المجتمعات المترفة، فالوزن الزائد والبدانة الناتجان عن الأكل الشّرِه والنقص في التمرين البدني شائعان بدرجة كبيرة بين اليافعين القطريين. وتشير الدراسات حول طلبة المدارس الثانوية القطريين إلى مستويات خطرة من زيادة الوزن والبدانة، ولاسيما بين طلبة المدارس الثانوية الأكبر سناً، تصل إلى 70% و45% على التوالي. إن العادات غير الصحية في الأكل وضعف ممارسة التمارين البدنية المكتسبين في مرحلة مبكرّة من الحياة قد يؤديان إلى أمراض مزمنة غير معدية مثل أمراض الشرايين والقلب، والسكري، والسرطان في الحياة فيما بعد. واستعمال منتجات التبغ هو موجهٌ رئيس آخر نحو الأمراض المزمنة غير المعدية. وواحد من كل خمسة طلاب قطريين ثانويين أفاد باستعمال منتجات التبغ حالياً.

إن معدّل الوفيات المرتفع بين القطريين الناتج عن حوادث السير، وغالباً ما يشمل الشبّان، قد أصبح وباءً صامتاً. وسلوك المخاطر والقيادة الطائشة من قبل الشبّان لم يتم ردعها بقوانين السلامة السابقة ولا بحملات التوعية. والاستراتيجية الجديدة الشاملة للسلامة على الطرق الجاري إعدادها، كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية -2011 2016، يجب أن تضع سلوك القيادة لدى الشباب كمحور إهتمام مركزي.

الرياضة والنشاط البدني هما ميزتان ملازمتان لأنماط الحياة الصحية. وإن توفير التعليم الصحي ذي العلاقة بالتنمية الرياضية قد يغيّر سلوك الشباب ويشجّع على تبني أساليب حياة صحية. ويجب أن يُعطى اهتمام خاص لتشجيع الشابات، اللواتي غالباً ما تقَيّدهنّ الضغوط الاجتماعية والثقافية، على المشاركة في أنماط حياة أكثرَ صحة ونشاطاً. واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 ، التي تشمل استراتيجية الصحة الوطنية، تحدد حاجة الرعاية الصحية الرئيسة إلى تغيير أنماط السلوك من خلال منهج وقائي قوي ونظام رعاية صحية أولية صارم. وتؤكّد على أهمية الروابط بين القطاعات، ولاسيما بين الصحة والرياضة، في بناء سكان أصحاء. إن ارساء سلوكيات صحية أثناء الطفولة والشباب أسهل وأكثر فاعلية من محاولة تغيير السلوكيات غير الصحية في مرحلة النضج، ويسهم بتحقيق تنمية بشرية أرقى.

المشاركة الفاعلة وعوامل التغيير الاجتماعي

الانتقال من الطفولة إلى الرشد مرحلة يسعى فيها الصغار إلى تكوين هوياتهم الخاصة المستقلة والمستقرة. ويشكّل التغيير الاجتماعي والاقتصادي القطري المتسارع وقيم قطر التقليدية وثقافتها القوية، تحديات خاصة للشباب الذين يمرون بهذه المرحلة الانتقالية. وقد تكثفت هذه التحديات بواسطة عمليات العولمة، حيث تنتقل المعلومات والأفكار ،غالباً، في اللحظة ذاتها، بينما تستغرق السياسات الكبرى والتغييرات القانونية فترات زمنية أطول بكثير. وهنالك نمو لافت بين القطريين الشباب في استخدام الإنترنت لدرجة أن 9 من كل 10 شباب كان لهم اتصال منتظم بشبكة الإنترنت في عام 2010. وقد أوجد هذا النمو دافعاً محتملاً وجديداً في غاية الأهمية إلى عملية التغير الاجتماعي.

ويحتاج الشباب بيئة ممكّنة يتم فيها تشجيعهم على المشاركة في تنميتهم الذاتية وفي تنمية بلدهم. وإعطاء الفرصة للشباب يجعلهم قادرين على المساهمة الفاعلة في صنع القرار للصالح العام. والشباب مصدر قوة لمجتمعاتهم ويجب إنشاء مسارات تضمن دمجهم ومشاركتهم في جميع أوجه التنمية.

يجب أن يبدأ تطوير الإتجاهات الإيجابية، ومهارات المشاركة والقيادة في المدرسة حيث تستطيع الخبرات التعلّمية أن تدمج مهارات التعامل والتفاعل (الناعمة) ومفاهيم خدمة المجتمع، والمعرفة المكتسبة في الصفوف، والتفكير الناقد لتعزيز الفهم. ويجب توفير فرص كثيرة للشباب للمشاركة ليس فقط في القطاع العام ولكن من خلال شراكات القطاع الخاص التي تشجّع التكيّف مع السوق وتبني القدرة على القيادة وتعزز مشاريع الشباب الاقتصادية وريادة الأعمال.

إن دولة قطر بحاجة إلى وزارة أو جهاز مكرّس لرعاية شؤون الشباب وتعميمها. وهذا الجهاز يستطيع تنسيق "السياسة الوطنية لتنمية الشباب" المتّسقة مع "برنامج الأمم المتحدة العالمي للعمل من أجل الشباب" ومع استراتيجية التنمية الوطنية القطرية 2011-2016، ويكون مسؤولا عن تنفيذ برامج تنمية الشباب، شاملاً إشراك الشباب في جميع مراحل هذه البرامج.

التوصيات: دمج الشباب في التنمية الوطنية

تبرز خمس توصيات عريضة من التحليل التفصيلي للتحديات والفرص التي تواجه الشباب القطري والمرتبطة ببرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 ذات العلاقة:

- تطوير إطار سياسة شامل متكامل يضمن أن يكون للشباب معابر الى أدوار مشاركة ذات معنى في جميع نواحي المجتمع.
- توسيع مجال الحوافز والفرص للشباب ليحافظوا على الخبرة التعلّمية في مجالات متقدمة من المعرفة والمهارات والتواصل التي ستلبي متطلبات سوق العمل وتضيف قيمة على المستويات الشخصية والمجتمعية والوطنية.
- تعزيز الإجراءات لزيادة مشاركة الشباب في سوق عملٍ تتنوّع بازدياد، على أن تشمل إعادة دمج الشباب الذين لا يشاركون بكامل طاقاتهم.
- مراجعة السياسات التي تساهم في تحسين الصحة والرفاه وتعزيزها بتشجيع العناية بالنفس والإجراءات الوقائية للحد من السلوك المغامر وأنماط الحياة المدمرة بين الشباب.
- ضمان أن كل التشريعات والأنظمة تخلق بيئة ممكّنة لمشاركة الشباب الفعالة في عمليات التنمية

ودعماً لهذه التوصيات، يُقترَح تأسيس جهاز رئيسي واحد لشؤون الشباب، يستطيع تنسيق إعداد وتنفيذ "سياسة وطنية لتنمية الشباب"، تشمل برامج تنمية الشباب عبر القطاعات. وسيساعد هذا على توسيع قدرات الشباب القطري ويدمجه في صلب عملية التنمية.

الشباب القطري
في أوضاع ديموغرافية
واقتصادية - اجتماعية مُتغيِّرة

الشباب القطري في أوضاع ديموغرافية واقتصادية - اجتماعية مُتغيِّرة

"تطمح رؤية قطر الوطنية 2030 إلى بناء مجتمع آمن ومستقر، وتلتزم بحزم بخلق مستقبل للبلاد مُزدهرٍ ونابضٍ بالحياة. ومن منظور التنمية الاجتماعية، فإن تحقيق هذه الرؤية يبدأ بتعزيز الأُسَر وبضمان الحماية لجميع المواطنين في منازلهم وفي وظائفهم وفي مجتمعاتهم المحلية. والخطوة التالية هي تأمين الامتياز الطويل الأمد لما هو أبعد من الضرورات الأساسية الأُسَرية والمالية وذلك بتعزيز رفاه الأفراد الجسدي والعاطفي والذهني، ولاسيما الشباب منهم".

(استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016)

إن رؤية قطر الوطنية 2030، التي أطلقها في نوفمبر 2008 سمو ولي العهد الشيخ تميم، تحدد نتائج التنمية القطرية على المدى الطويل وتوفّر إطار عملٍ يتم ضمنه إعداد استراتيجيات التنمية الوطنية وخطط التنفيذ. وبناءً على دستور قطر الدائم لعام 2004؛ فإن رؤية قطر الوطنية 2030 تستشرف تحويل قطر إلى اقتصادٍ متنوّعٍ متطوّرٍ، أساسه المعرفة، قادر على إدامة تنميته الخاصة وعلى توفير مستوى معيشة عالٍ لجميع مواطنيه وللأجيال القادمة.

وقد شخّصت رؤية قطر الوطنية 2030 خمسة تحديات رئيسية تواجه الدولة والمجتمع، وهي:

- اتساق التحديث مع الحفاظ على ثقافة قطر وتقاليدها؛
- موازنة احتياجات الجيل الحاضر واحتياجات أجيال المستقبل؛
- إدارة النمو وتجنُّب التوسّع غير المنضبط؛
- ملاءمة حجم ونوعية العمالة الوافدة مع مسار التنمية المختار؛
- اتساق النمو الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية والإدارة البيئية.

في مارس 2011، أطلقت قطر استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016. وحدّدت هذه الاستراتيجية أولويّة مبادرات التحوّل الوطنية التي تمّ تصميمها للتغلُّب على هذه التحديات. توفّر هذه الاستراتيجية منحىً متماسكاً وثابتاً في تحقيق تنمية مستدامة، كما تمثّل خطة عملٍ تبني أسس ازدهار مستدام وتدعم التحوّل من اقتصاد مرتكز على الكربون إلى اقتصاد متنوّع أساسه المعرفة.

كما تُقرُّ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بأنه من الضروري بناء رأسمال بشري وتعزيز أحوال الأفراد الجسدية والعاطفية والذهنية، ولاسيما الشباب منهم، الذين سيكونون المبادرين والقوة الدافعة في التنمية الوطنية. كما تعطي أولوية قصوى لبناء رأسمال بشري ذي معرفة ومهارات من أجل اقتصاد متنوّع وتنافسي كوسيلة للتحوّل الاجتماعي والاقتصادي. واتّساق هذه الأهداف الاقتصادية مع الأولوية الاجتماعية في الحفاظ على القِيَم الوطنية والهوية الوطنية سوف يؤمّن زيادة وتنوّعاً كبيرين في مشاركة الشباب القطريين في قوة العمل.

واتساقاً مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 فإن تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر يركّز على موضوع "توسيع قدرات الشباب القطري". ويحدّد هذا التقرير فرص التنمية البشرية الرئيسة والتحديات التي تواجه الشباب القطري. كما يركز على الشباب في بيئة سريعة التغيُّر وعلى تعليمهم وتوظيفهم وصحتهم ورفاههم تماماً مثلما يركز على تمكينهم ومشاركتهم المدنية.

وفيما تركز بعض أجزاء هذا التقرير على مجمل الشباب في قطر، فإن التركيز الأساسي هو على الشباب القطري. فمعظم الشباب غير القطريين هم من العمالة الوافدة المؤقتة المتدنية المهارة. غير أن التوصيات الخاصة بالسياسات لها أثر إيجابي على الشباب القطري وغير القطري.

النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

إن النمو والتحوّل الاقتصاديين اللافتين في قطر قد جلبا معهما مكاسب مثيرة في مجال التنمية البشرية. كما أنّ استغلال قطر لمصادرها الهيدرو كربونية، ولاسيما الغاز الطبيعي، والعديد من مشروعات الاستثمار العامة والخاصة على نطاق واسع وتحديداً في قطاع الإنشاءات، كل ذلك أفضى إلى نمو اقتصادي بمستويات عالية استثنائية. فبين عامي 2000 و2010 نما الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بمعدّل سنوي بلغ 13%. وطوال هذه المدة نما الاقتصاد القطري بأسرع من أي اقتصاد آخر، وإذا قيس بمعادل القوة الشرائية فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد هو الآن من بين الأعلى في العالم. وقد حصل أكثر هذا التوسع منذ عام 2004 ومن العام 2004 حتى 2010 حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 16% سنوياً.

إن العوائد المالية المتنامية المتأتية من تصدير الغاز والنفط قد مكّنت قطر من الاستثمار على مستوى عالمي في البنية التحتية الحديثة وفي الصحة والتعليم، وفي الحماية الاجتماعية. وهذه الاستثمارات قد أسهمت، ومازالت تُسهم في مكاسب هامة في التنمية البشرية.

مربّع 1-1

تقارير التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية

منذ عام 1990 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُصدر تقريراً سنوياً عالمياً في التنمية البشرية بهدف وضع السياسات المرتكزة على الإنسان في طليعة جدول أعمال التنمية. ثم أن تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُكمَّلُ بتقارير التنمية البشرية الإقليمية، وأيضاً، تُصدِرُ بلدان عديدة تقارير وطنية دورية. وتهدف تقارير التنمية البشرية إلى وضع أولوية تحديات التنمية البشرية في طليعة أجندة السياسة الوطنية.

وبالنسبة إلى قطر، فإن تقارير التنمية البشرية الوطنية تُفيدُ كوسيلة للمساعدة على تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، ورفع مستوى الوعي الشعبي وإطلاق العمل على قضايا التنمية البشرية الأساسية. وبما أنّ تقارير التنمية البشرية تنطوي على عملية تشاركية، فإنها تساعد على تقوية قدرات تحليل البيانات الوطنية. وهي، كذلك، تُقوّي المُلْكِية الوطنية لأجندة السياسات.

إنّ دليل التنمية البشرية هو قياس مركّب يُستخدم لترتيب درجات الدول بحسب مستوى التنمية البشرية. ويجمع دليل التنمية البشرية بين ثلاثة أبعاد للقدرات البشرية، وهي: حياة صحية مديدة: تُقاس من خلال توقّع مدى العمر عند الولادة.

- حرية الوصول إلى المعرفة: وتُقاس من خلال متوسّط سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المُتوقّع (قبل عام 2010 كانت تُقاس من خلال إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة والالتحاق الإجمالي بمراحل الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية).
- مستوى معيشة لائق: ويُقاس من خلال الدخل الوطني الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار) مع تحويل لوغاريزمي (لقياس الدخل الوطني الإجمالي يستخدم التحول اللوغاريزمي الطبيعي للدخل الوطني الإجمالي).

وتمّ حسابها رسمياً كالتالي:

- $D_{it} = \frac{Xit - Xi, min}{Xi, max - Xi, min}$ — D_{it} أحد الأبعاد الثلاثة الأُسيّة لدليل التنمية البشرية في سنة معيّنة.

$0 \le D_{it} \le 1.0$ — i = بُعْد دليل التنمية البشرية

$HDI_t = (\prod_{i=1}^{3} D_{it})^{1/3}$ — X_{it} هي القيمة المُنجزة، X_i, max و X_i, min هما أدنى وأقصى قيمة مُختارة

وكملحق لدليل التنمية البشرية المِعْياري، قدّم تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2010 دليل تنمية بشرية مُعدّلاً حول عدم التكافؤ، وهو مقياس لمستوى التنمية البشرية للناس يأخذ بالحسبان بعض جوانب عدم المساواة كما هي مثبتة في أبعادها الثلاثة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010).

إنّ التنمية البشرية هي مقاربة نظرية/مفاهيمية تُستخدم في تقييم تقدم التنمية التي تتجاوز موضوع زيادة الدّخل. وتمثّل التنمية البشرية عملية زيادة قدرات الأفراد وخياراتهم وفرصهم، وتجسّد ضمناً رؤية لجعل حقوق الإنسان والحريات الإنسانية واقعاً. ويمكن قياس التقدّم الوطني في التنمية البشرية، والمقارنات ببلدان أخرى، من خلال دليل التنمية البشرية (المربّع 1-1)

لقد حققت قطر تقدّماً ملحوظاً بين عامي 2000 و2010 في التنمية البشرية وفقًا لقياس دليل التنمية البشرية. وارتقت قطر إلى المرتبة 38 في العالم سنة 2010 مقارنة بالمرتبة 51 قبل عقد من الزمن. وقد أحرزت قطر تقدماً متناسباً مع أعلى خمس دول مرتبة في العالم. ومن زاوية الأبعاد الثلاثة المُكوّنة لدليل التنمية البشرية، فإن قطر الآن تحرز ثاني أعلى مرتبة في دليل الدخل الوطني الإجمالي للفرد بحوالي 13%

شكل 1-1 تقدّم قطر في التنمية البشرية مقابل أعلى خمس دول في العالم

ملاحظة: أعلى خمس دول على دليل التنمية البشرية عام 2010 هي النرويج وأستراليا ونيوزيلندة والولايات المتحدة الأميركية وإيرلندا).
مصدر البيانات: تم حسابها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010.

جدول 1-1 **مؤشرات التنمية البشرية في قطر بوجه عام في وضع جيد مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي**

	قيمة دليل التنمية البشرية	الرتبة	توقع العمر عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	عدد سنوات الدراسة المتوقع	الدخل القومي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2008)*
البحرين	0.801	39	76.0	9.4	14.3	26,664
الكويت	0.771	47	77.9	6.1	12.5	55,719
عُمان	غير متوفر	غير متوفر	76.1	11.1	غير متوفر	25,653
قطر	**0.803**	**38**	**76.0**	**7.3**	**12.7**	**79,426**
السعودية	0.750	55	73.3	7.8	13.4	13,971
الإمارات	0.815	32	77.7	9.2	11.5	58,006
موقع قطر قياساً إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (دليل 100)	غير متوفر	غير متوفر	100	86	99	107

*: تم استخدام مقياس log
مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)

فوق البلدان الخمسة الأعلى، ثم أن إنجازاتها في مجال الصحة تشكّل مثالاً يُحتذى به. لكن البعد التربوي القطري في دليل التنمية البشرية متخلّف كثيراً عن أعلى خمسة بلدان في العالم (الشكل 1-1).

إن موقع قطر على دليل التنمية البشرية يتخلّف قليلا عن موقع الإمارات العربية المتحدة لكنه يتقدم على بقية دول مجلس التعاون الخليجي (جدول 1-1). وتحتل قطر موقع الصدارة على مؤشر الدخل الوطني الإجمالي للفرد، لكنها في وضع متخلف عن الدول الأخرى على مؤشرات التعليم بسبب تدني معدل الالتحاق بالتعليم العالي (أنظر الفصل الثاني). في ضوء ترتيب قطر على مؤشر الدخل الوطني الإجمالي للفرد والبرامج والإصلاحات الكبيرة الجارية حاليا في قطاعي الصحة والتعليم، يتوقع تحسّن مركز قطر على دليل التنمية البشرية في السنوات القادمة.

إن أداء قطر على أدلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالنوع الاجتماعي هو أداء غير متميّز على الصعيد العالمي، لاسيما عند مقارنته بأداء الدول المتقدمة الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010). لكن وكما تبيّن فصول هذا التقرير حصل تقدّم كبير في السنوات الأخيرة على صعيد تمكين المرأة في قطر، وبخاصة في مجالات التعليم والعمل والصحة والرياضة. ومع تفوق الإناث القطريات على الذكور القطريين في جميع مراحل التعليم، وكذلك مع إصلاح السياسات المقترح في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، يتوقّع استمرار تضييق فجوة النوع الاجتماعي في قطر.

تنمية الشباب – قضية عالمية

الشباب والتغيير العالمي

الشباب هو فترة من الحياة تعتبر عموماً مرحلة انتقالية بين الطفولة وبين سن الرشد. وتعرّف الأمم المتحدة مرحلة الشباب للذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين. وإذا كان العمر هو الدالة التي تحدد سن الشباب فيما يتعلّق بالتنمية الشبابية، فالمفروض ألاّ نعتبر الشباب كفئة ديموغرافية متجانسة منفردة بل مجموعات فرعية متعددة التنوُّع وتشتمل على طيف واسع من المدارك والاتجاهات والقدرات. إذاً، في هذا التقرير يمكن تطبيق تعريف الأمم المتحدة لمرحلة الشباب بمرونة. (المربّع 1-2).

الشباب، اليوم، ذوو ثقافة متنامية وأصحاب رأي، يفصحون عن تطلّعاتهم ويُشهرون وجهات نظرهم عبر الكرة الأرضية. فالعولمة والتطورات التقنية تقوم بتغيير الاقتصادات في كل مكان. والتغييرات في توزيع السلطة والمكاسب قد أثارت أسئلة حول الشرعية والاستدامة. والاهتمام غير الوافي بالجانب البشري للعولمة أحدث فجوة في فهم تأثيرها على الحياة والعمل. والشباب، الآن، يواجهون تحدّيات جديدة في انتقالهم من الدراسة إلى العمل.

مربّع 1-2 تنمية الشباب: طبيعة الالتزام الدولي

عام 1995 عززت الأمم المتحدة التزامها بالشباب من سن 15 إلى سن 24 وذلك بتوجيه وتنسيق استجابات المجتمع الدولي للتحديّات التي تواجه الشباب في القرن الحادي والعشرين. وقامت الأمم المتحدة بذلك عن طريق تبنّي استراتيجية دولية "برنامج العمل العالمي للشباب لغاية سنة 2000 وما بعدها" لمعالجة شؤون الشبان والشابات بفاعلية أقوى ولزيادة فرصهم للمشاركة في المجتمع.

ويوفّر هذا البرنامج إطار عمل للسياسة وأُطُراً توجيهية عملية لاتخاذ الإجراءات الوطنية والدعم الدولي. ويهدف البرنامج إلى تحسين أوضاع الشباب وتمكينهم من المشاركة في بناء مجتمعاتهم. ويعتمد البرنامج على أدوات دولية أخرى ولديه خمسة عشر مجال أولويّات، هي: العولمة؛ الفقر والجوع؛ التعليم؛ البيئة؛ التوظيف... نشاطات أوقات الفراغ؛ مشاركة الشباب الكاملة والفاعلة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات؛ العلاقة بين الأجيال؛ تقنية المعلومات والاتصالات؛ الصحة؛ مرض نقص المناعة المكتسب/ الإيدز؛ إساءة استعمال العقاقير؛ العدالة للأحداث؛ الفتيات والشابات؛ والنزاع المسلّح.

إدراكاً لأهمية الشباب ومراعاة لها، حاولت الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية أن تضع إطار عمل لسياسة الشباب لتدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية. مثال ذلك، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا وتقرير جامعة الدول العربية (2007)، وتقرير أهداف التنمية الألفية في المنطقة العربية لعام 2007: "عدسة شبابية" تؤكد على الحاجة للتركيز على السياسات المبنية على فرضية أن الشباب ليسوا مستفيدين فقط، بل عناصر ناشطة في التحوُّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي نطاق الأمم المتحدة، فإن برنامج الشباب يهدف إلى توفير الاطلاع على الوضع العالمي للشباب وتنشيط حقوقهم وتطلعاتهم ويعمل على زيادة مشاركة الشباب في صنع القرارات كوسيلة لتحقيق السلام والتنمية. وكذلك يوفّر المشورة والتعاون الفني في سبيل تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب (http://social.un.org/index/youth.aspx).

واستناداً إلى مصادر هذا البرنامج، فإن تقرير التنمية العالمي الذي أصدره البنك الدولي عام (2006) حول "التنمية والجيل القادم 2007" أوصى بمزيد من الاستثمار في الشباب خلال مراحل الانتقال الخمس التي يمرّون بها وهي الدراسة/التعلّم، العمل، الصحة، الأسرة ثم المواطنة. ويحدد التقرير سياسة ثلاثة اتجاهات لمساعدة الشباب على تنمية أنفسهم والمساهمة في المجتمع:

- زيادة الفرص – توسيع الفرص أمام الشباب لتنمية رأسمالهم البشري.
- تعزيز قدرات الشباب كصناع قرار.
- توفير فرص ثانية – تقديم فرصة ثانية لإدارة التّبعات المترتبة على النتائج السيئة التي تحصل في بواكير الحياة.

ويوصي التقرير بأنّ عوائد الاستثمار في الشباب ستعزّزها، بقدر كبير، الإصلاحات في التجارة وفي سوق العمل التي ستوظّف رأس المال البشري بفعالية أكبر من خلال إتاحة مزيد من المنافسة. وبالنسبة للدول ومن أجل حشد الموارد الاقتصادية والسياسية بغرض تشجيع الإصلاح فلا بد من تنسيق أفضل لقضايا وشؤون الشباب عبر جميع القطاعات ودمجها مع السياسة الوطنية؛ ولابد من صوتٍ أقوى للشباب ومن تقييم دقيق صارم للبرامج والسياسات الموجَّهة للشباب.

المصادر: متّخذة من الاسكوا (2009a)؛ ومن البنك الدولي (2006)

يرى بعضهم بأنّ الحرية المتزايدة في الوصول إلى تقنية الاتصالات والمعلومات، وانفتاح الاقتصادات الوطنية على المنافسة الدولية من خلال التجارة والاستثمار، قد ولّدَ دخلاً وحسّن الرفاه، أما بالنسبة لآخرين فإن عملية العولمة كانت مصدر إجحافٍ دائمٍ ومصدر إقصاء اجتماعي (المطوي 2011a).

ولا يحصل العديد من الشباب على عمل يُطلِق مواهبهم الإبداعية الفردية ويستفيد من قدراتهم الإنتاجية الكامنة. فالتحدي هو ضمان أن العولمة تتيح الفرص للعمل وتزيد الفرص للشباب للمشاركة الفعالة في المجتمع.

الشباب والتغيّرات الإقليمية

يشكّل الشباب الفئة العمرية الأكبر بين السكان في العالم العربي ويمثّلون 20% تقريباً من مجموع السكان. والتغيّرات الاقتصادية الاجتماعية السريعة ونمو السكّان من فئة الشباب يخلقان فرصاً وتحديّات لإنجازات خطط التنمية الوطنية. وفي الوقت عينه، يمثّل الشباب قوة تنمية هائلة إذا أتيحت لهم حرية الحصول على التعليم، والمهارات، والخدمات الصحية والفرص لكلا الجنسين للمشاركة الفعّالة في تخطيط التنمية (المربّع 1-3).

إن العديد من القضايا التي يناقشها الشباب مشتركة على نطاق عالمي، إلا أن الاهتمامات ذات الأولوية، ومدى الالتزام بها، يختلفان بين منطقة وأخرى بدرجة كبيرة. وفي مسح أجراه ASDA'A Burson-Marsteller في ديسمبر 2010، وشمل نحو 2000 شاب وشابةً من الأعمار 18-24 سنة في عشر دول عربية (6 دول خليجية و4 دول أخرى)، سُئِلَ الشباب العرب "ما هي برأيك أكبر التحدّيات التي يواجها الشرق الأوسط في هذه الأيام؟".

مربّع 1-3 **التزام الشباب: العالم العربي**

يمكن تعريف التزام الشباب بأنه انخراط في خلق مصائرهم الخاصة. ومن منظور إقليمي، فإنّ تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002) قد ركّز على "خلق الفرص للأجيال القادمة" وبذل جهداً لقياس اهتمامات وشؤون الشباب كمقياس أو محك لحالة التنمية البشرية. وتحدّيات التنمية الرئيسة للشباب العربي التي جرى تحديدها كانت توفير فرص العمل والتعليم. ويلعب التعليم دوراً حيوياً في تمكين النساء وحماية الأطفال من الاضطرار للاشتغال في مهن خطرة، ثم الارتقاء بحقوق الإنسان وبالديمقراطية، وبعكس ذلك، فالنقص في العمل المنتج للشباب يرسّخ الفقر وفيه احتمال الإفضاء إلى الجريمة، وسوء استخدام العقاقير، والنزاعات ونشوء التطرف السياسي.

والأكثر حداثة، فإن تقرير التنمية البشرية المصري الصادر عام 2010 "شباب مصر: بُناة مستقبلنا" يسلّط الضوء على أن تضخّم عدد الشباب في مصر في ذروته، ولكن الفرص تبدو أقل بشارة من فرص الأجيال السابقة. ونتيجة "الكرم" المفرط في خلق الوظائف في الدولة خلال أعوام السبعينات والثمانينات وضآلة أو انعدام الإصلاح في أنظمة التعليم والتدريب، ثم الفشل في ضبط النمو السكاني المتسارع، كل ذلك أدى إلى خسارة خطيرة في الإنتاجية صاحَبَها انخفاض في الأجور الحقيقية وركود في مستوى المعيشة.

إنّ الشباب الذين تأثروا بعواقب العالم المتعولم، ولم يُسمح لهم بالحصول على المنافع، غالباً ما اختاروا دمج القيم والتقاليد الموروثة بالمفاهيم الجديدة للحرية والديمقراطية. فالشباب يشكّلون قوةً هائلة للتغيير.كما أنّ التنامي في بطالة الشباب والإقصاء الاجتماعي لبعض شرائح السكان قد يؤدي بالشباب إلى تحدّي السلطات، وأحيانا بأساليب وطرق غير سلمية. (اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا 2009b).

مع مطلع عام 2011، أدّى التطلّع إلى تغييرٍ سياسي جذري، وإلى إصلاحات ديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرياته، إلى انتفاضات في أنحاء عديدة من العالم العربي. وكانت قيادة الربيع العربي من الشبان والشابات، وكثير منهم كانوا حديثي العهد بالنشاط السياسي. وقد استخدموا أدوات حديثة مثل مواقع شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت والرسائل النصية بواسطة الهواتف المحمولة كي ينظموا ويصعّدوا احتجاجاتهم. وكانت لهم مطالب متماثلة، منها الحق في اختيار وتغيير زعمائهم، وإنهاء الفساد المتفشي، وتوفير فرص التوظيف والتحسين، وباختصار التوق إلى التنمية البشرية.

المصادر: مأخوذة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2002،2008)؛ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا 2009b ؛ غوش (2011).

وعموماً، رأى الشباب أن التحدي الأكبر هو ارتفاع كلفة المعيشة ولاسيما في دول الخليج. ويلي ذلك البطالة، وحقوق الإنسان والاقتصاد كتحديات رئيسية (الشكل 1-2). الشباب في الدول غير الخليجية أكثر قلقاً من زملائهم في دول مجلس التعاون الخليجي حول الفجوة بين الأغنياء والفقراء وحول النقص في الفرص المتاحة للنساء. ومواجهة هذه التحديات التي أثارها الشباب في المنطقة العربية تتطلّب كلاً من الجهود الوطنية والجهود الإقليمية. وبالنسبة للمخاوف الواردة في الشكل (1-2)، قال الشباب القطريون أن أكثر مسألة تشعرهم بالقلق هي ارتفاع تكلفة المعيشة. ومن الدول العشر التي شملها المسح، سجّل الشباب القطريون أعلى علامة (88% في مجال التعبير عن أن بلدهم "يسير في الاتجاه الصحيح". والتركيزعلى توفير وظائف لائقة للشباب هو أولوية للعديد من بلدان المنطقة (المربّع 1-4).

شكل 1-2 **التحديّات في الشرق الأوسط، الاستماع إلى الشباب، 2010**

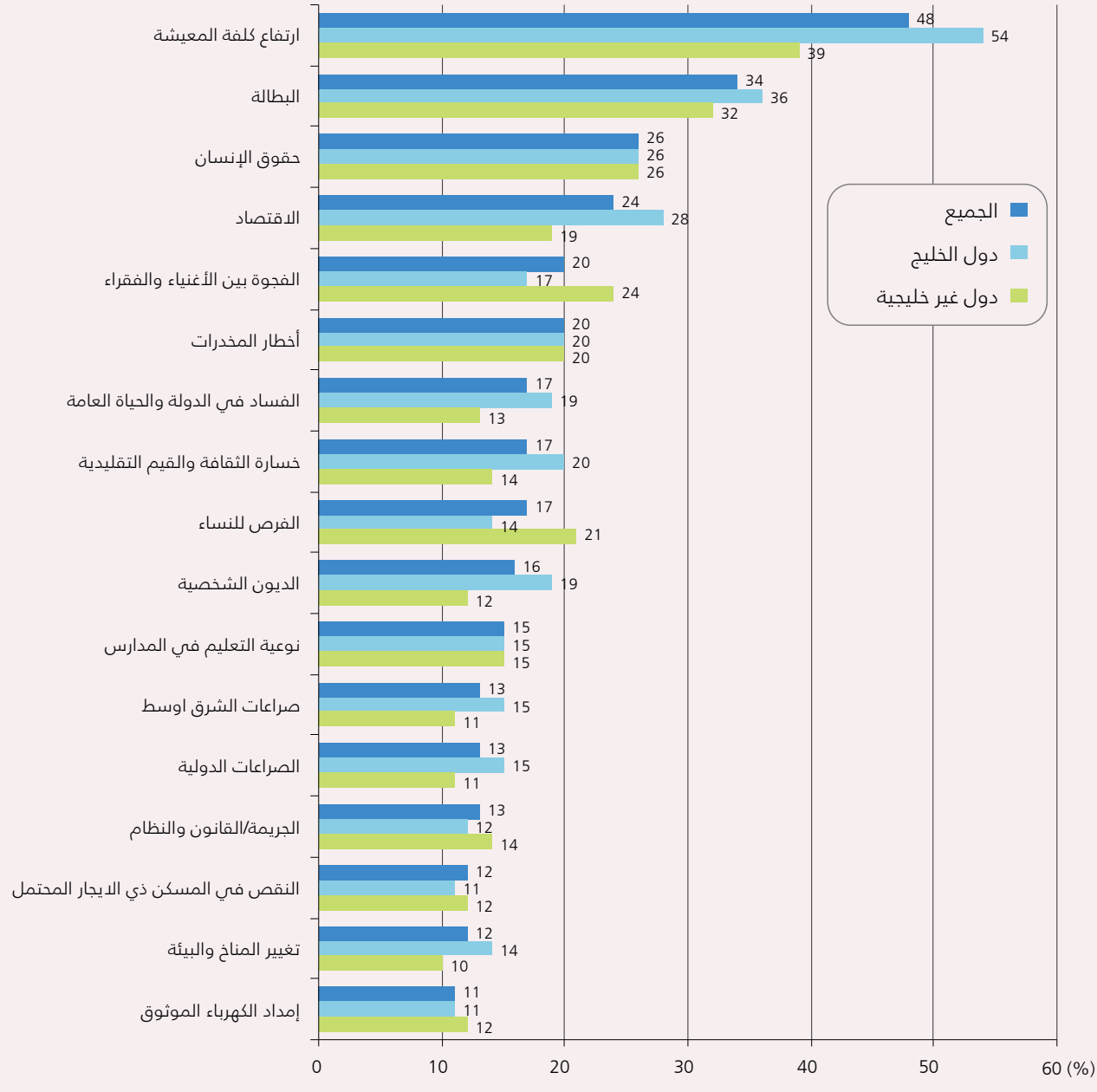

المصدر: تقرير ASDA'A Burson-Marsteller السنوي الثالث، مسح اتجاهات الشباب العربي (2011).

مربّع 1-4

بطالة الشباب: أولوية في الشرق الأوسط

إن النمو السكاني المتسارع يخلق ضغوطاً ديموغرافية هائلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتتنامى الكثافات السكانية لدرجة الانفجار، بينما تدعيم البنى التحتية غير كافٍ، وأسعار الغذاء العالمية ترتفع بشكل حاد

كما أن نمو فرص العمل لا يتماشى مع الزيادة السكانية، وأقلّه لناحية توفير وظائف لائقة بأجور جيّدة. وجيل الشباب في الشرق الأوسط الذي يزداد تعلّماً وثقافةً وتواصلاً رقمياً مُجبرٌ على التنافس على الوظائف عالمياً في سوق عملٍ دولي مترابط، وفي مواجهة عمالة أكثر إنتاجية في الصناعة التحويلية في بنى تحتية عالية الجودة. ونتيجة ذلك، أزمةُ بطالة متنامية لاسيما بين الشباب الفقراء وشباب الطبقة العاملة. ولقد كان معدل البطالة لدى الشباب في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط حوالي 30% أو أكثر عام 2010، فالإحباط لدى الشباب العاطلين عن العمل وذوي البطالة المقنّعة يعبّر عنه الآن في اضطرابات الشوارع.

إن كان للديمقراطية أن تترسّخ وتزدهر في العالم العربي فلا بد للحكومات الجديدة ذات الذهنية الإصلاحية من إيلاء الأولوية العليا للبطالة لدى الشباب. وعلى دول الشرق الأوسط أن تُطوّر استراتيجياتها لتحسين نوعية وجودة التعليم ولإطالة مدته؛ وأن تستثمر في التدريب الوظيفي؛ وتُنشِئ رعاية مهنية في القطاع الخاص، وتُنمّي مشاريع عمل صغيرة ومتوسطة الحجم. وعليها أن تحدد مشروعات البنى التحتية الرئيسة اللازمة لضمان الإنتاجية في القطاع الخاص. وكذلك عليها أن تعمل معاً لتعميق التكامل التجاري الإقليمي مما يؤدي لخلق سوق عمل أكبر بكثير.

ومع عودة أسعار النفط إلى ما فوق المئة دولارٍ للبرميل؛ فدول الخليج تتمتّع بثروات كبيرة. وبحسب جفري ساكس، فإن على دول الخليج أن تُنشئ صندوقاً خاصاً لتوظيف الشباب في المنطقة عن طريق البنك الإسلامي للتنمية. ولن تكون هناك وسيلة أفضل لاستخدام موارد المنطقة من ضمان إغناء حياة الشباب بالتعليم وبالمهارات ثم بالوظائف العالية النوعية.

وتؤدي قطر دورها في الشراكة العالمية لأجل التنمية المتمثلة في الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية عبر دعم مبادرات كثيرة لتحسين حياة الشباب ومعيشتهم في الدول الأقل نمواً، كدعمها لمبادرة "صلتك" (أنظر الفصل الثالث).

المصدر: ساكس (2011)

شباب قطر يأمل في آفاق رحبة

مع توقعات الحكومة والوكالات الدولية، للناتج المحلّي الإجمالي لقطر بأن يتوسّع إلى ما يُقارب 20% عام 2011 ومع انتقال استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلى مرحلة التنفيذ؛ فإن قطر في وضع قوي لتسير قُدُماً نحو أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتسير قطر بازدهارها المتوسّع إلى المستقبل: مستقبل مشرق لشباب قطر الذين سيتولّون أدواراً هامة يُؤدونها في جعل الخطط والطموحات الوطنية واقعاً (مربّع 1-5).

الدليل قائمٌ على نجاح قطر في النهوض بصورتها على الساحة الدولية وعلى إنجاز الأدوار الريادية في المنطقة وخارجها. وهذا يولّد الاعتراف والاحترام في عوالم متنوّعة ومتحديّة مثل عالم السياسة والأعمال والمشاريع والتنمية والرياضة.

ومع انتقال قطر إلى لعب هذا الدور الدائم التوسّع في العالم، سينشأ تحدٍّ لتنوّع ومتانة المجتمع القطري ولقدرته في الحفاظ على قيمه وهويته في عصر جديد من التنمية الوطنية (المربّع 1-6). وكل هذا سيؤثر على طبيعة ونظرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للمستقبل ثمّ ستؤثّر إلى حدٍّ كبير في الجيل الناشئ. إنّ دور الشباب بصفتهم القوة الدافعة للتنمية وقادتها في المستقبل يؤهلهم للمساهمة في نجاح قطر ورفاهها والاستفادة من ذلك.

مربّع 1-5 لتحدّي التغيير منافع للشباب القطري

إن انفتاح قطر المتزايد على الاقتصاد العالمي وعلى التأثيرات الثقافية العالمية يخلق تحديّات فريدة النوع فيما القطريون يكافحون لإقامة توازن بين التقاليد وتعقيدات التحديث المتزايدة. وبينما الشباب القطري في وضعٍ يؤهلهم للإفادة المثيرة من النمو الإقتصادي لبلادهم ومن التغيير الاقتصادي الاجتماعي، فَهُم كذلك تحت ضغط من الديناميات المتغيّرة في الاقتصاد الوطني. والمهم أن هذه الضغوطات ليست نفسها لجميع الشباب القطري. فالمنافذ إلى مرحلة الرشد مختلفة تماماً فيما بين الرجال والنساء.

إن النمو المثير والتنويع المتزايد في اقتصاد قطر فتحا الباب على مصراعيه للنمو السريع في فرص التعليم والتدريب والتوظيف ولاسيما للشباب. وإن رؤية قطر الوطنية 2030، وهي الموجّه للتغيير، تُمكِّن جميع المواطنين، والنساء بشكل مباشر أكثر، من تحديد أهدافهم ليحرزوا تقدماً في مواقعهم وأحوالهم في المجتمع. وإن توفير فرص التدريب العالية الجودة والقدرات وتمكين القطريين من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية، ولاسيما في أدوار صنع القرارات؛ كل ذلك سوف ينسجم ويتطابق مع طموحاتهم وإمكانياتهم. فرؤية قطر الوطنية 2030 تتصوّر جميع القطريين يعملون معاً سعياً لتحقيق طموحاتهم؛ والقيم الأسرية الإسلامية توجّه طاقاتهم الجماعية. وفي التغيير فوائدٌ للشباب الذين يغتنمون الفرص المتاحة.

المصدر: مأخوذ عن المطوي (2011a).

مربّع 1-6 إدارة الصراع بين التقاليد والتغيير: صوت الشباب القطري

إنه زمنٌ شيّق أن تكون شاباً قطريّاً، تشاهد هذا التغيير السريع وأن تكون جزءا منه. فالتغيير الاقتصادي والاجتماعي أمرٌ محتوم، ففي العقد الأخير شهدت قطر تحديثاً مثيراً. فالثروة من موارد الهيدروكربون (النفط والغاز) جلبت معها تطوراً سريعاً وفرص أعمال. وقد تضاعف عدد السكان أربع مرات، مثلما ازداد الطلب على العمل في جميع القطاعات.

أنا أفهم أن للتنمية ثمناً لكنني كشابة قطرية فخورة، منزعجة من أن التغييرات تؤثر في عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا، وحتى في لغتنا الأم. هنالك مساومة على هويّتي القطرية حيث أنني أشعر أنه كي أكون ناجحة في قطر اليوم، عليّ أن أتنازل عن بعض هذه الهوية.

يُتَوَقّع مني أن أتفوّق في اللغة الأجنبية بينما يجري إهمال لغتي الأم؛ يجب أن أقبل العمل جنباً الى جنب مع الجنس الآخر وهذا يناقض معتقداتي الثقافية؛ ويجب أن أضحي بحياتي المنزلية كي أعمل من الصباح حتى ما بعد الظهر: وأفراد أسرتي يصبحون، ببساطة، أناساً أشاركهم المنزل.

أحد أكثر المظاهر اللافتة في التغيير الجاري هو أن النساء القطريات قد خرجن من دورهن التقليدي كربات بيوت وأمهات كي ينخرطن في التنمية الوطنية أكثر. وكشابة قطرية طموحة، أريد أن أكون جزءاً من هذا التغيير، أريد أن أنافس الأفضل في مجالي وأرتقي إلى القمة. غير أنني قلقة فأنا إن فعلتُ هذا وكذلك نساء أخريات من بنات جيلي، فسيؤثّر ذلك سلباً على قطر في المدى الطويل، وذلك سيعني انه بدلاً من أن يكون لنا خمسة أو ستة أطفال قطريين كما كان الأمر لآبائنا وأمهاتنا؛ سنكتفي بطفلٍ أو اثنين فقط. وأن مربية من بلد أجنبي ستربي أطفالنا.

وفيما أستعد للانضمام إلى قوة العمل، فإنني قلقة حول التنافس مع موظفين أجانب. هنالك قول نمطي أن القطريين غير مجدّين في العمل وغير منتجين كما العامل الأجنبي. لكن خبرتي المتبادلة مع شركات عديدة تُنبِئ بعكس ذلك. مازلت أعتقد أن كثيرين يؤمنون بهذه النمطية وأنه من الصعب على شاب قطري أن يجد الوظيفة الجيدة.

لدي حبٌ عظيم لبلدي الأم، قطر، وكشابة قطرية، أدرك أنه علينا أن نحتضن التغيير. ولقد تعرّفت بنفسي على رؤية قطر الوطنية 2030 وعلى استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016. فتخلصت من الخوف الذي اعتراني وشعرت بالراحة والسلوى لأنني علِمتُ أن هنالك جهوداً تُبذَل للحفاظ على تقاليدنا القطرية. أعتقد أن الكثير من الشباب يجهلون رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016. وإنه لأمر حيوي أن نثقّفهم ونُفهِمُهم أن الإجراءات جارية للحفاظ على الهوية القطرية التقليدية في الوقت ذاته الذي يتم فيه احتضان التغيير إيجابياً.

المصدر: من مقالة لمريم المُهنّدي (2011).

النمو وأثره على الشباب

إنّ الطابع الفريد لسكان قطر سيؤثر بقوة في الطريقة التي تظهر فيها برامج التنمية ومشروعاتها. وتهيمن العمالة الوافدة على قوة العمل في قطر، الأمر الذي يؤثر بشكل خاص على الشباب القطري حينما يدخلون عالم العمل ويشاركون فيه. والصفة المميزة الناشئة لسكان قطر، مع التركيز على الشباب، مبيّنة أدناه بإيجاز.

على مدى العقدين المؤديين إلى عام 2010، وخاصة منذ عام 2005، ازداد عدد سكان قطر بمعدل غير مسبوق. من 421,000 نسمة فقط عام 1990 إلى 614,000 نسمة بحلول عام 2000، ثم وصل الى حوالي 1,700,000 نسمة بحلول عام 2010 - أي تضاعف أربع مرات في عشرين سنة (الجدول 1-2).

وهذا الارتفاع الاستثنائي في عدد السكان، بمعدّل 15% سنوياً بين عامي 2004 و2008 (الشكل 1-3)، عندما كان النمو السكاني في ذروته، هو غير مسبوق تاريخياً وعالمياً. ويعزى معظم هذا النمو إلى تدفق العمال الذكور غير المهرة في غالبيتهم والمهاجرين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وما دفعهم إلى ذلك هو نمو الاقتصاد القطري الاستثنائي. وكنتيجة للتدفق الغزير للعمال الوافدين؛ فقد تغيرت تركيبة السكان في قطر بحسب الجنسيات تغييراً كبيراً، مع انخفاض نسبة القطريين من 28% عام 1990 إلى 27% عام 2000 ثم إلى 14% بحلول عام 2010.

جدول 1-2 **نمو مثير في عدد سكان قطر، لاسيما في العقد الأخير**

	السكان (بالآلاف)			
	1990	2000	2005	2010
المجموع	421	614	906	1,699

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2010a و2011a).

شكل 1-3 **ارتفاع كبير في النمو السكاني بين عامي، 2004-2009**

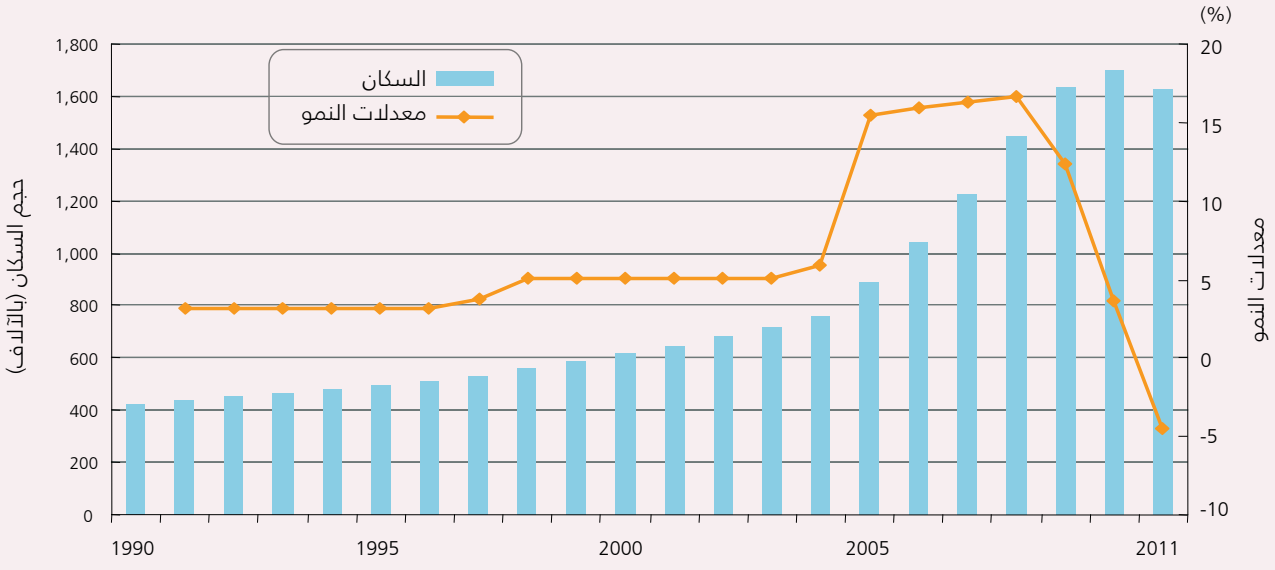

مصدر البيانات: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2010a، 2011a و2011b).

أثر تدفق الوافدين

لقد كان للتغيّرات الديمغرافية أثرٌ بارز على حجم السكان الشباب في قطر. وانسجاماً مع النمو السكاني الإجمالي، فقد نما عدد السكان في قطر، في الأعمار ما بين 15 إلى 24 سنة من 57,000 عام 1990 إلى أكثر من 252,000 عام 2010، وكانت غالبيتهم من العمّال الشباب الوافدين. وعلى مدى هذين العقدين هبطت نسبة القطريين في الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة مما يزيد على 43% عام 1990 إلى 19% عام 2010. وزاد العنصر الشبابي بين سكان قطر من 13% عام 1990 وبلغ ذروته بنسبة 17% عام 2005 قبل أن يتراجع إلى 15% عام 2010 (الجدول 1-3).

يعتمد التركيب العمري للسكان على الاتجاهات السالفة للخصوبة، وعلى الوفيات ثم صافي الهجرة الدولية (أي إلى خارج الوطن). في حالة السكان القطريين، فإن تأثير الهجرة إلى الخارج في حدّه الأدنى لأن تدفُّق القطريين إلى الخارج محدودٌ، كوْن معظم الذين يذهبون للخارج، يذهبون إما للدراسة أو للعمل ثم يعودون إلى قطر. وفي عدد السكان هذا، الذي ينمو بسرعة مقبولة نتيجة الزيادة الطبيعية، فإن عدد الأفراد في أيّة فئة عمرية من الطبيعي أن يكون أكبر منه في الفئة العمرية التالية الأكبر سناً. وعليه، فإن شكل توزيع الأعمار يأخذ نسقه الهرمي المنتظم، كما هو مُبيّن في تركيبة السكان القطريين عام 2010 (الشكل 1-4).

هرم الأعمار عند القطريين نموذجي لسكان لم يُصابوا بهبوط كبير في معدل الخصوبة ومرتبط بالتحوّل الديموغرافي الذي يوضّح الانتقال من عدد سكان ذي معدّل وفيات مرتفع ومعدل خصوبة مرتفع إلى عدد سكان ذي معدل وفيات متدنٍ، مع فترة تباطؤ طويلة، ومعدل خصوبة متدنٍ. النمو السكاني يتسارع خلال فترة هبوط معدل الوفيات حيث أن معدل الخصوبة يبقى على مستوى مرتفع، وعليه، ترتفع الزيادة الطبيعية. وبالتالي، كلّما انخفضت نسبة الخصوبة انخفض النمو السكاني.

سكان قطر نسبياً في مرحلة الشباب، وكان العمر الوسيط (أي عندما يكون 50% من السكان أصغر عمراً و50% أكبر عمراً) هو 30 سنة لإجمالي السكان، لكنه بلغ 19 سنة للمواطنين القطريين عام 2010. ففي 2010 كان حوالي 15% من الذكور و16% من الإناث في الفئات العمرية من 15 إلى 24 سنة (الشكل 1-4). وبالنسبة للسكان القطريين فإن 20% من الذكور و19% من الإناث كانوا في الفئات العمرية ما بين 15 – 24 سنة. ويختلف النمط العمري القطري كثيراً عن النمط العمري غير القطري لأن القلة من العاملين الوافدين هم تحت سن العشرين. وبالنسبة لغير القطريين فإن 14% من الذكور والإناث كانوا في فئة الشباب (لاحظ أن العدد المطلق للإناث أقل بكثير) (الشكل 1-4).

إن خبرة بلدان عديدة، يتدفّق إليها مجموعات كبيرة من العاملين الأجانب ذوي الإقامات القصيرة، هي أن غالبية هذه الفئة من الذكور ويتركزون في ريعان عمر العمل من 20-39. وهذا النموذج واضح جداً بالنسبة للوافدين المقيمين في قطر، وبأكثر من 62% منهم في فئة العمر من 20-39 وحوالي 83% من هذه الفئة هم من الذكور. ومعظم غير القطريين من العزّاب أو يعيشون في قطر بدون الشريك (الزوج/الزوجة).

جدول 1-3 **نمو سريع لعدد السكان الشباب، 1990-2010**

	الشباب (15-24 سنة) بالآلاف			
	1990	2000	2005	2010
قطريون	**24.4**	**31.0**	**37.6**	**47.7**
غير قطريين	32.1	55.1	117.2	204.8
المجموع	56.5	86.1	154.8	252.5
الشباب كنسبة مئوية من مجموع السكان	13.4	14.0	17.1	14.9

مصدر البيانات: جهاز الإحصاء القطري (2010a وa2011).

شكل 1-4

أهرامات العمر للسكان القطريين وغير القطريين، 2010

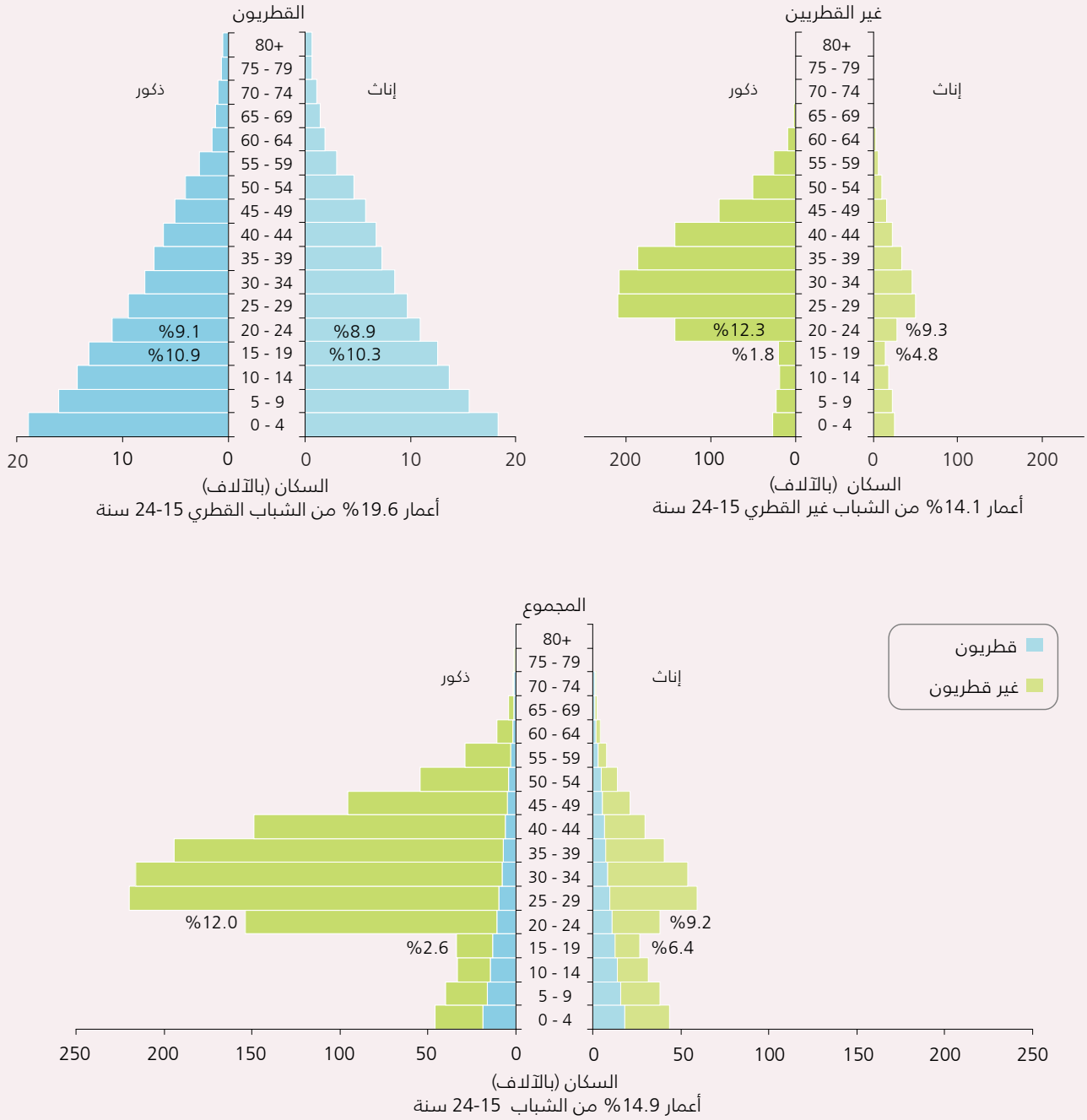

ملاحظة: النسب تبين نسب الذكور او الإناث ضمن مجموعة عمرية محددة.
مصدر البيانات: حسبت من جهاز الاحصاء القطري (2011a).

التأثير الثقافي لتدفق الوافدين على الشباب القطري

إن التدفقات الكبيرة للوافدين ستزيد التنوّع الثقافي في قطر وستؤثر إيجاباً وسلباً على ثقافة قطر وقيمها. ومن الآثار الإيجابية لهذا التدفق انتشار أفكار جديدة ووجود قدرات جديدة. أما الآثار السلبية فإنها تتعلّق بتبني أنماط سلوكية غريبة عن القيم الثقافية التقليدية للمجتمع القطري.

إنّ تفاعل وتعامل العمال الوافدين ذوي المهارات المتدنية محدود مع القطريين. وعادة ما يحضر هؤلاء إلى قطر دون أسرهم، ومن غير المحتمل أن يشاركوا في أنشطة اجتماعية مع القطريين أو أن يرتادوا الأماكن التي يرتادها القطريون. لكن تأثير الوافدين من ذوي المهارات العالية يحتمل أن يكون كبيراً لأنهم يرتادون الأماكن التي يرتادها القطريون، ومن المرجح أن يتفاعلوا اجتماعيا مع القطريين.

وبما أن الوافدين العرب هم الأقرب إلى القطريين على صعيد القيم الثقافية، فإن فرص تفاعلهم مع القطريين اجتماعيا وتعليميا ووظيفيا هي أكبر من فرص بقية الوافدين. كما يعتبر الوافدون العرب أقل تهديداً للثقافة القطرية بسبب انتمائهم إلى الديانة نفسها وتحدثهم اللغة نفسها، وتشابه ثقافتهم مع الثقافة القطرية. ومع ذلك تظل هناك فروق ثقافية بينهم وبين القطريين، لاسيما في أنساق القيم المختلفة بين الأقطار العربية, أما الوافدون الغربيون الأكثر اختلافا عن الثقافة القطرية فعادة ما يكون تفاعلهم مع القطريين محدوداً. ورغم ذلك، فإن ارتيادهم للأماكن نفسها ولباسهم المختلف والأنشطة الترفيهية التي يمارسونها قد تؤثر على ثقافة القطريين وقيمهم.

ونظراً لنزول القرآن الكريم باللغة العربية، فإن هذه اللغة تعزز الهوية الإسلامية للمجتمع القطري. ويتحدث الوافدون عدة لغات، وفي مقدمتها اللغة الانجليزية. ولهذا يظل التبادل الثقافي بين العمالة الوافدة التي لا تتكلم العربية والقطريين تبادلاً محدوداً، رغم الجهود التي تشجّع العمالة الماهرة على تعلم اللغة العربية، والتي ترعاها مؤسسات حكومية وغير حكومية. وفي المقابل، هناك اندفاع متزايد لدى القطريين لاستخدام اللغة الانجليزية في جميع مراحل التعليم، لاسيما مرحلة التعليم العالي.

لقد أدى التدفق الكبير للعمالة الوافدة إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى سياسة فعّالة بشأن التنوع الثقافي. كما أن هذا الوعي يتعزّز بواسطة نمو السياحة وتعاظم دور قطر الدبلوماسي في الشؤون الإقليمية والدولية، وازدياد طموحها في أن تصبح مركزاً دولياً للرياضة ولصناعة المؤتمرات والاجتماعات والمعارض. والجدير بالذكر أن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 تتناول هذه القضايا جميعها.

الأسر المعيشية، تكوين العائلات وتفككها

يؤثر كل من النمو الاقتصادي المستدام والتغيير الاجتماعي على الشباب من خلال تغيير أنماط الزواج والحمل والإنجاب والطلاق. وتمر الحياة الأسرية حاليا في مرحلة تغييرات كبرى.

العائلة والأسرة المعيشية القطرية

العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. هي تُنشئ وتربي الصغار وتوفّر النصح والفرص في مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرشد. في قطر، العائلة راسخة ثابتة في الثقافة وفي الدين وفي الوطنية. ويحمي دستور قطر الدائم العائلة ويدعم بنيانها، ويشد أزر روابطها، ويحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة. هذه القيم متأصّلة في رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى الحفاظ على أُسرٍ قوية متماسكة تتمتع بالدعم وبالرعاية وبالحماية الاجتماعية.

وتسود هوية قطر العربية الإسلامية القوية جميع أوجه حياة الأسرة. وبرغم الضغوط العالمية التي تؤدي إلى مزيد من التقارب في أنماط تكوين الأسر، وفي بنائها وتفككها، فإن بنية الأسرة القطرية مازالت تمتاز بما يلي:

- الحجم الكبير للأسرة الممتدة؛
- روابط القربى التقليدية؛
- السلطة العشائرية التي تحدد سلوك الأبناء والبنات، وبخاصة بالنسبة لخيار الزواج؛
- النسب، والانتماء العرقي والعقائدي الذي يبقى نافذاً في المجتمع.

معظم الأسر المعيشية القطرية كبيرة الحجم نسبياً إذا ما قورنت بالأسر في بلدان أُخرى في المنطقة وفي دول غربية عالية الدخل. فمتوسط حجم العائلة بحسب التعداد السكاني لعام 2010 هو 6.7 أشخاص (9.7 أشخاص إذا أضيف للأسرة العمالة المنزلية/ الخدم). حوالي 74% من الأسر تتكوّن من خمسة أفراد أو أكثر و15% تقريباً من عشرة أفراد أو أكثر (الشكل 1-5). والمجموعة النموذجية تتكوّن من ستة أفراد وتشمل 15% من جميع الأسر. وتُشكّل الأسر المؤلفة من فرد واحد 4% بينما تشكّل الأسر المؤلفة من شخصين 5% من مجموع الأسر المعيشية القطرية.

تركيبة الأسرة المعيشية القطرية شابة. في إحصاء 2010، 81% من الأسر المعيشية القطرية فيها طفل على الأقل عمره أقل من 15 سنة; و57% فيها فرد شاب على الأقل (جدول 1-4).

شكل 1-5 **وتبقى الأسر القطرية كبيرة نسبياً**

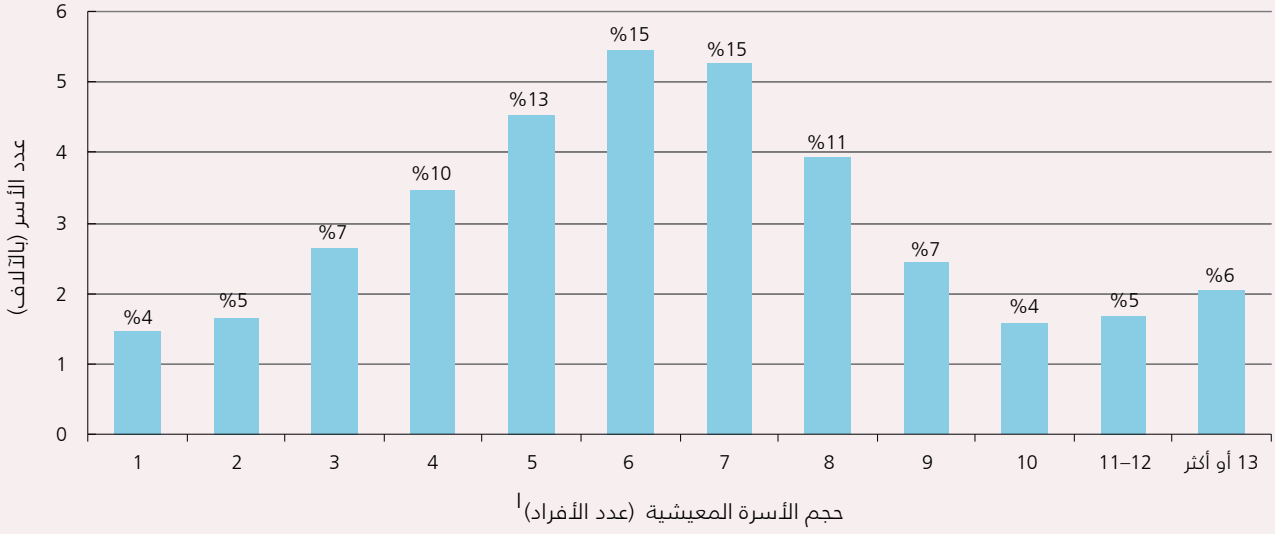

1: البيانات لا تشمل العمال المنزليين.
2: العدد فوق الأعمدة يمثّل الـ % من جميع الأسر.
مصدر البيانات: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2011a).

جدول 1-4 **معظم الأسر القطرية تضم أطفالاً تحت سن 15 و 57% تقريباً لديهم شاب واحد على الأقل، 2010**

أسر معيشية مع/بدون أطفال وشباب	الأسر القطرية في 2010	
	العدد	النسبة %
مع أطفال تحت سن 15 في الأسرة	29,320	81.1
دون أطفال تحت سن 15 في الأسرة	6,848	18.9
مع شباب في الأسرة	20,661	57.1
دون شباب في الأسرة	15,507	42.9
إجمالي الأسر المعيشية	36,168	100.0

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2011a).

الزواج والخصوبة

يمكن تعريف الزواج بأنه عقد اجتماعي بين الرجال والنساء، يتم فيه تحديد حقوق الفرد والتزاماته. والزواج يمهّد الأساس لتكوين الأسر القطرية. ففي المجتمع القطري، كما في أي مكان آخر في الخليج، علاقات ماقبل الزواج مُحرّمة ومعظم الزيجات ينظمها الوالدان تماشياً مع الشريعة الإسلامية، والثقافة، والعادات والتقاليد الاجتماعية.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمرُّ قطر في تحوّلٍ اقتصادي لافتٍ جدير بالملاحظة يزداد تحدياً لبعض النواحي التقليدية في حياة الأسرة. ويتغيّر وضع النساء داخل الأسرة، والشباب يقود هذا التغيير. إنّ رؤية قطر الوطنية 2030 تؤيّد أن تلعب النساء دوراً بارزاً في جميع مجالات الحياة ولاسيما في ميدانَيْ الاقتصاد والسياسة (مربّع 1-7).

مربّع 1-7

ضمان أن يكون للنساء، ولاسيما الشابات، دور بارز في جميع مجالات الحياة

تبيَّنَ عالمياً أن الاستثمارات في تقدُّم النساء وتمكينهن، ولاسيما الشّابات منهنَ، تعتبر داعمة للنمو الاقتصادي ويمكن أن تُفضي إلى نتائج تنموية إيجابية كثيرة. فالموجّهات ذات الأثر الأكبر هي الاستثمارات في الصحة وفي التعليم، وفي التوظيف وأدوار القيادة.

وقد صادقت قطر عام 2009 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وهي إطار عمل لمنحىً مرتكزٍ على حقوق الإنسان في القضايا التي تتعلّق بالمرأة.

وانسجاماً مع اتفاقيات دولية ودستور عام 2004 الدائم، فإن رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تدعمان دوراً موسّعاً في التنمية الوطنية للنساء القطريات، وتشجّعان على دمج النوع الاجتماعي في صلب سياسات وبرامج تنمية القطاعات مع مراعاة الحاجة إلى أخذ البيئة القطرية الثقافية والاجتماعية بالحسبان.

هنالك إقرارٌ جماعي بأن الجيل القادم من نساء قطر سيتمتّع بالقدرات التربوية وبالمؤهلات لتولّي مراكز قيادية.

وعلى كل حال، لا يزال هنالك استخفاف بقدرة النساء تفرضه الثقافة المتوارثة، وهنالك وجهات نظر تقليدية حول سبل توظيف النساء (في المجالات التربوية والإدارية والدينية). والتحدّي سيكون في خلق الوعي بالفرص الجديدة في سوق العمل القطري المتزايد التحديث، وهذه الفرص يخلقها النمو الاقتصادي المُستدام.

ولتحفيز تمكين الشباب والنساء، فإن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تقترح مبادرات تُغطّي أربعة مجالات رئيسة، هي:

- بناء قدرات القطريين التربوية والمهاراتية:
- مساعدة مشروعات الشباب القطري الصغيرة كي يعملوا في القطاع الخاص ويُشاركوا في بيئة العمل؛
- إزالة العقبات أمام مشاركة النساء في قوة العاملة.
- تشجيع النساء كقادة ودعمهنّ.

ولزيادة عدد النساء في مراكز اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية والمرتبطة بالأعمال، بنسبة 30 بالمئة، فقد تم اقتراح برنامجين مترابطين:

- سيتم إنشاء مركز قيادة نسائي لبناء وتمْتين قدرات النساء. وسيكون التحدي لهذا المركز إزالة العوائق الرئيسة أمام النساء في تولّي مراكز قيادية في الحياة السياسية وفي المجتمع. وستساعدهن جودة التدريب على القيادة في توفير المهارات التقنية والمهارات الحاسوبية اللازمة لهذه المراكز.
- سيتم إطلاق برنامج لتغيير مفاهيم عامة حول دور النساء في التوظيف وفي مجال الأعمال وفي المجتمع. وسيتضمّن البرنامج تأسيس منظمة مجتمع مدني جديدة للقيام بحملات دعائية ومناصرة لقضايا المرأة.

المصدر: أقتُبِسَت من هادي (2011)؛ إبراهيم (2011)

مع ازدياد الميل إلى التعليم العالي (ما بعد الثانوية العامة)؛ فإن القطريين الرجال والنساء يتزوّجون في أعمار أكبر مما كانت في الماضي. ومتوسّط العمر لدى الزواج الأول للذكور ارتفع من 25.8 سنة عام 1990 إلى ما يزيد على 29 سنة عام 2004 قبل أن يتراجع إلى 26.5 سنة عام 2010: والأرقام المُقابلة للنساء كانت 22.1 و25.0 و23.9 سنة (شكل 1-6). وأحد أسباب التراجع في سن الزواج منذ عام 2004 قد يكون مردُّه إلى النمو في الازدهار مما جعل نفقات الزيجات أكثر يسراً.

بحسب بيانات تعداد عام 2010، قسم ضئيل فقط - أقل من 1% من الذكور و4% من الإناث – يتزوجون في الوقت الحاضر بعمر 15– 19. عام 2010، كان ما يقارب 59% من الذكور، و64% من الإناث، في الفئة العمرية 25-29 قد تزوّجوا بالمقارنة مع نسبة 52% و70% عام 1997 بحسب (الشكل 1-7). وأعدادٌ متزايدة من الشابات يبقين عازبات، وهي ظاهرة ربما ترتبط بارتفاع مستوى التحصيل العلمي للإناث مقارنة بالذكور.

شكل 1-6 ارتفاع عمر القطريين عند الزواج الأول، 1990-2010

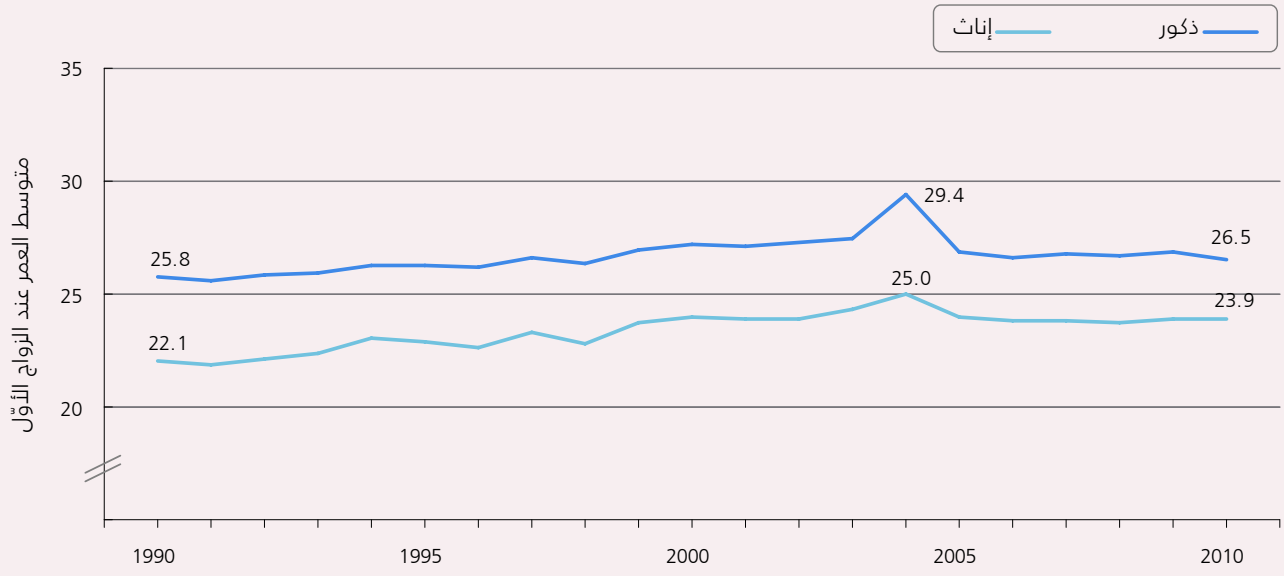

المصدر: محمد، اووكار، ليبيت (2011).

شكل 1-7 ارتفاع نسبة القطريات العازبات، 1997-2010

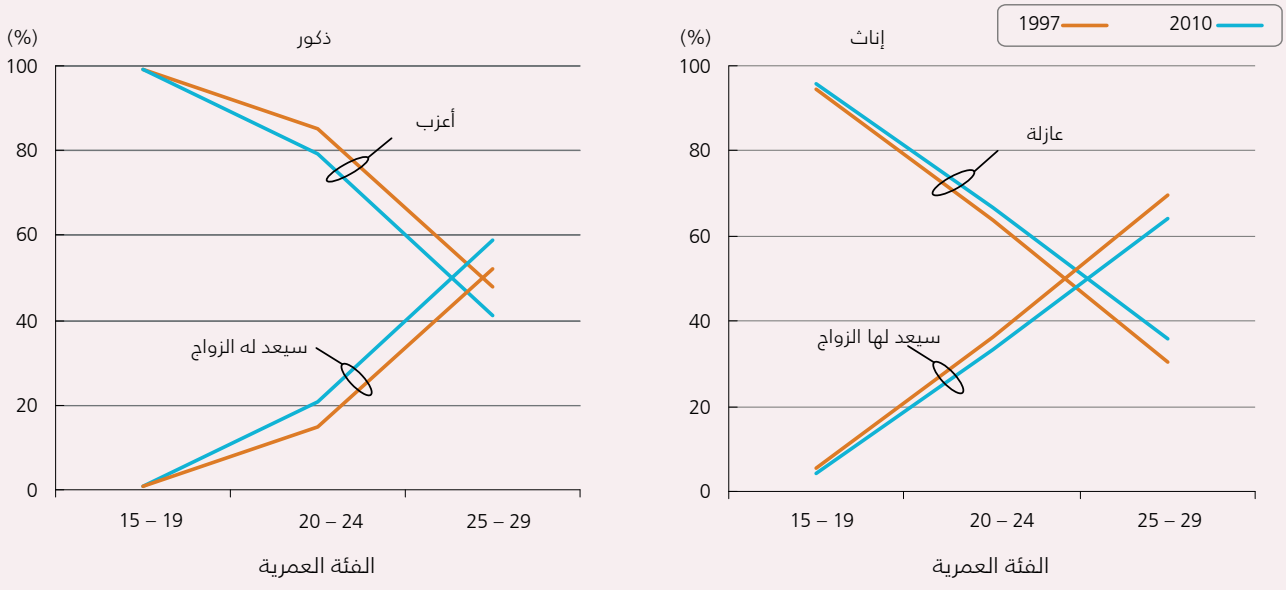

المصدر: محمد، اووكار، ليبيت (2011).

هناك توجه قوي لدى القطريين ذكوراً وإناثاً للزواج من شريك يمتلك المستوى التعليمي نفسه أو مستوى تعليمياً مشابهاً. وبالنسبة لقراءة (الجدول 1-5)، فإن النسب الأكبر من واحد تدل على اتجاه أقوى للزواج من شركاء من المستوى التعليمي نفسه، والنِسَب الأقل من واحد تدل على اتجاه أقل قوة لهذا النوع من الزواج، وتبيّن الخلايا الواقعة بين الخطين المائلين ميل العرائس والعرسان للزواج ضمن المستوى التعليمي نفسه. وربما يكون التحصيل التعليمي الأقل للذكور مقارنة بتحصيل الإناث، وتردد الإناث في الزواج من شخص ذي مستوى تعليمي أدنى من مستواهن، هي عوامل تتسبب في ارتفاع نِسب الإناث القطريات غير المتزوجات.

جدول 1-5 يُرجح أن يتزوج القطريون أشخاصاً من المستوى التعليمي نفسه[1]، 2010

	مستوى تعليم الزوجة				
	ابتدائي وما دون	إعدادي	ثانوي	جامعي	العدد
مستوى تعليم الزوج	نسبة الحالات الفعلية إلى الحالات المتوقعة[2]				
ابتدائي وما دون	3.63	1.55	0.73	0.59	185
إعدادي	1.38	1.57	0.94	0.71	339
ثانوي	0.70	1.03	1.12	0.75	730
جامعي	0.18	0.35	0.96	1.74	482
العدد	119	218	1018	381	1736

ملاحظة 1: تمثل النسب بين الخطين المائلين الزيجات بين أشخاص من المستوى التعليمي نفسه، وتشير النسب الواقعة فوق الخطين المائلين إلى النساء المتزوجات من رجال ذوي مستوى تعليمي أعلى من مستواهنّ، كما تشير النسب الواقعة تحت الخطين المائلين إلى الرجال الذين يتزوجون من نساء ذات مستوى تعليمي أعلى من مستواهم.
2: عدد الحالات المتوقع يدل على الحالات التي كانت ستحصل لو كان اختيار شريك الزواج غير مرتبط بالمستوى التعليمي.
المصدر: جهاز الإحصاء القطري، (2011g).

شكل 1-8 اتجاهات تراجع مستمرة في معدلات الخصوبة لدى النساء القطريات، 1990-2010

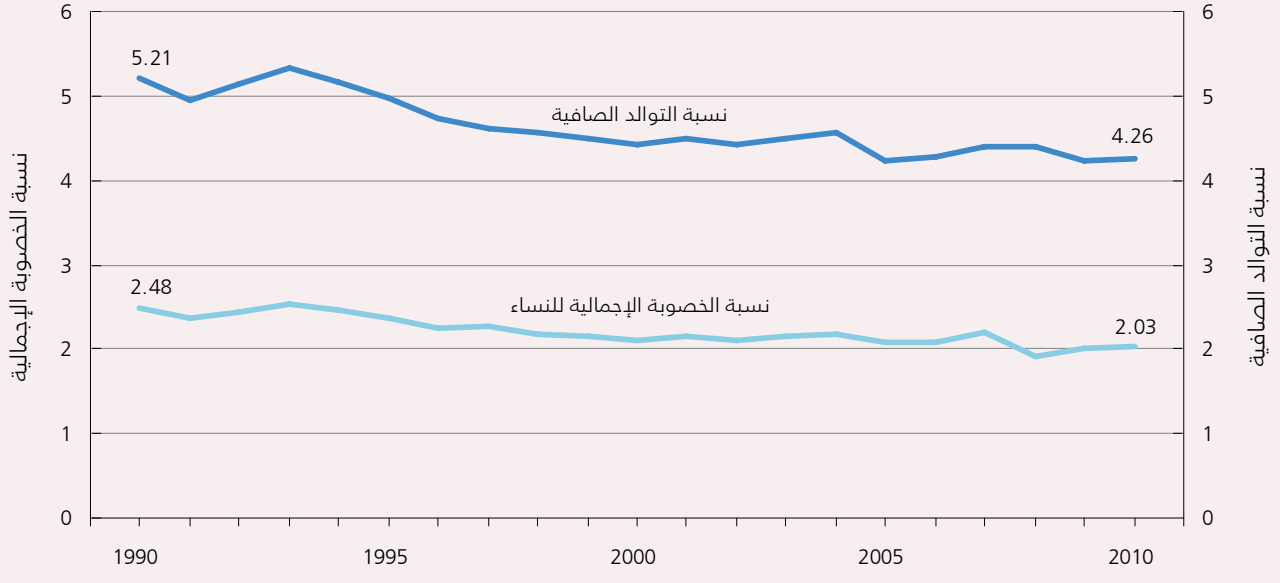

المصدر: محمد، اووكار، ليبيت (2011).

واليوم، لدى النساء القطريّات أطفال أقل من الجيل الذي سبقهنّ. وكان معدل الخصوبة الكلية، التي تقيسُ متوسط عدد الأطفال لدى النساء بنهاية عمر القدرة على الحمل، حوالي 4.3 عام 2010، بالمقارنة مع 5.2 عام 1990 (الشكل 1-8).

يمكن تلمس الاتجاه نحو حجم عائلة أصغر في العدد التراكمي للأطفال المولودين للنساء الشابات. فقد كان متوسط عدد الأطفال لدى القطريين الشباب في الفئة العمرية 25-29 سنة 1.3 أطفال عام 2010 مقارنة ب 1.4 عام 2004. أمّا بالنسبة للنساء المتزوجات ومن سبق لهن الزواج فقد كانت الأعداد المتناظرة هي 2.1 و2.2 أطفال (جدول 1-6).

وكان أحد تأثيرات ارتفاع العمر عند الزواج الأول وهبوط مستويات الزواج للأعمار الأصغر هو ارتفاعُ نِسب النساء دون أطفال في عمر ما دون الثلاثين. وكلما كانت النساء أصغر عمراً، كانت نسبة اللواتي دون أطفال في عمرٍ معيّن أكبر (جدول 1-7). مثال على ذلك، مع بلوغهن 25 سنة، إنّ ثلث النساء المولودات عام 1960 كنّ دون أطفال، مقارنة ب 46% فإنّ العمر ذاته من المولودات عام 1980. وبالمِثْل، عند سن 30، فقط 23% من النساء المولودات عام 1960 لم يكنّ قد وَلدْنَ أطفالاً مقارنة ب 34% لدى النساء المولودات عام 1980.

جدول 1-6 **تراجع متوسط عدد الأطفال المولودين لنساء قطريات تحت سن 30، 2004-2010**

الفئة العمرية	جميع النساء		متزوجات وسبق لهن الزواج	
	2004	2010	2004	2010
19–15	0.02	0.02	0.59	0.39
24–20	0.38	0.32	1.16	0.97
29–25	1.42	1.30	2.18	2.05

المصدر: محمد، اووكار، ليبيت (2011)

جدول 1-7 **ارتفاع في عدد النساء القطريات الباقيات دون أطفال في الأعمار تحت 30**

تاريخ ميلاد المجموعة العمرية	العمر في 2010	نسبة اللواتي بدون أطفال في أعمار معينة		
		20	25	30
1960	50	66.6	33.6	22.6
1962	48	70.3	32.2	21.8
1964	46	71.1	34.1	22.7
1966	44	75.3	36.9	25.4
1968	42	75.0	36.7	23.3
1970	40	73.4	35.2	22.0
1972	38	75.4	37.0	25.2
1974	36	76.6	42.2	27.9
1976	34	76.4	39.6	25.7
1978	32	81.6	45.2	30.5
1980	30	82.3	45.5	34.4

المصدر: محمد، اووكار، ليبيت (2011).

الطلاق

هنالك قلق من النمو المُطّرِد لعدد المتزوجين القطريين الساعين للطلاق، خاصة بين أولئك الأصغر عمراً، وجزئياً يمكن أن يُعزى ذلك لارتفاع عدد المتزوجين الكُلّي. الأزواج القطريّون، وخاصة خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، أكثر احتمالا للطلاق. عام 2010، وقعت 63% من حالات الطلاق بعد أقل من 5 سنوات من الزواج، و31% قبل أن يكتمل الزواج (الدخول بالزواج الفعلي). فقد زادت نسبة طلاق القطريين من 17.4 حالة عام 1995 إلى 18.2 حالة عام 2010 لكل 1000 شخص متزوّج (شكل 1-9). ويدل تحليل حالات الطلاق لعام 2010 من قِبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي على أن أعلى معدلات الطلاق بين القطريين هي بين الزيجات التي يكون مستوى تعليم الزوجة فيها أعلى من مستوى تعليم الزوج.

تتضمّن الأسباب الرئيسة لطلاق القطريين الفروقات الاجتماعية بين الأزواج، إهمال المسؤوليات العائلية والزوجية، العنف الأسري والضغوطات المالية. وكانت دراسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام 2006 قد أظهرت أن احتمال الطلاق أكبر في الحالات التي كان فيها مستوى تعليم المرأة أعلى من المستوى لدى زوجها (المريخي، 2006). وحالياً، هذا الوضع شائعٌ نسبياً في قطر، ويعكس مستويات أعلى في التحصيل التعليمي لدى النساء الشابات بالمقارنة مع الشبّان (انظر الفصل الثاني).

معرفة تأثير الطلاق على الأسرة القطرية ورفاه الشباب محدودة. مع ذلك، فالأدلة التجريبية/العملية المتوفّرة تلمح إلى أن أرباب العائلات المطلّقين لديهم احتمال أكثر بمرتين أن يعيشوا، على دخل متدنٍ نسبياً، بالمقارنة مع الأرباب المتزوّجين، وخاصة النساء اللواتي يفتقرن للدعم المادي من أزواجهن السابقين. يشير بحثٌ دولي عن الطلاق في بلدان الدخل المرتفع، إلى نتائج ضارة برفاه الشباب. وعادة ما ترتبط هذه النتائج بالمشاكل بين الوالدين وانقطاع الاتصال بكلٍ من الوالدين بعد الطلاق.

وقد اقترحَت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برامج حكومية لتقوية روابط الزواج، للحد من الطلاق ودعم المطلّقين. وتتضمن هذه البرامج النُّصح والإرشاد قبل الزواج، توسيع عدد الخدمات النفسية والإرشادية للأزواج الذين يواجهون الانفصال، وتأمين شبكة أمان اجتماعية للمطلقين، ولاسيما للنساء. مع تنامي الميل نحو الطلاق، فإن فهم أثر الطلاق على رفاه الشباب وضمان الاستمرارية للعائلات المتماسكة حاسمان للشباب وللتنمية الوطنية. إن العائلات هي أساس المجتمع القطري وتوفّر الرعاية والدعم الضروريّين للشباب وهم يتنقلون في مراحل حياتهم بين التعليم، والعمل، وتكوين الأسر ثم المواطنة.

شكل 1-9

تزايد عدد حالات طلاق القطريين المسجلة من عام 1995 حتى عام 2010

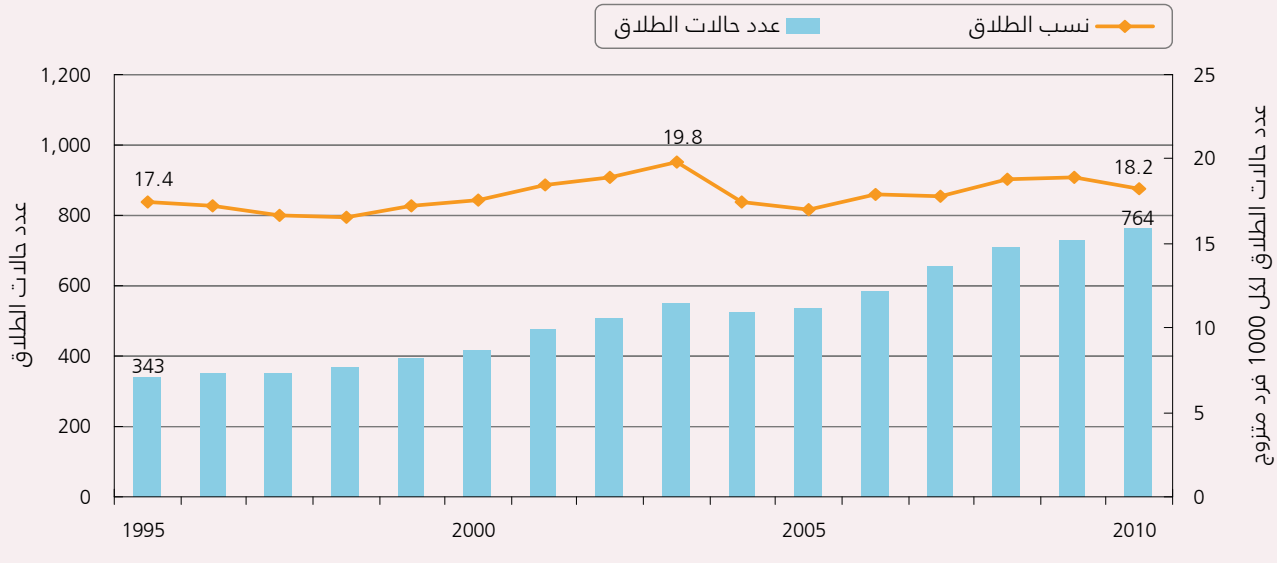

ملاحظة: أعداد ومعدلات الطلاق هي لمتوسط ثلاث سنوات متغيرة.
المصدر: حُسبت من جهاز الإحصاء القطري (2010b)

الفقر النسبي والشباب القطري

لا يوجد، في قطر فقرٌ مطلق ولا جوع. مع ذلك، هناك ميل طبيعي لدى الأفراد لتقييم مستوى رفاههم بمقارنة وضعهم بأوضاع أقرانهم كأن يعتبروا أنفسهم محرومين بعض الشيء إذا كانوا لا يحوزون على تلك الأصول التي تملكها الغالبية العظمى من السكان. في هذه الحالة، يمكن وضع إطار لنظام الحماية الاجتماعية القطري يتضمّن آلية لدعم الأسر المعيشية التي تعيش في فقر نسبي، تماشياً مع هدف رؤية قطر الوطنية 2030 مع ضمان دخل كافٍ والحفاظ على حياة صحية ومحترمة للجميع.

الفقر النسبي

تم تطوير خط الفقر النسبي الذي يفسّر الفقر بالعلاقة مع مستويات المعيشة السائدة في المجتمع في زمنٍ معيّن (مربّع 1-8).

عند تطبيق خط الفقر النسبي الوطني، فإنٍ حوالي 9% من الأسر المعيشية القطرية صُنِّفَت على أنها أسر فقيرة نسبياً. أمّا الأسر المعيشية ذات الدخل والإنفاق المنخفضين عام 2007/2006 فقد كانت أكبر حجماً من المعدّل. وإذا استُعمل الإنفاق المتكافئ مقياساً لرفاه الأسرة، نجد أن نسبة الأطفال الفقراء (15.4 بالمئة) كانت أكبر من نسبة الأسر الفقيرة (11.5 بالمئة) (جدول 1-8).

ويرتفع انتشار الدخل المتدنّي بين الأسر المعيشية القطرية من 9% إلى 14% إذا لم تُدعم مداخيل الأسر من التحويلات الحكومية. ويشير هذا الفارق إلى الدور الحاسم الذي تؤديه التحويلات الحكومية.

مربّع 1-8 **اشتقاق خط الفقر النسبي لقطر**

خط الفقر النسبي يفسّر الفقر بالعلاقة مع مستويات المعيشة السائدة في المجتمع في زمنٍ معيّن. المقاربة الأكثر شيوعاً هي أن يتم تعريف دخل خط الفقر لبلد ما كنسبة معيّنة من وسيط، أو متوسط مستوى الدخل.

وقد تم تطوير خط الفقر النسبي باستعمال البيانات من "مسح دخل الأسرة لعام وإنفاقها لعام 2007/2006" لتحليل حالات الدخل المنخفض (والإنفاق) وشدتها بين الأسر القطرية. فمداخيل ومصروفات الأسر القطرية كُيِّفَت لندخل في الحسبان أن احتياجات الأسر تتبدّل بحسب حجمها وتركيبها. فالأسرة الكبيرة، عادةً ما تحتاج إلى مستوى أعلى من المداخيل والمصروفات لحصول أفرادها على رفاه أسرة مؤلفة من فرد واحد.

وتَضمَّن التكييف قسمة المدخول والمصروف الإجماليّين على عدد مساوٍ لعدد الأفراد الراشدين. حُسِبَت هذه الأعداد من مقاييس التكافؤ للراشدين التي تاخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للراشدين والأطفال. وهي، أيضاً، تأخذ بالحسبان إمكانية الاقتصاد بسبب حجم بعض المصروفات للفرد في الأسرة ستكون أقل في الأسر الكبيرة (إيجارات، الأجهزة المنزلية التي تستخدم لفترة طويلة، وهكذا دواليك). ولقطر، حيث لا يتوفر مقياس وطني للتكافؤ استُخدِمَ المقياس التكافُؤي الأحدث لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفيه خُصِّصَت 1 لرب الأسرة، و0.5 لكل فرد راشد إضافي (الأفراد بعمر 14 سنة وأكبر) و0.3 لكل طفل (تحت سن 14).

وقد تم تعريف مؤشر دخل خط الفقر النسبي لقطر كنصف وسيط دخل الأسرة المكافيء. ويُقال أن الأسرة ذات دخل نسبي منخفضٍ إذا كان دخلها لكل راشد يقع تحت مؤشر دخل خط الفقر. في "مسح دخل إنفاق الأسرة" 2007/2006، كانت عتبة الدخل السنوي المكافئ (مؤشر خط الفقر النسبي) 64,286 ريال قطري.

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2010)

جدول 1-8 **الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المنخفض**

الفئة	الانتشار 2007/2006 (%)	
	على أساس الدخل	على أساس المصروف
الأسر المعيشية	9.2	11.5
الأفراد	12.0	14.8
الأطفال (تحت سن 14)	13.7	15.4
كبار السن (60 وما فوق)	13.4	17.0
أفراد آخرون	11.0	14.3

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2008a)

أثر الدخل المنخفض على الشباب

إن حوالي 13% من الشباب القطري يعيش في عائلات أكثر فقراً، بالمقارنة مع 9% من الراشدين القطريين (شكل 1-10).

وبما أن كثيراً من الأفراد الشباب لا يساهمون في دخل الأسرة، فإن الأسر التي تضم أكبر عددٍ من هؤلاء الأفراد من الأرجح أن يكون لديها مداخيل فردية أقل.

شكل 1-10 **13% من الشباب القطري يعيش في أسر معيشية ذات دخل منخفض، 2007/2006**

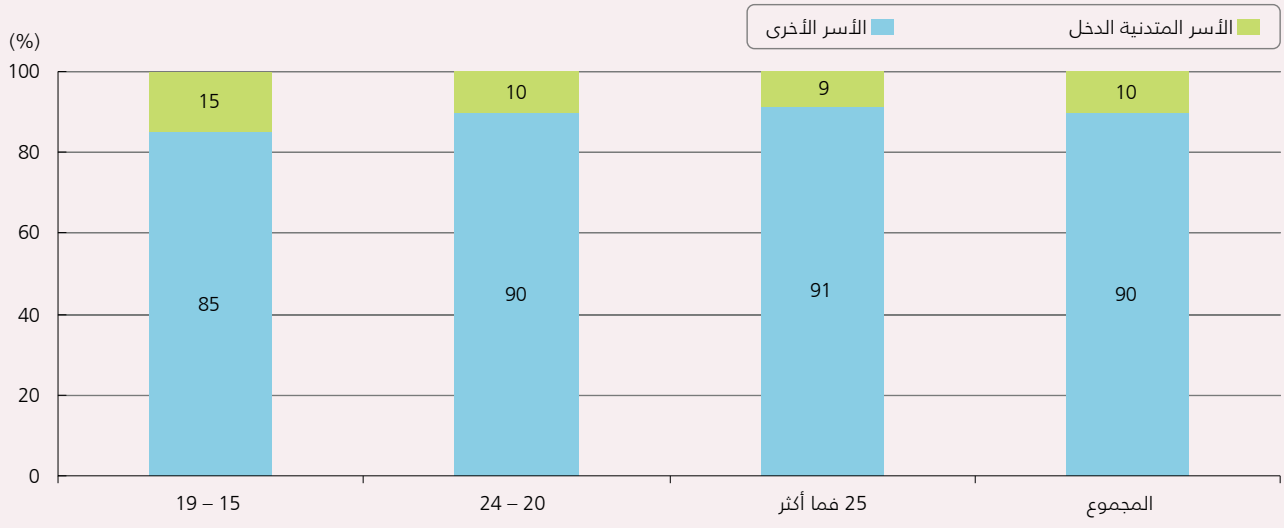

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2008a)

وبمقارنتها مع الأسر غير الفقيرة، نجد الشباب من الأسر الفقيرة يواجهون عدداً من التحدّيات ومن ضمنها تدني التحصيل التعليمي، والتسرب المبكر من المدرسة، ومعدل بطالة أعلى. وهؤلاء الأفراد الشباب، من الأرجح أن يحصلوا على تعليم ما قبل الثانوي فقط (11% أعلى للأعمار 15-19 سنة، 14% أعلى للأعمار 20– 24 سنة) (شكل 1-11). ولديهم نسبة التحاق بالمدرسة أقل بقليل (0.4- و6- بالمئة) والأكثر احتمالاً أن يكونوا عاطلين عن العمل (27% و11% أعلى). مثل هذه الأضرار المبكّرة التي يواجهها الشباب في الأسر الأكثر فقراً غالباً ما تصبح مُتَجذّرة بعمق وغاية في صعوبة المعالجة عندما يبلغون سن الرشد.

إن مقاييسٌ مناسبة للحماية الاجتماعية مطلوبة للتخفيف من التأثيرات السلبية للفقر النسبي على الشباب. وقطر، حالياً، توفّر نظامَ حماية اجتماعية كريماً مبنيّاً على العائلة والتوظيف لجميع مواطنيها. إنّ تحديد عتبة خط الفقر النسبي الوطني يستطيع أن يدعم وييسّر تعزيز التشريع لضمان التحويلات المالية الكافية لبرامج المساعدة الحكومية وغير الحكومية التي تستهدف الأطفال المُعرّضين للمخاطر، الأمهات الوحيدات، العاطلين، المعوّقين، عائلات السجناء وكبار السن. لا تأخذ برامج الرعاية القائمة بالحسبان تغيّر الظروف الاقتصادية، مثل التضخّم، ولا ترتبط بإطار عمل مالي أوسع. إن إنشاء صندوق للمساعدة في رفع الدخل المتدني لبعض القطريين إلى نصف عتبة الدخل الوسيط سيكون له تأثير بارز على نوعية العيش للعائلات الأكثر فقراً.

هناك حاجة لمراعاة بُعدَ النوع الاجتماعي في السياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لأن الأدلة تشير إلى أن النساء المُطلّقات والأرامل بخطر عالٍ للوقوع في الفقر النسبي. عموما، الأسر ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى مساعدة أكبر في الإسكان ومساعدة إضافية لتعليم أولادها لتحسين الحراك بين الأجيال وكسر حلقة الفقر والدخل المنخفض.

شكل 1-11

تحصيل الشباب التعليمي في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل أقل منه لدى الأسر الأخرى، 2007/2006

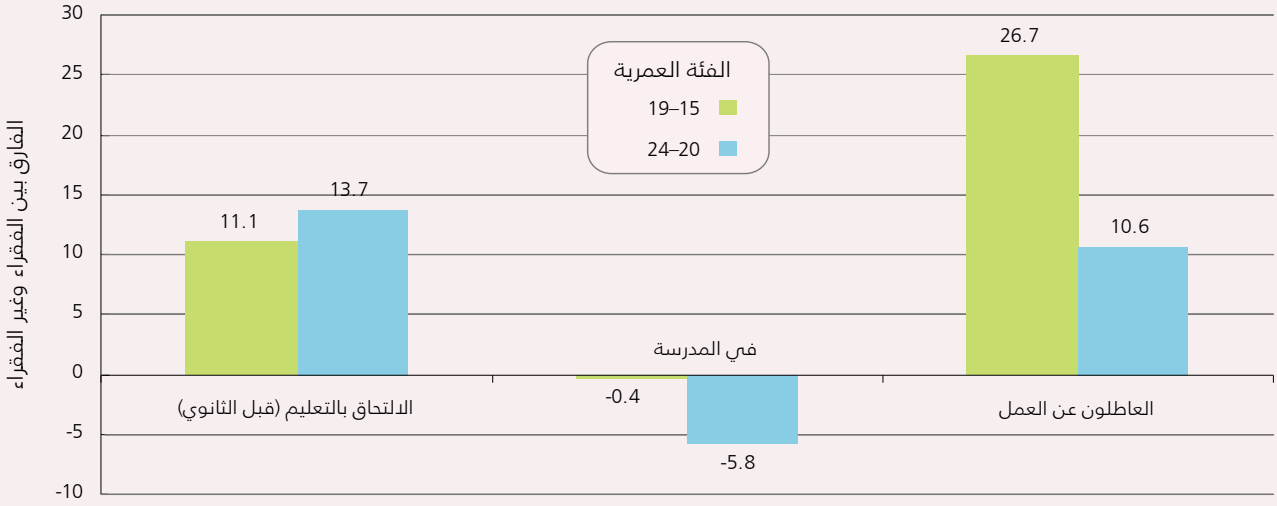

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2008a)

الخلاصة

الشباب، في كل مكان، يتأثرون إيجاباً وسلباً بنتائج عالم متزايد العولمة والترابط. وقد قلّصت ثورة تقنية المعلومات والاتصالات العالم في الزمن والمسافة وخلقت ثقافة حاسوبية عالمية وضعت المعتقدات التقليدية والقيم الوطنية على المحك. وبفتح الباب واسعاً للحصول على المعلومات والأفكار، فإن تقنية المعلومات والاتصالات تُمكّن الشباب وتُشركهم. هذه التغييرات الجارية البعيدة المدى تضع تحديّات جديدة وفرصاً مثيرة أمام كل المجتمعات، وخاصة في بناء القدرات للشباب ليشاركوا في جميع ميادين المجتمع.

لدى قطر سكّان يافعون. يشكّل الشباب حوالي 15% من مجموع السكان، ويشكل الشباب القطري 20% من المواطنين القطريين. لقد بدأت رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بتحويل قطر إلى اقتصاد متقدّم ومُتنوّع مبني على المعرفة. إنّ ارتفاع مستويات الدخل والتوسع الاقتصادي المتواصل ساهما في مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية. وكان الشباب مستفيدين أساسيين من خلال حصولهم على صحة أفضل وتعليم أحسن وبحبوحة مرتفعة.

وقطر بوصفها دولة غنية بالطاقة ذات عوائد متنامية من صادرات الغاز والنفط، فقد استثمرت بقوة في مشاريع البنية التحتية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وأدّت المشاريع العملاقة المتعددة إلى تدفق العمّال الوافدين/الأجانب، ومعظمهم من الشباب. فقد تدفّق أكثر من مليون عامل وافد بين عامي 2004 و2010، وخلال هذه الفترة نما عدد السكان من 0.7 مليون فقط إلى 1.7 مليون. وكانت إحدى النتائج أن الشباب القطري أصبح، على نحو متزايد، أقلية بين إجمالي السكان، كما في نظام التعليم وقوة العمل.

وهكذا، فإنّ الشباب القطري ليتكيّف مع التحديث المثير الذي يحصل 2.43 لثقافة محافظة تقليدياً وإلى ديناميات سكانية سريعة التغيّر. هذه الاتجاهات تدعو للتسامح وتقبل الثقافات الأخرى، وأيضاً للحوار بين الأجيال.

إن الأنماط المتغيّرة في الزواج، وفي إنجاب الأطفال وفي الطلاق هي ذات تاثير على تنمية الشباب. القطريّون يتزوّجون بعمرٍ متأخرٍ، ونساء كثر لا يتزوّجْنَ، ومعدلات الخصوبة في تراجع ونساء كثر تبقيْنَ دون أطفال. وقسم متزايد من النساء الأكثر تعليماً يبقيْنَ عازبات. والطلاق يتزايد باستمرار، خاصة بين الأزواج القطريين الشباب، وبالذات في السنوات الخمس الأُولى من الزواج. وهناك حاجة إلى تقوية الإجراءات التي تدعم تماسك الأسر التي تهتم بأفرادها، وتعزز مؤسسة الزواج.

إن النساء المُطلّقات اللواتي لديهن أطفال معرضات بدرجة كبيرة لخطر الوقوع في الفقر النسبي، خاصة أن معدّلات زواجهن مرة أخرى أقل بكثير من تلك التي لدى الرجال المطلقين. إن الشباب في الأسر المعيشية التي حصل فيها طلاق يواجهون عدداً من التحدّيات، تشمل تحصيلاً تعليمياً أدنى ووظائف أدنى مهارةً. وبينما لا يوجد فقر مُطلَق في قطر، فإن 13% من الشباب يعيشون في أسر تُصَنّف فقيرة نسبياً. فالمطلوب، شبكة أمان اجتماعي تضمن دخلاً لائقاً للحفاظ على حياة صحية وكريمة. ومن منظور تنموي اجتماعي، فإن نظامَ حماية اجتماعية فعّال وتماسك أسري متين أمران حاسمان لدعم الشباب في الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرُّشد.

2

بنـــــاء
المعرفة وتطوير
مهارات الشباب القطري

2

بنـــــــاء المعرفة وتطوير مهارات الشباب القطري

بالتعليم، تسعى قطر لما هو أبعد من إعداد المواطنين ليكونوا جزءاً من محرّك البلد الاقتصادي. وبالتربية توفّر أساساً صلباً للتنشئة على القيم القطرية الدينية والأخلاقية والأدبية ولترسيخ الهوية الوطنية والتقاليد والمحافظة على التراث الثقافي. ويساعد التعليم الناس على اتخاذ قرارات أفضل بما يخص صحتهم، وزواجهم، وتربية أبنائهم، ومسؤوليتهم الاجتماعية. ويدعم التعليم أيضاً الإبداع في العلوم واالصناعة. وستُدخلُ استراتيجية التنمية الوطنية البرامج التربوية التي تمد الأطفال والشباب القطريين بالمهارات وتحفزهم للمساهمة في تنمية مجتمعهم.

استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

تُشكِّل خبرة الشباب التعليمية عاملاً حاسماً في تحديد رفاهه المستقبلي ولها فوائد متعددة طوال حياته. فالاستثمارات في التعليم، في عمرٍ مبكرٍ، لها عوائد كثيرة، أقلها أنها تزيد إنتاجية الاستثمارات اللاحقة. وستكون هناك منافع مادية شخصية واجتماعية إذا اكتسب الأطفال والشباب المعرفة والمهارات والقيم والمواقف المطلوبة ليصبحوا أفراداً معتمدين على أنفسهم وناجحين، وعناصر منتجة في قوة العمل، وأهالي صالحين ومواطنين يتحملون المسؤولية. ففرص التعليم يجب أن تُوَفّر للأفراد من كل الأعمار، ولاسيما الشباب الذي لم يحقّق طاقاته الكامنة الكاملة في الجولة الأولى (البنك الدولي، 2006). إنّ النجاح الاقتصادي المستقبلي لقطر سيعتمد بشكل متزايد على قدرة أبناء شعبها، إناثاً وذكورا ولاسيما شبابها (مربّع 2-1)، على التعامل مع البيئة العالمية المبنية على المعرفة والشديدة التنافس. كما أنّ رعاية المبادرات التعليمية، الموجَّهة نحو العلاقة المترابطة بين رأس المال البشري وسوق العمل، هي أساسية. ويزداد النجاح الاقتصادي المعتمد على الاستخدام الفعّال للمعرفة والمهارات والطاقات الإبداعية. فالتعليم هو الأساس المَكين للتنافس. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

مربّع 2-1 **إلهاب العقول: صوت الشباب**

التعليم هو أحد العوامل الأكثر حسماً للمساهمة في خلق فرص للشباب ليعيش حياةً صحية ومنتجة ومسؤولة. فتعليم المرأة له أثارٌ مستقبلية على عائلتها ومجتمعها المحلي والمجتمع عامة. والاستثمارات في تعليم الشباب تساعد على جعلهم مواطنين صالحين. ولهذا يجب أن يُشَجّع الشباب وأن يُلْهَم ويُحَفّز ليكافح بقوة لكسب المعرفة والثقة بالذات. إذ يمكن أن يشكّل إلهاب عقول الشباب مورداً ضخماً، وعلى حكومتنا أن تركّز على توجيه طاقة الشباب نحو العمل البنّاء للإسهام في بناء الدولة.

المصدر: اقتُبِسَت من مقالة لهناء عبد الحميد (2011)

الإعداد التربوي

على نقيض ملحوظ من وضع جيل سابق، فإن التعليم الأساسي للقطريين هو الآن شاملٌ، ومستويات معرفة القراءة والكتابة في الأعمار من 15 إلى 24 سنة قريبة جداً من مئة بالمئة. وعلى الرغم من حصول قدر من التطوير، فإنه لا يرتقي إلى المعايير الدولية، ولاسيما في الرياضيات والعلوم. ويجدر أيضاً أن يتم التشديد على تعلم المهارات الناعمة (Soft skills) كالتفكير التحليلي والعمل في فريق، وهي مهارات ستعزز فرصة الشباب القطري على إيجاد عمل. وفيما الالتحاق بالمدارس قد ازداد بقدرٍ كبير صعوداً حتى الثانوي فإن مستويات الالتحاق بالتعليم العالي يمكن أن تكون أعلى بكثير، ولاسيما بين الذكور.

إنّ العدد المتزايد من أبناء الوافدين المقيمين في قطر يشكل الآن أغلبية الطلبة في جميع مستويات التعليم. ومع هذا النمو في أعداد أبناء الوافدين ازداد بشكل ملحوظ عدد مدارس الجاليات والمدارس الدولية الخاصة. أمّا القطريون فإنهم ميّالون أكثر لإرسال أطفالهم إلى المدارس الدولية. وبذلك يختلط القطريون أكثر بأقرانهم من بلدان وخلفيات ثقافية متنوعة. وهذا يوفر لهم فرصا لإقامة صداقات، ومشاركة لخبرات في بيئات متنوعة الثقافة. ولكن ذلك يشكل تحدياتٍ لأنساق القيم التقليدية. ويمكن إلى حد ما التغلب على هذه التحديات من خلال فرض تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية والتربية الوطنية.

إن الفقرات الفرعية أدناه تبيّن الفرص التعليمية الموفّرة للشباب القطري، وكذلك الاستثمارات القائمة والإصلاحات الجارية والمستقبلية لنظام التعليم والتدريب. وهذا الأمر يجهّز الخلفية لتقييم الأداء في الأجزاء اللاحقة.

نظام التعليم الأساسي

ينطوي نظام قطر التربوي على ست سنوات من التعليم الابتدائي (تبدأ من عمر 6 سنوات)، تليها ثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية ثم ثلاث سنوات للتعليم الثانوي (والتعليم إلزامي للسنوات التسع الأولى). وفيما بعد المرحلة الثانوية هنالك مسالك متاحة للتعليم ما قبل الجامعي. والحكومة توفر التعليم المجاني الابتدائي والثانوي للأطفال القطريين ولأبناء الوافدين العاملين في القطاع العام. وتقدم المدارس الحكومية دعما إضافياً للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وللطلبة الذين يعانون مشاكل سلوكية تضر بدراستهم.

بالإضافة للتعليم الإلزامي، ولدعم تنمية الطفولة المبكرة كان هنالك نمو سريعٌ في توفير التعليم في رياض الأطفال مع بداية مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" والتي ابتدأت منذ عقد من الزمن تقريبا. وإن النهوض بمدارس رياض الأطفال قادَهُ القطاع الخاص الذي جهز الفرص لحوالي 80% من إجمالي الالتحاق سنة 2010/2009. وعلى كل حال، وبما أن الالتحاق برياض الأطفال غير إلزامي في القطاع العام، فلا يلتحق جميع الأطفال القطريين بها رغم مجانيتها. وأولئك الذين لا يلتحقون، وهم حالياً أكثر من النصف، أقل استعداداً لدخول المدرسة الابتدائية. وهنالك دليل عالمي معتبر يوحي بأنّ التعليم فيما قبل المدرسة يعزز قدرة الطفل على التعلّم مستقبلاً.

بالإضافة إلى توفير القطاعين العام والخاص رياض الأطفال والتعليم الأساسي، فإنّ مؤسسة قطر تقدم تعليمًا متميزاً لجميع الصفوف من الروضة حتى المرحلة الثانوية. فمثلاً، يهدف "معهد العوسج التعليمي" إلى: (أ) رفع مستوى الأداء التعليمي للطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعلم، (ب) الدخول في شراكات مع الجهات المعنية لتطوير قدرات الطلبة وطاقاتهم الكامنة، (ج) تطوير وتعزيز تطبيق أدوات التقييم وأساليب التدريس والمناهج لتكوين مدرسين على كفاءة عالية. ويحتوي "معهد العوسج " على مؤسستين هما: (أ) كاديمية العوسج " ، وهي عبارة عن مدرسة للطلبة الذين يواجهون صعوبات التعلم من الروضة إلى الصف الثاني عشر. (ب) "مركز العوسج "للتدريس والتعلم، يقدم خدمات خاصة للطلبة الذين يحتاجون إلى مزيد من العناية، إضافة إلى تقديمه خدمات تطوير مهني للمدرسين.

الاستثمار في التعليم

إن إنشاء نظام تعليم وتدريب بمستوى عالمي هو هدف رئيس لركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 وهو داعمٌ لانتقال قطر من اقتصاد معتمد على الموارد إلى اقتصادٍ معرفةٍ متنوّعٍ. في السنوات الأخيرة، استفاد نظام التعليم القطري فائدةً جمّة من الإيرادات المتزايدة. ولقد خُصصت موارد كبيرة لتحسين البنية التحتية وكذلك المُدخلات الهيكلية والمادية والبشرية في نظام التعليم. وقد بلغ الإنفاق على التعليم حوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010/2009، وهذا يتفق مع معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو موازٍ لما في بلدان أخرى عالية الإنفاق في مجلس التعاون الخليجي (شكل 2-1). وفيما ازداد الإنفاق الحكومي الإجمالي ستة أمثال على مدى الفترة من 2000 إلى 2010 فالإنفاق على التعليم ازداد تسعة أمثال وشكّل 13% من الإنفاق الحكومي لسنة 2010/2009.

شكل 2-1 ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي على التعليم

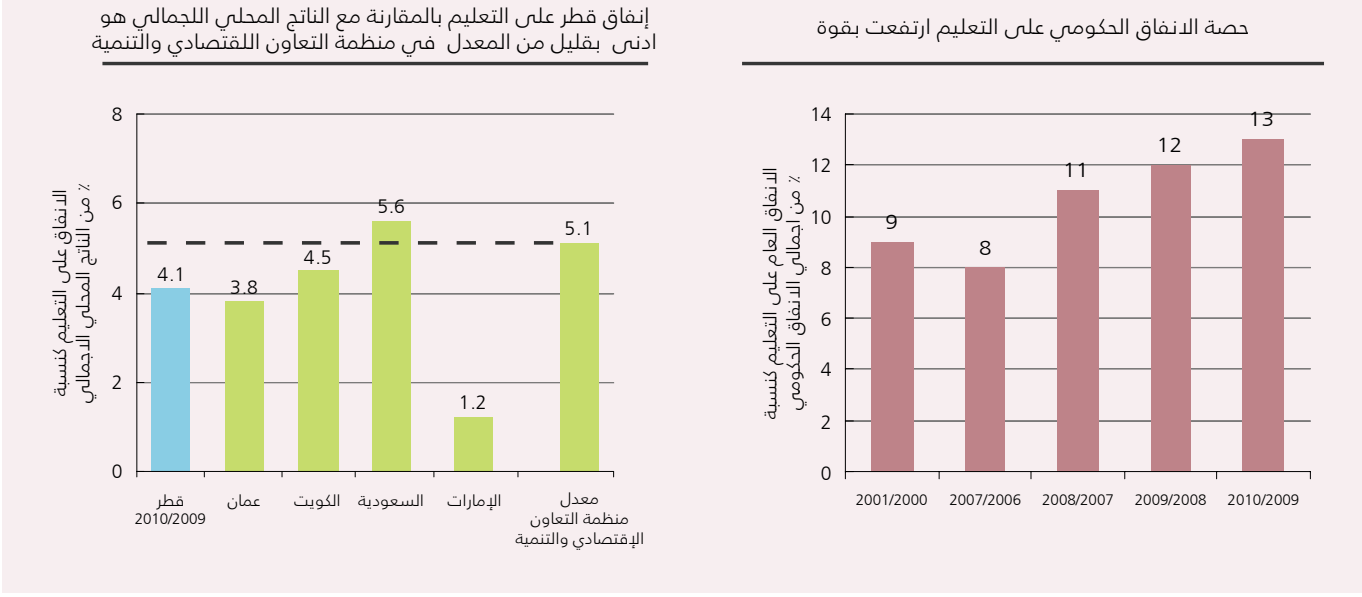

ملاحظة: الأرقام تشمل الإنفاق في مستوى التعليم العالي كما في المستويات الدنيا من التعليم.
مصدر البيانات: حسبت من معهد الإحصاء التابع لليونسكو، (2011)، جهاز الإحصاء القطري (2011d) ، وزارة الاقتصاد والمالية (2011c).

عام 2010/2009، كان نحو 47% من الإنفاق على التعليم العام عبارة عن استثمارات رأسمالية في المرافق والتجهيزات. بينما في معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت النسبة المقابلة أقل بكثير، فالرواتب كانت تُشكّل 80-85 % من إجمالي الإنفاق.أمّا الإنفاق الرأسمالي الأعلى في قطر فإنه يعكس الطلب على المزيد من تطوير البنية التحتية للمدارس في فترة نمو سريع في أعداد الملتحقين بالمدارس. ويعكس كذلك استراتيجية الحكومة في الاستثمار في أفضل الممارسات النموذجية في مجال التعليم. إنّ إجمالي الإنفاق للتلميذ (المؤلف من 79% من الإنفاق الحكومي و21% من الإنفاق الخاص) سنة 2010/2009 قُدّر ب 24,500 ريالاً قطرياً للتعليم الابتدائي و30,500 ريالاً قطرياً للتعليم المتوسّط ثم 39,000 ريال قطري للتعليم الثانوي (جهاز الاحصاء القطري 2011d و2011e). وكان الإنفاق على التعليم الثانوي أعلى بنسبة 15% من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،(2011a) بينما كان الإنفاق على التعليم الابتدائي والإعدادي أقل من ذلك المعدل بحوالي 1-5 بالمئة. مع أهمية معرفة أن هذه الأرقام لا تشمل البنية التحتية والمباني ولا التأثيث ولا الأجهزة التكنولوجية ولا المواصلات ولا المبالغ المخصصة للتطوير المهني.

تطوير نظام التعليم

إن المجلس الأعلى للتعليم، الذي أسس عام 2002 يوجّه سياسة قطر التربوية ويلعب دوراً حيوياً في تطبيق الإصلاحات الواردة في مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" والتي ابتدأت في تلك السنة (وزارة الخارجية 2010). وفي قلب هذه الإصلاحات ما يلي: مزيد من التنويع والخيارات في توفير التعليم وذلك بتشجيع قطاع خاص جيد التنظيم بالتوازي مع مدارس مستقلة ذات إدارة حرة تمولها الحكومة (الأمانة العامة للتخطيط التنموي 2011a)؛ ومناهج ذات مستويات عالمية في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، وبمراقبة مستمرة لأداء المدارس (راند، 2009a؛ إرمان، 2007).

مع انطلاقة العام الدراسي 2011/2010، فإنّ جميع المدارس التابعة لوزارة التربية سابقاً أصبحت مستقلة تماما مكملة بذلك هذا الجانب من عملية التطوير. وتتمتع هذه المدارس (بما فيها ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي والثانوي) بدرجة كبيرة من الاستقلالية فيما يتعلق برسالتها ورؤيتها واستراتيجيتها وبتعيين موظفيها والإنفاق وطرائق التدريس، ويجري تشجيعها لتصبح مجدّدة في منهجها لتلبية حاجات التلاميذ الفردية والأهالي ضمن إطار معايير المنهاج الجديد. فلكل مدرسة مستقلة مجلس أمناء ورابطة لأولياء الأمور وبرلمان طلابي. ويلعب مجلس الأمناء دوراً استشارياً وتوجيهياً ضامناً للجودة.

وضعت قطر معايير للمناهج مماثلة للمعايير الدولية في المواد الأساسية: اللغة العربية، والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية للصفوف من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر. وتستخدم وثيقة العلوم الشرعية كونها مادة أساسية من المواد المطبقة في المدارس الأساسية. وباستخدام إطار

العمل هذا، فإن "التقييم التربوي الشامل لمدارس قطر"، يُجرى سنويا على الطلبة في كل مدرسة مستقلة وتتم مراجعة أوضاع جميع المدارس كل ثلاث سنوات.

والتنافس مع القطاع الخاص النامي المعني بالتعليم يتم تشجيعه بواسطة برنامج الكوبونات التعليمية الذي طُبّق سنة 2008. والغاية من هذا البرنامج إزالة العقبات المالية وإتاحة الفرص لأطفال الأسر الفقيرة للوصول إلى مجموعة مدارس خاصة مختارة تلبي معايير صارمة بشأن الجودة (المجلس الأعلى للتعليم، 2010a). ويراجع المجلس الأعلى للتعليم حالياً نظام الكوبونات التعليمية كي يقرر جدوى توسيعه ليشمل مجموعة أكبر من الطلبة.

وإثر مراجعة شاملة لقطاع التعليم والتدريب بما في ذلك تحليل الوضع الراهن وإجراء مقارنة مرجعية دولية وإقليمية، تمت صياغة استراتيجية قطاع التعليم والتدريب سنة 2010 للفترة 2011-2016. وبالتالي جرى دمج البرامج والمشروعات ذات الأولوية في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016. والنتائج المقترحة تبني على مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" وتوسّعها ثم تُدخل مبادرات في المجالات الأساسية من التعليم والتدريب ومنها: التقاطعات بين التعليم والتدريب؛ التعليم العام (أي من الصف الأول إلى الثاني عشر)؛ التعليم العالي؛ التعليم التقني والتدريب المهني، ثم البحث العلمي.

التعليم المهني

توفّر دولة قطر فرصا محدودة نسبيا للشباب القطري ولاسيما للإناث اللواتي ينشدن بديلا غير أكاديمي في نهاية المرحلة الإلزامية. فلا يوجد سوى ثلاث مدارس حكومية توفّر التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية التي تمنح مؤهلات مناسبة لسوق العمل. وهذه المدارس هي: مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة، ومدرسة التجارة الثانوية المستقلة للبنين والمعهد الديني. ورغم أن عدد المسجلين في هذه المدارس قد ارتفع من 472 إلى 739 طالباً بين عامي 2007/2006 و2010/2009، فإن عددهم الإجمالي لازال صغيراً (المجلس الأعلى للتعليم، 2011b). وهنالك خطط مستقبلية لتوفير التعليم الفنّي والمهني للإناث.

و مدرسة قطر التقنية المستقلة، التي أُسّسَت عام 2004، هي المدرسة الثانوية التقنية الوحيدة في قطر وتقدّم للبنين من عمر 15 إلى 17 سنة برنامجاً مدته ثلاث سنوات يحصلون في نهايته على دبلوم. عام 2011 كان في هذه المدرسة 245 طالباً. وتتّبع المدرسة إطار عمل نظام "التأهيل الأسترالي للتدريب والتعليم العالي". وتقوم مؤسسة قطر للبترول بتشغيل المدرسة بناء على اتفاقية التشغيل الموقعة مع المجلس الأعلى للتعليم. وحوالي 30 بالمئة من وقت الدارسة يُكرّس لنشاطات التدرب في ورش عمل ومختبرات. ويحصل الطلاب على تدريب إضافي ووظائف صناعية في فصل الصيف. ومنذ سنة 2009 وما بعدها أصبح طلاب مدرسة قطر التقنية المستقلة مؤهلين للحصول على منح دراسية حكومية. والخريجون يُؤمّن لهم وظائف في قطر للبترول إذا رغبوا، والناجحون بامتياز يمكنهم الالتحاق في تخصصات معينة في جامعة قطر.

عام 2011/2010، بدأ المجلس الأعلى للتعليم بالشراكة مع مصرف قطر المركزي تشغيل مدرسة التجارة المستقلة للمرحلة الثانوية لتدرّس موضوعات تتعلّق بالأعمال المصرفية وإدارة الأعمال. وستوفّر هذه المدرسة تدريبا في قطاعي الأعمال والمال كجزء من منهاج تعليمي يهيّيء الخريجين لتوّلي أدوارٍ فعّالة هادفة في القطاع المالي في البلد. وسوف يشرف مصرف قطر المركزي على تدريب الطلبة بالتنسيق مع بنوك قطرية عديدة وسوف ينسّق مباشرة مع معاهد تدريب على الحاسوب واللغة الإنجليزية ليجهز الطلبة بتدريب أساسي في هذين المجالين.

أصبح المعهد الديني في قطر، الذي تأسس سنة 1913، مدرسة مهنية مستقلة سنة 2011/2010. وقد سعى المعهد منذ بدايته وخلال هذا العام للحفاظ على المعهد صرحا دينيا علميا يتلقى فيه الطلاب من الصف السابع إلى الثاني عشر تعليما متخصصا في علوم الشريعة واللغة العربية، إضافة الى تقديم تعليم ذي نوعية عالية الجودة للغة الانجليزية والعلوم التجريبية الأخرى. ويلتحق بالمعهد من 200-300 طالب سنوياً، يمثل القطريون منهم 10% فقط.

وتعتبر مدرسة مايكل دبغي الثانوية للمهن الصحية من أبرز المدارس الخاصة الدولية الجديدة في قطر، وهي مدرسة مهنية وتقنية لطلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية للراغبين في الالتحاق بمهن العلوم الطبية. وقد وفّرت هذه المدرسة التعليم عام 2011 لحوالي 150 طالباً.

التعليم ما بعد الثانوي

لدى قطر عدد من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي العالي التي تقدّم التعليم النظامي لخريجي المدارس الثانوية. وتمنح دبلوما مهنيا أو شهادة مهنية. ويمكن تحديد أربعة من هذه المؤسسات:

- كلية شمال الأطلنطي في قطر التي تضم 2300 طالب سنة 2011، والتي افتتحت سنة 2002 للتعليم ما بعد الثانوي وتقدّم منهاجا كنديا وخبرات صناعية ضمن برامج في أربع مجالات: العلوم الصحية؛ تقنية المعلومات؛ التكنولوجيا الهندسية ودراسات إدارة الأعمال.
- كلية المجتمع- قطر افتتحت في سبتمبر 2010 مع فوج أولي مؤلف من 300 طالب متفرّغ و150 طالباً بدوام جزئي، ولكن مع خطط لتوسع كبير يتقدم شيئا فشيئا. كلية المجتمع- قطر التي تتم إدارتها بالمشاركة مع كلية مجتمع هيوستن، تقدم برامج تقنية وفنوناً حرة وهي متاحة للطلبة

من جميع الأعمار.

- كلية قطر لعلوم الطيران تأسّست عام 1975 ككلية طيران مدني لدول الخليج، بالشراكة مع الخطوط الجوية القطرية، وتخرّج حوالي 50 طيّاراً قطرياً كل سنة. إضافة لذلك، فهي تجهّز الطلبة لتولي أدوارٍ في صناعة الطيران مثل الهندسة، خدمات الركاب، عمليات المطار التشغيلية والشحن.
- كلية أحمد بن محمد العسكرية، تتعاون مع أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتقدّم منهاجاً في العلوم والدراسات العسكرية. وقد خرّجت أول دفعة سنة 2001، ثم خرّجت لغاية 2011 ست دفعات من طلاب الكلية الحربية، يتبعون القوات المسلحة ووزارة الداخلية، وقوات أمنية أخرى بدرجة بكالوريوس.

وهنالك عدد من المبادرات الأخرى على مستوى ما بعد المرحلة الثانوية تشمل، أكاديمية قطر للمال والأعمال (هيئة مركز قطر المالي) التي تأسست عام 2009، وكلية التدريب والتعليم المهني المقترحة.

التعليم العالي

عام 2003، أطلق سمو أمير قطر، بصفته الرئيس الأعلى لجامعة قطر، عملية إصلاح تهدف إلى تحويل جامعة قطر إلى جامعة وطنية نموذجية، تلبي احتياجات جيلٍ جديدٍ من الشباب القطري (راند 2009b). وجامعة قطر هي أقدم جامعة حكومية في البلاد وتُعِدُّ غالبية طلبة الجامعة القطريين رغم نسبة تراجع ضئيلة. وبحلول 2009، كانت جميع التوصيات الرئيسة إمّا قد أنجزت أو يجري إنجازها. وقد نالت برامجها الأكاديمية، بما فيها العلوم البيولوجية والكيمياء والتجارة والاقتصاد، اعتماداً دولياً مشرّفاً. وهي في طريقها لتصبح مركز بحثٍ ريادي مع تأسيسها في السنوات الأخيرة معهد البحوث والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية، ومركز الدراسات البيئية، ومركز معالجة الغاز، ومكتب البحوث الأكاديمية، ووحدة تكنولوجيا المواد، ومكتب إدارة الجودة.

عام 1998، أنشأت مؤسسة قطر بمبادرة استشرافية مستقبلية "المدينة التعليمية"، وهي حرمٌ دولي وبيئة تعلُّمية من أحدث طراز. وفي البداية شغلتها جامعة فيرجينيا كومنولث في قطر، وبسنة 2011 توسّعت لتشمل تسعة صروح جامعية تتلقى دعما ماليا حكوميا كجامعات معترف بها عالميا وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير ودبلومات في مجالات تخصص متنوعة (شكل 2-2). تضم جامعات المدينة التعليمية حاليا حوالي 10% من جميع القطريين الملتحقين بالتعليم العالي (جدول 2-2). ومعايير القبول وبرامج الاعتماد هي نفسها الموجودة في المؤسسات الأم في الولايات المتحدة وأوروبا. وهناك برنامج الجَسْر الأكاديمي الذي يفيد كممكّن لخريجي المدارس الثانوية ويقدم لهم دورات تمهيدية باللغة الإنجليزية لما قبل الجامعة لمساعدتهم على تلبية متطلبات القبول في الجامعة. ورسوم الطلبة القطريين في هذه المؤسسات تغطيها الحكومة أو الجهة الراعية مثل قطر للبترول.

إن عمليات إصلاح جامعة قطر وإنشاء جامعات المدينة التعليمية ونموها قد خلقت فرصاً وخيارات مميزة للشباب القطري ليدرس في مؤسسات تربوية عليا ذات شهرة عالمية. فغالبية البرامج معتمدة دولياً: والدورات تدعم هدف قطر في تجهيز وإعداد خريجيها لتلبية احتياجات اقتصاد- المعرفة. ومع ذلك هنالك مجال كبير للتحسينات في معدلات المشاركة وفي مستويات الأداء.

إضافة إلى جامعة قطر وجامعات المدينة التعليمية التي انضوت عام 2010 تحت مظلة "جامعة حمد بن خليفة"، فلدى قطر جامعتان خاصتان هما:

- جامعة ستاندن- قطر، التي اتخذت شكلها الحالي سنة 2009، وتتخصص ببرامج دراسية لأربع سنوات تمنح البكالوريوس وهي معتمدة لدى منظمة الاعتماد الهولندية البلجيكية. وتقدّم دورات لدرجات جامعية في الإدارة الفندقية والسياحية الدولية، ولديها دورات تأسيسية للطلاب الذين لا يحوزون على متطلبات القبول. ولديها حرم دولي صغير وطلبة من بلدان عديدة.
- جامعة كالجاري- قطر، توفّر التعليم في التطبيقات العيادية/الإكلينيكية ورعاية الصحة الأسرية من خلال برامج التمريض لتساعد على تقوية الموارد الطبية والصحية في قطر. وهذه الجامعة تمنح درجة بكالوريوس في التمريض لطلبة ما بعد المرحلة الثانوية، أو للطلبة المحولين من برنامج ما قبل التمريض من كلية شمال الأطلنطي في قطر.

تمتلك قطر بنية تحتية متميّزة للبحث العلمي مع برامج لجذب الباحثين القطريين الشباب ولبناء شراكات مع جامعات وشركات كبرى. سنة 2011 قدّم الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي التابع لمؤسسة قطر، 58 منحة بحث قيمتها 53 مليون دولار أميركي لعلماء في 4 جامعات تابعة لمؤسسة قطر وهي جامعة تكساس أي أند أم – قطر، جامعة فرجينيا كومنولث- قطر، جامعة كارنجي ميلون، كلية وايل كورنل للعلوم الطبية- قطر. يقدّم هذا الصندوق منحاً تتراوح قيمتها من 20 ألف إلى 350 ألف دولار أميركي سنوياً ولحوالي 3 سنوات، ويقدّم

شكل 2-2 **جامعات المدينة التعليمية تهيّئ لاقتصاد المعرفة والابتكار**

المُمَكِّن	الجامعة	مجال الاختصاص	البحث
برنامج الجسر الأكاديمي 2001 (التأسيس ما بعد الثانوية)	كلية طب وايل كورنيل 2002	• بحث بيو طبي ورعاية صحية تستهدفان صحة النساء والأطفال، يستخدم مناحي طبية جينية وجزيئية	علمية وفنية/تقنية
	جامعة كارنغي ميلون 2004	• علم الحاسوب وإدارة الأعمال	
	جامعة تكساس A&M 2007	• علوم وهندسة، بحث في البيئة امان العمليات، خزانات البترول، الإتصالات والطاقة	
	جامعة جورج تاون كلية الشؤون الدولية 2005	• دراسات دولية واقليمية، السياسة العامة	السياسات،العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال
	جامعة نورث وسترن 2008	• برامج صحافة وتواصل/ اتصالات	
	كلية الدراسات الإسلامية 2007	• تربط الشريعة الإسلامية بالتحديات والحلول العصرية	
	الكلية العليا للتجارة باريس 2010	• برامج تعليمية تنفيذية في الإدارة المالية ؛ تعزيز الابتكار الإستراتيجي؛ والقيادة والتغيير	
	جامعة فرجينيا كومنولث 1998	• الأزياء، تصميم واختبار النسيج ، تنظيم قطاع التصميم	تصميم ابداعي
	كلية لندن الجامعية قطر 2011	• البحث في علم الآثار وصيانتها ، التراث الثقافي وعلم المتاحف	الثقافة والتراث

أيضاً تمويلاً للبحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا، تصل قيمته إلى 10 آلاف دولار أميركي سنويا. وتشجّع هذه المنح الأبحاث المتعددة التخصصات في مجالات مثل الطب، التكنولوجيا الحيوية، العلوم البيئية، تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا النانو والهندسة. إدراكا منه لأهمية تشجيع ثقافة البحث العلمي في سن مبكرة، أطلق صندوق قطر الوطني للأبحاث بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم برنامج أبحاث لطلبة المدارس الثانوية بهدف تشجيع البحوث بين طلبة المدارس الحكومية والخاصة تحت إشراف معلميهم.

تشجع واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر البحوث المشتركة والتطوير التكنولوجي والتسويقي من خلال العلاقة مع قادة صناعيين دوليين ومؤسسات بحثية. وتوفر هذه المؤسسة الإرشاد حول كيفية تسويق مشروعات البحث، وتحدّد القدرة التجارية المحتملة لكل مشروع ممول. وقد ساعد هذا التوجه قطر على تنمية وتعزيز وجذب الإنتاج التكنولوجي والاستثمار في البحث والتطوير الأكثر حداثة، مما وفّر للشباب القطري فرص بحث مميزة (شكل 2-3). وتستشرف استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 نظام بحث علمي أكثر إنتاجية مع تطوير استراتيجية وطنية تحدد المجالات ذات الأولوية في البحث العلمي والتطوير، وزيادة عدد منشورات البحوث العلمية وبراءات الاختراع.

شكل 2-3 **واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، توسيع أحدث فرص البحث الأكثر تقدما للشباب**

برنامج البحث	الهدف	الشركاء
تطوير واستخدام تقنيات الطاقة المستدامة بأفضل النتائج واقل كلفة (2011)	• البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة • تقنيات التبريد المتطورة • توليد الطاقة المتجددة • تخزين الطاقة • حصر الكربون وعزله • أنظمة معالجة المياه	غرين غلف، مركز شيفرون لحلول الطاقة والاستدامة المائية (كونوكو فيليبس وجنرال الكتريك)
البحث في حلول المواصلات للحركة المتكاملة والمناخات القاسية (2010)	• طاقة الحركة تتوحّد في أنظمة السكك الحديدية البسيطة • فهم تأثير البيئة القاسية على التنقل في المدن	مركز سيمينزوويلمز التكنولوجي
تكنولوجيا الطاقة الشمسية (2010)	• كفاءة الطاقة المستدامة مفاعل شمسي مع الحد من إنبعاث ثاني أوكسيد الكربون	شيفرون وجرين جلف
التكنولوجيا الشمسية (2010)	• مفاعل شمسي جيد (مميز) لإنتاج الهيدروجين من الميثان بواسطة الحرارة الشمسية • الحد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون	فراونهوفر–جيسلشافت وجامعة تكساس أي أند أم في قطر
البحث في سلامة الغاز الطبيعي المسال، الكبريت والإدارة البيئية (2006)	• حصر الكبريت وعزله • الحد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون	قطر للبترول، مركز أبحاث شل – قطر وأكسون موبيل

جودة التعليم وحوافز الطلبة

باستثناء التعليم المهني الثانوي هنالك وفرة من الفرص للشباب القطري ليستفيد من نظام التعليم الوافر الموارد عموماً وعلى كل المستويات. ويؤكّد التحليل التفصيلي للمؤشرات نسبة الطلبة للمعلمين، وحجم الصفوف، وإتاحة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والوقت الذي يقضيه الطالب في التعلّم، وغير ذلك، إن كمية المدخلات تستبعد إلى حد كبير كتفسير للأداء الضعيف للطلبة (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2010b). وعلى كل حال، تبقى عملية التعلّم، ما دون مستوى التعليم العالي، تحدياً لقطر. وأحد هذه التحديات كفاح نظام التعليم لتلبية الطلب على مقاعد الدراسة في فترة نمو سريع لعدد التلاميذ في سن الدراسة. وما تزال جودة التعليم ما قبل الجامعي تشكل تحدّياً على الرغم من استخدام الأدوات المساعدة على تهيئة الطلبة تهيئة أفضل للدراسة الجامعية، مثل اختبارات اللغة الانجليزية "توفل" أو مستوى اللغة الانجليزية (ELS) واختبار القدرات العلمية للقبول في الجامعات(SAT).

معايير المناهج الوطنية

رغم اعتماد معايير رسمية للتعليم، يتقيّد بها عدد محدود حالياً، فلا يوجد منهاج وطني مفضّل. وإن توفير منهاج كهذا يضع الخطوات المطلوبة لتلبي المعايير المعتمدة ويقدّم إرشادا تفصيليا للمعلمين حول كيفية توفير تعليم فعّال للطلبة (مثلا، كأن يحدد خطط الدروس والكتب المدرسية المناسبة وأدوات التعلّم). إنّ توفير هكذا منهاج سوف يزوّد المعلمين بإطار عمل ضروري جداً يمكن أن يُستخدم في تخطيط نشاطاتهم لتلبية احتياجات طلبتهم. والفرص متاحة لجعل هذه العمليات رقمية ولاستخدام التقييمات الإلكترونية.

لغة التدريس

هنالك مجموعة قضايا معقدة تتعلق بلغة التدريس. ولدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة وضمان أن خريجي المرحلة الثانوية لا يحتاجون إلى سنة تمهيدية قبل دخول الجامعة، فاللغة الإنجليزية تُستخدم في تعليم الرياضيات والعلوم بدءا من

صفوف الروضة في المدرسة الابتدائية. وعلى كل حال، فليس جميع معلمي المدرسة الابتدائية متمكنين من اللغة الانجليزية، وعدد محدود منهم يمتلك مهارات تعليمها كلغة ثانية في المستوى المطلوب لمناهج الرياضيات والعلوم.

وفوق ذلك، فالمدارس المستقلة تستطيع أن تختار لغة التدريس فيها طالما كانت تلتزم بمعايير المنهاج المقرّر، فبعضها يدرّس باللغة العربية وبعضها الآخر يدرّس باللغة الإنجليزية، مع أن المجلس الأعلى للتعليم يشجّعهما على التوجه نحو تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية. فالمدارس العربية الخاصة تدرّس باللغة العربية بينما المدارس الدولية تدرّس باللغة الإنجليزية أو بلغة أخرى. وعموماً، فالعديد من الطلبة القطريين كالعديد من المعلمين ما يزالون يواجهون صعوبات في التدريس باللغة الإنجليزية.

جودة المعلمين

تشير الدراسات الدولية بقوة إلى أنّ جودة المعلّم عامل حاسم في الجودة الإجمالية لنظام التعليم. والمقارنات الدولية تُفيد أنّ المعلمين في قطر هم بالمتوسط ذوو تأهيل أكاديمي أفضل لكن ينقصهم غالبا مؤهلات التعليم الاحترافي. إن ما يزيد قليلا عن 90% من الطلبة القطريين يدرّسهم معلمون بدرجات جامعية مقارنة ب 60% كمعدل دولي ل "دراسة التقدم في القراءة والكتابة الدولية" (المجلس الأعلى للتعليم، 2007).

إن 62% فقط من معلمي المدارس المستقلة يحملون شهادات تدريس رسمية (68% في جميع أنواع المدارس) بينما المعدل الدولي لدراسة التقدم في القراءة والكتابة الدولية عام 2007 كان 98% (المجلس الأعلى للتعليم، 2009). غالبية المعلمين غير قطريين (70% عام 2010/2009) (المجلس الأعلى للتعليم، 2011b) الأمر الذي يتسبب في انتقال المعلمين بين المدارس ويؤثر على ثقافة الطلبة وقيمهم.

إن النقص في مهارات التدريس الاحترافي هو مشكلة خاصة في ظل عدم وجود منهاج وطني مفضّل. ويُمنح المعلمون في المدارس المستقلة درجة كبيرة من الاستقلالية ويُشجعون على تطوير استراتيجيات إبداعية تتماشى مع منحى التعليم الصفّي الذي يركز على التلميذ والذي أنشئ كجزء من مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة". وقد جرى تصميم معايير المناهج على افتراض أن التعليم سوف يطوّر البحث ومهارات التفكير التحليلي للطلبة ويعزز قدراتهم على حل المشكلات، وتعدّهم للمنافسة في أفضل الجامعات الدولية. ومن غير المفاجئ، أن العديد من الطلبة يعانون من المتطلبات المتعلقة بالتعلم الذاتي، فيما العديد من المعلمين تنقصهم المهارات الأساسية المطلوبة لتخطيط الدروس كي يعملوا بفاعلية بحسب النظام الجديد (نايت وآخرون، 2010).

رغم توفّر التدريب أثناء الخدمة، فالمقابلات مع المعلمين تدل على أن التدريب لا يتناول بعض أكثر الحاجات إلحاحاً مثل التطوير المهني الفعّال لمهاراتهم في اللغة الإنجليزية. وهنالك كذلك حوافز محدودة للمعلمين لتحسين أدائهم. وفيما الغالبية العظمى من المدارس تفيد في تقاريرها أنها تقيّم أداء المعلم بانتظام، فلا يوجد ربط واضح بين التقييم والتطوير المهني و/أو التحسينات في مهارات التدريس العملية والحوافز المالية والمعنوية. عام 2011 قامت الدولة برفع رواتب المعلمين ومنحهم امتيازات عالية لرفع كفاءتهم وجودة عملهم. وتقوم جميع المدارس بتقييم أداء المعلّم بانتظام كما تربط بين التقييم والتطوير المهني و/أو التحسينات في مهارات التدريس العملية والحوافز المالية وغير المالية. ولا شك أن هذه الاجراءات ستساهم في تقليل نسبة انتقال المعلمين بين المدارس. كما وفر المجلس الأعلى برامج تبّني لخريجي المرحلة الثانوية كي يصبحوا معلمين في المستقبل.

إن المدارس التي تتمتع باستقلالية في الإنفاق وتعيين الهيئة التدريسية، سواء أكانت المدارس حكومية أم مدارس القطاع الخاص، لن توظف بالضرورة أفضل المعلمين تأهيلاً إذا طلبوا رواتب عالية بقدر كبير أكثر من زملاء مؤهلين تأهيلا وافياً. هذه قضية خاصة في بلد مثل قطر، حيث تتمتع المدارس بسهولة نسبية للوصول إلى سوق العمل الدولي (راند 2009c). وليس من المفاجئ تنقل المعلمين الكبير بين المدارس وهو ما يرتبط نسبياً بمنح المعلمين غير القطريين عقود توظيف قصيرة الأمد (عقود سنوية). وعموماً، تدل الخبرة الدولية على أن زيادة الاستقلالية توفر فرصا كبيرة للإبداع والتكيف لتلبية احتياجات فئات معينة من الطلبة، كما تزيد الفوارق في الأداء بين المدارس، وهذا اتجاه يعززه التنافس بين الأهالي للحصول على أماكن لأبنائهم في أفضل المدارس (بونار، 2010).

تقنية الاتصالات والمعلومات في التعليم والتدريب

إن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عامل تمكينٌ قوي في التدريب والتعليم الناجحَيْن. والقدرة على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هي مهارة ضرورية للشباب الذي يلتحق بالوظائف الحديثة. وفي إطار مرحلة التعليم العام (الروضة إلى الصف الثاني عشر) فإن قطر استثمرت في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المدارس بدرجة كبيرة. وفرت المجال بحلول عام 2010 لجميع الطلبة تقريبا للوصول إلى أجهزة الحاسوب واستخدامها. وفي المدارس المستقلة، يتشارك حوالي 5 طلبة في حاسوبٍ مدرسيٍ واحد. والطلبة القطريون يتمتعون بالحصول على حواسيبَ تضاهي نظراءهم في الدول الأوروبية. وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم فإن المجلس الأعلى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في قطر قد نفّذ عددا من المبادرات لتجعل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جزءا لا يتجزأ من خبرة الطلبة التعلّمية، ويتراوح ذلك من توفير حواسيب شخصية

للأطفال وبرامج تعلّم إلى تطوير محتويات الكترونية لبرامج التعلم الذاتي، إلى تطوير أنظمة بيانات متكاملة عن الطلبة للمعلمين ولمديري المدارس وللطلبة أنفسهم ثم للأهالي. ويجري التخطيط لتوفير المزيد من التعزيزات، ثم إن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تقترح استراتيجية متكاملة لربط استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في صفوف التعليم العام (من الروضة إلى الصف الثاني عشر) بالتعليم العالي، وبالتعليم الفني وبالتدريب المهني، وكذلك بتحديث العمليات الإدارية وأنظمة المعلومات التربوية.

الدافعية للتعلّم

يتطلّب التعليم الفعال تضافر الجهود بين المعلمين الجيدين والطلبة الراغبين. ورغم أن 65% من طلبة المدارس الثانوية يقولون إنهم يريدون تحصيل درجات جامعية عليا، فكثيرون يفشلون في تحقيق هذه الطموحات (المجلس الأعلى للتعليم، 2009). وهنالك عدد من المؤشرات الكمية يفيد بأن العديد من الطلبة ليس لديهم دافعية كبيرة. وبالمعدّل، فإن الطلبة القطريين يقضون في واجباتهم المنزلية عدداً من ساعات الأسبوع أقل بـ 50% تقريباً من المعدل الدولي. ويظهرون كذلك درجات كبيرة من التغيّب تصل إلى 15% من أيام الدراسة (المعدل في الولايات المتحدة 3-4 %).

وهنالك سبب يتكرر ذكره حول النقص الظاهر في دافعية الطلبة القطريين وهو أن كثيرين منهم قادرون على تأمين وظائف والحصول على مستوى معيشة مرتفع نسبياً بغض النظر عن مؤهلاتهم. ووفرة الوظائف المضمونة والمحترمة وذات الدخل الجيد في القطاع العام، بما فيه الشرطة والجيش التي لا تتطلّب مؤهلاً دراسياً أعلى من الثانوي، قد تعمل كمثبّط للسّعي وراء التعليم العالي (راند 2007). وهكذا فإن الرفاهية المتزايدة تعني أن العديد من أولياء الأمور القطريين كانوا قادرين على تكديس ممتلكات مادية هامة في فترة قصيرة من الزمن، وهذا يوفّر حافزا ضئيلا لهم ليشجعوا أطفالهم على بذل الجهد لينجحوا في إتمام دراساتهم الثانوية والجامعية.

إن أكثر الأسباب أهمية في ضعف تحصيل الطلاب الذكور مردّها جميعاً الأسرة، كما تبيّن في دراسة أجريت سنة 2007 (استراتيجية سوق العمل،2007) حول "معدّلات مشاركة القطريين الذكور وأدائهم في المدرسة" . فقد أشار المبحوثون إلى أن الشباب القطريين الذكور يُزودون بثروة مادية دون أن يضطروا للعمل للحصول عليها، وأنّ أسراً عديدة ركّزت على فرص التوظيف أكثر من تركيزها على المؤهلات الدراسية أو على الأهداف الطويلة الأمد. وتصرُّ هذه الأسر على أن يسعى أبناؤها للحصول على وظائف حالما ينهون المرحلة الثانوية.

وقد دار معظم النقاش حول الحوافز التعليمية للشباب القطريين الذكور (مربّع 2-2). وقد وجّه اعتبار أقل للدافعيات الكامنة لدى البنات والشابات القطريات اللواتي أظهرن باستمرار معدلات أعلى بكثير من المشاركة والأداء في التعليم العالي (انظر الشكلين 2-5 و2-10). ولأسباب ثقافية بدرجة كبيرة، فالشابات القطريات الأقل تعلّما لهن فرص توظيف محدودة. وتعتبر مؤهلات مابعد المرحلة الثانوية وسيلة للحصول على وظائف مكتبية أو مهنية حكومية مقبولة ثقافياً. وفي السنوات الأخيرة تمت إقامة "حلقة فاضلة" في قطر، كما في بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي، حيث تدعم الحكومات دخول النساء في قوة العمل مما يشجّع الأخريات على الانضمام إليهن (ويلوبي، 2004).

مربّع 2-2 التغلُّب على فجوة النوع الاجتماعي: زيادة معدّل الاحتفاظ بالبنين

إنّ ارتفاع مستوى التحصيل التعليمي لدى البنات لا يسهم فقط في تكوين رأس المال البشري والإنتاجية العالية، لكنه يزوّدهن بالقدرة على صنع القرارات ويوسّع خياراتهن في الحياة، وغالباً ما تلتحق جميع البنات القطريات بالمدارس الابتدائية والإعدادية ثم إن معدلات الالتحاق مرتفعة في المستوى الثانوي. إنما تتميّز الفتيات في مستوى التعليم العالي ويتفوّقن على أقرانهن الذكور في المشاركة والتحصيل بقدر كبير. مثلاً، نسبة الإناث للذكور اللواتي يدرسن الرياضيات والعلوم كانت 1:6 سنة 2010.

إن تحدي النوع الاجتماعي في قطر يكمن في زيادة التحاق البنين بالتعليم العالي. والتحديات البارزة تبقى في سياق التعليم الفني والتدريب. وبالرغم من الأهمية الهائلة للكفاءات الفنية للاقتصاد القطري فالميول باتجاه اكتساب هذه الكفاءات من خلال التدريب المهني غالباً ما تكون سلبية، ومن الضروري إحداث تغيير جذري في هذا المنظور إذا أريدَ للأعداد الكبيرة أن تشارك في هذا القطاع من اقتصاد - المعرفة. ويرتبط بهذا الوضع فجوة النوع الاجتماعي المتمترسة والتي مردّها إلى المعدلات المنخفضة نسبيا في الاحتفاظ بالذكور القطريين في المدرسة الثانوية وفي برامج التعليم اللاحقة ولاسيما في موضوعات مثل الرياضيات والعلوم التي تشكل الأساس لمعظم التدريب الفني والكفاءة.

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2011)

التحصيل التعليمي والمشاركة

تم توظيف استثمارات كبيرة في تحديث نظام التعليم القطري عبر ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها من مدخلات النظام التعليمي. والسؤال هو كيف أثّرت هذه الاستثمارات على الأداء التعليمي للشباب؟

الاتجاهات والأنماط في أداء القطريين التعليمي

فيما هو الآن إلزامي على جميع القطريين أن يخوضوا تسع سنوات من التعليم، فمن بين الأشخاص في سن الخمسين وما فوق هنالك نسبة كبيرة (تقريبا 34% من الرجال و60% من النساء) كما ورد في تعداد السكان سنة 2010 لم يدخلوا مدرسة أبداً. وهذا ما أدى إلى وضعٍ يكون فيه التحصيل التعليمي يتناسب عكسياً مع العمر. وكلٌ من هذه الملامح مبيّن في (الشكل 2-4).

ارتفاع مستويات التحصيل

كان ومازال هنالك اتجاه قوي متصاعد في نسب القطريين الذين يحصلون مؤهلات ذات مستوى أعلى. ويظهر توسّع فرص التعليم في قطر لجميع المراحل في مستويات التحصيل التعليمي المرتفع باطّراد لدى السكان القطريين الراشدين مع مرور الزمن. وبحلول سنة 2010، كان حوالي 77% من الذكور القطريين ذوي الأعمار من 25 سنة وما فوق، و70% من الإناث القطريات في فئة العمر هذه حصلوا على تعليم ثانوي على الأقل، مقارنة ب 57% ثم 49% على التوالي سنة 2001 (شكل 2-5). وينعكس هذا الوضع في النسب المتراجعة بسرعة لدى ذوي الأعمار من 25 سنة وما فوق الذين حصلوا على تعليم ما دون الثانوي. بالنسبة للذكور تراجع هذا المعدل من 43% إلى 23%، أما بالنسبة للنساء فقد تراجع من 51% إلى 30%. والفارق في النوع الاجتماعي جدير بالملاحظة: وبين الشباب الأكبر سناً، أي من فئة العمر من 20 – 24 سنة، هنالك نسبة من الإناث (13%) كنّ قد حصلن على مستوى تعليمي دون الثانوي أقل من الذكور (23 بالمئة) في عام 2001. وضاقت الفجوة بعض الشيء بحلول 2010 بنسبة 11% للإناث و7% للذكور.

شكل 2-4 **الشباب القطري الحالي أفضل تعلّماً من الأجيال الأكبر سناً**

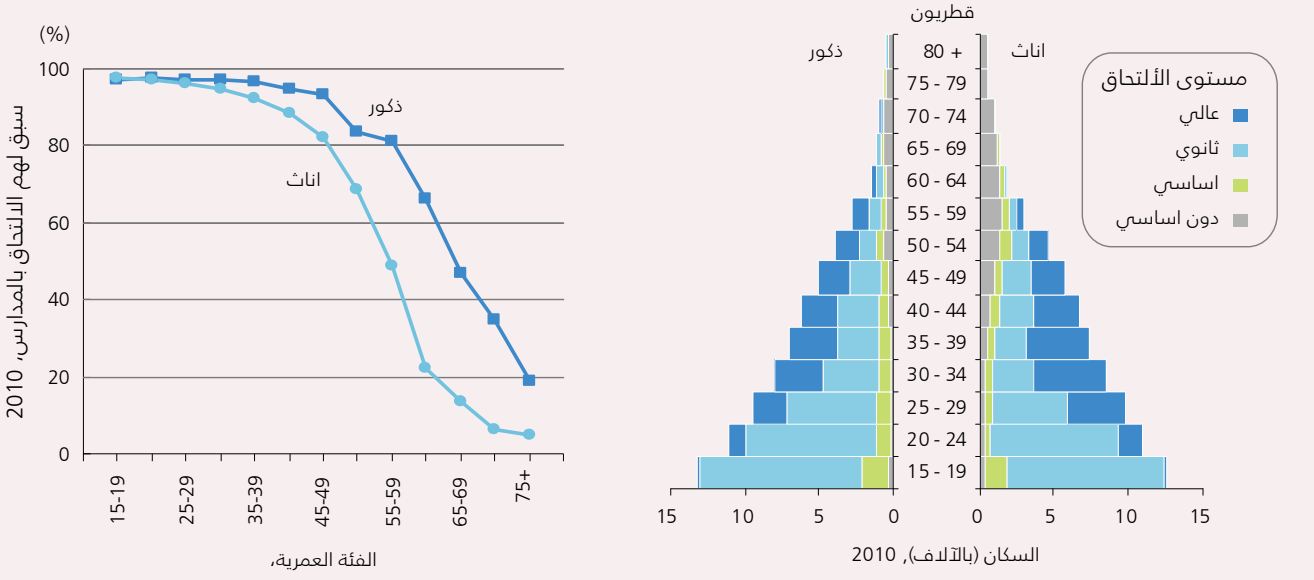

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011a).

شكل 2-5 **التحصيل التعليمي للشباب القطري تحسّن تحسناً ملحوظاً مع مرور الزمن**

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2002 و2011a).

بين المجموعات الأصغر سناً، حصّلت الإناث القطريات مستويات تعليم أعلى بكثير مما حصّله الذكور في الفئة العمرية نفسها (شكل 2-6). وتفوّقن بالأداء على الرجال في جميع الأعمار تحت سن 40. وكلّما تقدّم بهن العمر فالنساء الأكبر سناً ذوات التعليم المتدني تخلفهن زميلاتهن الأصغر سناً والحاصلات على تعليم أفضل. والغاية من تمكين النساء في مجال التعليم يجري تحقيقها باستمرار ولها انعكاسات بخصوص قضايا أوسع تتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي بين شباب اليوم

إن الطريقة الأخرى لتحقيق التقدم على صعيد النتائج التعليمية تتمثّل في متوسط المدة الزمنية التي يقضيها الطلبة في نظام التعليم بجميع مراحله. فالأجيال الأصغر سناً تُمضي وقتاً أطول في نظام التعليم من الأجيال الأكبر سناً. مثلاً، عام 2010 كان متوسط السنوات الدراسية للقطريين الذين تراوحت أعمارهم بين 25 و29 سنة لا يقل عن 12 سنة مقارنة ب 9.3 سنوات لأقرانهم من الفئة العمرية نفسها عام 2001.

الأمية

لم تعد الأمية في وسط الشباب موجودة تقريبا. فما يربو على 99% من الشباب القطري يجيدون القراءة والكتابة، وهذا يفضي إلى تراجع عام في نسبة الأمية من 11% سنة 2001 إلى 5% سنة 2010 بين إجمالي السكان القطريين (جدول 2-1). وبين الشبان الأصغر سنا ذوي الأعمار من 15-19 سنة تراجعت معدلات الأمية من 1.7% في 2001 إلى 0.4% سنة 2010. وهذا المعدّل الأخير أقل من المعدلات النموذجية التي أُخذَت لبلدان في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية (معهد إحصاء اليونسكو 2009). والمعدلات متشابهه كذلك لدى الذكور والإناث.

إن عدد الأميين القطريين الصغير نسبيا من الذكور والإناث يتركّز بشكل رئيس بين فئات العمر المتقدم ويعكس الفوارق التاريخية في فرص التعليم، وكذلك التباينات في الوضع الاجتماعي السائدة حينما كان هؤلاء الأشخاص في سن المدرسة. ومقارنة مع معدّل دول الشرق الأوسط وشمال

شكل 6-2 **التحصيل التعليمي لدى الشابات القطريات يفوق تحصيل الذكور إلى حد بعيد، 2010**

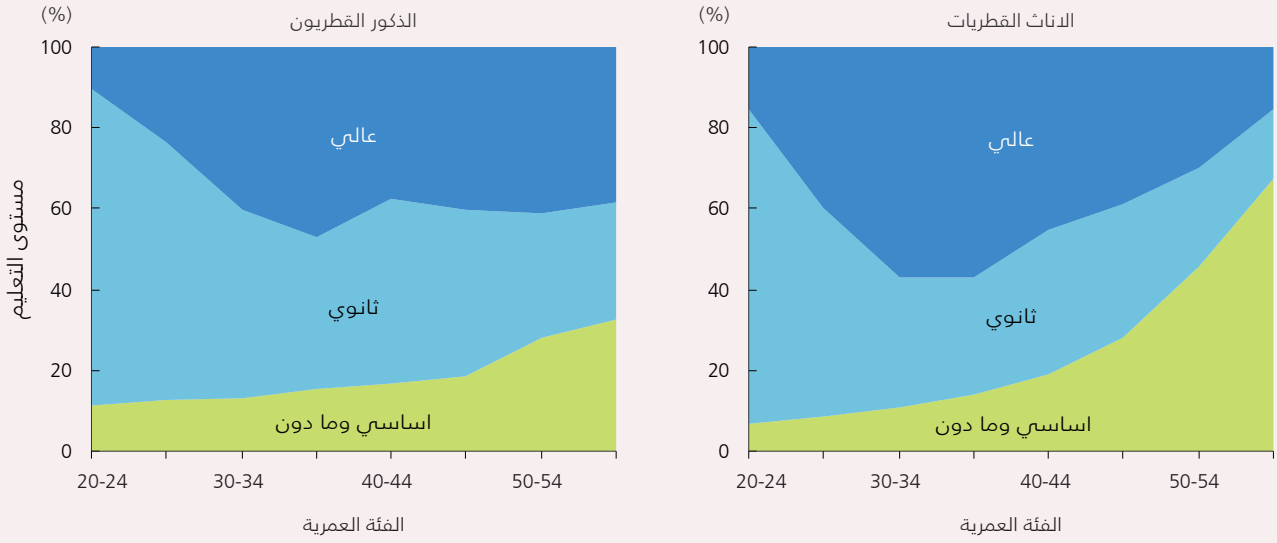

مصدر البيانات: حسبت من جهاز الاحصاء القطري (2011a).

جدول 2-1 **مستويات منخفضة من الأمية بين الشباب القطري (%)**

الفئة العمرية	ذكور			إناث			المجموع		
	2001	2004	2010	2001	2004	2010	2001	2004	2010
19–15	1.7	0.8	0.4	1.6	1.5	0.3	1.6	1.1	0.3
24–20	1.2	1.2	0.4	2.0	2.3	0.8	1.6	1.7	0.6
غير ذلك	9.2	7.2	3.6	21.3	16.7	10.9	15.3	12.0	7.4
المجموع	7.0	5.5	2.5	15.7	12.6	7.6	11.4	9.0	5.1

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء القطري (2002 ، 2005 و2011a)

أفريقيا البالغ 15% للذكور و30% للإناث، فالمستويات متدنية في قطر وهي لا تُبدي اختلال التوازن في النوع الاجتماعي نفسه كما في بلدان عربية أخرى عديدة (البنك الدولي، 2008). لذا، فإجمالي نسبة الأمية لا تشكل بعد الآن مجال أولوية للتنمية في قطر.

التحاق متزايد وتحسين نتائج التعلم

حصلت زيادات كبيرة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية لدى البنين والبنات القطريين في العقدين الماضيين. وفي الوقت الحالي، يلتحق الغالبية العظمى من الطلبة بالمدارس طوال فترة التسع سنوات الإلزامية، ولكن هنالك إقبال كبير على الدراسة الثانوية (الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر). إن نجاح قطر في تحقيق التعليم للجميع قد يُعزى إلى عدة عوامل، تشمل الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية للتعليم والوعي المتزايد لدى الآباء القطريين بالحاجة لتعليم أطفالهم وبقيمة هذا التعليم.

إن المعدلات الإجمالية للالتحاق لدى المواطنين القطريين تتماشى مع المعدل في دول مجلس التعاون الخليجي في جميع مراحل التعليم، ولكن لدى مواطني قطر معدّل التحاق أعلى بالتعليم الثانوي عمّا هو عليه في دول مجلس التعاون الخليجي (شكل 2-7).

شكل 2-7

التحاق القطريين بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي يتماشى مع/أو أعلى من معدلات مجلس التعاون الخليجي، 2010/2009

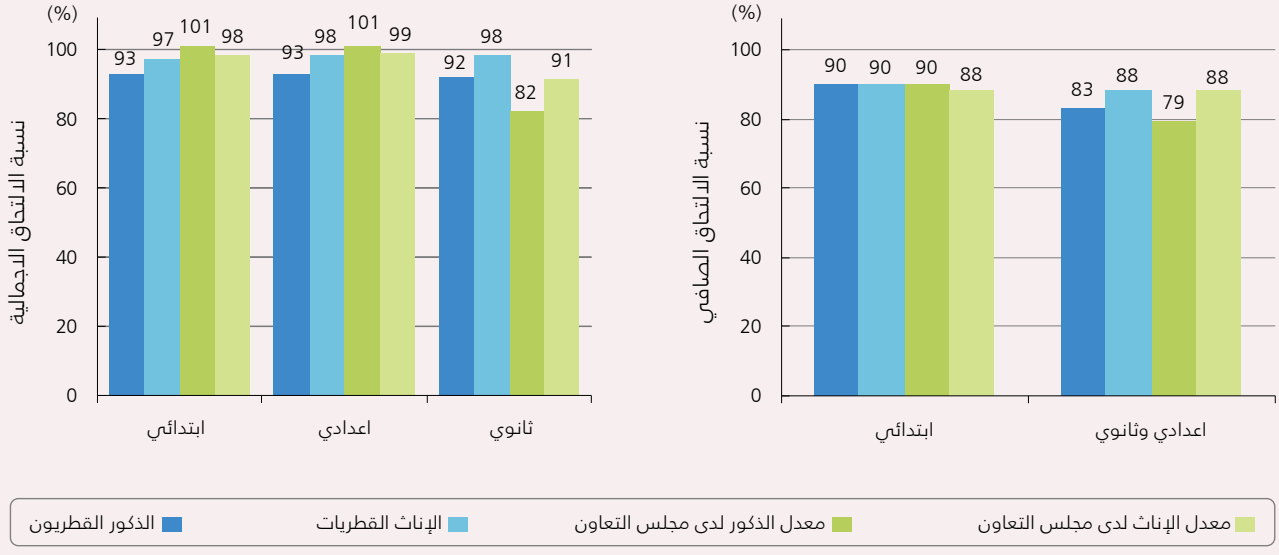

ملاحظة1: تقيس نسب الالتحاق الإجمالي مجموع عدد الطلبة الملتحقين في مرحلة معينة من التعليم كنسبة مئوية من السكان في فئة العمر المحددة في تلك المرحلة. ومعدل الالتحاق الصافي يقيس عدد الطلاب الملتحقين من الفئة العمرية المحددة في مرحلة تعليمية ما كنسبة مئوية من عدد السكان في نفس الفئة العمرية.

ملاحظة 2: المقارنات في دول مجلس التعاون الخليجي يجب تفسيرها مع بعض الحذر بسبب وجود متغيرات متكررة في حجم وتركيب السكان الوافدين في بعض البلدان.

المصدر: معهد إحصاء اليونسكو(2011). بيانات قطر حسبت من بيانات جهاز الإحصاء القطري (2011e).

لكن هنالك فجوة ملحوظة في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي/الإعدادي وبين الالتحاق بالتعليم الثانوي. والسبب الرئيس لهذا التباين غالبا ما يكون الترفيع الآلي للتلاميذ حتى نهاية التعليم الإعدادي. ونسب الالتحاق الصافية لمواطني قطر عالية مقارنة بالمعدل في دول مجلس التعاون الخليجي في التعليم الابتدائي وعلى مستوى مشابه في التعليم الإعدادي والثانوي.

وعموماً، نجحت دولة قطر في إحداث زيادة كبيرة في الالتحاق بالمرحلة الثانوية منذ عام 1999، وحسّنت نسبة الالتحاق المرتفعة أصلاًبالمرحلة الابتدائية. وكان هنالك مشاركة متساوية إجمالا من البنين ومن البنات في هاتين المرحلتين. وعلى كل حال، فإن الفروق الكبيرة بين معدلات الالتحاق الإجمالية والمعدلات الصافية على ما يبدو أنها تعكس ميلاً لدى اليافعين الأكبر سنا من الفئة العمرية المحددة لتلتحق بكل مستوى من مستويات التعليم، وهذا يدل على أن هنالك درجة من الالتحاق المتأخر بالمدرسة الابتدائية ثم بإعادة الصفوف.

منذ تنفيذ مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة"، انخفضت معدلات التسرب من المرحلتين الابتدائية والإعدادية بشكل كبير، لاسيما أن الطلبة يترفعون بسهولة إلى الصف الأعلى حتى نهاية مرحلة التعليم الإلزامي. ففي نهاية السنة الدراسية 2010/2009 نجح 99.6% من طلبة المدارس الابتدائية و99.2% من طلبة المدارس الإعدادية و92.8% من طلبة المدارس الثانوية في الدور الأول أو الثاني (المجلس الأعلى للتعليم، 2011a).

إن دولة قطر تحقق أداء جيدا جدا في توفير التعليم العام ونتائج تعلّمية عالية الجودة عند قياسها بمعدلات نجاح التدريس وبنتائج الاختبارات الدولية والوطنية. ولكنها تنجح بشكل أقل في تحقيق نتائج تعليمية عالية الجودة في التعليم العالي. وعلى الطلبة الذين يريدون الانتقال إلى التعليم العالي أن يشاركوا في دورات تأسيسية ليدركوا الموضوعات التي تحتاج إلى تعزيز. وكثيرون تنقصهم مهارات في اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والتي تمكنهم من الإفادة من سلسلة متطورة من فرص التعليم ذي الجودة العالية فيما بعد المرحلة الثانوية.

اختيار الطلبة للموضوعات الدراسية

في الوقت الذي تتحرك فيه قطر باتجاه وضع متطور اقتصاديا، وفي الوقت الذي يتطلب الاقتصاد المتنوّع قوة عمل تتمتّع بمجموعة واسعة من المهارات في العلوم والتكنولوجيا؛ نجد قليلا من خريجي المدارس الثانوية ومن خريجي جامعة قطر مؤهلين في الموضوعات الدراسية الملائمة (سعيد، 2010) (مربّع 2-3).

مربّع 2-3

تراجع اهتمام الطلبة بالعلوم والرياضيات

إن تراجع الاهتمام بموضوعات العلوم ودراستها في المدارس الثانوية وفي التعليم الجامعي في قطر قد بلغ مستويات خطيرة مؤخراً. وهذا يقود إلى إغلاق برامج تخصص الرياضيات والعلوم في جامعة قطر (الجامعة الوطنية الوحيدة التي تقدّم مثل هذه البرامج) في الوقت الذي ازداد الطلب فيه على خريجي العلوم والتكنولوجيا. وهذه المهارات والمؤهلات ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتلبية الطلب على المعلمين المهرة والعلماء والباحثين والتكنولوجيين ثم لتلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المتطورة.

قد يُعزى تراجع الاهتمام بالرياضيات والعلوم في مدارس قطر وكليّاتها إلى مجموعة من العوامل المترابطة وأكثرها أهمية النقص في المعلمين المؤهلين والصعوبة المرتبطة باستعمال اللغة الإنجليزية وسيطاً للتدريس، وضعف الإرشاد المهني والترابط الضعيف بين المدارس ومع مراكز العمل والبحث. وهنالك أيضاً النقص في معرفة وفي فهم أهمية الرياضيات والعلوم للحياة اليومية، وكذلك النقص في عدد القطريين الذين يقدمون نماذج ناجحة في هذه التخصصات.

إن أكثر الأدوار فعالية في العملية التعليمية ككل، هو دور المعلم الذي يستطيع التأثير بشكل لافت في رغبة الطلبة بدراسة الرياضيات والعلوم وفي اهتمامهم بها. فيجب تحفيز دافعية الطلبة وتشجيعهم بواسطة تجربة تعليمية مفيدة لحياتهم وبيئتهم. زد على ذلك أن الإصلاحات الناجحة في تعليم الرياضيات والعلوم تتطلب تغييرات كبرى في القيم التربوية والثقافية والاجتماعية. وهنا تبرز الحاجة إلى نهج جديد.

المصدر: مقتبس ومعدّل من سعيد (2010).

ويسعى نظام التعليم في دولة قطر منذ بدأ إنشاؤه إلى تعزيز العلوم والرياضيات في المدارس ووضع معاييره وفقا للمعايير الدولية وإدخال الطلبة إلى الاختبارات الدولية التي تقيس مدى إنجازهم في هاتين المادتين ويتم طرحها على المستويين الأساسي والمتقدم.

بين عامي 2001/2000 و2010/2009 انخفضت نسبة الذين يدرسون العلوم من خريجي الصف الثاني عشر في مدارس وزارة التربية والتعليم السابقة من 28% إلى 8% فقط. وإن غياب التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل يمثل مشكلة مشتركة تواجه جميع الدول العربية على الرغم من اختلاف أنظمتها (إسكوا ، 2009a). وبالنسبة لكثير من المهن في القطاع الخاص، فلا يوجد سوى احتمال بسيط لتوظيف الشباب القطريين أو الأكثر خبرة، المؤهلين والراغبين بالعمل في هذا القطاع. ويبدو العمل في القطاع الحكومي للكثيرين من الطلبة، والمؤهلات التعليمية المطلوبة لشغله مجالا مهنيا أكثر جاذبية من اتباع مستقبل مهني في القطاع الخاص.

أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية

منذ سنة 2005 والطلبة في المدارس المستقلة، يمتحنون سنوياً في "التقييم الوطني الشامل" للصفوف من الرابع حتى الحادي عشر في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، وهذا الاختبار يقيّم الأداء قياساً إلى معايير المناهج القطرية التي وضعها المجلس الأعلى للتعليم. ولغة الاختبار تعتمد على لغة التدريس في المدارس (راند، 2009). وقد تمت إضافة مادة العلوم الشرعية إلى هذه الاختبارات عام 2011. كما شهدت نتائج السنوات الأخيرة بعض التطور.

تبيّن نتائج العام الدراسي 2011/2010 تحسّناً كبيراً في أداء الطلبة في جميع المواضيع الدراسية مقارنة بالعامين السابقين (شكل 2-8). مثلاً، في اختبار العلوم لعام 2011/2010 حقّق 13% من الطلبة معايير النجاح (الصفوف 4 إلى 11)، بينما كانت النسبة المقابلة في العامين السابقين لا تتعدى 1%. ومن غير الواضح إلى أي مدى تعكس هذه التغييرات تحسناً حقيقياً في الأداء أم أنها انعكاس لتعديلات أدخِلت على مستوى الاختبارات.

تُمنح "شهادة الدراسة الثانوية القطرية" سنوياً للطلبة المتخرجين من المدرسة الثانوية في الموضوعات التالية: الدراسات الإسلامية، اللغة العربية، الإنجليزية كلغة ثانية، الرياضيات، الكيمياء، الأحياء والفيزياء. وترتكز هذه الشهادة على معايير المناهج للصف الثاني عشر. وقد استحدثت هذه الشهادة سنة 2007 وشملت بعد ذلك جميع المدارس المستقلة. عام 2010-2011 شارك فيها حوالي 10,000 طالب وطالبة (المجلس الأعلى للتعليم، 2011d). ويختلف الأداء بحسب الموضوع والجنس (الشكل 2-9). فأداء الطلبة كان أضعف في موضوعات العلوم واللغة الإنجليزية. وبالمتوسّط، كانت علامات الإناث أعلى بعشرين نقطة من علامات الذكور.

شكل 2-8 تحصيل الطلبة في اختبار "التقييم الوطني الشامل"، 2011/2010

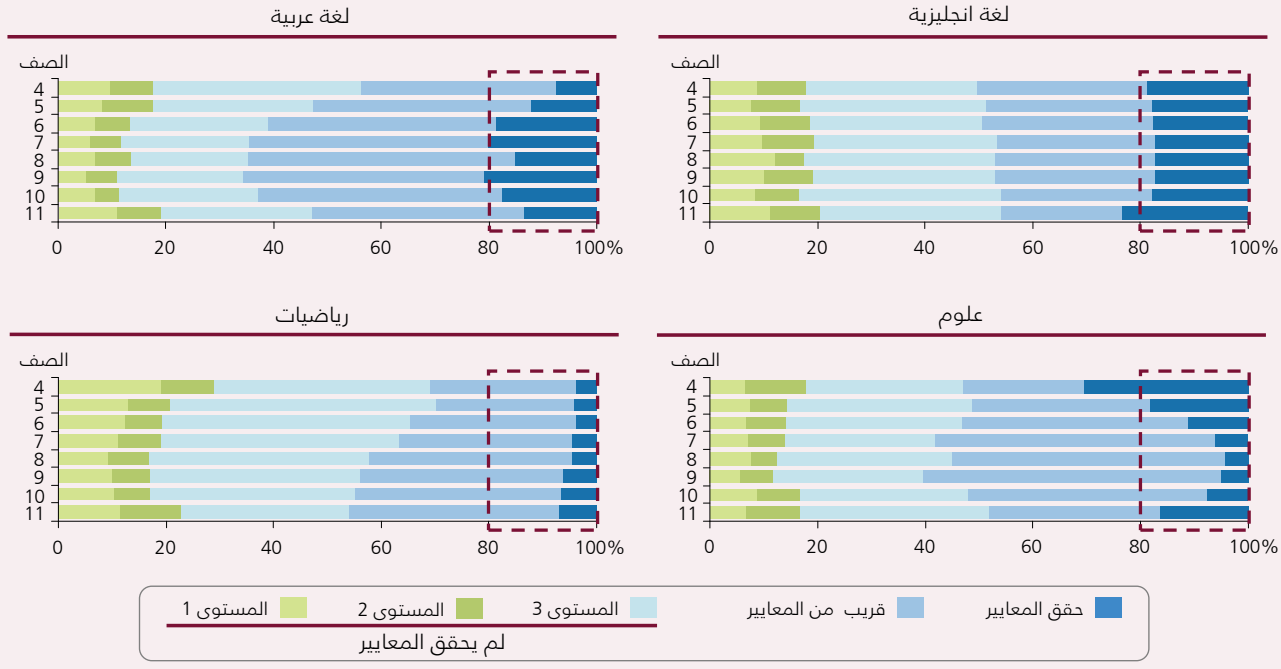

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم (2011c).

شكل 2-9 علامات الطالبات في شهادة الثانوية العامة القطرية اعلى بكثير من علامات الطلاب، 2009/2008

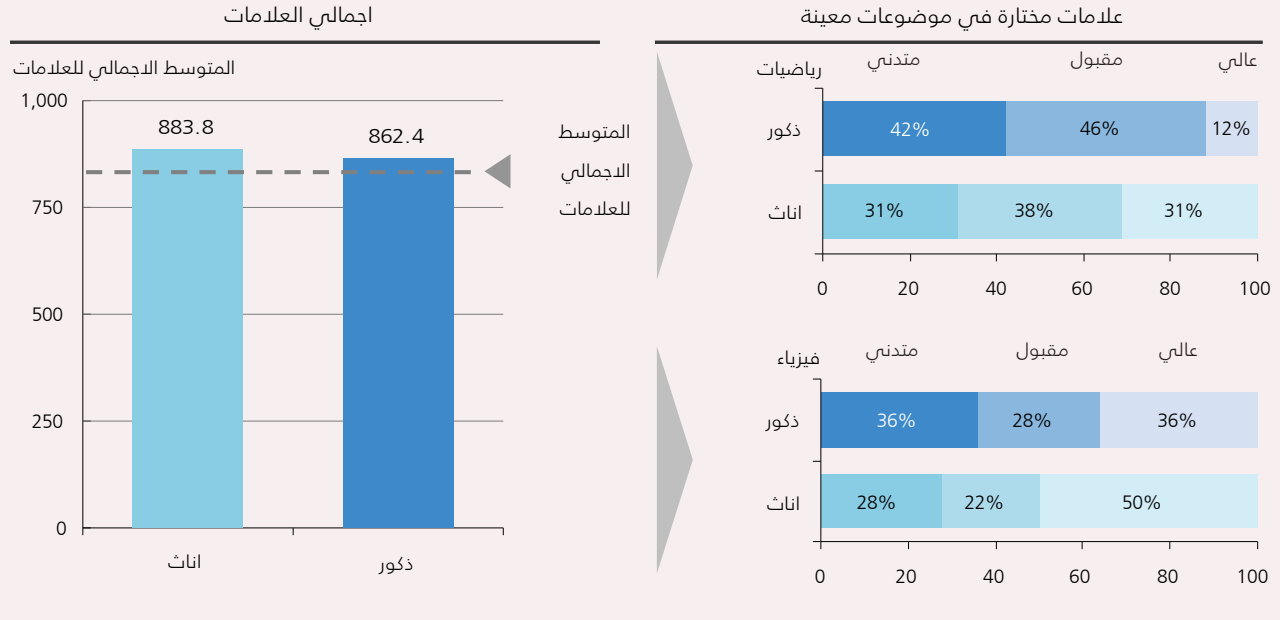

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم (2009b).

مع رسوب غالبية الطلبة في اختبار التقييم الوطني الشامل للصفوف الرابع حتى الحادي عشر، يصبح من المستغرب الأداء الجيد لطلبة كثيرين في تقييم شهادة الثانوية القطرية. وربما يكون أحد أسباب هذا الاختلاف أن 40% من نتائج الشهادة الثانوية تستند إلى تقييم داخلي للمدارس مقابل 60% للتقييم الخارجي.

أداء الطلبة في الاختبارات الدولية

شاركت مدارس قطر في الاختبارات الدولية لتقييم أداء الطلبة بناء على معايير دولية مقارنة. كان أداء الطلاب في الاختبارات الدولية[2] تيمس TIMSS، بيرلز PIRLS، بيزا PISA أيضاً دون التوقعات. فالغالبية الساحقة من الطلبة القطريين صنفوا في أدنى مستويات الأداء في هذه الاختبارات.

- أظهرت نتائج اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA لعام 2009 تحسّناً طفيفاً في مهارة طلبة المرحلة الثانوية في قطر في القراءة والرياضيات والعلوم مقارنة بنتائجهم عام 2006 (جدول 2-2).
- في اختبار PIRLS عام 2007 لطلبة الصف الرابع، سجل الطلبة القطريون 353 نقطة مقارنة بمعدّل عام بلغ 500 نقطة للطلبة من 40 بلداً. ولكن طلبة الكويت والمغرب وجنوب أفريقيا فقط حققوا نتائج أدنى من قطر. وتبيّن هذه النتائج أن جميع الطلبة في قطر والبنين بخاصة، كانوا يقضون ساعات كثيرة يوميا يشاهدون التلفاز ويتسلوْن بالألعاب الإلكترونية مقارنة مع المعدل الدولي في جميع البلدان المشاركة في اختبار PIRLS؛ وكانوا يقومون بهذه الأنشطة على حساب قضاء الوقت في القراءة.
- في مسح اختبار TIMSS لعام 2007 الذي أُجري على طلبة الصفين الرابع والثامن، كان أداء الطلبة القطريين متدنيا في الرياضيات والعلوم في مستوى الصف الرابع، مع أنه كان أفضل نوعاً ما في مستوى الصف الثامن، لكنه بقي دون المعدل الدولي الذي تطمح معظم البلدان إلى تحصيله في الحد الأدنى.

جدول 2-2

تحسّن طفيف في نتائج اختبار طلبة المدارس الثانوية في العلوم والرياضيات لكنها تبقى متدنية نسبيا في المقارنة الدولية

البلد	متوسط الدرجة		القيمة المئوية[1]		متوسط الدرجة		القيمة المئوية[1]	
	2006	2009	2006	2009	2006	2009	2006	2009
	العلوم				الرياضيات			
فنلند	563	554	2	3	548	541	4	9
اليابان	531	539	11	8	523	529	18	14
استراليا	527	527	14	15	520	514	21	23
المملكة المتحدة	515	514	25	25	495	492	42	43
الولايات المتحدة	489	502	51	35	474	487	61	48
إيطاليا	475	489	63	54	462	483	67	54
دبي (الإمارات العربية المتحدة)	--	466	--	63	--	453	--	63
تايلاند	421	425	81	75	417	419	77	77
الأردن	422	415	79	78	384	387	89	86
قطر	**349**	**379**	**98**	**94**	**318**	**368**	**98**	**95**

١- ملاحظة: شاركت في الاختبارات 57 دولة عام 2006، و65 دولة عام 2009، وتشير القيم المئوية إلى النسب المئوية للدول المشاركة التي حصلت على متوسط علامة أعلى من متوسط علامة الدول المعنية

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات بيزا 2009. تم الدخول للموقع 30 سبتمبر 2011. http://dx.doi.org/10.1787/888932343342

2- PISA هو "برنامج التقييم الدولي للطلبة"، يُجرى للطلاب بعمر 15 سنة في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة. جميع أنواع المدارس في قطر شاركت في اختبار PISA لسنة 2006 للمرة الأولى، وقد حصلت على ثاني أدنى نتائج بين 57 بلداً. TIMSS هو "الاتجاهات في الدراسات الدولية في الرياضيات والعلوم"، يختبر قدرات الطالب في الرياضيات والعلوم للصفين الرابع والثامن. وقد شاركت المدارس القطرية فيها للمرة الأولى سنة 2006، محقّقةً ثاني أدنى نتائج بين 70 دولة. ويقيس اختبار PIRLS "التقدّم في الدراسات الدولية في القراءة والكتابة" قدرات طلبة الصف الرابع. كل طلبة المدارس العربية الخاصة والمستقلة وشبه المستقلة قد تم امتحانهم للمرة الأولى سنة 2007 في اللغة العربية فحصّلوا رابع أدنى نتائج بين 40 دولة.

مربّع 2-4

تحسين التعليم الابتدائي والثانوي لتلبية متطلبات التعليم العالي: صوت الشباب

تتمتع قطر بموارد طبيعية وفيرة. لكن لا يوجد موردٌ أهم لشعب قطر من المعرفة والتعليم، أي رأسماله البشري. وهكذا، فإنّ الاستثمار في الموارد البشرية من خلال بناء نظام تعليم معتمد ومعروف عالميا هو هدف وطني رئيسي.

وحتى الآن، كان الاهتمام منصباً على التعليم العالي، فأنتجت مؤسسات التعليم العالي الجديدة في قطر مهنيين وباحثين في غاية الذكاء والطموح. ولكني أعتقد أن على أكبر شريحة من الشباب القطري الاستفادة من الموارد التعليمية المتوفرة وأن تجني فوائدها. ولتحقيق هذا الأمر، من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لتهيئة الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية.

وأثناء مشاركتي في برامج ترعاها الجامعات لتمكين طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية، لاحظت اختلافاً واضحاً بين قدرات طلبة المدارس الخاصة وطلبة المدارس الحكومية. وفي الوقت الذي تواصل فيه مؤسسات التعليم العالي تقوية مستوياتها ورفعها، يبدو أن مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي الحكومية في حالة ركود، ولا تخرّج عددا كافياً من الطلبة الذين يلبّون معايير القبول في الجامعات، والذين سيتفوقون عندما يدخلون الجامعة.

إن مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي بحاجة إلى مجاراة التطورات الوطنية والدولية المتسارعة في مجال التعليم العالي. ومع أن البرامج التي تقدمها جامعة قطر ومؤسسة قطر، مثل "البرنامج التأسيسي في جامعة قطر" و"برنامج الجسر الأكاديمي التابع لمؤسسة قطر" تساعد على ردم فجوة القبول في الجامعات، فأنا أعتقد بضرورة بذل جهد أكبر وعمل كثير في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.

مع اتسام سوق العمل القطرية بمزيد من التنافسية والتعقيد، ومع ازدياد الطلب على خريجي الجامعات، علينا التأكد من عدم إبقاء أي طالب خارج التعليم الجامعي بسبب تحصيله المتدني في المدارس الابتدائية والثانوية. إنّ ترك أو إهمال هذه الفئة من الأطفال والشباب سيخلق انقساماً اجتماعيا واقتصاديا، وهو أمر حتمي الحدوث في دول غير غنيّة بالموارد خلافا لدولة قطر.

وفيما يبدو أن تطوير التعليم هو أحد الحلول الممكنة، فإن المبادرات على مستوى القاعدة تبدو أيضا ضرورية لتغيير الثقافة التعليمية. ولا شك أن الطلبة الجامعيين ذوي الخلفيات التعليمية القوية سيكون لهم دور مهم في تعزيز الثقافة التعليمية. والمبادرات المقصودة تشمل البرامج الصيفية وعقد المؤتمرات وتوسيع الأنشطة اللاصفية، واستخدام الموارد البشرية من جميع المدارس، وزيادة عدد المسابقات العلمية بين المدارس.

المصدر: مقتبسة من مناقشات طلبة جامعة جورج تاون – قطر (2011)

لقد تفوّقت البنات على البنين في الاختبارات الثلاثة جميعها، لاسيما اختبار PISA عامي 2006 و2009. وأكثر ما تبرز فوارق النوع الاجتماعي في المدارس المستقلة. وباستثناء الكويت، لدى قطر أكبر قدر من الفوارق المتعلّقة بالنوع الاجتماعي في مجال القراءة في جميع البلدان التي تم مسحها (+37 نقطة) (PIRLS 2007). وقد تفوق الطلبة غير القطريين المولودين في قطر على الطلبة القطريين. وازدادت الفجوة في الأداء مع ارتفاع مستويات تعليم الوالدين. وسجّل الطلبة غير القطريين المولودين في الخارج علامات أعلى، متفوّقين على غير القطريين المولودين في قطر بـ 40 نقطة وعلى القطريين بـ 80 نقطة (المجلس الأعلى للتعليم، 2007).

المداخل إلى التعليم العالي

مع الزيادة السريعة في عدد الجامعات الخاصة والكليات التقنية في قطر، يتوفر للشباب القطري حالياً اختيارات كبرى لمتابعة تعليمه العالي. وكما هو متوقع، أدى هذا الأمر إلى التغيير في نمط الالتحاق بالتعليم العالي. وبينما يواصل معظم طلبة التعليم العالي من القطريين الالتحاق بجامعة قطر، فإن أعداد الذين يلتحقون منهم بالجامعات الخاصة تتزايد. فقد ارتفعت هذه الأعداد من 260 طالبا عام 2006/2005 إلى 800 طالب عام 2010/2009. كما ارتفع عدد الطلبة القطريين في الكليات التقنية من 1200 إلى 2050 خلال الفترة نفسها. ونتيجة لهذا التطور انخفضت حصة جامعة قطر من طلبة التعليم العالي القطريين من 80% عام 2006/2005 إلى 65% عام 2010/2009 (جدول 2-3).

جدول 2-3 **زيادة حصة طلبة التعليم العالي للقطريين الملتحقين بالجامعات الخاصة والكليات التقنية (%)**

السنة الأكاديمية	جامعة قطر	الجامعات الخاصة	الكليات التقنية	المجموع (العدد)
2006/2005	79.8	3.5	16.7	100 (7,450)
2007/2006	74.6	5.2	20.2	100 (7,780)
2008/2007	70.0	7.1	22.9	100 (8,240)
2009/2008	68.7	8.3	23.0	100 (8,150)
2010/2009	65.4	9.6	25.0	100 (8,220)
معدل التغير السنوي 2006/2005 - 2010/2009 (%)	2.5-	31.5	13.3	2.5

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011e).

جدول 2-4 **يفضل طلاب التعليم العالي القطريون الكليات التقنية، وتفضل الطالبات القطريات الجامعات 2010/2009 (%)**

	جامعة قطر	الجامعات الخاصة	الكليات التقنية	المجموع (العدد)
الذكور	35	9	56	100 (2,740)
الإناث	81	10	9	100 (5,480)
المجموع	65	10	25	100 (8,220)

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011e)

يختلف نمط الالتحاق بالتعليم العالي بشكل ملحوظ بين القطريين الذكور والإناث (جدول 2-4). فمعظم القطريين الذكور (56%) يلتحقون بالكليات التقنية. وعلى النقيض من ذلك، فالأغلبية الساحقة من القطريات (81%) تلتحق بجامعة قطر، بينما تفضل نسبة ضئيلة منهن الالتحاق بالكليات التقنية.

مستويات التعليم العالي

بينما ازداد الالتحاق بالمرحلة الثانوية زيادة كبيرة خلال العقد الأخير بقيت مستويات الالتحاق بالتعليم العالي (ما بعد الثانوي) متدنية مع وجود فجوة كبيرة في النوع الاجتماعي. وكانت نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي قد وصلت سنة 2010 إلى 50% للإناث و27% للذكور. والنسب الإجمالية لالتحاق القطريين بالتعليم العالي المتدنية نسبياً تعكس كلاً من مستويات الأداء المتدنية في المرحلة الثانوية ومعدلات التسرّب العالية من برامج التأسيس، والنقص الواضح في الحوافز للشباب ليستثمر الوقت في التعليم العالي. وتعتبر معدلات التحاق القطريين بالتعليم العالي منخفضة بالمقارنة مع الدول المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (شكل 2-10). لكن هنالك عدد كبير من القطريين (غالبيتهم من البنين) يتابعون التعليم العالي خارج الدولة، ويُقدّر عددهم بنحو 1000-1500 طالب سنة 2010. وقد استثني هؤلاء الطلبة من التقديرات الواردة في (الشكل 2-10).

يزداد باطراد عدد الشباب القطري الذي يحصل على منح دراسية من المجلس الأعلى للتعليم لمتابعة الدراسة العليا محلياً وفي الخارج (شكل 2-11). وقد ازدادت فرص الدراسات العليا للشباب القطري في الخارج ولاسيما الذكور منهم، فحصل 126 طالباً قطرياً (83 ذكور و43 إناث) على منح دراسية في الخارج للدراسة في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا سنة 2011/2010. وكانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا على رأس الدول التي استقبلت الطلبة القطريين. والتخصصات الثلاثة التي جذبت الطلبة القطريين في السنة الدراسية 2011/2010 كانت الهندسة، وإدارة الأعمال، والعلوم الاجتماعية (37.3%، 31.0% ثم 7.9% على التوالي).

شكل 2-10 انخفاض التحاق القطريين بالتعليم العالي، ولاسيما الذكور

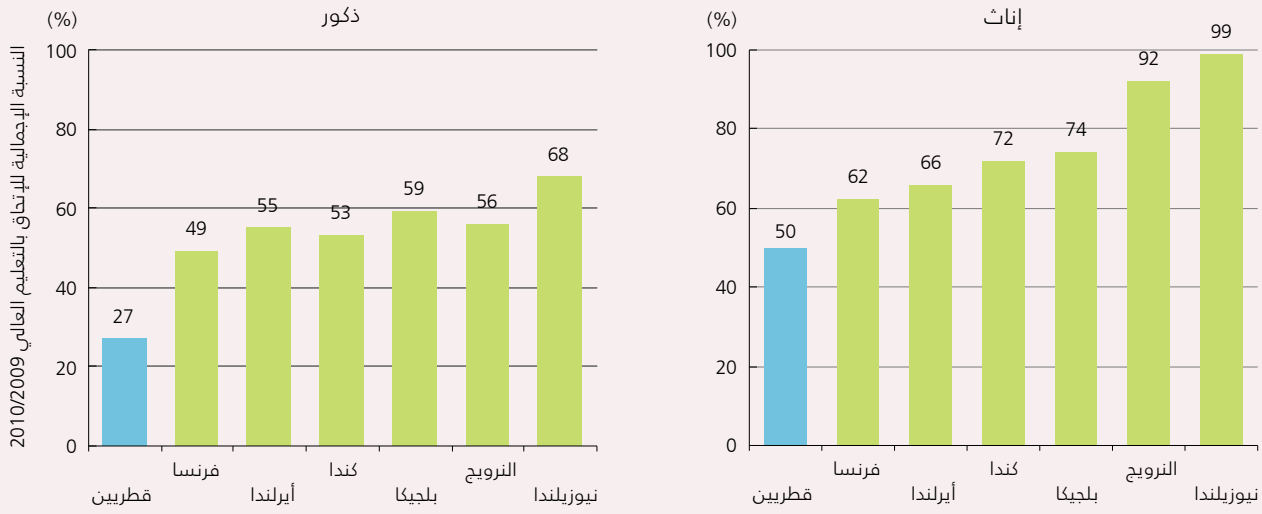

المصدر: حسبت من جهاز الإحصاء (2010a) و(2011e)، ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو (2011).

شكل 2-11 تزايد عدد الشباب القطري، 15-24 سنة الذي يحصل على منح للدراسة الجامعية في قطر وخارجها

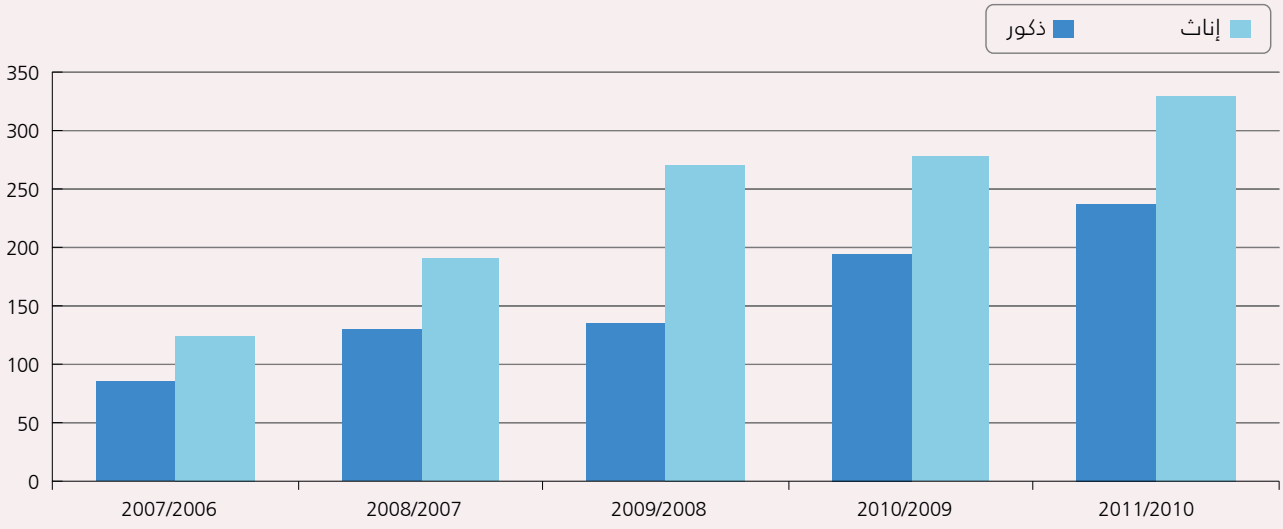

المصدر: الكواري (2011).

شكل 2-12 **تراجع نسب الحاصلين على قبول من الطلبة القطريين المتقدمين بطلبات الالتحاق بجامعة قطر**

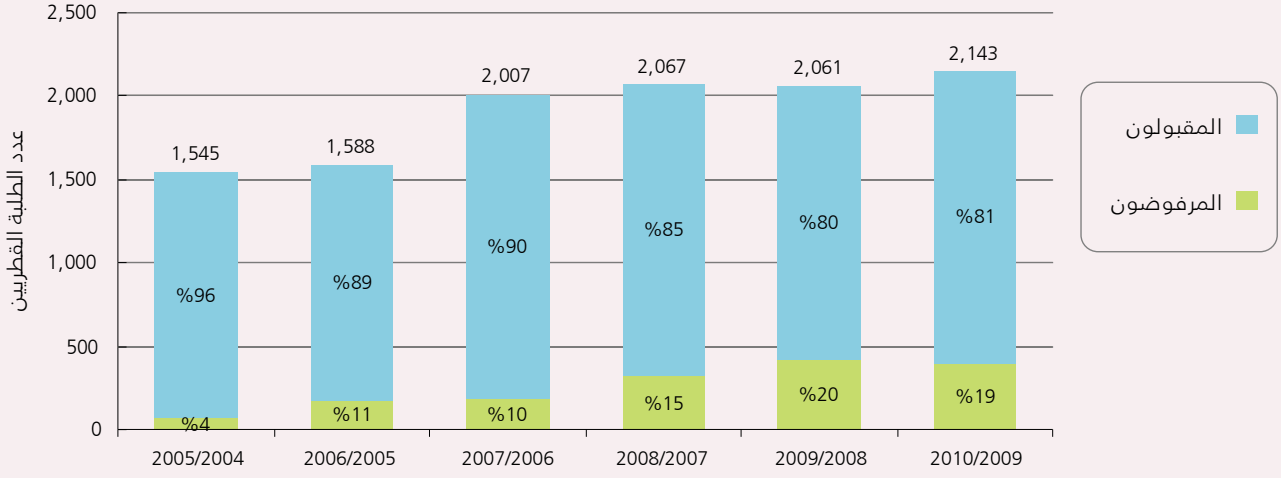

المصدر: جامعة قطر (2011).

تتبّعت دراسة في جامعة قطر مجموعة من الطلبة القطريين الذين التحقوا بالجامعة سنة 2005/2004، فتبيّن أن 45% من هؤلاء الطلبة قد تسربوا على مدى السنوات الأربع القادمة مقارنة بمعدل 38% لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ظلّ معدل قبول الطلبة القطريين في جامعة قطر يتراجع طوال السنوات الخمس الماضية من معدل قبول بلغ 96% سنة 2005/2004 إلى 81% سنة 2010/2009 (شكل 2-12). ومن بين الذين يحصلون على قبول 6% فقط حالياً يلتحقون مباشرة ببرنامج البكالوريوس، بينما، يُمضي 94% الباقون سنة واحدة على الأقل في البرنامج التأسيسي. وأحد أسباب هذا التراجع في معدلات القبول هو أن الإصلاحات التي أدخلتها جامعة قطر رفعت مستوى متطلبات القبول لضمان إتمام المرحلة الجامعية الأولى. ويفترض أن تُمكّن الإصلاحات المتممة في نظام التعليم العام طلبة المستقبل من تلبية تلك المتطلبات، ولكن حالياً مازال نظام التعليم العام في قطر في مرحلة انتقالية.

حتى وقت قريب، كانت أساليب التدريس في مرحلة التعليم العام (من الروضة حتى الصف 12) تركّز بالدرجة الأولى على الحفظ أكثر من التفكير النقدي والتحليل. ومعظم المواد كانت تُدرّس باللغة العربية، بينما تُدرس المحاضرات في الجامعة باللغة الإنجليزية. وقد أجبرت الممارسات الجارية الطلبة على اختيار أحد مناهج الآداب أو أحد مناهج الرياضيات/العلوم. وهذا يُصعّب على خريجي المرحلة الثانوية متابعة الحصول على المؤهلات العلمية العليا المرغوبة. وفيما يتم تناول هذه القضايا في إصلاحات التعليم العام وفي استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، إلا أن آثار ذلك قد لا تتّضح قبل مرور بضع سنوات.

لا يوفّق العديد من الطلبة القطريين في تلبية متطلبات القبول للالتحاق المباشر ببرنامج البكالوريوس في جامعة قطر (وهذا يؤثر على معظم الإلتحاقات بالجامعة). ويضطر الطلبة للحصول على الحد الأدنى من مستويات اللغة الإنجليزية (اختبار توفل)، الرياضيات (اختبارSAT وACT) ومهارات الحاسوب (شهادة في أساسيات الكمبيوتر والإنترنت). وإن لم يتمكنوا من ذلك، فإنهم يستطيعون الالتحاق بالبرنامج التأسيسي لجامعة قطر. والنسبة المتدنية من الطلبة الحاصلين على قبول مباشر مقابل أولئك الذين يلتحقون بالبرنامج التأسيسي هي مؤشر على عدم كفاءة مستوى إعداد الطلبة في مرحلة التعليم العام لمرحلة التعليم العالي.

منذ تطبيق إصلاحات جامعة قطر، ازداد عدد خريجي كلية الهندسة. لكن تخرّج سنة 2010، 39% من خريجي جامعة قطر بتخصصات لا تسهم في صناعات اقتصاد المعرفة، وهذه النسبة أعلى من نظيرتها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (شكل 2-13). ويتطلب نجاح قطر اقتصاديا في المستقبل أعداداً أكبر من خريجي تخصصات اقتصاد المعرفة. وتساعد الإصلاحات في جامعة قطر ومبادرات مؤسسة قطر في تلبية هذه التخصصات. ويتركز خريجو جامعات المدينة التعليمية بشكل أكبر بكثير في تخصصات اقتصاد المعرفة.

شكل 2-13 **نحو 39% من خريجي جامعة قطر يحملون تخصصات غير مرتبطة باقتصاد المعرفة، 2010/2009**

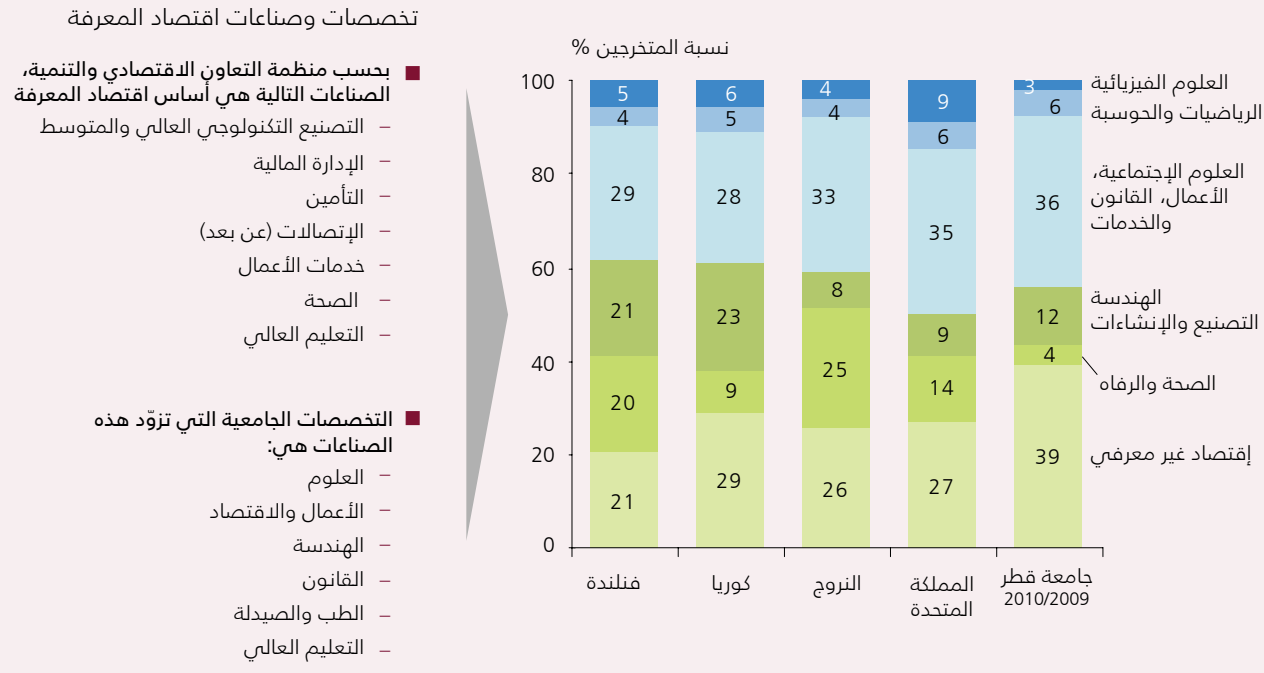

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2011b)، وجهاز الإحصاء القطري (2011e).

العوائد الاقتصادية للتعليم

إن الخبرات والمهارات المكتسبة في المدرسة تؤثّر طوال العمر على جميع نواحي الحياة، ولا ينحصر تأثيرها في الحصول على دخل مرتفع. فالعوائد غير المالية تشمل اتخاذ قرارات أفضل حول المسؤولية الاجتماعية، والاتجاهات الأفضل نحو الصحة والزواج والأمومة، والمشاركة المدنية المعززّة، إضافة إلى مزيد من الانفتاح على الإصلاحات الخاصة. فالعائد الاقتصادي للتعليم هو بعدٌ هامٌ في الاختيار الدراسي لكلٍ من الحكومة وللأفراد أنفسهم.

لقد أجرت إدارة التنمية الاجتماعية تحليلا اقتصاديا حسابياً تفحّصت فيه العلاقة بين التعليم ونتائج سوق العمل (مربّع 2-5). واستند التحليل إلى مسح جهاز الإحصاء حول دخل الأسرة وإنفاقها لسنة 2007/2006، ووجّه التحليل السؤال التالي: "بكم يتوقع أن يرتفع الدخل نتيجة زيادة الدراسة الرسمية سنة واحدة؟".

يُعرّف معدّل العائد بأنه الزيادة المئوية في الدخل الصافي طوال الحياة (ناقصاً كلفة التعليم) المتوقّع أن يتأتى من سنة دراسية إضافية (على افتراض أن معدلات الأجور الحالية وفرص التوظيف تبقى ثابتة مع الزمن) (بينيل، 1996). بما أن التعليم مجاني في كل مستويات الدراسة لجميع المواطنين القطريين، فإن معدّل العائد هو ببساطة الزيادة المئوية على المكتسبات طوال الحياة (شاملةً علاوات السكن والمواصلات ومستحقات الإجازات المرضية والأمومة ثم منافع التقاعد). والكلفة الوحيدة للتعليم هي الدخل الفائت أثناء الدراسة – كلفة فرصة التعليم.

والنتائج الموجزة في (الجدول 2-5) تدل أن:

- عوائد الدراسة للرجال أعلى من عوائد النساء.
- مقدار معدلات العائد للإناث في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية يرتفع في كل مرحلة عن المرحلة التي سبقتها.
- معدّل العائد الحدّي لسنة إضافية واحدة من التعليم العالي هو أعلى بقدر كبير من معدلات العوائد الأخرى.
- تزيد الدراسة النظامية احتمال التحاق النساء بالعمل وتزيد أجورهن إذا اشتغلن.

مربّع 2-5 العوائد من التعليم النظامي

كتب ديفيد كارد سنة 1999 في مسح أجراه حول تأثيرات التعليم على الكسب: "لقد أكّدت مئات الدراسات في بلدان مختلفة وعلى فترات زمنية طويلة أن الأفراد ذوي التعليم الأفضل يحصّلون أجوراً أعلى من أجور زملائهم الأقل تعليماً". وهذا الدخل الإضافي يعتبر كعائد للاستثمار في التعليم.

فكل سنة دراسية إضافية تحمّل الفرد كلفتين: كلفة مباشرة (رسوم المدرسة، الخ) وكلفة الفرصة – الدخل الذي فاته مدة الدراسة. والتكاليف غير المباشرة تزيد كثيرا على التكاليف المباشرة. وعندما توفّر الدولة تعليما مجانيا (كما في قطر)، فالكلفة الوحيدة المتعلقة بقرار الدراسة هي الدخل الفائت.

وعليه، يعتبر التعليم استثماراً للمكاسب المفقودة، وعائده هو الدخل الإضافي الذي سيتمتع به الفرد المتعلّم.

معدّل العائد للفرد هو الدخل الإضافي المكتسب نتيجة زياد سنة دراسية واحدة ويعبّر عنه كنسبة مئوية من الدخل الفائت خلال سنة أمضاها الفرد في الدراسة. يتوقّف القرار الاقتصادي بمواصلة التعليم الرسمي فيما بعد المستوى الثانوي على الجواب عن السؤال التالي: أيستحق دخلٌ إضافي متوقع خسارة دخلٍ كان يمكن كسبه؟ والأدلة الدولية من بلدان متقدمة تدل على أن هذا ما سيكون عليه الوضع بالتأكيد.

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2011).

جدول 2-5 مقارنة معدلات العوائد الحديّة للقطريين (%)

مستوى التعليم	ذكور	إناث
ابتدائي (6 سنوات) [أ]	0.7	
متوسّط (9 سنوات)	3.1	2.5
ثانوي (12 سنة)	5.2	
دبلوم (14 سنة) [ب]	13.8	14.6
جامعة (16 سنة) [ب]	10.8	8.7

ملاحظة: البيانات معدلة بحسب الاختيار الشخصي ويمكن تفسيرها كنسبة مئوية من الزيادة في الدخل الذي يحصله الفرد طوال حياته نتيجة سنة إضافية من التعليم في أي مرحلة تعليمية.
أ- سنوات مجمعة
ب- مقارنة بالدخل في المرحلة الثانوية
المصدر: جهاز الإحصاء القطري، (2008a)

معدلات العوائد للتعليم الجامعي مرتفعة ولاسيما عوائد الرجال القطريين وهذا يبرر اتباع سياسة جريئة تشجع الاستمرار في التعلم لما بعد مرحلة الدراسة الثانوية، رغم أن العوائد تتفاوت بشكل واضح اعتماداً على نوع التخصص. والمعدلات المتدنية في مواصلة التعليم العالي لدى الذكور توحي بالنقص في تقدير العوائد الاقتصادية المحتملة (وكذلك العوائد غير الاقتصادية) التي يمكن تحصيلها. قد يساعد رفع مستوى الوعي بمنافع الاستمرار في التعلم بعد المرحلة الثانوية على زيادة معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي.

إن معدلات مداخيل الإناث أقل قليلا من مثيلاتها للرجال. وقد يكون هذا استجابة من سوق العمل للعدد الأكبر من النساء اللواتي يتقدّمن نحو التعليم العالي، أو قد يكون نتيجة للتمييز المحتمل في الأجور. يضاف إلى هذا توافر طرق بديلة للذكور القطريين للحصول على دخل قد لا تتوفر للإناث القطريات، مثل كفالة شركات ومشاريع الوافدين. وتجدر الإشارة إلى أن النساء بمستويات تعليم أعلى لهن احتمال أكبر للحصول على عمل. كما أن تشجيع النساء على التعليم العالي سيرفع معدلات المشاركة في قوة العمل ويزيد مداخيلهن عندما يتوظفن.

الخلاصة

يهدف نظام قطر التعليمي والتدريبي إلى إعداد الشباب للنجاح في عالم تتزايد فيه المتطلبات المعقدة، ويخدم كقاطرة للتحول الاقتصادي والاجتماعي. وترتبط النتائج التعليمية ارتباطا وثيقا بالسلوك الديموغرافي كالعمر عند الزواج الأول ومعدلات الخصوبة، والمشاركة في قوة العمل والأوضاع الصحية. ويقدّم هذا النظام للشباب القطري فرصاً لتحقيق طاقاته الذهنية، وتنمية قدراته وتحقيق طموحاته واهتماماته. يجب أن يهدف النظام الناشئ إلى تحفيز القطريين على استخدام معارفهم ومهاراتهم للمنافسة في عالم تختفي فيه الحدود وعابر للثقافات. كما يجب أن يشجع التفكير التحليلي الناقد والإبداع والابتكار.

وسعياً إلى تحقيق مستويات تعليمية عالمية، قامت قطر باستثمارات ضخمة في سبيل تحديث نظامها التعليمي برمته. والآن، هناك فرص عديدة أمام الشباب القطري، وتلتحق أعداد كبيرة منه بالتعليم. غير أن الأداء التعليمي للطلبة القطريين ، كما تبيّنه نتائج الاختبارات، لا يتقدّم بخطىً متوازية مع الزيادة الكميّة رغم مبادرات التطوير التي بدأت منذ عقد واحد.

وفيما دون مستوى التعليم العالي يرتبط الأداء التعليمي القطري بجودة توفير التعليم وبدافعية الطلبة. وهنالك ضرورة لتوظيف معلمين مؤهلين جيداً يستطيعون إلهام الشباب للاستفادة من فرص التعليم المميزة المتاحة لهم، وتحفيز هؤلاء المعلمين ومنحهم فرصاً لمتابعة تطورهم المهني أمر ضروري كذلك. وعليه، لا بد من منهاج وطني يضع الخطوات المطلوبة لتلبية المعايير القائمة مع إرشاد تفصيلي للمعلمين بهذا الشأن.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات لاستبقاء كل الطلبة في نظام التعليم وخاصة حينما يكونون قد أنهوا سنوات الدراسة الإلزامية التسع. ولا يزال هنالك تسرب كبير من المرحلة الثانوية، لاسيما من قبل البنين. وتدني معدلات استمرار الذكور في التعليم العالي يوضح النقص في تقدير العوائد الاجتماعية والاقتصادية المحتملة والممكن تحصيلها. والحملات الإعلامية الموجهة للطلبة والأهالي تؤكد على فوائد الجامعة والأنواع الأخرى من التعليم والتدريب فيما بعد المرحلة الثانوية، ولاسيما للقطريين الذكور، ولهذا ينبغي أن تشجعهم على مواصلة الدراسة إلى ما بعد المستوى الثانوي.

وفي مجال التحديات التي تواجه نظام التعليم العام (من الروضة حتى الصف الثاني عشر)، يكافح الطلبة القطريون لتلبية متطلبات القبول للالتحاق بالتعليم العالي، فيما يفشل كثيرون من الذين يتم قبولهم في إكمال دراستهم للحصول على الشهادة الجامعية. كما أن بعض الخريجين الجامعيين غير مهيئين جيدا للمشاركة في قوة العمل بسبب تدني الطلب على مؤهلاتهم وافتقارهم إلى المهارات المطلوبة. وسوف يُحسّن الإرشاد المهني السليم عملية إعداد الشباب القطري للتوظيف. وهناك أهمية قصوى أيضاً لتوفير المزيد من مسارات التعليم التقني والمهني التي تضمن الحصول على عمل، لاسيما الطلبة الذين لا يمتلكون الرغبة في التعليم الأكاديمي أو غير القادرين على تلبية معايير القبول في الجامعات. وآليات التغذية الراجعة ضرورية فيما بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام ومع الطلبة. والالتحاق المتراجع بالعلوم وبالرياضيات وبالتكنولوجيا لا بد من أن يُعكَس، وبخاصة في مرحلة التعليم مابعد الثانوي لكي يتم تحقيق احتياجات صناعات اقتصاد المعرفة بشكل أفضل.

معظم برامج جامعة قطر الحالية حصلت على الاعتماد الأكاديمي الدولي، ولهذا يزداد إقبال أصحاب العمل على توظيف خريجي جامعة قطر. والتطور الإيجابي في هذا المجال زيادة نسبة الخريجين في تخصصات الهندسة. أمّا التطور الايجابي الآخر فهو ازدياد نسبة الطلبة القطريين الملتحقين ببرامج البكالوريوس في جامعات المدينة التعليمية، على الرغم من أن عددهم لايزال قليلاً. وقد تمّ في قطر وفي جامعات المدينة التعليمية ترسيخ وإثراء ثقافة البحث والشراكات الدولية في مجال البحوث، مع تعزيز اتساق البحوث مع حاجات قطر الوطنية، بما فيها تطوير ريادة الأعمال.

مع ازدياد مظاهر التعقيد في نظام التعليم والتدريب في قطر يوما بعد يوم، أصبح مطلوبا انشاء نظام معلومات تربوية شامل لتسهيل عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وكذلك لأغراض التخطيط والرقابة والأبحاث. وفيما حصلت بعض التحسينات على صعيد توافر البيانات كجزء من عمليات التطوير الجارية لنظام التعليم، فإن قطر تفتقر إلى نموذج لجمع وتحليل ونشر بيانات التعليم التي يمكن استخدامها في جميع المراحل الدراسية ولجميع المؤسسات. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى نظام معلومات تربوية يدمج بيانات التعليم لجميع المراحل، ويوفر معلومات لفترات طويلة. إن إتاحة الوصول إلى هذه البيانات سيزيد مستوى المساءلة أمام الحكومة وأمام الجمهور، ويدعم عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة ويعطي دفعة قوية لجهود تطوير قطاع التعليم.

لن تتمكن قطر من تحسين موقعها كثيرا قياساً إلى بلدان أخرى في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون تحسينات هامة في الأداء التعليمي. ولا يمكن للطاقات الكامنة الضخمة للشباب القطري من لعب دورٍ بارزٍ في تنمية قطر ما لم يحصّلوا المؤهلات التعليمية المناسبة والمهارات الليّنة كقدرات التواصل الجيد والعمل ضمن الفريق، وهو موضوع سيناقش أكثر في الفصل الثالث.

3

تعـــــــزيز
مشاركة الشباب القطري
في قوة العمل

3

تعـــــــزيز مشاركة الشباب القطري في قوة العمل

إن رؤية قطر الوطنية 2030 تستشرف أثناء الانتقال إلى اقتصادٍ مبني على المعرفة، "أن النجاح الاقتصادي مستقبلاً سوف يعتمد بشكل متزايد على قدرة الشعب القطري على التعامل مع نظام عالمي مبني على المعرفة وشديد التنافس." ولتحقيق هذا الهدف تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 أن "قطر ستكافح لزيادة مشاركة مواطنيها الفعّالة في قوة العمل".

رؤية قطر الوطنية 2030

إنّ إحدى الوظائف الأساسية لنظام التعليم هي إعداد الشباب إعداداً كافيّاً للعمل. وهم بحاجة لاكتساب المعرفة والمهارات التي تمكّنهم من التنافس الفاعل في سوق العمل، واكتساب الدافعية والثقة بالنفس اللتين يتيحان الاستفادة الكاملة من الفرص المهيّأة لهم. والإدارة الفاعلة لهذا الانتقال إلى حياة العمل تتطلب سياسة ملائمة وبيئة مؤسّسيّة. وبخلاف العديد من دول المنطقة، ففي قطر هنالك فرص عمل وافية وجذابة للشباب (مربّع 3-1). إلا أن القدرات لا تتناسب مع الفرص دائماً.

مربّع 3-1

توفير العمل للشباب وملاءمة مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل هو قضية إقليمية

إن الدول العربية يقف عند نقطة تحوّل ديموغرافي. فالعديد من بلدان المنطقة العربية في طريقها إلى قمة "تضخّم أعداد الشباب"، وهذا يعني أن حصة الشباب من إجمالي عدد سكان البلد سرعان ما تبدأ في التناقص. وفي الوقت عينه، فالشباب في المنطقة سيستمرون بتمثيل نسبة عالية من إجمالي عدد السكان مع وجود تحديات دائمة في ارتفاع نسبة البطالة وازدياد البطالة المقنّعة.

وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديرات جامعة الدول العربية، ستضطر اقتصادات المنطقة لإنشاء حوالي 51 مليون وظيفة بحلول سنة 2020 لتلبية طلب العاطلين عن العمل حالياً والذين سينضمون إلى قوة العمل. وستكون نسبة كبيرة من هذه الوظائف مطلوبة لتلبية احتياجات الشباب على مدى السنوات العشر القادمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010).

ويواجه الشباب العربي حزمة تحديات وأكثرها بروزاً تلك الناجمة عن عدم التكافؤ بين التحصيلات العلمية وبين المهارات اللازمة لسوق العمل. فالتطورات في التكنولوجيا والمعرفة التي فرضتها العولمة المتسارعة أدت إلى تدنٍ في الطلب على خريجي الجامعات والمستويات العليا في بعض الدول العربية. وعلاوة على ذلك، هنالك اختلال في توزيع التخصصات، لأنّ الطلبة يميلون للتخصص في الآداب وفي العلوم الاجتماعية والتربوية أكثر من التخصص في العلوم الطبيعية. إذ أنّ أقل من 30% من الطلبة يلتحقون بالتخصصات العلمية. وعلى الشباب العربي إعادة النظر في مهاراتهم المطلوبة لسوق العمل وبذل كل جهد لتعزيز تلك المهارات ولاسيما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: مقتبسة عن الأنصاري (2011).

شكل 3-1

قطر تتفوق على الدول الخليجية الأخرى على مؤشرات "صلتك"الثلاثة، 2010

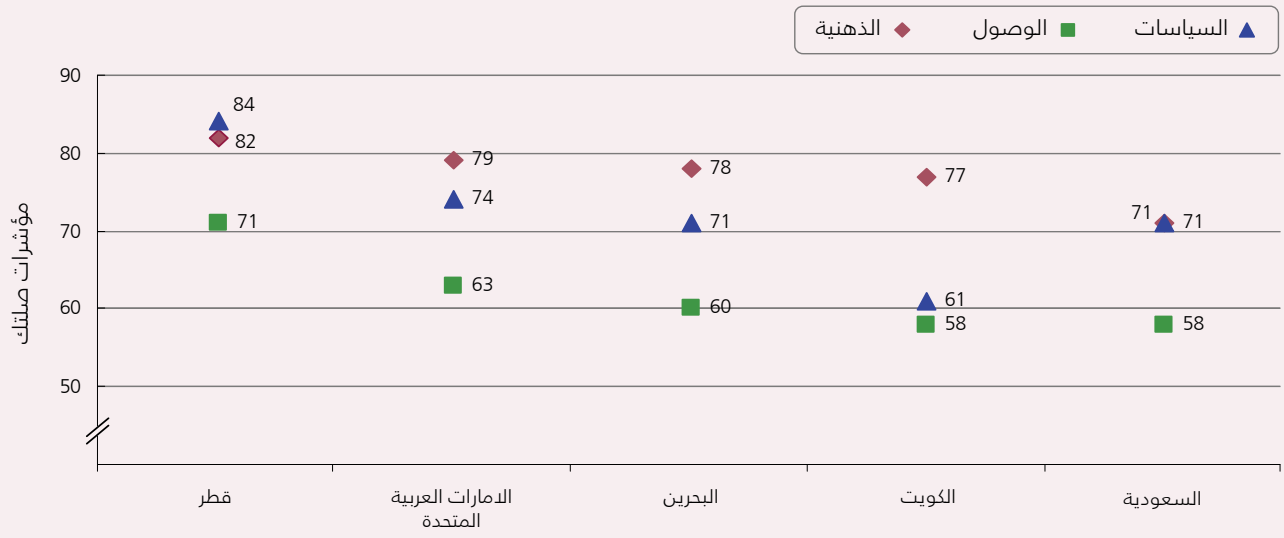

المصدر: غالوب (2011).

طرحت مؤسسة "صلتك"، وهي مشروع اجتماعي أسسته وترأسه صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر عام 2008، إطار عمل لتقييم وجهات نظر الشباب حول تحديات سوق العمل (انظر الفصل الخامس). ويتكون إطار العمل هذا من دليل يغطي ثلاثة ميادين: طريقة التفكير، وسهولة الوصول إلى المعلومات عن سوق العمل، والسياسات ذات الصلة. وتقاس هذه المجالات من خلال إجابات الشباب المشمولين باستطلاعات الشباب الوطنية على مجموعة من الأسئلة. وتساعد نتائج هذه الاستطلاعات على إعداد مبادرات قُطرية جديدة لتوفير الوظائف. وأظهرت نتائج مسح عام 2010 أن أداء قطر على هذه المؤشرات الثلاثة يتفوق على أداء دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (الشكل 3-1). وقد أعطى الشباب القطريون تقييمات ايجابية للاقتصاد القطري وعبّروا عن رضاهم على الجهود التي تُبذل لزيادة عدد الوظائف وتحسين نوعيتها. لكن كان هناك تراجع طفيف في العلامة التي حصّلتها قطر على مؤشر "طريقة التفكير" بسبب انخفاض درجة رضى الشباب عن نظام التعليم (غالوب، 2011).

القطريون في سوق العمل

تشجّع رؤية قطر الوطنية 2030 على زيادة مشاركة القطريين في قوة العمل وتنويعها. غير أن عدد القطريين المتخرجين من نظام التعليم البالغ 3,000 إلى 3,500 سنوياً، غير كاف حاليا لتلبية احتياجات الاقتصاد السريع النمو. وهنالك نقص في تمثيل القطريين في القطاع الخاص بما في ذلك المناصب المهنية والإدارية العليا.

وكما في الكثير من بلدان المنطقة، فإن قوة العمل في قطر تتكوّن من الوافدين الأجانب بشكل رئيس. وهذا يعكس ببساطة حجم الاقتصاد بالنسبة لعدد القطريين الصغير. ومن إجمالي سكان قطر فإن حوالي 60% منهم (146,300) في سن (18 سنة فأكثر) ولكن 51% منهم (74,100) فقط ناشطون اقتصادياً (جهاز الإحصاء القطري 2011a). وبنتيجة التطور الاقتصادي السريع في قطر، ولاسيما في السنوات العشر الأخيرة، والذي ترافق مع سياسة الباب المفتوح على عمل الأجانب، فقد نشأ توسعٌ كبيرٌ في عدد السكان (شكل 3-2). وعلاوة على النمو الضخم في موارد النفط والغاز، حصل، ومازال يحصل، نمو كبير في قطاع الإنشاءات، وفي النقل والاتصالات، وفي التجارة والخدمات، وهذا ما سبب المزيد من الطلب على العمالة.

ويُشكّل النمو السكاني عاملاً تمكينياً ودافعاً للنمو الاقتصادي. فالتوسع الاقتصادي في قطر، المبني على استغلال مواردها الطبيعية تطلّب توسّعا في قوة العمل لا يمكن تلبيته من الزيادة الطبيعية في عدد مواطنيها. أمّا قوة العمل غير القطرية الجاري استخدامها لِمِلْء هذه الفجوة فقد خلقت بدورها المزيد من الطلب على السلع والخدمات التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

شكل 3-2 نما الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان بسرعة بين عامي 2000 و2010

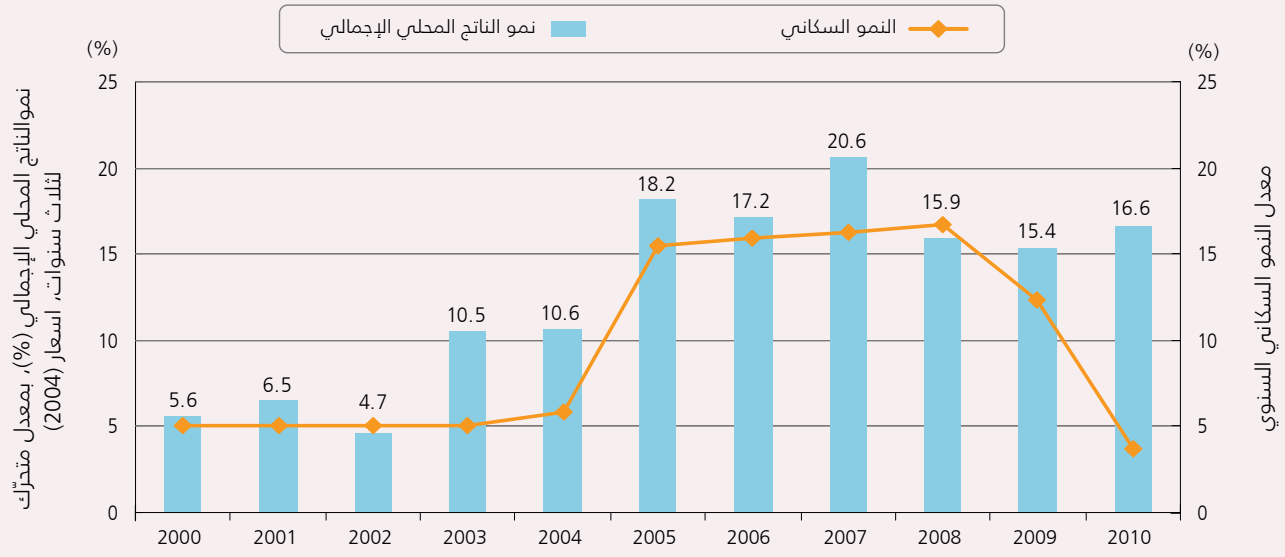

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011a).

شكل 3-3 يشكّل القطريون 6% فقط من مجموع قوة العمل

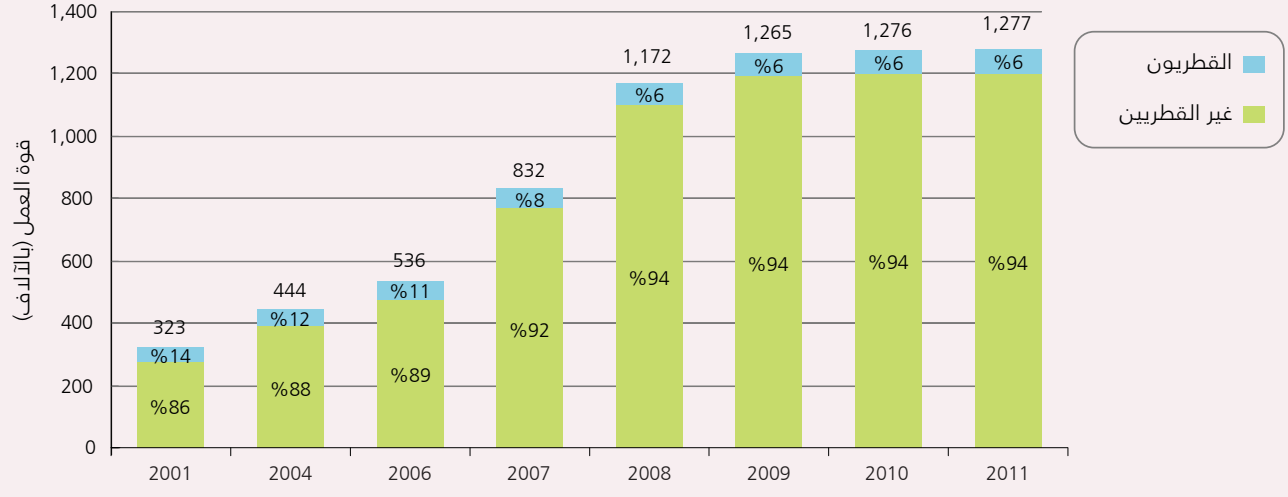

المصدر: حُسِبَت من جهاز الإحصاء القطري (2005 و2011a و2011h).

إنّ الطلب على العمالة تجاوز كثيراً النمو في عدد السكان القطريين الذين هم في سن العمل. والتوسّع الاقتصادي السريع طوال الفترة من 2001 إلى 2011 شهِدَ معدل نمو بنسبة 15% في قوة العمل غير القطرية، مقارنة ب 5% فقط لقوة العمل القطرية. فنتج عن ذلك تراجع شديد الانحدار في حصة القطريين في قوة العمل، من 14% سنة 2001 إلى 6% سنة 2011 حيث تواجد في قطر حوالي 1.2 مليون عامل وافد في سنة 2011 (شكل 3-3).

مع الحجم المحدود للسكان القطريين المحليين نسبةً إلى حجم الاقتصاد، فإن وضع قيود صارمة على استقدام العمالة الأجنبية ستنشأ عنه عواقب وخيمة على الاقتصاد وعلى مستويات معيشة القطريين. وإنّ إحدى الاستراتيجيات التي تزيد نسبة القطريين في قوة العمل وتزيد تأثيرهم في الاقتصاد سوف تشمل: زيادة إجمالي إنتاجية قوة العمل بالتنويع في أنشطة اقتصادية عالية الإنتاجية، وتعزيز الاستثمار الرأسمالي، واستخدام أكبر لقوة عمل عالية المهارات. أمّا الاستراتيجية الأخرى فهي التشجيع على زيادة مشاركة القطريين في قوة العمل، وتجهيز العاملين بالمهارات المطلوبة للحصول على أقصى الطاقات في كلٍ من سوقَيّ العمل الخاصة والعامة.

أمّا الجانب السلبي لحرية استقدام العمالة الأجنبية المتدنية المهارة إلى قطر فإنه يتمثل في انخفاض إنتاجية العمل، وفي عدم ضخ استثمارات كافية في الأتمتة والتكنولوجيا، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع القطاع الخاص على استقدام عمالة قليلة الأجر.

توظيف الشباب القطري بحسب القطاع والمهنة

إن تسعة من كل عشرة من القطريين موظفون في القطاع العام، حيث يعمل 71% في الإدارات الحكومية و16% في شركات ومؤسسات تمتلكها الحكومة مثل قطر للبترول وقطر للاتصالات. ويعمل معظم القطريين الشباب في القطاع الحكومي حيث يعمل 68% من الذكور و48% من الإناث من الفئة العمرية 20-24 سنة (جدول 3-1). ويلاحظ النمط نفسه بين الراشدين، حيث يعمل كثيرون منهم في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والوساطة المالية. ومن ذوي الأعمار 15-19 سنة يعمل حوالي 10% من الذكور و3% من الإناث في قطاع التعدين.

جدول 3-1 **حصة الشباب القطريين الذكور من وظائف القطاع العام أكبر من حصة الإناث، 2010 (%)**

القطاع	ذكور			إناث		
	15–19	20–24	25 فما فوق	15–19	20–24	25 فما فوق
التعدين ومقالع الحجارة	10.1	12.1	8.6	2.9	6.6	2.2
الصناعة التحويلية	0.2	1.5	1.6	0.0	0.3	0.2
الكهرباء والغاز والمياه	3.4	3.1	2.9	1.2	2.2	0.8
الإدارة العامة	73.2	67.9	61.5	54.9	47.8	47.0
التربية والتعليم	2.6	1.3	3.9	16.9	14.6	28.1
الصحة والعمل الإجتماعي	1.7	1.3	2.6	5.6	6.2	9.5
الوساطة المالية	2.1	3.9	2.2	12.1	11.4	3.9
تجارة الجملة والمفرّق	2.0	2.1	3.4	3.1	2.1	1.2
المعلومات والاتصالات	2.3	2.7	3.6	1.6	3.6	2.4
غير ذلك	2.4	4.1	9.7	1.7	5.2	4.7

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011a).

مربّع 2-3 **استكشاف خيارات المهنة: نزوع مسبق نحو الخدمة العامة**

يدل الإرث التاريخي من العمل في القطاع العام في قطر على أن غالبية الآباء العاملين اليوم موظفون في القطاع العام. ولهذا عندما يستكشف الشباب خيارات المهنة فليس أمامهم سوى قليل من الأدوار النموذجية أو الأمثلة من الأقارب الذين عملوا في القطاع الخاص. ويوجههم النُصح والضغط اللذان يحصلان عليهما نحو وظائف القطاع العام.

إن القرارات الاقتصادية المنطقية توجّه خيارات الشباب: ليس فقط لأن الأجور في القطاع العام غالباً ما تكون أفضل مما هي عليه في القطاع الخاص، بل لأن وظائف القطاع العام تتطلّب ساعات عمل محدودة (غالبا ما تتيح لموظفي القطاع العام إدارة مصالح عمل أخرى بعد ساعات الدوام الرسمي)، وفيها الأمان الوظيفي، وزيادات الرواتب المتوقّعة غير المرهونة بالأداء الوظيفي، ثم الاستفادة من نظام التقاعد. كما أن إمكانية التقاعد في سن الأربعين تُشكّل حافزاً هاماً للشباب لاختيار وظيفة القطاع العام.

المصدر: الأنصاري (2011).

يتمتّع القطريون بسهولة الحصول على وظائف في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص، حيث توجد قيود شديدة على منافسة الوافدين للقطريين (مربّع 3-2). إن قانون إدارة الموارد البشرية لعام 2009 (المادة 14) ينص على وجوب إعطاء أفضلية للقطريين من قبل الدوائر الحكومية والوزارات في قرارات الاستخدام. هنالك انطباع أن المتطلبات التعليمية لوظيفة ما في القطاع العام متدنية نسبياً، ويُحتمل أن يؤدي هذا إلى إضعاف حافز القطريين للأخذ بفرص التعليم العالي. وأظهر استطلاع للطلبة القطريين في المرحلة الثانوية أجرته مؤسسة "راند" عام 2007، أن 65% من الذين لم يفكروا بمتابعة التعليم العالي كانوا ميّالين نحو وظائف القطاع العام مقارنة ب 57% من إجمالي الطلبة. وعلى كلٍ، منذ دخول قانون 2009 حيّز التنفيذ أصبح العمل في القطاع العام يتطلب من القطريين أن يُلبوا المتطلبات التعليمية لتوصيفات الوظائف. وهنالك طلب كبير على مجموعة صغيرة من الشباب القطريين المتخرجين من جامعات المدينة التعليمية الذين يجدون فوراً وظائف في شركات مرتبطة بالحكومة أو في شركات القطاع الخاص حيث تزيد رواتب خريجي هذه الجامعات كثيراً عن رواتب القطاع العام.

في سنة 2010، كان حوالي 88% من الشباب القطري الذين لديهم عمل يعملون في وظائف ماهرة، أو عالية المهارة، مقارنة ب 21 بالمئة من غير القطريين (جدول 3-2). وكان 12% فقط يعملون في وظائف شبه ماهرة أو دون مهارة. وفي القطاعين الخاص والمختلط كان جميع الشباب القطريين يعملون في وظائف ماهرة أو عالية المهارة، ولم يكن أحد منهم في وظائف عديمة المهارة. فقط في القطاع الحكومي كانت هنالك نسبة كبيرة من الشباب القطري تستخدم في وظائف شبه ماهرة أو غير ماهرة. وتصل نسبة الشباب القطري إلى 70% من إجمالي المستخدمين في القطاع الحكومي مقابل أقل من 1% في القطاع الخاص.

لا تُطبّق حصص التقطير على القطاع الخاص ببساطة نظراً لعدم توفر أعداد كافية من القطريين الذين يحملون المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل كل سنة والذين هم راغبون بالعمل في هذا القطاع. ولدى وزارة العمل برنامج مشترك مع 64 شركة خاصة يهدف إلى تحديد احتياجات هذه الشركات من العمالة القطرية. لكن هذه الحصص قد تخلق شعوراً بالأهلية ولاسيما بين الخريجين الذين يمتلكون معلومات محدودة عن سوق العمل. كما تخلق أيضاً حوافز مثبطة لدى أصحاب العمل في استخدام خريجين لا يعرفون ما فيه الكفاية عن الوظيفة التي يقبلونها ولا عن المهارات المطلوبة حقاً. (بنجلاوالا، 2011).

المشاركة في قوة العمل

لقد نما الحجم المطلق لقوة العمل القطرية بمعدّل سنوي بحوالي 5% في الفترة 2001-2011، وارتفعت مشاركة القطريين في قوة العمل الوطنية من 46% إلى 49% خلال الفترة نفسها. غير أن هذه الزيادة تُعزى برمتها إلى المشاركة المتزايدة من الشابات القطريات في قوة العمل. فالنساء يساعدن في تلبية الطلب المتزايد على العمالة الماهرة، وهذه الزيادة تتماشى مع زيادة تحصيلهن العلمي. والآن، تتمثّل الإناث بشكل أفضل في سوق العمل، ويُظهرن تفضيلاً أقوى لوظائف القطاع العام حيث تكون شروط العمل وساعاته أكثر جاذبية (هادي، 2011). وتميل معدلات المشاركة في قوة العمل للزيادة مع زيادة العمر حتى سن 25، لأن الشباب عندها يغادرون نظام التعليم (شكل 3-4).

جدول 3-2 **معظم الشباب القطري يعمل في وظائف ماهرة وعالية المهارة، 2010 (%)**

مستوى المهارة	القطاع				
	الحكومي	المؤسسات الحكومية	المختلط	الخاص	المجموع
	توزيع توظيف الشباب القطري				
عالي المهارة	29	51	61	52	36
ماهر	57	40	34	44	52
نصف ماهر	2	6	5	3	3
غير ماهر	12	3	0	1	9
المجموع	100	100	100	100	100
	توزيع توظيف الشباب غير القطري				
عالي المهارة	24	16	7	5	6
ماهر	38	46	45	13	15
نصف ماهر	6	16	40	55	52
غير ماهر	32	22	8	27	27
المجموع	100	100	100	100	100
	الحصة الإجمالية للشباب القطري من التوظيف				
عالي المهارة	73.8	77.1	68.3	7.8	35.8
ماهر	77.8	48.3	16.5	2.7	23.6
نصف ماهر	40.4	28.8	3.2	0.1	0.5
غير ماهر	48.3	13.6	1.3	0.0	3.0
المجموع	70.1	51.9	20.7	0.8	8.3

ملاحظة: المهن العالية المهارة تشمل المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين، وأصحاب المهن العلمية والفنّية. المهل الماهرة تشمل الكتبة والعاملين في الخدمات والتسويق، والعمال الزراعيين وصيادي السمك المهرة. المهن شبه الماهرة تشمل الحرفيين ومشغلو الآلات والمعدات الصناعية. والمهن غير الماهرة تشمل المهن البدوية البسيطة.

المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2011a).

شكل 4-3 **ارتفاع معدلات مشاركة القطريات في قوة العمل بين الأعمار 20-24**

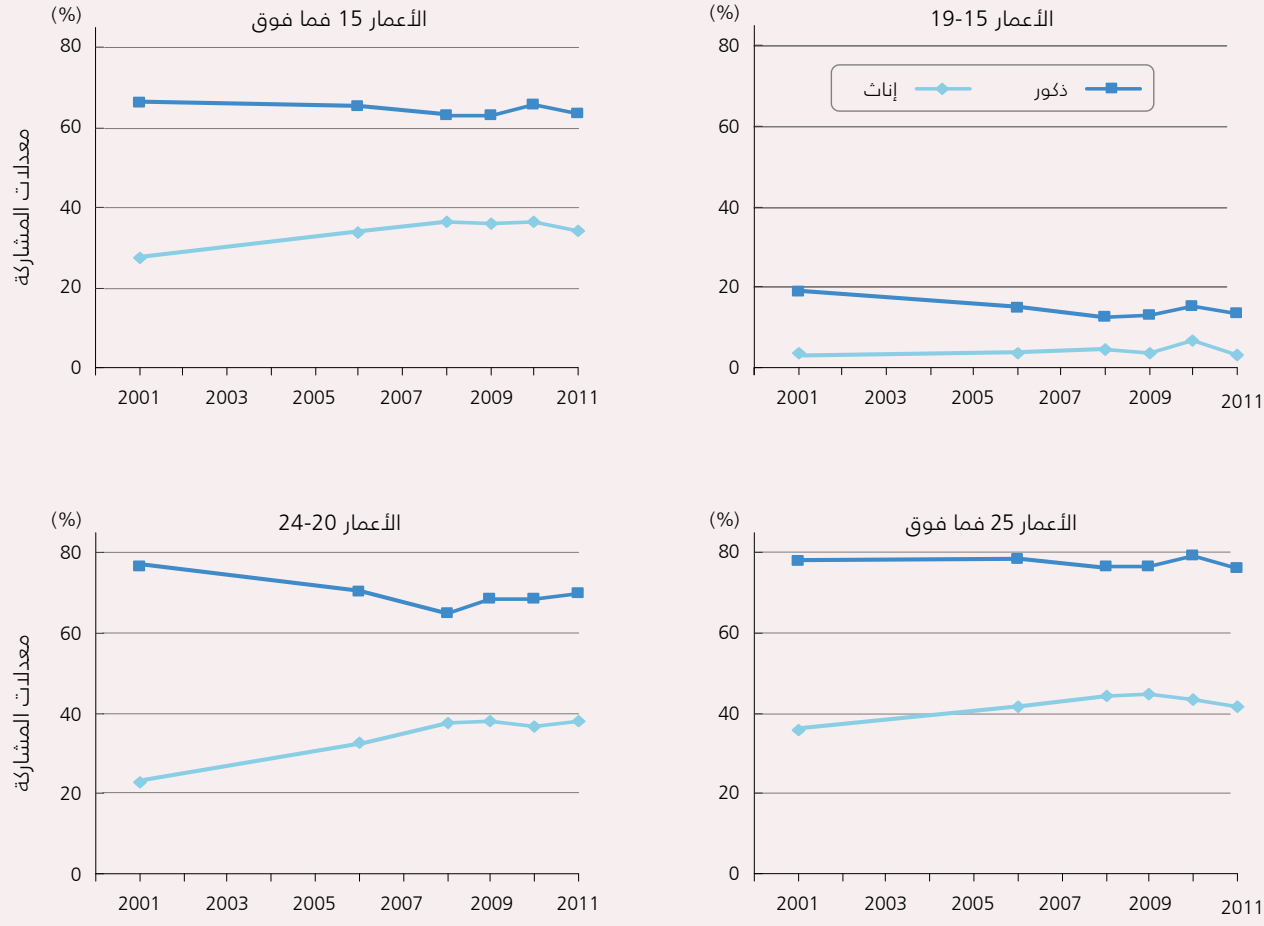

المصدر: حسبت من جهاز الاحصاء القطري (2011a) ومسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

والتغيرات في معدلات مشاركة الشباب في سن العمل تحددها بشكل رئيس التغيرات في أنماط الالتحاق بالتعليم (مربّع 3-3). والتراجع في مشاركة الذكور منذ عام 2001 واضح بقوة لدى الشباب من فئتي العمر 15 إلى 19 سنة و20 إلى 24 سنة. ومن شبه المؤكد أن هذا التراجع يعكس التدني النسبي في التحاق الطلاب الذكور بأنظمة التعليم والتدريب فيما بعد مرحلة التعليم الأساسي. وبعكس ذلك، كانت معدلات التحاق الشابات مرتفعة أصلاً سنة 2001 واستمرت في الارتفاع، لكن بنسبة أقل من الذكور (الفصل الثاني). وبالتالي، بقيت معدلات المشاركة النسائية في قوة العمل متدنية وثابتة في فئة العمر من 15 إلى 19 حيث كانت الأغلبية العظمى منهن لا تزال في المدارس، لكن معدلات المشاركة ازدادت بقدر كبير للواتي في فئة العمر 20– 24 سنة وبحد أقل للواتي في سن 25 وما فوق.

مربّع 3-3

العوامل التي تؤثر في مشاركة الشباب القطري في قوة العمل – تحليل الفوارق

يوفّر الانحدار اللوجستي وسيلة مفيدة في تقدير آثار العوامل الاقتصادية الاجتماعية (مثل العمر، الوضع العائلي والتعليم) التي تؤثر في مشاركة الشباب القطري في قوة العمل. إن حجم أو مدى تأثيرات عوامل معينة يمكن تبيانه بواسطة نسب الفوارق. فنسبة احتمال الانضمام إلى قوة العمل إلى نسبة احتمال عدم الانضمام إلى قوة العمل تُعرّف بأنها الفوارق. الاحتمالات لمجموعة معينة مقارنة باحتمالات المجموعة المرجعية، التي اعتُبرت هنا مجموعة العزاب ذوي التعليم دون الثانوي، هي نسبة الفوارق.

تبيّن أن نمط العوامل الحاسمة لمشاركة الشباب في قوة العمل تختلف بحسب الجنس. كما يؤثر العمر والحالة الزواجية في مشاركة الذكور القطريين في قوة العمل أكثر بكثير مما يؤثران في مشاركة الإناث. الشباب الذكور القطريون المتزوجون أكثر احتمالا أن ينضموا إلى قوة العمل من الشباب الذكور العازبين بنسبة فوارق 6.5 إلى 1. وعكس ذلك، إذا كانت الشابات القطريات متزوجات فهذا يُبعدهن عن الانضمام إلى قوة العمل. الشباب القطريون ذوو التعليم العالي ميّالون لمزيد من المشاركة في قوة العمل والإناث بخاصة. ويعكس عامل العمر حاجة الشباب للالتحاق بالمدرسة. وتبيّن النتائج أن الفوارق تزداد بعامل من 58 لكل سنة لكن الزيادة تتناقص مع تقدم العمر للشباب القطريين الذكور.

نتائج تحليل نسب الفوارق للشباب القطري، 2004 و2010

المتغيّر	ذكور	إناث
العمر	57.64	1.79
العمر بالتربيع	0.92	0.99
متزوّج	6.49	0.46
مطلّق	3.30	1.51
أرمل	14.51	1.03
تعليم ثانوي	0.69	3.81
تعليم عالي	1.33	20.80
سنة 2010 مقارنة بسنة 2004	0.96	1.10
^2R	0.54	0.51

المجموعة المرجعية هي العزّاب بما دون التعليم الثانوي
المصدر: حُسِبَت من جهاز الإحصاء القطري (2005 و2011a)

ويمكن تقييم اتجاهات قوة العمل الشابة مقارنة باتجاهات جميع الأشخاص ذوي الأعمار 15 سنة فما فوق. فالمعدلات الإجمالية لمشاركة الذكور في قوة العمل بقيت ثابتة نوعا ما طوال الفترة 2001-2011. وبخلاف السنوات الأخرى، تم استخراج نسبة المشاركة لعام 2010 من التعداد مما يفسّر القفزة التي حصلت بين عامي 2009 و2010. وفي المقابل ازدادت معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بشكل ملحوظ من 27.4% إلى 34.1% (جدول 3-3). وتختلف أسباب عدم المشاركة بين الذكور والإناث نظراً للنسبة الكبيرة من ربّات البيوت بين الإناث.

إن معدلات مشاركة الشباب القطري، لاسيما الإناث، أدنى بكثير من المعدلات في بعض البلدان المتقدّمة (جدول 3-4) ولا يمكن تفسيرها بالتباين في المهارات. ويبدو أن هذا الأمر يعكس المعدلات العالية لالتحاق الإناث بالتعليم في قطر. وفي بلدان عديدة غالبا ما يترك الشبان والشابات من فئة العمر 15-19 سنة المدرسة كي يكسبوا مصدرا مستقلا للدخل أو يُتوَقّع منهم أن يُسهموا في نفقات العائلة الإجمالية في عمر مبكّر نسبياً.

جدول 3-3 **ارتفعت معدّلات مشاركة القطريات في قوة العمل بشكل ملحوظ بين عامي 2001-2008، لكن يبدو أنها استقرت منذ ذلك الحين**

السنة	ذكور			إناث		
	قوة العمل	خارج قوة العمل		قوة العمل	خارج قوة العمل	
		طلاب	غير ذلك		طالبات	غير ذلك
2001	66.1	19.7	14.2	27.4	28.6	44.0
2006	65.1	20.9	14.0	33.6	23.6	42.8
2007	64.7	21.5	13.8	34.6	22.9	42.5
2008	63.1	22.0	14.9	36.3	23.3	40.4
2009	62.8	22.7	14.5	36.0	23.3	40.7
2010	65.7	20.5	13.8	36.3	20.5	43.2
2011	63.6	21.5	14.9	34.1	24.8	41.2

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011a و2011h)، ومسح القوى العاملة (سنوات متفرقة).

جدول 3-4 **معدلات مشاركة الشباب القطري في قوة العمل أدنى من المعدلات في البلدان المعيارية**

النوع الإجتماعي	الفئة العمرية	معدلات المشاركة في قوة العمل (%)	
		قطريّون، 2011	معدل 8 بلدان متقدمة
ذكور	19–15	13.4	31.1
	24–20	69.9	74.1
	25 فما فوق	75.9	73.7
إناث	19–15	3.0	30.5
	24–20	38.0	68.7
	25 فما فوق	41.7	56.8

ملاحظة: البلدان الثمانية المتقدمة هي: فرنسا، المانيا، اليابان،النروج، سنغافورة، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.
المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2011h)، ومنظمة العمل الدولية (2009).

فجوة النوع الاجتماعي في الرواتب

رواتب القطريات أدنى من رواتب القطريين الذكور في جميع الأعمار، وهذا التباين يتسع باطراد مع ارتفاع العمر (جدول 3-5). والحصول على تعليم عالٍ يساعد على تخفيض الفرق ولكن معدل الراتب للذكور يزيد بحوالي 50%-60% عن معدل رواتب الإناث في أعمار العمل المتقدمة. وتشير الدراسات النوعية إلى أن مستويات الأجور أقل أهمية لدى الشابات منها لدى الشبان وذلك عندما يُقرِّرنَ الانضمام إلى قوة العمل. ومن المبكّر تحديد إلى أي مدى سيتمكّن قانون الموارد البشرية لعام 2009، الذي ينص على رواتب متساوية للجنسين، من تضييق هذه الفجوة.

بطالة الشباب

كانت البطالة في قطر متدنية خلال السنوات الأخيرة لغاية 2011. وكان معدل البطالة الإجمالي للقطريين 4.1% سنة 2010 و3.9% في 2011 بالمقارنة مع 11.6% سنة 2001 (شكل 3-5).

جدول 3-5 فجوة النوع الاجتماعي في رواتب القطريين السنوية، 2011 (آلاف الريالات القطرية)

النوع الاجتماعي	المجموعة العمرية							
	24–20	29–25	34–30	39–35	44–40	49–45	54–50	59–55
ذكور	180	213	252	271	289	310	330	313
إناث	152	171	181	192	218	201	209	215
نسبة الذكور إلى الإناث	1.2	1.2	1.4	1.4	1.3	1.5	1.6	1.5

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011h).

شكل 3-5 معدلات البطالة منخفضة بالإجمال لكنها أعلى نسبيا بين النساء القطريّات

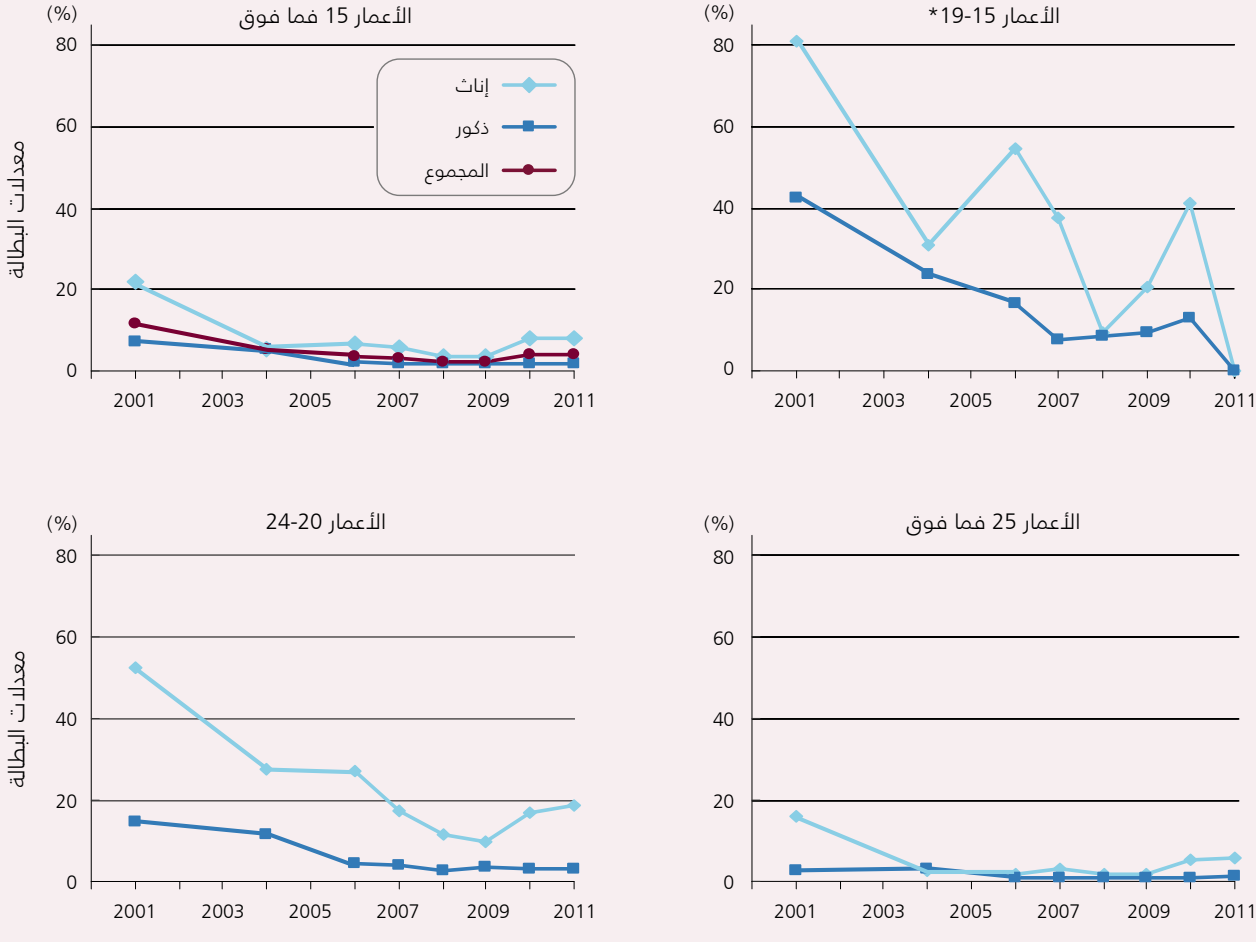

*ملاحظة: معدلات البطالة للأعمار 15-19 تستند إلى ارقام صغيرة جدا وغالبا للباحثين عن وظائف لأول مرة.
المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2005 و2011a) ومسح القوى العاملة (سنوات متفرقة).

والقطريون العاطلون عن العمل يتركزون بشكل رئيس بين الشباب، والباحثون عن الوظيفة لأول مرة؛ مع 37% من العاطلين عن العمل هم في أعمار دون ال 25 في 2011. ومعدّلات البطالة أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور في جميع فئات العمر. فأكثر من ثلث إجمالي العاطلين عن العمل هن إناث تحت سن 25، والمعدل الإجمالي 72% من العاطلين عن العمل هن إناث (شكل 3-5). إنّ المهارات غير الكافية، والمؤهلات غير الملائمة ثم النقص في خبرة العمل السابقة يتكرر ذكرها كأسباب رئيسة (مربّع 3-4). ولا توجد بطالة تقريبا بين غير القطريين، حيث أن حصولهم على عمل وإقامة ولو مؤقتا في قطر، لا بد أن يكون بكفالة أصحاب العمل.

إنّ مستويات المهارة بوجه عام لدى الشباب القطري العاطل عن العمل تتبيّن من خلال صورة مستوياتهم التعليمية (شكل 3-6). فالشباب العاطل عن العمل من ذكور وإناث هم خريجو المدرسة الثانوية بشكل رئيس، 44% من بينهم 34% بمستوى إعدادي فقط أو دون ذلك. ونسبياً، هنالك قلة من الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل وغالبيتهم من الإناث.

مربّع 3-4 التدريب والإرشاد في سبيل عالم العمل:صوت الشباب

أشعر أنني أكثر عرضة للبطالة من الأشخاص الأكبر سناً. وأنا أدرك الفجوة بين مهارات الخريجين وحاجات أصحاب العمل. وحتى تصبح مهارات القطريين الشباب أكثر ملاءمة لسوق العمل، فلا بد أن تقوم شراكة قوية بين المؤسسات التربوية، والأعمال، والصناعة والشباب. نحن بحاجة إلى إرشاد مهني وإلى تدريب مهني يشمل المهارات الناعمة لإعدادنا للمنافسة ولبيئة يوجهها الأداء في عالم العمل. وكلما ارتفع مستوى مشاركة الشباب في برامج التدريب العملي كلّما سَهُلَ الانتقال من الجامعة إلى العمل.

المصدر: مأخوذة من مقالة لإلهام النقيب (2011).

شكل 3-6 من بين 1137 شاب قطري كانوا عاطلين عن العمل في 2011، ما يزيد عن النصف قليلا هم خريجو المرحلة الثانوية

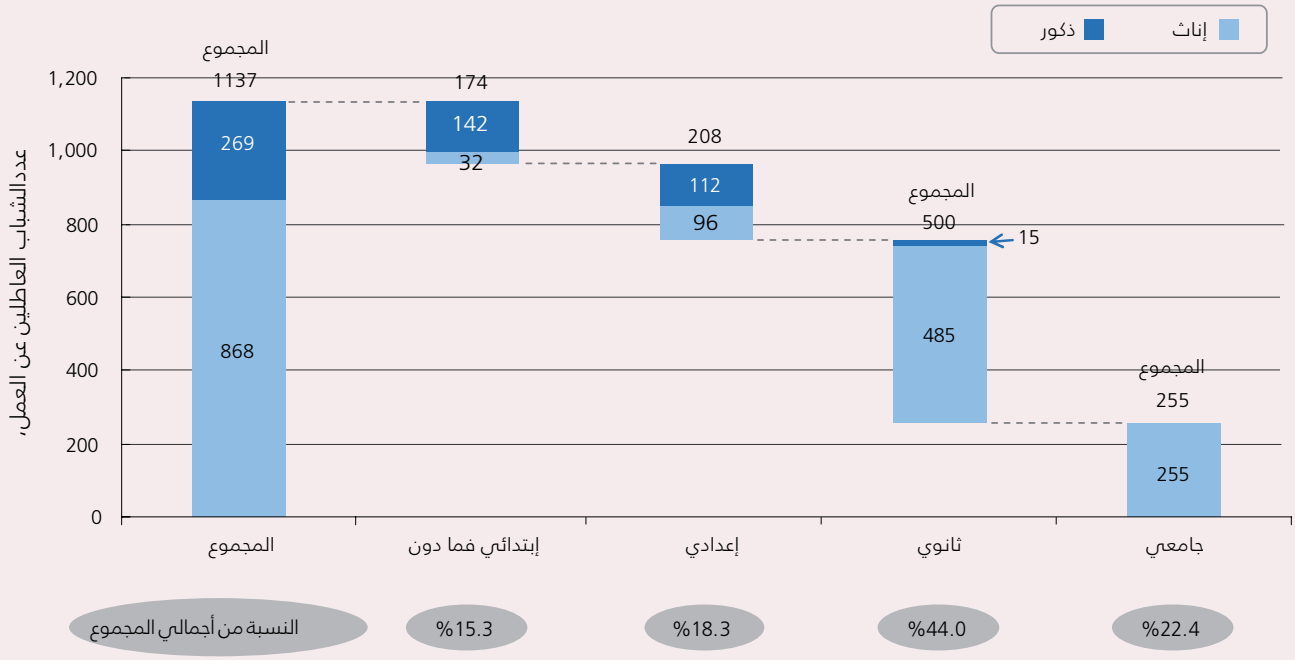

المصدر: حسبت من جهاز الاحصاء القطري (2011h).

شكل 3-7 **أسباب تردد القطريين في العمل في القطاع الخاص تختلف فيما بين الذكور والإناث، 2011**

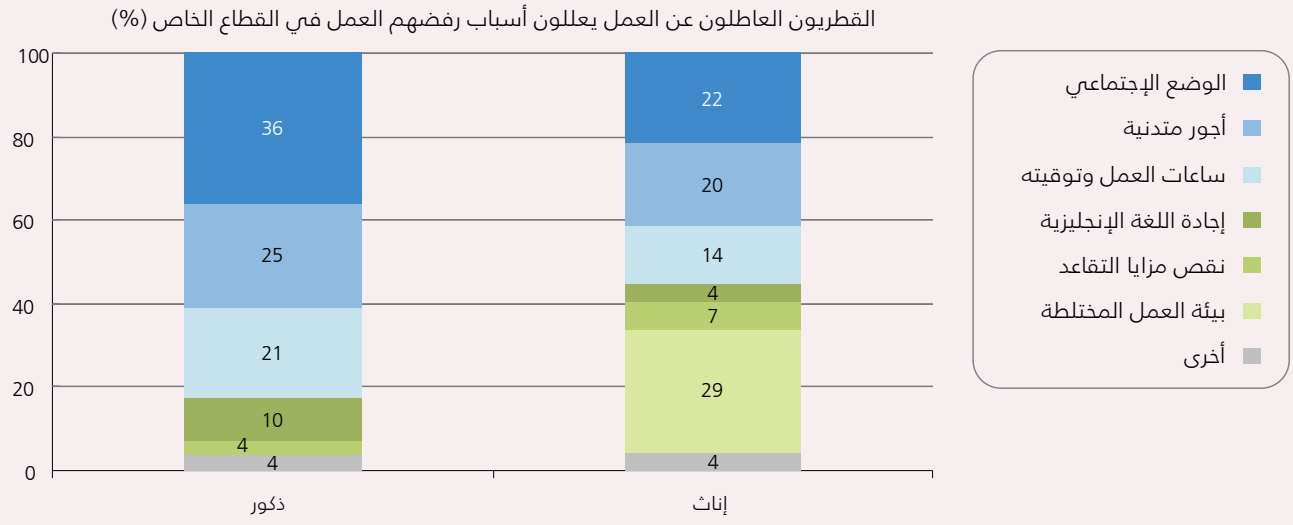

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011h).

تدل بيانات "مسح القوى العاملة" لعام 2011 على أن العديد من القطريين العاطلين عن العمل كانوا مترددين في البحث عن وظائف في القطاع الخاص. واختلفت الأسباب فيما بين الذكور والإناث (شكل 3-7). فبالنسبة للذكور القطريين، كانت المخاوف الرئيسة تتعلق بالمكانة الاجتماعية والأجور الأدنى وساعات العمل الأطول. وذكرت النساء القطريات عوامل مماثلة، إضافة على تأكيدهن على بيئة العمل المختلطة كعامل رئيسي يردعهن عن العمل في القطاع الخاص.

التبيّنة من دراسة مجموعة حوار مركّز صغيرة أجرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي ووزارة العمل أوائل 2011 أكّدت فيها دورَ العوامل الثقافية والاجتماعية في قرارات القطريّات بعدم قبول فرص العمل المتاحة. وأفادت المشاركات أن عائلاتهن لا ترفضن عملهنّ في الأجهزة الحكومية، حيث شروط الخدمة تُماشي متطلباتهن الثقافية، ولكنهن لن يَرْتَحْنَ للعمل في شركات صغيرة خاصة.

مدة فترات البطالة

قد تشكل فترات البطالة الطويلة الأمد ولاسيما للشباب خطراً على رأس المال البشري. فهي تستنفد مخزون مهارات التدرُّب على الوظائف وتخلق تاريخ توظيف مضرٍ بضمان الحصول على العمل. والبيانات حول مدة فترات البطالة لكلٍ من العاملين والعاطلين عن العمل تُجمَّع من مسوحات قوة العمل المنتظمة الصادرة عن جهاز الاحصاء القطري. وبالنسبة للموظفين حالياً، تم جمع معلومات تتعلّق بفترة بطالتهم قبل حصولهم على وظائفهم الحالية. وللعاطلين عن العمل أثناء المسح، تمّ حظر البيانات الخاصة بمدة تعطلهم لأنهم لم يحصلوا على وظائف بعد، أو لأنها لم تكتمل. وقد أُخذت هذه الظاهرة في الحسبان أثناء المسح واستخدم كلا النوعين من البيانات لحساب احتمال أن يكون الزمن الفعلي للبطالة أطول من الوارد في التقارير. واحتمال أن تكون مدة البطالة أطول من خمسة أشهر هو 0.56 للشباب الذكور و0.62 للشابات (جدول 3-6). واحتمالات أن تكون مدد البطالة للإناث من خمسة أشهر وأكثر أعلى لدى النساء، وتزداد فوارق النوع الاجتماعي مع ازدياد المدة. وتوفّر البيانات بعض الشرح لارتفاع معدلات البطالة الملحوظة لدى الإناث، لأنهن يستغرقن فترة أطول لإيجاد وظيفة.

طرق البحث عن عمل

فيما البطالة في قطر متدنية بشكل استثنائي حالياً، فمازالت مشكلة تواجه الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى. إنّ الانتقال إلى العمل له انعكاسات هامة على تنمية الشباب، لذلك من المهم تقييم أنواع السياسات التي تساعد الشباب بأفضل ما يمكن على القيام بهذا الانتقال. وهنالك مُدخلٌ مفيد لصوغ السياسة وهو توفير معلومات عن طرائق البحث عن وظيفة ومدى قدرة وسطاء سوق العمل الذين يستخدمهم الباحثون عن عمل. والدور الرئيس لهؤلاء الوسطاء هو جمع العاطلين عن العمل بأصحاب الأعمال. الغالبية العظمى من القطريين يفضلون البحث عن وظيفة على أن يعملوا في مهنٍ حرة.

جدول 3-6

احتمالات طول مدة البطالة بين الشباب القطري أعلى لدى الإناث، 2008

المدة (اشهر)	احتمال أن تكون مدة البطالة أعلى مما هو مبيّن في العمود الأول		
	ذكور	إناث	نسبة الإناث/الذكور
1.5	1.00	1.00	1.00
5	0.56	0.62	1.11
8	0.26	0.34	1.30
11	0.12	0.23	2.00
14	0.06	0.12	2.19
17	0.05	0.11	2.39
21	0.04	0.08	2.04
24 فما فوق	0.05	0.14	2.80

المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2009a).

والمنحى الأكثر انتشاراً في إيجاد عمل هو التسجيل لدى إدارة تخطيط القوى العاملة في وزارة العمل. وجميع الفئات العمرية كذلك تفضّل التسجيل لدى إدارة العمل. وكما هو متوقع فهذه المفاضلات تدل على أن القطريين العاطلين عن العمل يعتمدون بدرجة كبيرة على وسطاء سوق العمل في القطاع العام لإيجاد عمل لهم (شكل 3-8)

شكل 3-8

طرق إيجاد عمل لدى الشباب القطريين العاطلين عن العمل، 2011

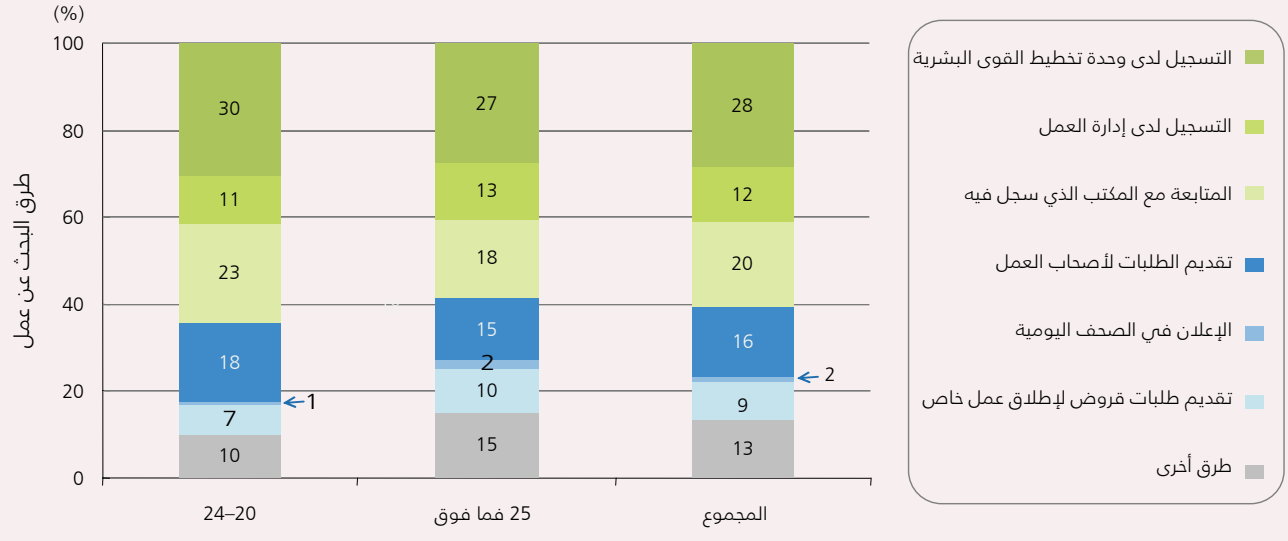

ملاحظة: يحق للمجيب ثلاثة خيارات كحد أقصى.
المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011h).

جدول 3-7 **خريجو المرحلة الثانوية هم أكثر الفئات التي تطلب مساعدة وزارة العمل للحصول على وظيفة**

مستوى التعليم	عدد الشباب المتقدمين بطلبات توظيف			
	2007	2008	2009	2010
ابتدائي وما دون	139	319	182	185
إعدادي	88	133	102	109
ثانوي	1,078	2,119	3,312	2,386
عالي	42	136	270	264
المجموع*	1,347	2,707	3,866	2,944

ملاحظة:* يستثني المجموع عدداً صغيرا من الحالات التي لم يُعرّف مستواها التعليمي
المصدر: وزارة العمل (2011).

كان معظم الباحثين عن وظائف الذين استفادوا من خدمات التوظيف والتعيين في وزارة العمل من خريجي المرحلة الثانوية (جدول 3-7). هذا مؤشر على عدم التكافؤ بين مؤهلات الباحثين عن وظائف وبين احتياجات سوق العمل، وعلى التردد في قبول وظائف القطاع الخاص الأقل أجراً وعلى نقص في معرفة فرص التوظيف المتوفّرة.

معرض قطر المهني

منذ عام 2007 ومؤسسة قطر ترعى المعرض المهني القطري السنوي لتوفر الفرصة للطلبة وللباحثين عن عمل ولاسيما الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى، ليألفوا سوق العمل ويكتشفوا أنواع الوظائف المتاحة والمهارات المطلوبة، والمؤسسات الرئيسة الباحثة عن موظفين (مربّع 3-5). فالمعرض المهني يبني جسراً بين نظام التعليم والتدريب القطري وبين عالم الشغل.

لا يهدف المعرض المهني السنوي إلى إيجاد الوظائف فقط. بل هنالك تأكيد متزايد من المشرفين على المعرض المهني على عرض فرص التدريب والتطوير للشباب القطري. بداية من سنة 2010، وبقصد تطوير رؤية مشتركة وفهم مشترك والحصول على تغذية راجعة من الجهات المعنية الرئيسة، فقد نظّم المعرض حوارات سنوية مع مدراء الموارد البشرية في القطاع العام، ومع مدراء الجامعات والكليات والمدارس في قطر كلٍ على حدة. والكثير من المشاركين في المعرض المهني هم من غير الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى وغير العاطلين عن العمل، بل هم أشخاص يتطلعون للانتقال إلى وظيفة أفضل. والمبادرات جارية لتشجيع الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى لحضور المعرض بما فيها وضع استراتيجيات تساعد المعرض المهني على التمييز بشكل أفضل بين الباحثين عن وظيفة من خريجي المرحلة الثانوية وبين الخريجين الجامعيين، وليقدّم الدعم للفئتين. وللمرة الأولى، ركّز معرض قطر المهني سنة 2011 بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقات، وتم تشجيع جميع أصحاب الأعمال على تقديم فرص للطلبة المعوّقين.

وللمستقبل، يمكن تحسين الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي لإعلام الطلبة عن عالم-العمل بانتظام. وفوق ذلك، فالعديد من الشباب غير القطريين يحضرون المعرض المهني، ويجب أخذ ذلك في الحسبان عند التخطيط للمعرض المهني مع احتمال أن يكونوا قد تلقوا تعليمهم في قطر.

مربّع 3-5 معرض قطر المهني _ إرشاد وفرص للباحثين عن عمل

لدى قطر اقتصادٌ متنامٍ بسرعة، ويتغيّر هيكل فرص العمل بسرعة تمشيّاً مع هدفٍ تحويل البلد إلى اقتصاد متنوّع مبني على المعرفة. فمنذ عام 2007، نظّمت مؤسسة قطر معرضا سنويا لمدة أسبوع في مدينة الدوحة. وهذا المعرض المهني يوفّر فرصة للباحثين عن وظائف ليتعرفوا على خيارات التوظيف أمامهم، وعلى المهارات اللازمة لأدائها، وعلى المؤسسات التي تتوفر فيها هذه الوظائف.

ويزور المعرض المهني آلاف القطريين من طلبة المدارس الثانوية ومن خريجي الجامعات، وكثيرون منهم باحثون عن وظيفة للمرة الأولى، وهناك أيضاً الأشخاص الساعون لتغيير وظائفهم. ويجمع المعرض بين مؤسسات التعليم وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص وصانعي السياسات. كما يوفّر الفرص لمختلف الجهات المعنية:

القطريّون الباحثون عن وظائف لديهم فرصة لاكتشاف عالم العمل، والمعرض يزوّدهم بفكرة عن فرص سوق العمل في قطر وفي الخارج، وعن خدمات الإرشاد والتوجيه المهني المتوفّرة (مثل إعداد السيرة الذاتية، أفضل تطبيقات المقابلات، كيفية تأمين وظائف عالية الجودة، وهكذا). ويشّكل المعرض فرصة للتعلّم وتبادل الخبرة، كما يساعد على تحفيز الشباب القطري لاكتساب المهارات الملائمة للوظائف التي يرغبون في امتهانها.

يستطيع أصحاب الأعمال أن يعرضوا فرص العمل في شركاتهم وأن يسوّقوها، وأن يوظّفوا أفضل المواهب المتوفّرة، ويقوموا بلقاء خريجي الجامعات والمدارس (وأهاليهم)، ويجيبوا على أسئلة الباحثين عن وظائف، ويشجعوهم بالحوافز والمنح الدراسية والتدريب على الوظائف، لكي يعملوا في مؤسساتهم وشركاتهم.

ومسؤولو مؤسسات التعليم والتدريب لديهم الفرصة لفهم أولويات احتياجات سوق العمل القطري، وبالتالي فهم يتمكنون من إعداد وتكييف وتعزيز مجموعة المقررات الدراسية والتدريبية التي يقدمونها لطلبتهم مما يساعد على تلبية توقعات الطلبة (وأهاليهم) من مخرجات نظام التعليم والتدريب، وتلبية متطلبات أصحاب العمل من المهارات.

أمّا صانعو السياسات ومخططو سوق العمل فهم قادرون على التفاعل مع القطريين الباحثين عن وظائف ومع أصحاب الأعمال ومع مزوّدي التعليم والتدريب لكي يصمموا سياسات سوق العمل المبنية على أدلّة ملموسة وينفذوها.

مربّع 3-6 برامج التعليم والتدريب تشجع على زيادة مشاركة النساء في قوة العمل

رعت جامعة قطر عدة مبادرات لدعم زيادة مشاركة النساء الشابات في قوة العمل. ومن هذه المبادرات برنامج المنح الدراسية لخريجي كلية الحقوق التابعة لجامعة قطر لمتابعة الدراسات العليا في جامعات الولايات المتحدة وبريطانيا التي تؤهلهم للحصول على درجة الدكتوراه في القانون، ومن ثم ينضمون إلى أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة قطر.

والمبادرة الثانية هي برنامج تأهيل النساء بالتعاون مع "مبادرة سيادة القانون" التي تديرها نقابة المحامين الأميركيين. ويوفّر هذا البرنامج للمحاميات الطموحات الفرصة للعمل مع محاميات متمرسات يعرضهن للتحديات وللفرص المتصلة بهذه المهنة غير السهلة.
ويقدّم البرنامج للشابات القطريات توجيهاً مهنياً يساعدهن على تطوير قدراتهن، كما يقدّم لهن منحاً للتدرب في مكاتب للمحاماة خارج قطر. ورغم أن تقييم البرنامج كان إيجابياً، فقد واجه تحديّات لناحية التزام المشاركين فيه. ، ففي عام 2011 سجّل 25 طالباً في البرنامج لكن 10 منهم انسحبوا قبل إكماله.

المصدر: مقتبسة من مناقشات مع مارلانا فالديز، مدير برنامج، مبادرة سيادة القانون – قطر (2011).

تعبئة قوة العمل الشابة القطرية

إن تلبية احتياجات التنويع الاقتصادي تتطلب تحسين الحوافز المقدمة للشباب القطري للعمل في القطاع الخاص، وكذلك تأسيس ثقافة ريادة الأعمال في أوساطهم.

الشباب القطري في سوق العمل

وفّر الاقتصاد القطري السريع النمو فرص توظيف جذابة للشباب (مربّع 3-7). ويلتحق معظم الشباب غير القطريين بوظائف غير ماهرة. ومع زيادة حجم قوة العمل في قطر، ارتفعت نسبة الشباب فيها. فقد ازداد العنصر الشاب في قوة العمل في قطر بعدما ازداد حجمها من 323,000 إلى 1.28 مليون عامل بين عامي 2001 و2011. ونما عنصر الشباب في قوة العمل (15-24 سنة) من 34,000 (10.4%) عام 2001 إلى 177,000 شخص (13.8%) عام 2011. لكن الغالبية العظمى من هؤلاء من غير القطريين ويقعون في فئة العمر من 20-24 سنة.

لقد نمت قوتا العمل الشابة القطرية وغير القطرية بمعدلات مختلفة. ومتوسط معدلات النمو السنوي لقوة العمل غير القطرية في فئات العمر 15-19 و20-24 سنة كانت 4 أو 5 أمثال معدلات القطريين (جدول 3-8). ونتج عن هذا الفارق في النمو تراجعٌ حادٌ في حصة القطريين من قوة العمل الشابة إلى 29% لذوي الأعمار(15-19) سنة ثم إلى 8% لذوي الأعمار (20-24) سنة بحلول سنة 2011 (شكل 3-9).

مربّع 3-7

النجاح في تسهيل الوصول إلى وظائف نوعية للشباب في قطر

في تقريره الشامل الأول حول إتجاهات الشباب في بلدان جامعة الدول العربية وجد معهد غالوب في مسحٍ رعته مبادرة "صلتك" أنه في كثير من البلدان التي شمِلها المسح، عبّرت نسبة صغيرة فقط من المستجيبين عن رضاها بالمجهودات المبذولة لزيادة عدد الوظائف النوعية.

استطلع معهد غالوب آراء القطريين في الأعمار 15-29 سنة في مارس 2009 ليستكشف مواقف الشباب القطري إزاء بيئة العمل، والتدريب على المهارات المرتبطة بالعمل والتعليم. فبخصوص سوق العمل الحالية، قال 58% من الشباب القطري أنه لوقت جيد لإيجاد وظيفة، وهذه نسبة أعلى بكثير من متوسط نسبة بلدان جامعة الدول العربية البالغ 34%. وغالبية الشباب القطري، 65%، قالت كذلك إنها راضية عن الجهود في زيادة عدد الوظائف النوعية في بلدهم. وعلى كل حال، عندما سئلوا إذا ما كانت معرفتهم بأناس في مراكز عليا حاسمة في الحصول على وظيفة جيدة، فأجاب 56% من الشباب القطري بالموافقة، بينما أجاب 27% بعدم الموافقة على هذه المقولة.

المصدر: غالوب (2009).

جدول 3-8

نمو هائل في مكوّن الشباب غير القطري في قوة العمل، 2001-2011 (%)

الفئة العمرية	قطريّون	غير قطريين	المجموع
19–15	1.1	11.0	7.0
24–20	5.8	19.7	17.4
25 فما فوق	5.3	14.1	13.4
المجموع	5.2	14.7	13.8

المصدر: جهاز الاحصاء القطري،(2002 و2011h).

شكل 3-9 **حصة القطريين في قوة العمل تتباين بشكل ملحوظ بحسب السن**

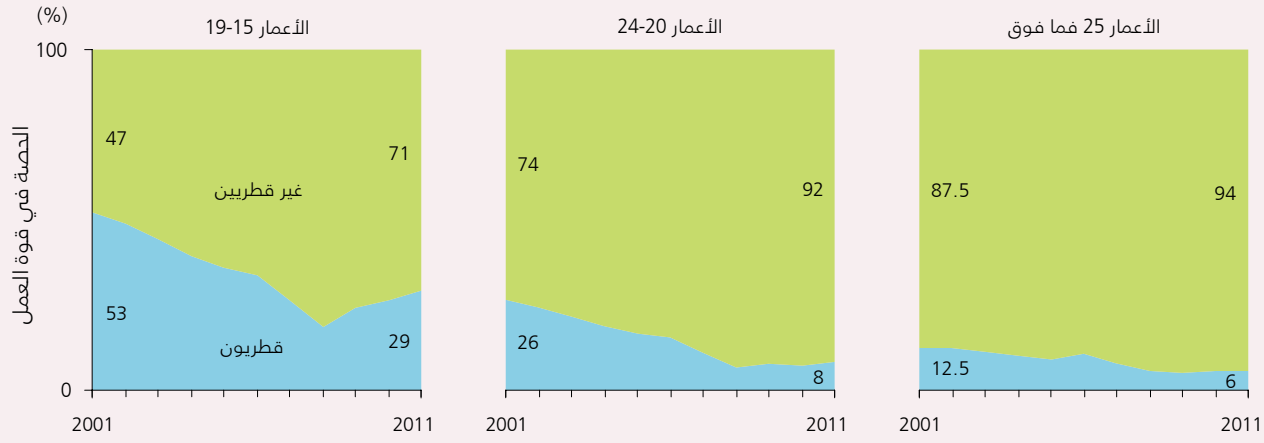

المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2011a).

الفتية العاملون

ما يُقارب 3200 فتى قطري (8%) تتراوح أعمارهم من 15إلى 19 سنة، كانوا في القوى العاملة. وشكّلوا 3% من قوة العمل القطرية. وهل يجوز للفتية أن يعملوا في هذه الفترة من حياتهم وأقرانهم مازالوا في المدرسة، وكم هو عدد ساعات عملهم المقبول فمسائل كهذه هي موضع اهتمام كبير للسياسات، ولاسيما في الدول الصناعية حيث الأعداد المعنية أكبر بكثير. وبينما يزيد الفتية حجم قوة العمل القطرية في الأمد القصير، فإن ترك المدرسة قبل الحصول على تعليم ثانوي قد يكون له في الأمد البعيد عواقب على مستقبل توظيفهم وعلى كسب رزقهم طوال حياتهم. إنّ بدء العمل في سنٍ مبكرة قد يمنعهم من اكتساب المهارات الأساسية في المدرسة التي قد تجعلهم أكثر قبولاً في سوق العمل. مثلاً، إنّ بيانات دخل القطريين بحسب العمر التي حُسبَت من مسح دخل الأسرة وإنفاقها لسنة 2007/2006 تُبيّنُ أن الحاصلين على تعليم دون الثانوي يكسبون سنويا أقل من الحاصلين على تعليم ثانوي عند بلوغهم سن ال 35، وتتسع هذه الفجوة مع ازدياد العمر.

التدريب المهني

التحق 2% فقط من طلبة المدارس الثانوية من القطريين ببرامج تدريب فنّي ومهني سنة 2008 مقابل 19% من طلبة المعاهد ما بعد الثانوية (جدول 3-9). لهذا هنالك حاجة لتوسيع فرص التعليم المهني والفني للشباب القطري غير الميّال إلى التعليم الأكاديمي. وتخطّط قطر لمزيد من استثمار الموارد في التعليم التقني ثم إن استراتيجية التنمية الوطنية تتضمن برنامجا لتوفير المسالك الإضافية في مستوى المرحلة الإعدادية.

المقصود بهذه البرامج توفير رابطة بنيوية بين المدرسة وبين سوق العمل، ونقل المهارات التي يستطيع الشباب استخدامها في وظائفهم لاحقاً. وتشكل هذه البرامج جزءاً نموذجياً من البنية الرسمية للمدرسة وتديرها أجهزة حكومية معنيّة بالتعليم. وتقدّم بلدان كثيرة كذلك برامج "الفرصة الثانية" التي يستطيع الشباب والراشدون الذين تركوا المدرسة أن يشاركوا فيها للحصول على مهارات وظيفية معينة. والدليل على نجاح التعليم الفني والتدريب المهني المتنوّع يظهر في تزويد المتدربين بالمهارات التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل.

بعض المعلومات حول التدريب المهني الذي يلتحق به القطريون العاطلون عن العمل الحاصلون على تعليم ثانوي متوفرة في مسح القوى العاملة . ويبيّن (الجدول 3-10) النسبة المئوية لتوزيع أنواع التدريب التي التحق الطلبة بها. وما زال التدريب لدى جميع الفئات العمرية على الحواسيب الأكثر انتشاراً، وبخاصة للراشدين العاطلين عن العمل من الفئة العمرية 15 فأكثر (49%). والتدريب الثاني الأكثر انتشاراً هو تعلّم اللغة الإنجليزية ب 37% من المستجيبين من الفئة العمرية 15-19 سنة.

جدول 3-9

الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني لخريجي المرحلة الثانوية كنسبة من الالتحاق الإجمالي في قطر متدنٍ مقارنة بمعظم البلدان المعيارية، 2009 (%)

البلد أو مجموعة البلدان	التعليم الإعدادي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
البحرين	0	24	*8
الكويت	1	4	0
عمان	0	0	*30
قطر	**0**	**2**	**21**
السعودية	6	0	17
الإمارات العربية المتحدة	0	0	9
معدل مجلس التعاون الخليجي	1	5	14
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	8	48	15

ملاحظة: * تشير إلى أحدث البيانات المتوفرة.
المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء (2011).

جدول 3-10

اكتساب مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية غالبا ما يُقبل عليها القطريون العاطلون عن العمل ذوو التعليم الثانوي، 2011 (%)

	الفئة العمرية		
نوع التدريب	20–24	25 فما فوق	15 فما فوق
اللغة الإنجليزية	36.6	37.2	37.0
الحاسوب	51.5	45.8	49.1
السكريتارية	4.1	8.6	5.9
الطباعة	2.0	8.4	4.6
غير ذلك	5.8	0.0	3.4
المجموع	100	100	100

ملاحظة: أُعطي كل مستجيب ثلاثة خيارات كحد أقصى
المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011h).

المهارات اللّينة Soft skills

النقص في المهارات الفنية الكافية هو فقط تحدٍ واحد يواجه الكثير من الشباب القطري الذين يبدؤون حياتهم العملية. أمّا الهاجس الآخر الذي يُعبَّر عنه باستمرار فهو مهارات الشباب غير المعرفية، مثل اكتساب قدرات حل المشكلات وإقامة العلاقات الشخصية والعمل ضمن الفريق. ونقص هذه المهارات يشكّل حاجزاً في وجه زيادة مشاركة القطريين الفاعلة في سوق العمل وفي شغل المراكز القيادية.

وأبعد من المساعدة على زيادة الإنتاجية والتنافسية، فالمهارات اللينة تخلق ثقة بالنفس لدى الأشخاص على صعيد التعامل مع تحديات عالم العمل المعقّدة. والداخلون الجدد في قوة العمل تلزمهم المهارات اللّينة والمهارات العملية (حل المشكلات، التواصل، اللغات الأجنبية، قدرات العمل كفريق وإدارة العلاقات الشخصية) الأساسية لتقدمهم المهني.

الشباب من ذوي الإعاقات

رغم وجود أسباب متعددة للإعاقة، فإن حوادث الطرق في قطر تشكّل عاملاً رئيساً في الإصابة بإعاقات. والكثير من حوادث الطرق الخطيرة تصيب الشباب، ولاسيما الشبان. ومن مجموع الأشخاص المعوّقين في الأعمار من 15-19 هناك نسبة أعلى من المعوّقين القطريين الذكور مقارنة بالإناث، بينما تتشابه النسب في فئة العمر من 20-24 وتبلغ 9%.

وهناك 23% فقط من الأفراد ذوي الإعاقات ناشطون اقتصادياً. ومن مجموع الأفراد غير الناشطين اقتصادياً 55% لا يشاركون بالنشاط الاقتصادي بسبب إعاقاتهم (شكل 3-10).

والجهود جارية لتعزيز وتمكين ذوي الإعاقات ليشاركوا في سوق العمل بتزويدهم بالمهارات الضرورية، ولاسيما في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (مربّع 3-8).

شكل 3-10 أسباب عدم مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقات في النشاط الاقتصادي، 2007

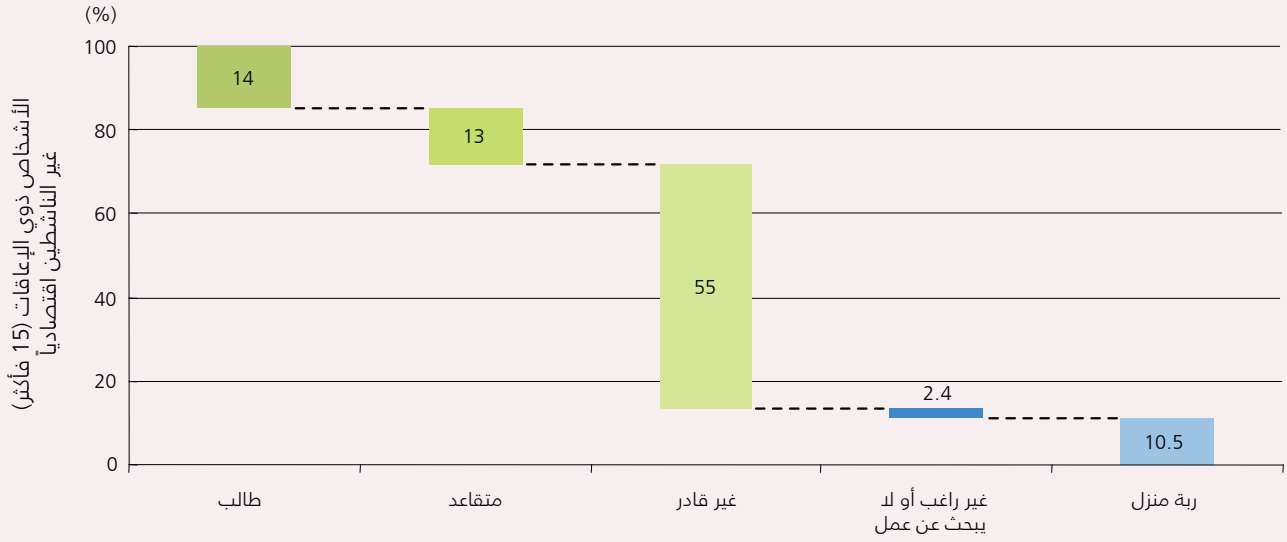

المصدر: نورة المريخي وظبية البوعينين (2008).

مربّع 3-8 مبادرات لتمكين الشباب ذوي الإعاقات

تأسست سنة 1992 "الجمعية القطرية لتأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة". وتوفّر اللجنة التعليم والتدريب للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز تشمل المركز الاجتماعي الثقافي للاحتياجات الخاصة، ومركز التعلّم لتثقيف الأمهات. وتعمل اللجنة كذلك في إنتاج وتصنيع المعدات والوسائل التعليمية ومختلف أنواع الأطراف الصناعية لأعضائها. ويشارك في برامج إعادة التأهيل 10% من القطريين الذكور المعوّقين و9% من القطريات المعوقات. ويشارك في برامج التأهيل التربوي 15% من القطريين الذكور المعوّقين و14% من القطريات المعوّقات.

تأسس "معهد النور للمكفوفين" في 1998. ويعمل المعهد على توفير خدمات التعليم وإعادة التأهيل للشباب المعوقين بصرياً، من ذوي الأعمار 3 إلى 21 سنة، لمساعدتهم في التغلب على العوائق ولكي يصبحوا جماعة منتجة اجتماعياً. من مجموع الذكور القطريين المعوقين يلتحق 6% بالمعهد؛ ومن مجموع القطريات المعوّقات 63% يلتحقن بالمعهد.

"مركز التكنولوجيا المساعدة - قطر" (مدى) هو منظمة غير ربحية توفّر حلولاً تكنولوجية مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقات. والهدف هو تمكين وتقوية ذوي الإعاقات بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحالياً، يتوفّر أقل من 5% من الكتب، وأقل من ذلك في كتب اللغة العربية، التي يحتاجها الأشخاص من ذوي الإعاقات في الطباعة (كالمكفوفين والمعوقين بصرياً وذوي الإعاقات التعلمية والبدنية) بأشكال سهلة التناول مثل النصوص الرقمية أو بريل الرقمية. وتهدف "مدى" بالشراكة مع "بوك شير" إلى تسليم 500 كتاب عربي إلكتروني بحلول نهاية 2011.

المصدر: نورة المريخي والبوعينين (2008)؛ المجلس الأعلى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (2011).

إصلاح سوق العمل القطرية

الإصلاحات الشاملة لسوق العمل القطرية أساسية لتحقيق أهداف وطموحات رؤية قطر الوطنية 2030 للشباب القطري. وتضع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برامج لتدعم أهداف التنمية البشرية القطرية في تنويع مشاركة القطريين في قوة العمل وزيادتها، والمشاركة المستهدفة لقوة العمل الوافدة. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية سلسلة من التدخلات التي تهدف إلى تشجيع مستوى عالٍ من تنمية رأس المال البشري وتؤمّن كفاءة أفضل في سوق العمل، يركّز الكثير منها على قضايا توظيف الشباب (مربّع 3-9).

الشباب واقتصاد المعرفة الجديد

هيمنة جيل الشباب على سكان قطر، مواطنين ووافدين، لا تُضفي فائدة طبيعية فقط بوجود شباب ماهر في مجال التكنولوجيا، لكنها تُوجِدُ طلباً كبيرا من جانبهم لإشراكهم في عملية التغيير والتنمية، وليتم نقل المعلومات ونشرها بالنمط الفوري نفسه. الشباب القطري، مثلهم مثل الشباب في كل مكان، أُسِروا بتقنيات المعلومات الحديثة المنتشرة التي تسهّل التواصل الفوري وتُحدث تغييرا جذريا من خلال الشبكات المحلية والعالمية ووسائط الإعلام الاجتماعية. تتطلّب التقنيات الجديدة مهارات ذات علاقة بالتعليم والتوظيف، كما في الاستخدام الاجتماعي الذي يُشغل أصلاً معظم الشباب. وتعتمد الاقتصادات الحديثة بشكل متزايد على القدرات في مجالي المعرفة الفعّالة وفي إدارة المعلومات. وحالياً، هنالك نقص في البيانات المتوفّرة عن الشباب المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (مربّع 3-10).

مربّع 3-9

وضع أولويّات قضايا التوظيف في السياسات الوطنية للشباب في قطر

يجب أن تتناول السياسات الوطنية للشباب المتعلقة بالتوظيف:

- قابلية التوظيف: الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب وتطوير استراتيجيات لتعزيز أثر الاستثمارات؛
- فرص متساوية: إعطاء الشابات فرص التوظيف نفسها المعطاة للشبّان؛
- ريادة الأعمال: تسهيل الشروع في مشاريع اقتصادية للشباب وإدارتها؛
- إيجاد الوظائف: التركيز على جانبي العرض والطلب في سوق العمل؛
- إيجاد وظائف لائقة: كأولوية يجب الأخذ بالاعتبار سياسة الاقتصاد الكلّي والتخطيط الاجتماعي؛
- الإعداد المسبق لمشاركة الشباب الفعّالة: وذلك عند تصميم سياسات التشغيل الوطنية وتنفيذها.

المصدر: الإبراهيم، حسن (2011b).

مربّع 3-10

المجلس الأعلى للاتصالات و تكنولوجيا المعلومات-قطر: تحديد الاتجاهات الحالية والمستقبلية

سيستمر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- قطر في تخصيص موارد كبيرة لحماية الأطفال الذين يستخدمون الانترنت، وسوف يستكشف سبلاً فعّالة في استخدام التكنولوجيا كمحفّز للتغيير والإبداع في المدارس. في أوائل سنة 2011، أجرى المجلس دراسة شاملة حول كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات على حياة الشباب القطري وطموحاتهم تهدف إلى تطوير إطار عمل لقياس أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على الشباب. وتتصوّر أن إطار العمل هذا سيستخدم في بلدان أخرى في المنطقة.

ستوفر الدراسة المرتكزة على عينة من 1000 شاب قطري من عمر 11 إلى 29 سنة معلومات أساسية لقياس مقارن للأثر الاقتصادي الاجتماعي لتقنية الاتصالات والمعلومات على الشباب. وستوفّر كذلك تبصراً في كيفية تشكيل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لشخصية الشباب عبر علاقتهم بأقرانهم. وستدعم نتائج الدراسة التوصيات بشأن السياسة الأفضل لتسخير طاقة تقنية الاتصالات والمعلومات في مساعدة الشباب على تحقيق كامل طاقتهم الكامنة.

المصدر: المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - قطر (2011).

جدول 3-11 **جميع الشباب القطريين تقريبا يستخدمون الحاسوب والإنترنت، 2010**

التكنولوجيا	الفئة العمرية			
	19–15	24–20	25+	المجموع
	داخل المنزل			
الحاسوب	92.0	90.8	70.7	77.5
الإنترنت	90.1	89.2	69.1	75.8
	خارج المنزل			
الحاسوب	83.0	81.4	60.9	67.8
الإنترنت	80.1	79.2	59.2	65.9

المصدر: جهاز الاحصاء القطري (2011a).

إن قوة العمل الماهرة متطلب أساسي لبناء اقتصاد يقوم على المعرفة. وفي بلدان كثيرة، أدّى انتشار التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة الطلب على العاملين المتعلمين تعليماً عالياً والذين يمتلكون مهارات في هذا المجال. وقد ارتفعت كثيراً أجور ورواتب هذه الفئة من العاملين.

إنَّ مشاركة القطريين في استخدام الحاسوب والإنترنت مرتفعة ومماثلة لمشاركة سكان البلدان الصناعية المتقدمة، حيث كان 708 أشخاص من كل ألف شخص (4 سنوات فأكثر) يستخدمون الإنترنت عام 2010، مقارنة بمعدل 740 شخصاً لأعلى 8 بلدان في دليل التنمية البشرية سنة 2008 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010). واتساقاً مع تجربة بلدان أخرى، فالشباب القطري أكثر احتمالاً من فئات كبار السن في استخدام الحواسيب والإنترنت (جدول 3-11). واليافعون هم الأكثر احتمالاً أن يكونوا المستخدمين الرئيسين. ومن بين القطريين، ما يزيد على 90% من الشباب، يستخدمون الحاسوب والإنترنت مقارنة بثلثين فقط من الراشدين. وقد تُركّز سياسات القطاع العام على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كوسيلة لتنمية أكثر فاعلية للشباب.

سنة 2007، قُدّرَ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بما يقارب 1.2 مليار شخص، ومنهم 20 مليوناً فقط في الدول العربية. والرقم الأخير يمثّل درجة وصول تساوي 70 مستخدماً لكل 1000 شخص مقارنة بالمعدل العالمي الذي يساوي 178 مستخدماً لكل 1000شخص. وعلى كل حال، فزيادة تغلغل الإنترنت منذ سنة 2000 قارب ال 3 أمثال مقارنة بالنمو العالمي البالغ 2.3 أمثال.

تمت مناقشة دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في ورشة عمل مجموعة بؤرية للشباب أجرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجامعة قطر. وشعرت المجموعة أن عدم امتلاك مهارات قوية في تكنولوجيا المعلومات وسهولة الحصول على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يمثّل شكلاً جديداً من أشكال الأميّة. ويستجيب الشباب بشكل أفضل للمثيرات البصرية والوسائط الاجتماعية، ويمكن استخدام هذه المثيرات والوسائط كوسيلة لتحسين التعلّم. إنّ استخدام الموارد الإلكترونية يوسّع المجال للوصول إلى الشباب خارج المناطق الحضرية وإلى ذوي الاحتياجات الخاصة. هنالك حاجة لتطوير مؤشرات تعليم خاصة بمعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

العمل على الوصول إلى اقتصاد المعرفة

بينما الاستخدام العام لتقنيات المعلومات الحديثة مرتفع في قطر، فإن نظام التعليم العالي في قطر لا ينتج العدد المطلوب من الخريجين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا بغرض التوظيف المنتج في اقتصاد المعرفة (الفصل الثاني). حالياً، سجلّ الخريجين القطريين من التعليم العالي لا يعادل نظيره في البلدان المعيارية الرئيسة حيث اقتصاد المعرفة أكثر تطوراً. مثلاً، تخرّج فنلندا 80% من الطلبة بتخصصات اقتصاد المعرفة، بينما تخرّج قطر فقط 60% بهذه التخصصات. ويبدو أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تسهم في هذه الفجوة:

- الطلبة لا يعون تماماً أهمية دراسة موضوعات اقتصاد المعرفة ولا هم مطلّعون على الفرص المهنية المتوفرة لهم كخريجي تخصصات مرتبطة باقتصاد المعرفة.
- الطلبة ليسوا مُحفّزين للالتحاق بتخصصات اقتصاد المعرفة، لأن منافع متابعة تخصصات أخرى وفرص التوظيف تبدو لهم أكبر.
- لا تتوفر حالياً كل تخصصات اقتصاد المعرفة للطلبة القطريين.

تؤكّد استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 كثيراً على برامج الارتقاء برأس المال البشري من خلال تشجيع الوصول إلى التعليم العالي ومن خلال سلسلة مهارات لازمة للاستخدام الفعّال لتقنيات المعلومات الحديثة. وتُسهم استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال:

- نظام تعليم بمستوى عالمي يجهّز المواطنين لتحقيق تطلعاتهم ولتلبية حاجات المجتمع القطري.
- شبكة تواصل وطنية من برامج التعليم النظامي وغير النظامي تجهّز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات والدافعية للإسهام في تقدّم المجتمع.
- مؤسسات تعليمية متطورة جداً، ومستقلة، وذاتية الإدارة، وتتحمل المسؤولية (تخضع للمساءلة)، وتعمل بموجب توجيهات مركزية محددة.
- نظام فعّال لتمويل البحث العلمي بمشاركة القطاعين العام والخاص ويُدار بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة ومراكز بحث دولية رائدة.
- ودورٌ دوليٌّ هام في النشاط الثقافي والفكري وفي البحث العلمي.

توسيع الفرص وزيادة إمكانية التوظيف

في ضوء النسبة الصغيرة من القطريين في قوة العمل، تتوقع الدولة زيادة مشاركة القطريين في قوة العمل، وتولي نسبة كبيرة منهم مراكز عليا. إنّ تحسين المهارات، وخاصة حين يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، لابد أن يؤدي إلى مشاركة القطريين بفاعلية أكثر في قوة العمل . وعلى كل حال، فإن نقص فرص التدريب المهني والفني للشباب القطريين الأقل توجهاً أكاديمياً أمرٌ يحدُّ من زيادة مشاركة القطريين الفعالة في قوة العمل. ورداً على هذا التحدّي، تقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برنامج ارتقاء بمهارات القطريين يشمل تدريب القادة ويُصمَّم ويُنفّذ أساساً من خلال المؤسسات العامة والخاصة. (مربع 3-11) ويشمل هذا البرنامج:

- رفع مستوى المهارات في القطاع العام لضمان توافر مؤسسات وإدارة أفضل للبلد.
- تحسين المهارات في القطاع الخاص لتعزيز دورٍ للقطريين في الاقتصاد أكثر تنويعاً.
- توسيع مجال الحصول على تدريب مهني لتحسين مهارات الداخلين الجدد إلى سوق العمل من ذوي المستويات المختلفة من التعليم، وكذلك للفئات الأقل حظاً.
- توفير مهارات قيادية أقوى في القطاعين العام والخاص لضمان أن القطريين هم القوة الموجّهة في جميع أنحاء البلاد قاطبةً.

تقديم الحوافز للتوظيف في القطاع الخاص وريادة الأعمال

للقطاع الخاص في قطر، حالياً دورٌ محدودٌ في الاقتصاد ولكن له دور كبير في التوظيف. يستخدم القطاع الخاص غالبية قوة العمل ، لكنه يوظف فقط أقلية صغيرة من القطريين (5%)، مقارنة ب 15% المستهدفة بحلول سنة 2016. ويعمل حوالي 87% من القطريين في القطاع العام. وهم موزعون على النحو التالي: يعمل 71% منهم في الإدارات الحكومية و16% في شركات ومؤسسات تمتلكها الحكومة. والأجور في القطاع العام أعلى عموماً، وفيه ظروف عمل أفضل ومزايا اجتماعية أفضل. لهذا، من غير المفاجئ أن غالبية الشباب القطريين يسعون للعمل في القطاع العام. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في مشاركة القطريّات في قوة العمل، فإن تمثيلهن في القطاع الخاص ما يزال هامشياً.

تقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 برنامجاً لتشجيع مشاركة القطريين في قوة العمل في القطاع الخاص بالتركيز على ثلاثة مجالات. الأول، تحسين اتساق التعويضات (الأجور والعلاوات) بين القطاعين العام والخاص. وستجرى دراسة معمّقة لتحديد أفضل السبل لتحقيق هذا الاتساق. الثاني، سوف يتم إطلاق مبادرة للمشروعات الخاصة تستهدف الشباب والنساء القطريات ، ومن جملة أشياء أخرى، ستدرس تلك المبادرة العوائق أمام المشروعات الخاصة وتطلق مسابقة لوضع خطة أعمال، وتشجّع التدرُّب في الشركات الدولية والإقليمية والمحلية. الثالث، سيتم توفير حوافز اقتصادية للشركات الخاصة وإطلاق حملات لتشجيع تغيير الاتجاهات بما يلبّي احتياجات الموظفات القطريات في القطاع الخاص.

إنّ كلاً من ريادة الأعمال والعمل بأجر ما يزال محدوداً بالنسبة للقطريين في القطاع الخاص ، رغم نتائج المسح الذي أجراه معهد غالوب سنة 2010 لصالح مبادرة "صلتك" والذي أظهر أن 50% من الشباب القطريين قد فكروا بالشروع في عمل خاص. ومع التركيز الجاري على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، من الضروري تشجيع القطريين روّاد هذه المشاريع الذين لا يشارك منهم حالياً سوى 2% فقط في إدارة مشاريعهم الخاصة. هؤلاء الروّاد قد يعملون كمحفّزات توجّه اقتصاد قطر، المعتمد حالياً على الهيدروكاربونات، إلى اقتصاد عصري متنوّع. وسيتم تشجيع تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى القطريين، وبالذات الشباب والنساء، كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وستتم دراسة العوائق أمام ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تشمل تقوية الحوافز وزيادة التدريب على الأعمال وبناء القدرات داخل قطر وخارجها في مجالات ملائمة لاحتياجات سوق العمل.

مربّع 3-11

قطاع الطاقة القطري يسهم في بناء قدرات الشباب

قدّم قطاع الطاقة في قطر، من خلال المشركات الكبرى، مثل قطر للبترول (انظر الفصل الثاني) وشلّ وأكسون موبيل وراس غاز، برامج اجتماعية واقتصادية وبيئية محددة تدعم إدماج الشباب في التنمية المستدامة وتتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

شركة أكسون موبيل – قطر: لدى هذه الشركة مبادرات مختلفة تركز على قطاع التعليم. وتشمل هذه المبادرات أكاديمية أكسون موبيل للمعلمين التابعة لجامعة قطر، وهي عبارة عن برنامج رائد تم تصميمه لمساعدة المعلمين على تعزيز مهاراتهم في تدريس الرياضيات والعلوم. كما تشمل برنامج الأساتذة الزائرين بالتعاون مع جامعة قطر الذي يهدف إلى استقدام الأساتذة ذوي الشهرة العالمية لتدريس الهندسة والرياضيات والعلوم لطلبة جامعة قطر. وهنالك أيضا برنامج "إنجاز – قطر" الذي يتضمن قيام موظفي اكسون موبيل بتدريب الشباب ومساعدته على بناء مهاراته.

كما لعبت اكسون موبيل أيضا دوراً في إدماج الشباب القطري في سوق العمل عبر برنامج تدريب الطلبة المقيمين، الذي يمكّن طلبة المدارس الثانوية والجامعات من العمل على إيجاد حلول لقضايا حقيقية قائمة في أرض الواقع، ويساعدهم على الوصول إلى فهم أفضل لخياراتهم المهنية المستقبلية، كما يساعد اكسون موبيل على التعرّف على الطلبة القطريين المؤهلين للحصول على منح دراسية وعلى فرص عمل.

شركة شل: لدى هذه الشركة برامج متنوعة في مجالات التعليم وسوق العمل والصحة والرفاه والبيئة. مثلا، لدى شلّ برامج شاملة توفّر الفرص لخريجي الجامعات للالتحاق بمهن فنيّة تخصصية، وبرنامج تقني لغير الحاصلين على شهادة جامعية للالتحاق بمهن تشغيلية في صناعة الطاقة. وبعد استقطاب الخريجين والطلبة المهنيين تسعى الشركة للاحتفاظ بهم بضمان وظائف دائمة لهم لديها. وتُعدّ شلّ الشباب لمستقبل مهني، وتساعدهم على تطوير مستقبلهم للأمد الطويل، كما ترسلهم في بعثات تدريب دولية، وتشجعهم على ابداء آرائهم وملاحظاتهم للتأكّد من أن الشركة تلبي توقعاتهم.

إن أحد أهداف شركة شلّ هو تبسيط العمل وتحسين الأداء بواسطة الابتكار. ويستطيع الشباب تقديم مساهمة كبيرة لتحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى المكاسب المادية الممنوحة للمفكرين المبتكرين، أسسّت شلّ مركزاً للبحث والتطوير في المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر. ويتم تشجيع الشباب على اقتراح أساليب جديدة لإنجاز الأعمال أكثر كفاءة وصديقة للبيئة. مثلا، تمكن الشباب من إعادة تدوير المياه المستعملة في معامل الشركة الممزوجة بالكبريت لإنتاج الإسمنت ، بعد أن كانت سابقا تعتبر مياه فضلات. ومن خلال مبادرات كمراثون شلّ البيئي، تشجّع الشركة طلبة الجامعات على التفكير الابتكاري وعلى إيجاد طرق لابتكار سيارات تقطع مسافات طويلة بكفاءة. كما تقود شلّ وترعى حملاتٍ تعليمية لرفع مستوى الوعي بين الشباب حول خياراته المهنية وحول الصحة والسلامة. وتشمل هذه المبادرات مبادرة "الحياة هندسة" التي تركّز على احتضان طلبة العلوم وعلى إدخال ممارسات السلامة على الطرق في المناهج الدراسية من خلال مشروع مشترك مع وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للتعليم.

راس غاز: أسست راس غاز لجنة استشارية جامعية للمساعدة على تحقيق أهداف "التقطير". وتلعب هذه اللجنة دوراً في توسيع قدرات الطلبة بدءاً بتطويرهم أكاديميا، وتوعيتهم بمستقبلهم المهني، وانتهاء بمساعدتهم على بناء ذلك المستقبل. وترعى راس غاز المعرض المهني الجامعي الذي يتيح للطلبة فرصة تقديم الطلب إلكترونيا، مباشرة إلى ركنها في المعرض للالتحاق بدورات تدريب خلال الصيف، وللحصول على منح دارسية، أو لحصول الخريجين على وظائف. كما يمكنهم طلب حضور اجتماع الطلبة السنوي في لندن الذي تعقده هيئة التعليم العالي والذي يحضره أكثر من مائة طالب وطالبة قطريين. وتسعى راس غاز أيضا إلى زيادة مواردها البشرية إلى حدها الأقصى، والتي تمثّل أقوى أصولها ، عبر تقديم مبادرات كمشروع تطوير الموظفين. وبواسطة خطط تطوير المستقبل المهني وخطط الإحلال، تسعى راس غاز إلى الاحتفاظ بموظفيها وتعمل على تطوير قدراتهم وعلى تحقيق "تقطير" نوعي في الوقت نفسه.

المصدر: مقتبسة من مناقشات مع شركة شلّ، ومن منشورات شركتي اكسون موبيل وراس غاز (2011).

تبذل الحكومة جهوداً لفهم المعيقات وتخفيفها لتشجّع الشباب القطري على الشروع في تأسيس مشاريعهم الخاصة الصغيرة. "قطر للمشاريع "و" المجلس الأعلى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" ابتداءً في طلب مساهمات وتغذية راجعة، من الشباب رواد الأعمال الخاصة، كي يساعدا على تأمين النجاح وتخفيف مخاطر الفشل إلى حدّها الأدنى (مربّع 3-12).

وما زال " جهاز قطر للمشاريع" يسهّل حصول رواد الأعمال على رأس المال، وخلق بيئة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مشاريع تساعد رواد الأعمال الشباب. ولدى "المجلس الأعلى لتكنولوجيا الاتصالات" مركز رعاية يقدم مساعدة لرواد الأعمال الشباب ليشرعوا في أعمالهم عن طريق الرعاية والتدريب لمدة أقصاها سنتان.

ستتناول خطط مركز الروضة التي ستكتمل سنة 2015 العديد من مخاوف الشابات المهتمات بريادة المشاريع (المربّع 3-13).

تشجيع الأتمتة والإبداع

ستكون إنتاجية قوة العمل دافعاً حاسماً على صعيد انتقال قطر من اقتصاد مبني على الهايدروكاربون إلى اقتصاد مبني على المعرفة. المستويات الحالية لإنتاجية قوة العمل القطرية يبدو أنها مماثلة للبلدان المعيارية في القطاعات الكثيفة المعرفة، ولكنها دون المعايير في القطاعات الكثيفة العمالة. وقد تراجعت إنتاجية قوة العمل في هذه القطاعات ما بين عامي 2005 و2010، إذ استفاد أصحاب الأعمال استفادة كاملة من سياسة الهجرة المفتوحة الأبواب التي توفّر لهم إمداداً لا ينفد من العاملين غير المهرة ونصف المهرة بمعدّل أجرٍ دولي. وهذا أوصل إلى وضع قليل الحوافز الدافعة للاستثمار في المعدّات الرأسمالية، أو استخدام عمال ذوي مهارات عالية مما يخفّض الطلب الإجمالي على العمالة. إن الاقتصاد دون تخفيض مستوى تشغيل عمال بكلفة متدنية أو زيادة جاذبية الاستثمارات في الرأسمالية والعاملين ذوي المهارات العالية، سيجد صعوبة في تحقيق طموحاته في التنويع الاقتصادي.

مربّع 3-12

مخاوف الشباب القطري المعنيين بالأعمال الصغيرة والمتوسطة

خلال منتدى الجمعية الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية (AIESEC) سنة 2010، طُلِبَ إلى الشباب القطريين أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن يحددوا مخاوفهم والعقبات التي تعترض نجاحهم، فذكروا ما يلي:

- عدم توفّر المعرفة الخاصة بالأعمال التجارية والاقتصادية
- عدم توفّر المعلومات والتحليلات عن السوق للجمهور؛
- يجب غرز فكرة ريادة الأعمال في نفوس الأطفال منذ نعومة أظفارهم، غير أننا نادراً ما نرى الأهالي، في ثقافتنا، يشجعون أطفالهم ليصبحوا ناجحين كرجال أعمال أو سيدات أعمال.

العقبات التي تم تحديدها تشمل:

- الإشراف والتدريب غير مركزيّين؛
- التمويل والإجراءات القانونية صعبة لدرجة أنها معيقة جداً؛
- تكاليف استئجار مكتب ومساكن للموظفين باهظة؛
- الاستثمار المالي المطلوب كبير جداً (مثلا، لتسجيل شركة يجب فتح حساب مصرفي برأس مال حده الأدنى 200،000 ريال قطري)؛
- صعوبة التفاوض على تبسيط إجراءات الرخصة القانونية؛
- يُسمح للشركة بحصة معينة من التأشيرات، ويصعُب الحصول على تأشيرات لعاملين من جنسيات معينة؛
- هنالك نقص في الوضوح عند التدقيق في اسم شركة أو علامتها التجارية؛
- يصعب التوفيق بين العمل لدى جهات حكومية والحصول على موافقة قانونية لإدارة مشروع صغير من المنزل.
- لا تأخذ جهود الدعم الحالية بالاعتبار الاحتياجات الخاصة لشركات التكنولوجيا (مثلا، البرامج الإلكترونية التي تحتاجها الشركة لتستعملها أو لتطوّرها).

يشترك "جهاز قطر للمشاريع" مع مؤسسات وجامعات محلية لإجراء الأبحاث حول السوق والمساعدة على توفير مصادر معلومات متاحة للجميع لدعم أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: نقاط النقاش الرئيسة لمنتدى "من الشباب إلى الاقتصاد" الذي نظمته الجمعية الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية،27 سبتمبر 2010، الدوحة.

مربّع 3-13

التجديد الاجتماعي قد يزيل العقبات التي تمنع الشابات من أن يصبحن رائدات أعمال

يتطوّر مركز الروضة ليصبح "محطة واحدة" توفّر الدعم لسيدات الأعمال. ويهدف المركز إلى تقديم مورد ملائم ثقافياً للنساء، حيث يستطعن الحصول على الدعم في أية مرحلة من مراحل عملياتهن التجارية. ويتضمّن ذلك البحث في جدوى أية فكرة جديدة أو رفع مستوى أي مشروع ناجح حالياً. ويساعد مركز الروضة النساء على تعلم مواصفات تأسيس مشروع تجاري والحصول على المهارات والمعرفة اللازمة، واستخدام التقنيات اللازمة لتجعل أفكارهن ناجحة. ويستهدف المركز النساء من عمر 18 إلى 50 سنة. لكن عملياً، أكثر المشاركات تحمُّساً هن شابات من عمر 20- 24 سنة. ويستفيد المركز من قوة شركائه، مثل "صلتك" و"بنك قطر للتنمية"، في مجالات التمويل وبناء القدرات ومهارات إدارة الأعمال التجارية والاقتصادية.

مركز الروضة هو مبادرة من سيدتين شابتين طموحتين ومندفعتين تؤمنان أن العديد من النساء القطريات لديهن أفكار إبداعية في مجال المشاريع ويرغبن في تنفيذها عملياً. لكن هؤلاء النساء يواجهن تحديات عديدة تشمل توفُّر عمليات قابلة للتطبيق وناشطة وشفافة وكذلك موارد مالية لدعمهن. وتواجه النساء في قطر احتياجات ومخاوف تختلف جوهرياً عن احتياجات ومخاوف الرجال، ومع ذلك فمركز الروضة يواجه باستمرار سؤالاً يشكل تحدياً له هو "ما مبرر إقامة مركز خاص للنساء؟"

المصدر: مقتبس من نقاش مع شريفة فاضل، الشريك المؤسس لمركز الروضة (2011).

وهدف قطر هو الانتقال نحو وضع تُكافَأ فيه قوة العمل ذات الإنتاجية العالية إلى الحد الذي يشجّع معدلات عالية من مشاركة المواطنين. ولتحسين إنتاجية العمل، يجب على قطر أن تعالج وفرة العاملين ذوي المهارات المتدنية والأجور المتدنية، وتجد آليات لتشجيع الشركات على الاستثمار في تحسينات رأس المال. إن العمالة ذات المهارة العالية ستخفض حجم قوة العمل قياساً إلى المخرجات الحقيقية، وترفع نسبة المخرجات إلى العمالة، وترفع مستوى الإنتاجية. تقوم "استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016" لرفع إنتاجية العمل على:

- تحسين جاذبية العمالة العالية المهارة بنظر أصحاب الأعمال؛ يشمل ذلك إجراءات مثل فرض ضريبة على أصحاب الأعمال تثنيهم عن توظيف عمال ذوي مهارات متدنية، أو اعتماد نظامَ نقاطٍ لاستقدام العمالة إلى قطر،
- وضع برامج لتحسين سهولة الحصول على رأس المال؛
- تقييم طرق الإنتاج الحالية بما فيها مكوّنات رأس المال والعمل، واتباع أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز استعداد الجهات المعنية لتنفيذ التغيير؛
- تطوير خطة الاتصالات وإدارة التغيير كي تضمن إقناع جميع الجهات المعنية المتأثرة بالتغيير.

خطة الموارد البشرية الكبرى

أنتج النمو الاقتصادي السريع، مع التغييرات والزيادات الموازية في حجم قوة العمل وتركيبها، سوق عملٍ متنوعة ومركّبة بازدياد. إن القدرات الحالية لوزارة العمل في البحث والتخطيط غير كافية لتوفير تحليلات سوق العمل بخصوص احتياجات قطر في المسار التنموي الذي اختارته. وعلى خطة الموارد البشرية الكبرى جسر هذه الفجوة بجعل التنسيق ممكناً بين احتياجات الاقتصاد واستراتيجية الحكومة وسوق العمل. فخطة الموارد البشرية الكبرى ستحدد القدرات والمهارات الضرورية لقوة العمل في القطاعات المعنية؛ وستأخذ في الاعتبار نوع التعليم العالي والتدريب اللذين يجب تقديمهما للقطريين؛ وستحدد المزيج المناسب من العاملين الوافدين المطلوبين لكل قطاع.

بالإضافة لوزارة العمل، ستجمع الخطة بين مختلف وجهات النظر، بما فيها وجهات نظر قادة الصناعات الرئيسة (مثل قطر للبترول) وقادة القطاعات الحكومية (مثل المجلس الأعلى للتعليم) لنشر برنامج عمل لتنمية متطلبات مستقبل قوة عمل في قطر بتحديد عدد ونوع الموظفين الضروريين، من القطريين وغير القطريين، ستتيح الخطة لجميع الجهات المعنية ذات العلاقة فهم الاتجاه المُتّبع لتعزيز فاعلية قوة العمل . وسوف يتم تحديد متطلبات التعليم والتدريب المصاحبة ضمن الخطة. وستشمل الخطة، من بين أشياء أخرى:

- رسم معالم احتياجات قوة العمل المطلوبة لكل قطاع لغاية عام 2016 على الأقل.
- تحديد متطلبات التعليم والتدريب لتلبية احتياجات قوة العمل القطرية.
- توصيف قوة العمل الوافدة المستهدفة اللازمة للاقتصاد الوطني.
- خطة إدارة للحفاظ على ملاءمة خطة الموارد البشرية الكبرى.

خلق سوق عمل أكثر مرونة

منذ سنة 2009، يجري تنظيم التوظيف في القطاع العام في قطر بموجب قانون إدارة الموارد البشرية (قانون الموارد البشرية). هذا القانون يوفّر سلسلة واسعة من المزايا للقطريين، بما فيها الأفضلية في الدوائر الحكومية والوزارات في قرارات الاستخدام، والعلاوات المختلفة، والمكافآت، والإجازات، ومزايا الانقطاع المؤقت عن العمل. ولكن قانون الموارد البشرية لسنة 2009، هو من بين العوامل التي تُثني القطريين الشباب عن تحسين مؤهلاتهم وتنمية مهاراتهم ومؤهلاتهم العلمية. وسيُعاد النظر بهذا القانون ويُراجع، بحيث يشجع الشباب القطريين، على مزيد من المشاركة الفاعلة في قوة العمل.

إن تحسين أداء سوق العمل سينجم عن زيادة قدرة الجهات المعنية الرئيسة، وعن تحسين هيكلها التنظيمي، وعن تشجيع مزيد من التنسيق الفعّال. والجهود المبذولة لضمان تنسيق أقوى ستتطلب تقوية الشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص.

بناء قاعدة الأدلة التي تقوم عليها السياسات

يعيق وضع سياسة للعمل في قطر نقص البيانات الشاملة والأبحاث حول سوق العمل. وحالياً، لا يوجد مصدر بيانات وحيد يجمع وينسق المعلومات حول سوق العمل. وتجد الجهات المعنية صعوبة في الحصول على قواعد البيانات ذات العلاقة من المصادر المختلفة والتوفيق بينها. مثلاً، تُمسك وزارة العمل بالمصدر الأساسي للبيانات حول قوة العمل القطرية. بينما تمسك وزارة الداخلية بالبيانات الخاصة بقوة العمل غير القطرية؛ في حين يحتفظ مكتب رئاسة الوزراء بقاعدة البيانات حول موظفي القطاع العام. والواجب يقضي بالربط بين قواعد البيانات هذه ودراستها لإعلام "سياسة سوق العمل" عنها بشكل أفضل.

يمكن ل "نظام معلومات سوق العمل الوطني" أن يبني على الجهود الموازية الجارية حالياً في قطر. في الوقت الحاضر، فإن مصدر بيانات سوق العمل الأشمل هو "مسح القوى العاملة " السنوي الذي يجريه جهاز الاحصاء القطري، فهو مصدر غني للبيانات ولكنه لا يحيط ببعض الميزات الهامة لسوق العمل القطرية، مثل مشاركة القطريين في أنشطة مدرّة للدخل. وسوف يتم تطوير هذا النظام على برنامج إلكتروني صديق للمستخدم لمساعدة صانعي سياسة العمل القطرية. وهذا سيكمّل المشروعات الأخرى التي اقترحتها استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، ويساعد على تنسيق بيانات سوق العمل وتجميعها في برنامج واحد يسهل على صانعي السياسة الوصول إليه. إنّ عملية تطوير "نظام معلومات سوق العمل" ستشمل، بين أشياء أخرى، تحديد المتغيرات التي تحتاجها الأطراف المختلفة؛ ووضع منهجية لتشارك المعلومات؛ وإرشادات لضمان خصوصية سجلات البيانات الخاصة بالأفراد، وإجراء أبحاث في السياسة التطبيقية حول العوامل التي تؤثر على سوق العمل.

تعزيز خدمات التوظيف

تشكل خدمات التوظيف الحديثة عاملاً أساسياً لسوق عمل مرنة وذات كفاءة، وهي مفيدة للشباب بشكل خاص. حالياً، وساطة خدمات العمل الوحيدة في قطر توفرها وزارة العمل. وكجزء من هذه الخدمة فالقطريون العاطلون عن العمل يسجلون أنفسهم في دائرة القوى العاملة في وزارة العمل. ولا تتوفر حاليا في قطر المعلومات حول التدريب وحول الإرشاد والرعاية المهنية وفرص التوظيف للباحثين عن عمل، ولاسيما الشباب الراشدين. ويبدو أن الشباب القطريين، غير مجهزين كفاية بالمعلومات حول العوائد الاقتصادية للتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية. كما أن ذوي الاحتياجات الخاصة، ولاسيما العاطلين عن العمل والنساء والمعاقين، لا يتلقون الدعم الكافي من مؤسسات سوق العمل الحالية ولا من خدمات التوظيف المتاحة.

حاليا"، تدير وزارة العمل مركز توظيف. لكن الخدمات الوسيطة يجب أن تتولاها مجموعة أكبر من الجهات المعنية الأكثر استقلالية، وخاصة في سياق سوق العمل القطرية المتنوّعة باستمرار. وخدمات وساطات التوظيف سوف تُصمَّم وسيتم تنفيذ نظام لإطلاق هذه الوكالات. وتقترح استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 نموذج مُلْكِية لشركات وساطات التوظيف؛ وتصميم الخدمات التي يقدمها وسطاء سوق العمل؛ وتنفيذ حملة توعية.

الخلاصة

لدى الشباب القطريين الآن خيارات وفرص للانضمام إلى سوق العمل لم يحلم بها أحد سابقاً. لكنهم غالباً ما يفتقرون للمهارات والمؤهلات للاستفادة من هذه الخيارات والفرص.

إن تطلّعات قطر الاقتصادية المتنوعة تجعل من الضرورة بناء رأس المال البشري الوطني لخلق قوة عمل أكثر إنتاجية ومهارة وتحفيزاً. وبما أن الاقتصاد قد توسع بسرعة تحبس الأنفاس، والطلب على العمال الوافدين نما تبعاً لذلك، فنسبة القطريين في قوة العمل تراجعت بشكل كبير. والداخلون القطريون في قوة العمل سنويا هم أقل مما يطلبه الاقتصاد. في بيئة كهذه، فإن اعتماد حصص التوظيف قد يخلق حوافز مشوشة لأصحاب العمل بشأن استخدام المواطنين.

وتقدم برامج الفرصة الثانية للشباب القطريين الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي فرصة إنقاذ مستقبلهم، وتخفض الهدر في الموارد البشرية الثمينة، وتزيد أعداد القطريين الذين تحتاجهم قوة العمل. وفي معظم الحالات ستكون الفرصة الثانية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، لكن هذين الأمرين يجب تسهيلهما طبقا للقدرات والحاجات الفردية. يجب أن تكون البرامج في المهارات والتدريب المطلوبين، حيث تُعتمد المؤهلات التي حصل عليها المتدربون وتكون من مستويات مقبولة لأصحاب العمل، التي تم الالتحاق بها بقصد اكتساب مهنة لها مستقبل في سوق العمل.

إن التوظيف في القطاع العام متجذّر في التقاليد العائلية لدرجة أن غالبية الشباب القطري نادراً ما يعطون اعتبارا جدياً لخيارات أخرى. ويجب معالجة التباينات بين القطاعين الخاص والعام في الرواتب وفي ظروف الخدمة. وتحمل ريادة الأعمال في طياتها القدرة على تقديم بديل حيوي عن العمل في القطاع العام للشباب القطري، ذكوراً وإناثاً، إلا أنها تطلب دعماً ل"حضانة المشروع" ولخلق ثقافة إبداع.

وبينما ازدادت معدلات مشاركة الشابات في قوة العمل زيادة كبيرة من مستوى متدنٍ، غير أنهن سعيْنَ للتوظيف، حصريا تقريبا في القطاع العام، أي في الإدارات الحكومية وفي قطاعي الصحة والتعليم. إن تغيير المواقف إزاء دور النساء الحاصلات على تعليم أفضل بشكل متزايد من أقرانهن الذكور، يجعل فرص التوظيف في القطاع الخاص أكثر جدوى. والمطلوب من الشركات الخاصة استجابة داعمة تُظهر وعيهم بالحساسيات الثقافية للنساء المتوقع توظيفهن.

الشباب القطريّون المنتقلون إلى عالم العمل غالبا لا يدركون الفرص المتاحة لهم، وكيف يبحثون عن وظيفة وكيف يحصلون على الإرشاد المهني. ومعظمهم غير مهيأ للمشاركة في قوة العمل ويفتقر إلى المهارات الليّنة المناسبة. إنّ فترات التدرُّب لطلبة مرحلة ما بعد الثانوي (بما فيه المهني) يمكن الاستفادة منها بتزويد الشباب القطري بخبرة في أنشطة مرتبطة بالمهنة. ومن الضروري للطلبة والأهالي أن يصبحوا أكثر وعياً بفرص التدريب والتوظيف. وخدمات الوساطة للباحثين عن وظيفة، التي تزوّدها جزئيا في الوقت الحالي وزارة العمل ومعرض قطر المهني وقطر للبترول؛ يجب أن تُوَسّع لتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن استراتيجية سوق العمل القطرية الناشئة، هي جزء من استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، وسوف تُسهم في النتائج التي ستجعل سوق العمل أكثر فاعلية ومرونة. وستفيد هاتان الاستراتيجيتان الشباب القطري بتوسعة فرص التدريب العالي الجودة، وبالحَثّ على التوظُّف في القطاع الخاص، ثم بتعزيز خدمات التوظيف والإرشاد المهني.

4

تحسين صحة ورفاه الشباب القطري

4

تحسين صحة ورفاه الشباب القطري

إن تحسين الوضع الصحي وتخفيف مخاطر انتشار الأمراض والوفيات في جميع الأعمار هي أهداف رئيسة للتنمية الوطنية. والاستثمار في الصحة قد يرفع من مستوى الرفاه العام للسكان، ويدعم إنتاجية قوة العمل المحسَّنَة ويعزّز التماسك الاجتماعي. إنَ قطر تستثمر بكثافة في نظام رعاية صحّية على مستوى عالمي مقدور الكلفة ويسْهُل على جميع السكان الاستفادة منه. وقد انخفضت معظم حالات الأمراض المُعْدِية إلى مستويات متدنية جداً، وتراجعت معدلات الوفيات لدى حديثي الولادة والأجنّة والأطفال الرضّع، مع أن هذه المعدلات لم تصل بعد إلى المستويات التي حققتها بلدان أخرى.

إنّ عدد السكان الكبير من غير القطريين يتكوّن بشكل رئيس من الراشدين الشباب الذين هم في مرحلة حياة صحية. ومطلوب منهم كذلك اجتياز فحص كشف صحي أساسي كأحد متطلبات تأشيرة الإقامة، لذلك فمن غير المحتمل أن يشكلوا طلباً رئيساً على الخدمات الصحية المتوفرة بكلفة متدنية نسبياً، والمموّلة من الحكومة. والخطر الصحي الرئيسي عليهم هو الإصابات المتعلقة بالعمل.

إنَ التغيُّرات السكانية والوبائية الجارية الآن سيكون لها بالتأكيد انعكاسات طويلة الأمد على الرعاية الصحية للقطريين. والآن، فإن المشاكل الصحية الرئيسة التي تصيب القطريين هي تلك المتعلقة بالقلب وأمراض التنفس، والسكّري وأنواع السرطان المرتبطة بالشيخوخة أو نمط الحياة. وكثير منها عالي الكلفة وعلاجه غير فعّال نسبياً. مع هيكل العمر الحالي، فإن كلفة الرعاية الصحية لكل فرد مرتفعة جداً الآن، ومن المؤكّد أنه ما لم يُتّخَذ إجراء مبكر فهذه الكلفة سترتفع بسرعة أكبر عندما يتقدم القطريون بالعمر.

توفّر الفترة الحالية "نافذة فرص قصيرة الأمد" لمعالجة العوامل الاجتماعية المؤدية لتزايد الأمراض المزمنة مثل البدانة وأمراض الدورة الدموية والجهاز التنفسي والسكري. والهدف يجب أن يكون اتخاذ الإجراءات الآن لتجنُّب المشكلات الخطيرة المتزايدة التي تصيب حاليا معظم الدول المتقدّمة، التي تخصص نسباً كبيرة ومتزايدة من ناتجها المحلي الإجمالي لتوفير الرعاية للأمراض المزمنة وتوفير الرعاية الطويلة الأمد للمرضى من كبار السن (كريسب، 2010).

وكما هي الحال مع التعليم، فإن أكثر التدخُّلات فاعلية وتأثيراً قد تكون تلك التي تستهدف الناس في سنٍ مبكرة. فالسلوكيات الخطيرة التي يسلكها الصغار قد يكون لها عواقب مأساوية في المتأخر من الحياة. فتدخين التبغ في سن مبكرة قد يسبب سرطانات يتم تشخيصها في متوسط العمر. والعدوى المنقولة جنسياً المكتسبة في سن المراهقة قد تسبب العقم ومشاكل صحية بدنية وذهنية أو حتى الوفاة المبكرة فيما يجب أن يكون ريعان الحياة.

ربما تكون الأكثر أهمية هي الحاجة للتدخل قبل أن يكتسب الصغار عادات وأنماط حياة قد تزيد إلى حد كبير مخاطر اكتساب مرض خطير في مرحلة لاحقة من الحياة (البنك الدولي، 2006). فالشباب بحاجة إلى أن يكونوا في وضع يستطيعون فيه إصدار أحكام مبنية على معلومات بخصوص المخاطر الصحية المرتبطة بالتدخين واستعمال المخدرات، واستهلاك الكحول والنشاط الجنسي. ويلزمهم فهم الصلات بين البدانة والعديد من الأمراض المزمنة الخطيرة، ويلزمهم التشجيع على تنمية عادات تغذية صحية وتقدير فوائد التمارين البدنية المنتظمة.

الحصول على انطلاقة جيدة في الحياة

أدت الاستثمارات الكبيرة في الرعاية الصحية إلى انخفاض معدلات المرض والوفيات في مرحلة الطفولة. أما التحدي الحالي فهو العمل على تشجيع وتعزيز أساليب الحياة الصحية والتقليل من السلوك الذي ينطوي على مخاطر بين اليافعين والشباب.

الولادة والطفولة

السنوات الأولى من حياة الطفل لها تأثيرات عميقة على نموه في المستقبل. فالولادة والطفولة الصحية يمكن أن تضع الأساس للرفاه الجسدي والذهني في مرحلة النضج. والمنحى الأكثر شيوعاً في قياس أي مدى يوفّر المجتمع بداية حياة كهذه يعتمد على تقدير تكرار حدوث خلل في هذه الأمور، أي، مدى انتشار الوفيات وزيادة الأمراض في هذه المرحلة العمرية.

إنّ معدلات وفيات الأطفال في قطر تحسّنت باستمرار خلال العقدين الماضيين، وصولاً إلى 8 وفيات لكل 1000 ولادة حية سنة 2010. ولدى قطر، الآن، أحد أدنى المعدلات بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولكنه يبقى أعلى بقدر كبير من معدل الثماني دول على رأس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (جدول 4-1). فيما انخفضت معدلات الوفيات لدى حديثي الولادة (الوفاة خلال الشهر الأول بعد الولادة) وما بعد الولادة نتيجة تحسُّن العناية في المرحلتين الجنينية وما بعد الولادة، غير أن معدلات الوفيات لمرحلة الحَبْو والخطى الأولى (من عمر سنة إلى أربع سنوات) لم تنخفض بالنسبة نفسها (شكل 4-1). وأحد العوامل المهمة في ذلك حوادث الطرق التي تصيب الأطفال في مرحلة الحبو/ الخطى الأولى، كما تصيب الراشدين، فإن خمسة بالمئة من هذه الوفيات بين القطريين تحدث في فئة العمر هذه.

إنّ التحسّنات في نسبة وفيات الأمهات (أثناء الحمل والولادة) تعكس بشكل رئيس التحسينات في العناية أثناء الحمل وفيما بعد الولادة. كانت نسبة وفيات القطريات الحوامل سنة 2010 فقط 10 وفيات لكل 100,000 ولادة حية، مما يعكس تدني المخاطر نسبياً في سن الحمل. فالمستويات العالية في رعاية صحة الأمومة تتناسب مع الجودة العالية في خدمات الصحة الإنجابية والمعلومات حولها. وإن تنظيم الأسرة متوافر ومستعمل على صعيد واسع للأزواج القطريين للمباعدة بين الولادات ووقف الحمل حينما يتحقق حجم العائلة المرغوب فيه.

جدول 4-1 **معدلات وفاة الأطفال القطريين دون سن الخامسة أدنى من المعدل في مجلس التعاون الخليجي، 2010**

مجلس التعاون الخليجي		الدول الثماني على رأس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *	
البلد	الوفيات لكل 1000 ولادة حية	البلد	الوفيات لكل 1000 ولادة حية
البحرين	12	أيسلندة	2
الكويت	11	فنلندة	3
عُمان	9	اليابان	3
قطر	**8**	لوكسمبرج	3
العربية السعودية	18	النرويج	3
الإمارات العربية المتحدة	7	سنغافورة	3
معدّل	11	السويد	3
		النمسا	4
		معدّل	3

* ترتيب الدول الثمان الأكثر تقدماً بحسب معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
المصدر: منظمة الصحة العالمية (2011a).

شكل 4-1 **تشكّل وفيات حديثي الولادة جزءاً رئيسياً من وفيات الأطفال دون سن الخامسة**

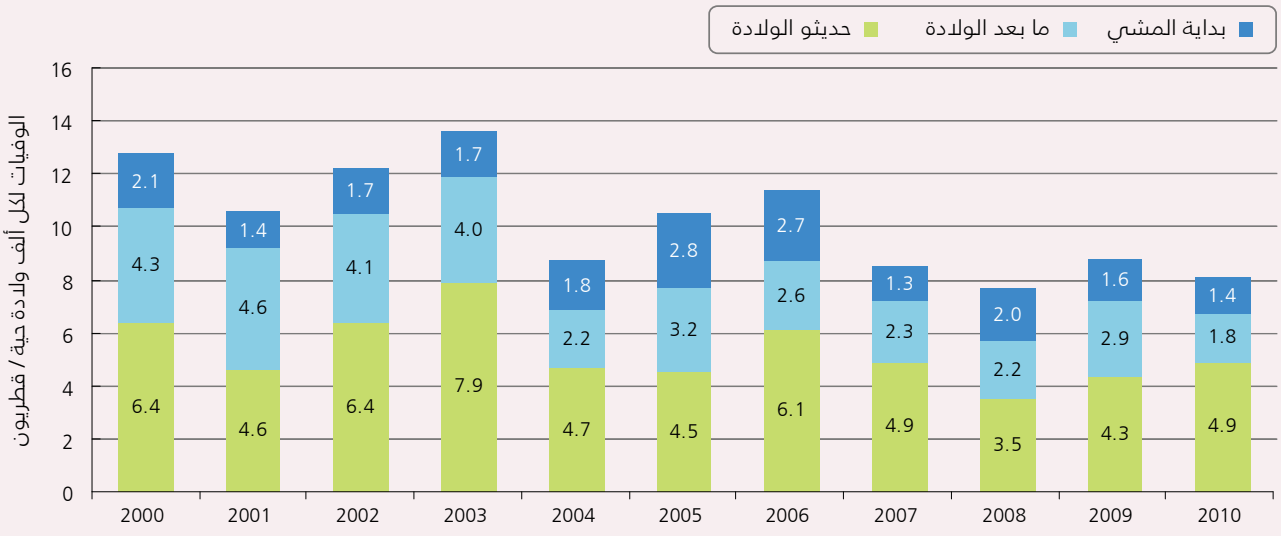

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011i).

على كل حال، تبقى بعض المخاوف في مجالات مثل التغذية ورعاية الأمومة بعد الوضع/الولادة. كما أنّ نمو الأطفال المَرْضِيّ عنه يعتمد بشكل خاص على التغذية وعلى الرضاعة الطبيعية، ويبدو أنّ هذا أقل شيوعا نسبيا في قطر مما هو عليه في أماكن أخرى. وإنّ البيانات الصادرة عن اليونيسيف عام 2005 تبيّن أن معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية هو 12% فقط في أشهر الطفولة الأولى. وإنّ مشاكل التغذية الأخرى التي تصيب كلاًّ من الأمهات والرُّضّع تشمل نقص الحديد ونظام الغذاء الغني بالسكر والدهون المشبعة وقليلة الأحماض الدهنية الأساسية، ثم الفيتامينات والمعادن. وكآبة ما بعد الوضع هي كذلك مجال تخوّف لأنه نادراً ما يُعترَف بها. والنقص في توفير الاحتياجات قد يؤثر سلباً على نمو الطفل كما يؤثر على الصحة النفسية للأم.

إضافة إلى ذلك ، يفترض النظر في توسيع دائرة النقاش والمعلومات عن قضايا الصحة الإنجابية، لاسيما للشباب الذين يتأخر زواجهم وربما يتعرضون لسلوكيات تنطوي على مخاطر(مربّع 4-1).

تؤكد استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 أن الاحتياجات الصحية الرئيسية في قطر هي في مجال أنماط السلوك، لاسيما بين الشباب، والتي يجب معالجتها من خلال مقاربة وقائية قوية ونظام رعاية صحية أولية فعال. وهنالك تشديد كبير أثناء تطوير هذه المقاربة الوقائية على دور التعليم كوسيلة لتعزيز الصحة. وأحد الجوانب الأساسية للارتقاء بالصحة هو تعزيز سلوك الشباب وتشجعيهم على اتباع سلوكيات صحية. وهناك فائدتان على الأقل تنجمان عن السلوك الصحي، الأولى أنه يرفع قدرة الأفراد على استيعاب المعلومات، والثانية أنه يغيّر الاتجاهات نحو المستقبل والتوقعات منه. فالأشخاص الأكثر تعليماً هم الأكثر احتمالاً في تقدير قيمة المستقبل هم الأقل عرضة لممارسة السلوك المنطوي على مخاطر.

مربّع 4-1

كسر الصمت المحيط بالصحة الإنجابية: صوت الشباب

تختلف حياة الشباب اليوم بشكل مثير عن حياة آبائهم. في الماضي، كان الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد يحدث فجأة من خلال الزواج والحمل. أمّا اليوم فالشباب يمضون وقتا أطول في المدرسة ويتزوجون فيما بعد. وخلال فترة المراهقة، قد يمارس الشباب علاقات جنسية قبل الزواج مما يضعهم في خطر الحمل غير المقصود وفي خطر الأمراض المنقولة جنسياً.

يجب الاعتراف بقضية الصحة الإنجابية بين الشباب. ويجب أن تتغيّر العادات الاجتماعية والثقافية التي ما تزال تفرض الصمت حيال الموضوع. فالأهالي والمعلمون وربما القادة الدينيّون قد يكوّنون الفئات الرئيسة في كسر الصمت. وهم أنفسهم قد يحتاجون إلى التعلُّم/ التثقيف في قضايا الصحة الإنجابية بحيث يستطيعون تشجيع الشباب على التحدُّث في الموضوع. كما أنّ وسائط الإعلام، والإنترنت والمراكز الصحية قد تُستخدم لزيادة الوعي. فالصحة الإنجابية هي حالة رفاهٍ بدنية،عاطفية، ذهنية، واجتماعية فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية. كذلك الخدمات والمعلومات حول الصحة الإنجابية في قطر قد تم توجيهها نحو صحة الأم والطفل. وحالياً توفّر "مراكز الرعاية الصحيّة الأولية " أربع خدمات تتعلّق بالصحة الإنجابية، وتحديدا، العناية بالحمل، التلقيح، برامج الكشف عن سرطانات الثدي والرحم، ثم التربية الصحية. دولياً تتضمّن الصحة الإنجابية الشاملة الصحة الإنجابية لدى الإناث والذكور طوال دورة حياتهم وتمتد من قبل سنوات الإنجاب إلى ما بعدها.

لتحسين العناية بالصحة الإنجابية تلبية لحاجات الشباب القطري، على مراكز الرعاية الصحية الأولية زيادة الخدمات الشاملة في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية مثل:

- تحسين العناية الجنينية والعناية بالتوليد وفترة ما بعد الوضع ثم العناية بحديثي الولادة.
- توفير خدمات عالية الجودة لتنظيم الأسرة.
- توفير خدمات معالجة العقم.
- التخلص من الإجهاض غير الشرعي وغير الآمن.
- مكافحة العدوى المنقولة جنسياً بما فيها الإيدز وأمراض الجهاز التناسلي، وسرطان الرحم وغير ذلك من حالات الأمراض النسائية والتوليد.

المصدر: من مقالة لمروة العامري وعائشة الغافري (2011).

المراهقة والرشد المبكر

النمو من مرحلة الرضاعة مروراً بالمراهقة إلى سن الرشد له مجموعته الخاصة من القضايا، والبارز منها البدانة والسلوك العالي المخاطر. ويعاني المواطنون القطريون من المسبّبات الرئيسة نفسها للوفاة والحالات المرضية كالتي تواجهها معظم البلدان الغربية- كالأمراض المزمنة غير المعدية ذات الصلة بحياة الرفاهية، وكذلك معدل الإصابات المرتفع الذي تسببه، بالدرجة الأولى، حوادث الطرق وإصابات العمل. فنمط الحياة غير الصحي والمخاطرة غير الضرورية ينتج عنها وفيات وأمراض يمكن تجنبها، وقد تخفّفها تغيرات في السلوك، مثل الكشف والمراقبة الصحية المنتظمة، وزيادة النشاط البدني، وتبنّي نظام غذائي صحي، وتجنّب التدخين، والحفاظ على وزن جسم صحي. والمقلق بشكل خاص أن هذه الأنماط (غير الصحية) تزداد شيوعاً بين الشباب القطري، وبذا تعرّض صحتهم وبقاءهم في مرحلة متوسط العمر للخطر.

السلوكيات العالية المخاطر

السلوك الإجرامي والجانح

من بين العدد المحدود من الأفعال الجرمية/الجُنح التي يرتكبها الأحداث (من عمر 6-16)، كان 48% ضد أفراد و31% ضد ممتلكات. وتدل مؤشرات سلوك الجانحين المأخوذة من وزارة الداخلية لسنة 2010/2009 على أن الأكثر انتشارا منه بين الأحداث كان القيادة دون رخصة، ويليها الهروب من المنزل ثم محاولات الانتحار (شكل 4-2).

وفيات الحوادث

إنّ الوفيات الناتجة عن الحوادث والانتحار هي السبب الخارجي الرئيس للوفاة (شكل 4-3) أما الوفيات الناتجة عن القتل أو الاعتداءات العنيفة الأخرى فهي ليست ذات شأن. لكن مسببات الوفيات الخارجية تختلف بشكل ملحوظ فيما بين القطريين وغير القطريين. بالنسبة للقطريين، فإن وفيات حوادث السير على الطرق هي المسببات الخارجية السائدة، أمّا بالنسبة لغير القطريين فحوادث السير والعمل هي مسبّبات خارجية هامة للوفيات.

وبين الشباب غير القطريين، فإصابات العمل هي سببٌ مُقلق وبخاصة نتيجة السقوط من أماكن مرتفعة وبسبب الإصابة بأجسام متساقطة في مواقع العمل في الإنشاءات (شكل 4-3). ويبدو أن قطر تعاني، سنوياً، من حوالي 4-5 إصابات قاتلة متعلّقة بأماكن العمل من بين كل 100،000 عامل، وهذا تقريبا ضعف المعدل في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الذي تضع قطر فيه معايير الصحة والسلامة موضع تنفيذ مُشدّد، ولها سجل متابعة دقيق لقطاع النفط والغاز، نجد أن معايير السلامة والصحة في قطاع الإنشاءات مقصّرة. ويحفلُ قانون العمل بأنظمة الصحة والسلامة. ولكن من الضروري اتخاذ خطوات لمراجعة وتفعيل تطبيق وفرض أنظمة الصحة والسلامة هذه في مواقع العمل. وعدم التقيّد بمعايير الصحة والسلامة المهنية قد يكون له تأثير سلبي خطير على سمعة البلد.

مع أن الإتجاه المتصاعد في وفيات حوادث السير قد استقر، إلا أن هذه الحوادث تشكّل المسبب الرئيس للوفاة بين القطريين وغير القطريين لا سيما الرجال منهم (شكل 4-4). ولا تشمل هذه الحوادث السائقين والركاب فقط، بل تتعداهم إلى المشاة الذين يشكلون ثلث عدد هذه الوفيات سنوياً، مع العلم بأن معظم المشاة المتوفين هم من غير القطريين من الفئة العمرية 30 سنة فأكثر.

شكل 4-2 **سلوك الإجرام والجنوح، 2010/2009**

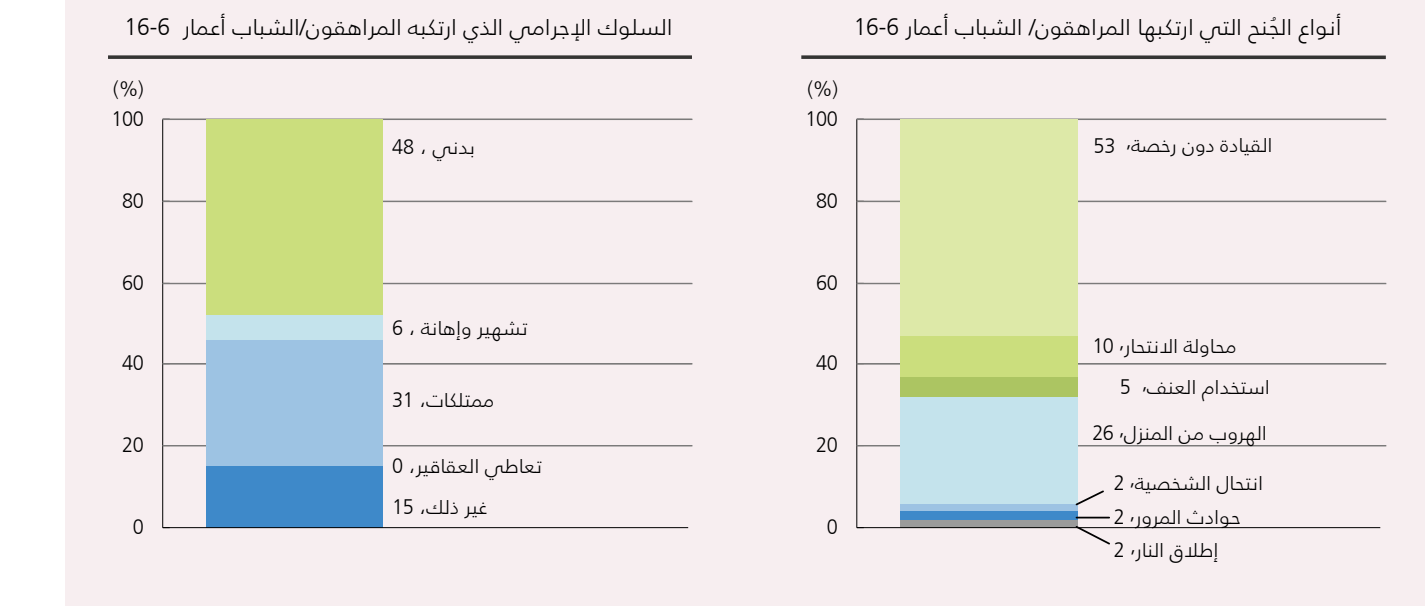

المصدر: الابراهيم، حمد (2011a) .

شكل 3-4 حوادث السير سبب رئيسي للوفيات المفاجئة ، 2009

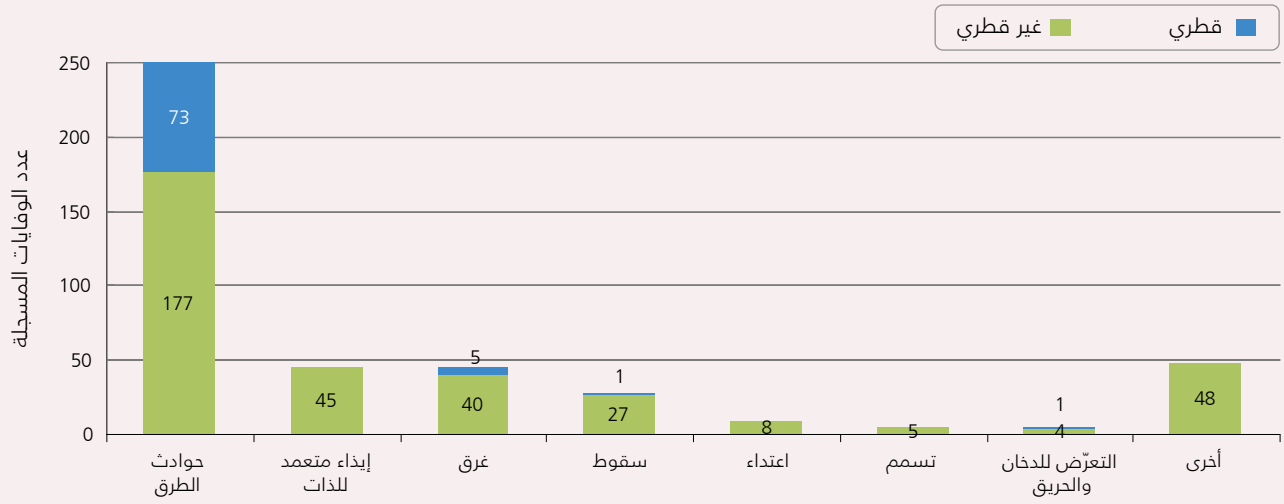

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2010c).

شكل 4-4 معدلات وفيات حوادث السير تراجعت عن ذروتها لكنها ما تزال مرتفعة بين الشباب

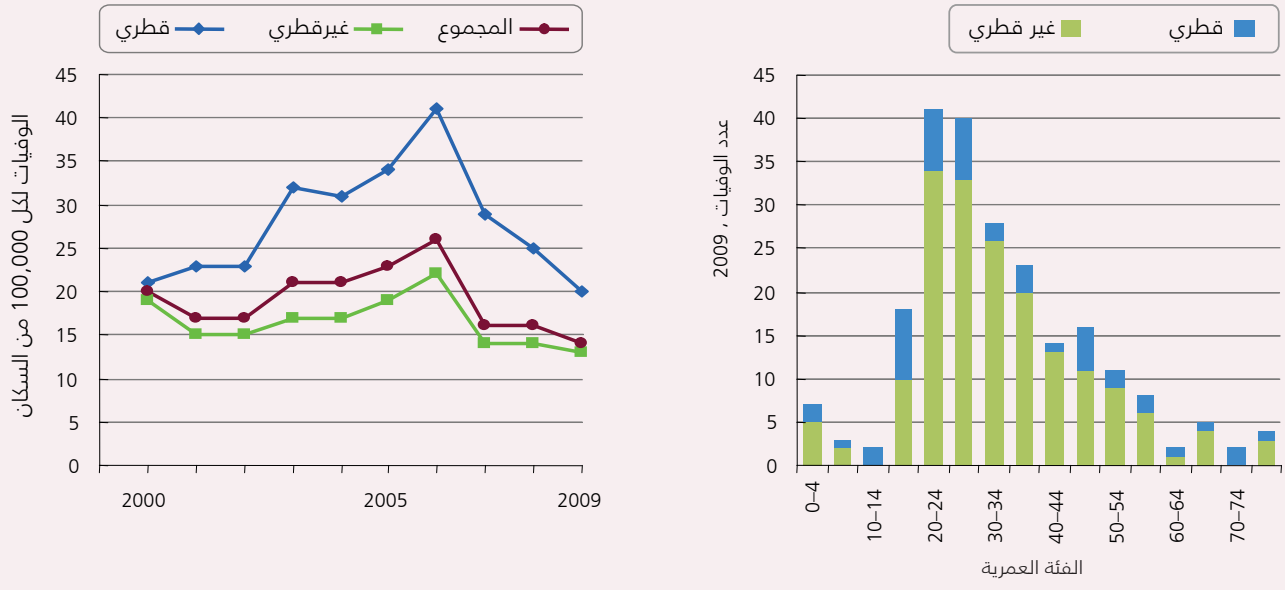

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (سنوات مختلفة) وبيانات 2009 من وزارة الداخلية (2010a).

وعموماً، فالعامل الرئيس المساهم في حوادث السير هو السلوك العالي الخطورة الذي يقوم به مستخدمو الطرق ويشمل بشكل كبير قيادة الشباب الذكور المتهوّرة. والأسباب الرئيسة لحوادث السير بقيت كما هي إلى حد كبير مع مرور الزمن، القيادة الطائشة واجتياز حاجز الوسط وعدم ترك مسافة كافية (بين السيارة والأخرى) وأخطاء تغيير المسرب (عند الدوارات وعلى الطرق السريعة) مسؤولة عن أكثر من 90% من الحوادث.

إنّ الجهود الحالية القطرية في معالجة هذه الظاهرة لم يكن لها الأثر المرغوب به بعد. فيما مخالفات السير شديدة العقوبات فهذه العقوبات لا تُنفّذ بفاعلية دائماً. وتعقُّب هذه المخالفات يتم بشكل رئيس بواسطة الرادارات والكاميرات، وكلاهما يستخدم لكشف السرعة وعدم التقيد بإشارات تقاطعات السير. وهناك استخدام محدود لدوريات الشرطة. إضافة لذلك، هنالك بدائل محتملة للتعامل بفرض نظام عقوبة النقاط. والمبادرات الجديدة في تحسين سلامة السير على الطرق، تحتاج تركيزا خاصاً على إدخال تغيُّرات سلوكية لدى الشباب القطريين الذكور.

إن إصابات حوادث السير التي غالباً ما يتم تجاهلها تشمل عدّة آلاف في سنوات الصحة المفقودة. وتفيد التقارير أن نسبة كبيرة من المرضى في قطر الذين يحتاجون لدعم طويل الأمد من "التنفس الصناعي" هم كذلك نتيجة حوادث السير. وأكثر من ذلك، فإن العديد من الضحايا الشابة نسبياً يواجهون إعادة تأهيل مديدة واحتمالات إعاقات مدى الحياة تتطلّب دعماً مالياً وطبياً، مما يزيد عبئاً مالياً واجتماعياً ثقيلاً.

الإعاقة بين الشباب

سنة 2010، كانت نسبة كبيرة من القطريين ذوي الإعاقات المعروفة إما من الأطفال تحت سن الرابعة عشرة أو من الشباب في فئة العمر 15-24 سنة. ويتراجع معدل الإعاقة باستمرار حتى بلوغ سن الخمسين وبعدها تبدأ الزيادة الحادة (شكل 4-5). وعدد الرجال المعوّقين كثيرا ما يكون مساويا لعدد النساء في معظم الأعمار، باستثناء الأعمار مابين 10-29 سنة، حيث يزيد عدد المعاقين عن عدد المعاقات نتيجة تعرضهم لحوادث السير.

شكل 4-5 **الإعاقات عالية نسبياً بين الشباب القطري، 2010**

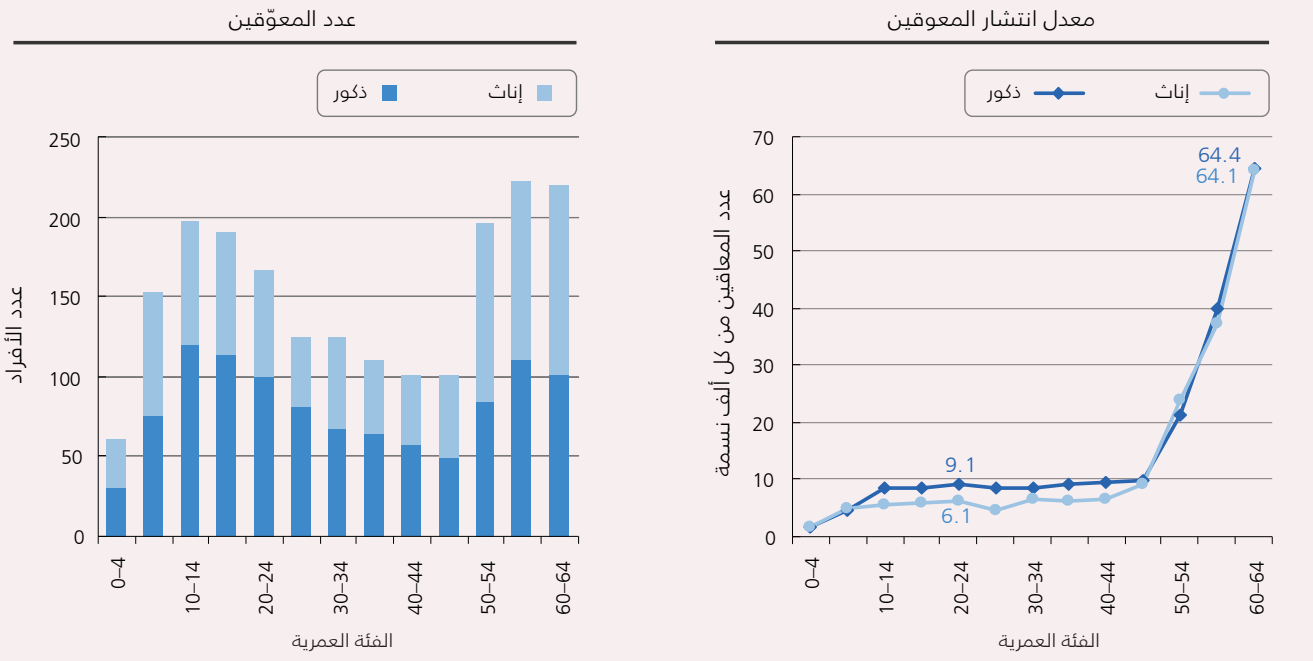

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2011f).

مخاطر أسلوب العيش

البدانة

العواقب الصحية الخطيرة لذوي الوزن الزائد أو البدناء ثابتة تماماً. فأمراض القلب والشرايين، والسكري، وأمراض الهيكل العظمي والعضلات ثم السرطانات، ذات صلة بالوزن الزائد. والمؤشر المشترك المستخدم في قياس البدانة هو "مؤشر كتلة الجسم" المرتكز على قياس تناسب الوزن مع الطول، ويُعرّف بالوزن (كلغ) مقسوما على تربيع الطول بالأمتار. تعتبر علامة "مؤشر كتلة الجسم" فوق ال 25 وزناً زائداً، بينما العلامة فوق ال 30 تحدد البدانة. وأي فرد بعلامة فوق الأربعين يوصف على أنه مريض بدانة. والعلامة بين 20 و25 تعتبر مرغوبة، ولكن هناك بيّنة على أن مخاطر المرض المزمن تزداد في حال تعدى "مؤشر كتلة الجسم" 21 نقطة.

المحافظة على وزن صحي يتطلب كلا من، عادات صحية جيدة وتمارين بدنية منتظمة. والاستهلاك الكافي للفواكه والخضار هو أحد السبل لتقليل مخاطر أمراض القلب والشرايين وبعض السرطانات، وهو هامٌ كذلك في توفير نظام غذائي منوّع (منظمة الصحة العالمية، 2003). وتوصي منظمة الصحة العالمية بمعدل من خمس حصص أو أكثر من الفاكهة والخضار يومياً "كمقدارٍ كافٍ". تدلّ النتائج الصادرة عن "المسح الصحي الوطني" لسنة 2008 أن 16% فقط من القطريين الراشدين يلبون هذا الهدف، وقد يبدو أن النسبة ستكون أدنى بعض الشيء لدى الشباب.

من المقبول بشكل عام أن النشاط البدني له تأثيرٌ حماية كبير ضد مرض نقص تروية القلب، والسكتات القلبية، والسكري من النوع الثاني وضد سرطانات معينة. والدليل يبيّن كذلك أن التمرين البدني له تأثيرات إيجابية على ضغط الدم وهشاشة العظام والمفاصل ثم الصحة العقلية والنفسية. وتعرّف منظمة الصحة العالمية التمرين "الكافي" على أنه 30 دقيقة منتظمة من الجهد الجسدي بكثافة معتدلة لمدة أقلها 5 أيام في الأسبوع. وأفاد حوالي 46% من القطريين الراشدين أنهم يقومون بتمارين كافية "معتدلة" (مثلاً، مشيٌ سريع) في أسبوع عادي. وأفاد أقل من 16% أنهم يمارسون النشاط البدني "القوي" لمدة 150 دقيقة في الأسبوع، وهو انخراط في نشاط رياضي مجهد. والنسبة المئوية للذين بسن 18 إلى 29 كانت أعلى بقليل.

وأفاد المسح الصحي الدولي (2006) أن حوالي 75% من القطريين كانوا ذوي وزن زائد وأن 40% بدناء واستندوا بذلك على قياساتهم في "مؤشر كتلة الجسم". وتُفيد تقديرات حديثة أخرى أن ثلث السكان القطريين الذكور وأكثر من اثنتين من بين خمس نساء هم بدناء (بيرم، 2010). ولدى قطر أوسع انتشار للوزن الزائد والبدانة بين الراشدين في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ومعدل قطر كذلك أعلى بكثير مما هو في معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (جدول 4-2). وأثبتت منظمة الصحة العالمية هذه المشكلة سنة 2009 في دراسة حول الدول ذات الانتشار الأعلى للبدانة لدى الراشدين، وتبيّن في الدراسة ترتيب قطر كسادس أعلى دولة في العالم. (منظمة الصحة العالمية، 2009).

جدول 4-2 **زيادة الوزن والبدانة بين الراشدين القطريين أعلى منها في البلدان المعيارية، 2010 (%)**

البلد	مجلس التعاون الخليجي، 2010			بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2010	
	الوزن الزائد (%)	البدانة (%)		الوزن الزائد (%)	البدانة (%)
قطر	**71**	**32**	فنلندة	67	21
قطريون	75	40	السويد	57	13
الكويت	70	30	النروج	57	13
الإمارات العربية المتحدة	67	25	الدانمارك	55	12
البحرين	61	21			
المملكة العربية السعودية	63	23			
عُمان	43	8			

ملاحظة: يعتبر الوزن زائداً عندما يكون مؤشر كتلة البدن أكبر من أو مساوٍ ل 25كلغ/للمتر المربّع. ويعتبر الشخص بديناً إذا زاد مؤشر كتلة البدن عنده عن 30 كلغ/للمتر المربّع.

المصدر: منظمة الصحة العالمية (2011b)، والبيانات القطرية من المسح الصحي الوطني (2008).

إنّ معدلات البدانة العالية الظاهرة في دول الخليج العربي تُعزى عموما إلى أنظمة غذائية رديئة، ومناخٍ لا يسمح بالنشاط الخارجي بل يشجع على نمط حياة "الجلوس" ثم إلى الموانع الثقافية أمام النشاط البدني. هنالك دليل على أن عادات الأكل والتمارين الجيدة بين الشباب تُغرَس في الأذهان في سن مبكرة. إنّ المسح الصحي العالمي لسنة 2006 جمع بيانات عن الأطفال القطريين دون سن الخامسة (شكل 4-6) وأكّد أن حوالي 44% كانوا بالمستوى الطبيعي, مع 28% فوق المعدل الطبيعي من (1-) الى (1+). وكانت نسبة 17% من الأطفال القطريين في الفئة (2+)، مما يدل على كتلة بدن كبيرة جدا قياسا إلى هذا العمر. ودلّ المسح على أن أقل من 50% من البنين والرجال وأقل من 40% من البنات والنساء أفادوا أنهم يشاركون بانتظام في الرياضة أو في نشاطات بدنية أخرى. وعلى العكس من ذلك، كان 12% من الأطفال القطريين في الفئة (2-)، مما يدل على مؤشر كتلة بدن منخفض جداً قياسا إلى أعمارهم. وتبلغ النسبة المئوية لهذه الفئة أربعة أمثال النسبة المتوقعة. وهناك حاجة إلى دراسات أعمق لفهم العوامل المرتبطة بهذه الظاهرة.

البدانة بين الطلبة القطريين

أجرت اللجنة الاولمبية القطرية سنة 2009 دراسة حول الوزن والطول لعينة من الطلبة القطريين أعمارهم من 12 إلى 17 سنة. وجدت الدراسة أنّه بالمقارنة مع المواطنين القطريين الراشدين وعلى الصعيد الوطني، أن فئة الطلبة لديها مستوى بدانة أعلى بكثير(جدول 4-3). ونقول من جديد، إن هذا يدل على أن عادات الغذاء والتمارين تتوطد في سنٍ مبكرة.

أظهر مسح طُبّق في المدارس، أنّ انتشار الوزن الزائد والبدانة في قطر بين اليافعين كان الأعلى في فئة العمر من 15 إلى 18 سنة واصلاً إلى 46.2% مقابل 6.6% في فئة العمر من 11 إلى 14 سنة. وبالمثل فانتشار البدانة كان أعلى لدى فئة العمر من 15 إلى 18 سنة بمعدل 9.4% مقارنة ب 4.9% لدى فئة العمر من 11 إلى 14 سنة (الإبراهيم، حمد 2010a). وفي دراسة لعادات طلبة المدارس القطريين ثبُت أن 8 إلى 11% من الطلبة ذوي الوزن الزائد يشاهدون التلفاز أثناء تناول وجباتهم (فطور، غداء وعشاء). وأن 11 إلى17% فقط من الطلبة ذوي الوزن الزائد يشاركون في نشاطات بدنية (كمال وخولي 2009). وبيّنت دراسة مماثلة أجريت على 1017 طالباً قطريا 12-17 سنة (بيرم، 2009) أن هنالك مستويات عالية جدا من البدانة لدى الأطفال، بما يزيد على 45% سُجّلوا بدناء و18% صُنّفوا مرضى بدانة.

شكل 4-6 **نسبة كبيرة من الأطفال القطريين ذوو وزن زائد، 2006**

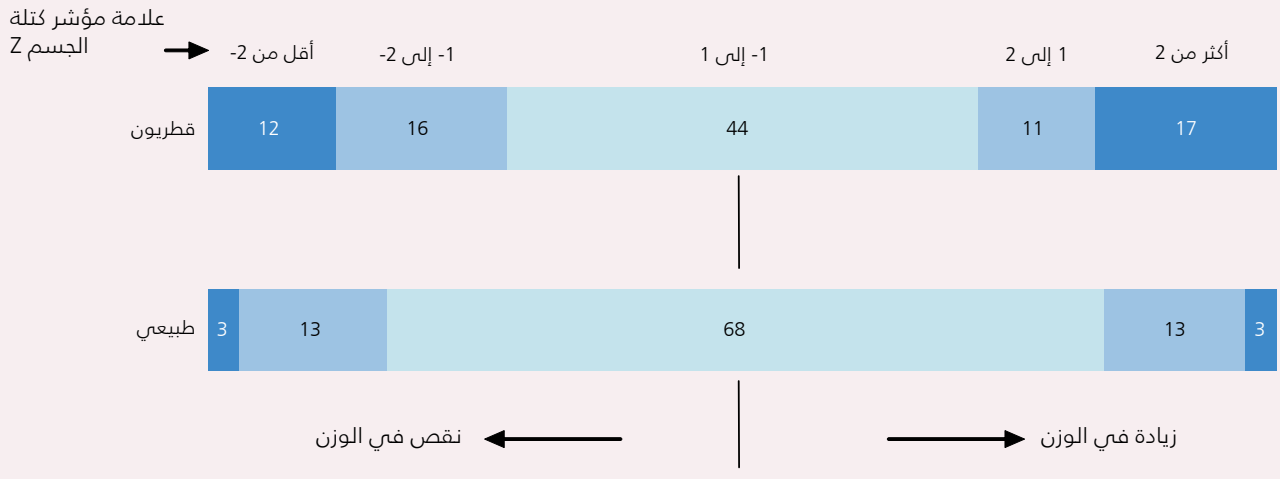

مؤشر كتلة البدن للأطفال يُقاس باستخدام علامات Z، مصنفة بخمس فئات. علامة Z السلبية تدل على مؤشر كتلة جسم أقل من المقاس الطبيعي، بينما علامة Z الإيجابية على مؤشر كتلة جسم أعلى من المقاس الطبيعي. والعلامة دون (2-) تدل على مؤشر كتلة جسم متدن جداً بالنسبة لعمر الطفل. والعلامة فوق (2+) تدل على مؤشر كتلة جسم كبيرة جداً بالنسبة لعمر الطفل. وكتلة الجسم الطبيعية هي فيما بين (1-) الى (1+).
المصدر: حسبت من المسح الصحي الوطني (2008).

جدول 4-3 **البدانة لدى الطلبة القطريين تبدأ في سنٍ مبكرة، 2009 (%)**

العمر	زيادة الوزن والبدانة (%)	البدانة (%)
12	74	42
13	58	42
14	77	50
15	70	47
16	75	50
17	69	47
17–12	70	45
18 فما فوق	75	40
القطريون وغير القطريين 18 سنة فما فوق	**71**	**32**

المصدر: بيانات الطلاب من اللجنة الأولمبية القطرية (2009a)، وبيانات الراشدين من المسح الصحي الوطني (2008).

السكري

الرُّقي بصحة الشباب يتطلّب تدخل القطاع العام. وتحاول معظم الحكومات التخفيف من السلوك المتهوّر من قبل الشباب الذي يُعتبر ضاراً بصحتهم مستقبلاً. فالأفراد، والشباب تحديداً لديهم معلومات منقوصة عن عواقب سلوكهم مع مرور الزمن. وهم لا يعرفون متى قد يواجهون العواقب الوخيمة لسلوكهم, (مربّع 4-2).

كانت البدانة وماتزال على صلة وثيقة بخطر الإصابة بالسكري الذي يهدد بأن يصبح مشكلة صحية كبيرة. ومعدّل الانتشار بين القطريين هو بحوالي 12% قدّرَهُ المسح الصحي العالمي سنة 2006 (المسح الصحي الوطني 2008)، والتقدير الذي صدر في 2006 هو أكثر من ضعف المعدل العالمي (المُقدَّر بحوالي 5%) وأعلى بكثير من المعدّل لدى غير القطريين، الذي يقل عن 7%.

مربّع 4-2 **قضايا الصحة معقدة وتحتاج اهتماماً مناسباً**

الصحة قضية متشابكة ولها تفاعلات هامة عديدة بين التغذية والبدانة والسكري. النقص في فيتامين د هو مشكلة شائعة بين الأطفال القطريين، وتناوُل مُتَمِّم فيتامين د ضئيل جداً لدى الأطفال المصابين بالسكري. ونقص فيتامين د يصبح شديدا جدا لدى الأطفال المصابين بالنوع الأول من مرض السكري.

الناس المصابون بالنوع الثاني من السكري هم عادة أكثر بدانة ومتزوجون بنسبة كبيرة بأقارب من الدرجة الأولى مقارنة مع أناس غير مصابين بالسكري. إضافة لذلك فعادات التدخين وتاريخ مرض السكري في العائلة لهما علاقة قوية بالأشخاص الذين يصابون بالسكري .

ودليل آخر على ترابط العوامل الصحية يأتي من دراسة على أطفال قطريين مصابين بالكساح. وبيّنت الدراسة وجود احتمال عال بأن لدى هؤلاء الأطفال تاريخ عائلي من نقص فيتامين د (44.2%) و مرض السكري (33.5%)

المصدر: الإبراهيم، حمد (2011a).

وهنالك أكثر من 10% من الراشدين في المسح الصحي العالمي الذي أجري سنة 2006 صُنّفوا أنهم في مرحلة ما قبل الإصابة بالسكري استنادا إلى مستويات مرتفعة في قياس سكر الدم. وفي قطر نجد أن هجمة مرض السكري لدى الأحداث هي أقوى منها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. إن انتشار السكري ومعدلات الوفيات بسببه على احتمال كبير أن تزيد أكثر في المستقبل وأحد الأسباب هو في النسب المرتفعة بقدر كبير لدى القطريين المصابين بالسكري من النوع الثاني في هذه الأيام. وسبب آخر هو أن المخاطر تزيد مع التقدم في السن. ومع أن الاستعداد الجيني/الوراثي هو عامل هام في انتشار النوع الثاني من السكري، فإن شؤون الحياة تؤثر بشكل كبير على كل من مخاطر الإصابة بالمرض والأنماط المرضية الناتجة عنه. وقد قُدّر أن حوالي 90% من النوع الثاني من السكري مرتبطة بالوزن الزائد (حسين، كوار، نهار، 2007).

وتُبذل الجهود لرفع درجة الوعي بالسكري بين الشباب. وتقوم جمعية قطر للسكري بزيارات مدرسية لرفع مستوى الوعي بالسكري وبالخيارات الصحية وتشارك في "معارض الصحة والعافية"، كالمعرض الذي نظمته كلية شمال الأطلنطي في قطر، ليشجع على الخيارات الصحية ودرجة الوعي بالسكري بين ذوي الأعمار 18–24 سنة (الإبراهيم، حمد 2011b).

التدخين وسوء استخدام العقاقير

استعمال التبغ هو أحد الأسباب العالمية الرئيسة في الوفيات المبكرة والأمراض التي يمكن الوقاية منها. جميع أشكال استهلاك التبغ مدمرة للصحة، حتى في حال تدخينه أو مضغه. ويُعتقد أن التبغ مسؤول عن أكثر من 10% من الوفيات بين الراشدين. والأمراض الرئيسة المصاحبة لتدخين التبغ هي سرطان الرئة (وسرطانات أخرى)، وأمراض الشرايين (بما فيها أمراض القلب والسكتات الدماغية)، والتهاب الشُّعَب الرئوية (البنك الدولي 1999).

إجمالاً، أفاد عام 2006 حوالي 14% من الراشدين في قطر أنهم دخنوا بانتظام أو بغير انتظام في المسح الصحي العالمي في 2006، و11% من المستجيبين ذكروا أنهم يدخنون كل يوم. وكانت المعدلات للقطريين مشابهة، (المسح الصحي الوطني، 2008). إنّ انتشار التدخين بين الرجال في قطر (24%) كان أعلى بكثير منه بين النساء (3%). وهذه الأرقام قد تقلّل من معدلات الانتشار الحقيقية وبخاصة للنساء، لأن التدخين يعتبر غير مرغوب اجتماعياً.

مربّع 3-4 **التدخين قضية بارزة بين الشباب**

المسح العالمي للتدخين لدى الشباب في قطر الذي أجري سنة 2004 كان مسحاً مركّزا على مدارس فيها طلبة بأعمار من 14 إلى 16 سنة. بعض النتائج البارزة هي:

الانتشار

- 26% من الطلبة كانوا قد دخنوا السجائر (بنين 36% وبنات 18%)
- 20% حاليا يستخدمون أحد منتجات التبغ (بنين 26% وبنات 15%)
- 10% حاليا يدخنون السجائر (بنين 15% وبنات 5%)
- 16% حاليا يستخدمون منتجات تبغ أخرى (بنين 19% وبنات 14%)
- 19% من الذين لم يدخنوا بتاتاً يُحتمل أن يبدؤوا التدخين في السنة القادمة

المعرفة، المواقف، سهولة الحصول والوفرة

- 30% يعتقدون أن البنين المدخنين و21% يعتقدون أن البنات المدخنات لهم ولهن أصدقاء وصديقات أكثر.
- 21% يظنون أن البنين المدخنين و15% يعتقدون أن البنات المدخنات يبدون أكثر جاذبية
- 21% عادة يدخنون في البيوت
- 47% يشترون السجائر من الحوانيت
- 73% من الذين اشتروا السجائر من الحوانيت لم يُرفَض البيع لهم بسبب أعمارهم
- أكثر من 80% من الطلبة يعتقدون بوجوب منع التدخين في الأماكن العامة
- ثُلثا المدخنين يريدون الإقلاع الآن، وثلثا المدخنين حاولوا الإقلاع خلال السنة الماضية
- 60% من الطلبة شاهدوا رسائل إعلامية ضد التدخين في الأيام الثلاثين الماضية
- 70% من الطلبة شاهدوا إعلانات مؤيدة لتدخين السجائر في الأيام الثلاثين الماضية

التعرض لبيئة دخان التبغ مرتفع:

- ثلاثة من كل 10 طلبة يعيشون في منازل فيها آخرون يدخنون بوجودهم
- حوالي النصف يتعرضون للتدخين في الأماكن العامة
- ما يزيد عن ربع الطلبة لهم على الأقل أحد الوالدين من المدخنين
- 11% جميع أصدقائهم أو معظمهم يدخنون

المصدر: CDC, (2009)

مربّع 4-4

الأنظمة التي تحكم استخدام التبغ

سنة 1980 كان على المعلنين عن منتجات التبغ في قطر أن يضعوا ملاحظة تقول "التدخين مضرٌّ بصحتّك" . ثمّ في سنة 1982 أُدخِلت ضريبة على منتجات التبغ وسنة 1999 رُفِعَ معدل الضريبة على منتجات التبغ إلى 150%. وخُصّصَ 2% من هذه الضريبة للتربية الصحية ومكافحة التدخين. وصدر القانون الأميري رقم 20 لسنة 2002 لمراقبة استخدام منتجات التبغ وبيعها، ثم لمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة. وهذا القانون يمنع أيضاً بيع السجائر لأي شخص دون 18 سنة وعلى مسافة 500 متر من أي مؤسسة تعليمية. كما أن زراعة التبغ ممنوعة في قطر.

المصدر: الإبراهيم، حمد (2011a).

إنّ المسح العالمي للتدخين لدى الشباب في قطر الذي أجرته المراكز الأمريكية للوقاية من الأمراض والسيطرة عليها، تضمّن بيانات حول انتشار تدخين السجائر والتبغ، وتضمّن كذلك معلومات عن خمسة محددات لاستعمال التبغ: سهولة الحصول عليه/ توفّره وسعره، والتعرّض لبيئة تدخين التبغ، والإقلاع عن التدخين، ووسائط الإعلام والدعاية، ثم المنهاج المدرسي. وهذه المحددات هي مكوّنات تستطيع قطر إدخالها في برنامج شامل للسيطرة على التدخين.

إنّ المَسْحيْن العالميين للتدخين لدى الشباب اللذين أُجْرِيا عام 2004 و2007 يُبيّنان استخداماً عالياً ومتزايداً للسجائر ومنتجات التبغ الأخرى لدى الطلاب البالغين 14-16 سنة (العوا وآخرون، 2010). والمسح الذي أجري سنة 2004 وفّر تفاصيل شاملة ليس فقط عن انتشار التدخين بين اليافعين الصغار، ولكن ايضاً عن المعرفة والمواقف/الاتجاهات، وسهولة الحصول على التبغ ووفرته، ثم التعرض لبيئة تدخين (مربّع 4-3).

كشفت دراسة غير منشورة أجريت في المدارس سنة 2009 على طلبة يافعين بين سن 15-18 أن تدخين التبغ لم يكن النوع الوحيد من سوء استخدام العقاقير بين الشباب القطري (الإبراهيم، 2011). انتشار تدخين الشيشة/الأرجيلة كان بنسبة 26% للذكور و12% للإناث أو حوالي 19% بالإجمال. وانتشار مضغ التبغ في فئة العمر من 15 إلى 18 سنة كان 6.8%. وهذا جدير بالملاحظة لأن القانون القطري (مربّع 4-4) يحرّم بيع منتجات التبغ لأي شخص دون 18 سنة من العمر. ووجد المسح أن انتشار استعمال العقاقير غير الشرعي كان تقريبا 2% بين ذوي الأعمار من 15-18 سنة. أكثر من 4% من الطلاب اعترفوا بشرب الكحول، وأكثر من 12% استخدموا مواد الاستنشاق. وقالت الإناث أنهن استخدمن مواد الاستنشاق أكثر من الذكور (16% مقابل 8%).

تعاطي العقاقير

إن تعاطي العقاقير يتسبب في مشكلة للصحة العامة تؤثّر على جميع المجتمعات. لكن بناء على المعلومات المتوفرة من وزارة الداخلية لا يمثّل إساءة استخدام العقاقير مشكلة كبيرة في قطر تؤثّر في صحة ورفاه الشباب، مقارنة بالسكري والبدانة. ويبدو أن الجرائم المرتبطة بالعقاقير التي يرتكبها قطريون قد تراجعت في السنوات الأخيرة (وزارة الداخلية، 2010b).

تهدف الاستراتيجية الوطنية لضبط العقاقير في قطر 2010-2015 إلى تعزيز دور المؤسسات الحكومية المختلفة العاملة معاً لمعالجة تعاطي العقاقير. كما أنّ إدارة الوقاية من المخدرات في وزارة الداخلية تكافح جرائم المخدرات، بما فيها التهريب والترويج، والحيازة، والجرائم عبر الحدود. واللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات تقترح سياسات لمكافحة وعلاج وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات والكحول. وتعمل هذه اللجنة بالتعاون مع منظمات محلية وإقليمية ودولية لإزالة زراعة المخدرات ومصادرة العقاقير المخدّرة أو مواد الهلوسة، ومراقبة النشاطات المشروعة المعنية باستيراد العقاقير المسموح بها قانونياً.

وتعمل قطر بين طلبة المدارس والجامعات على رفع مستوى الوعي بأخطار تعاطي العقاقير. ومستقبلاً يجب التركيز على الإعلان في مواقع الإنترنت ذات الشعبية أو القنوات الفضائية كوسيلة بديلة لرفع مستوى الوعي بأضرار ومخاطر العقاقير.

صحة الشباب ورفاهه من خلال الرياضة

الرياضة أداة قوية لبناء مجتمع صحي ومتماسك. ويعود النشاط البدني بمجموعة من الفوائد البدنية والاجتماعية والنفسية. وبشكل خاص يَكسب الأطفال والشباب من النشاط البدني أكثر من مجرد صحة بدنية. فالانخراط في الرياضة من سن مبكرة يساعد على بناء الشخصية والانضباط لدى الأطفال واللذين يمكن تطبيقهما في نواحٍ أخرى في حياتهم. ولدى قطر عدد سكان متنام وشاب وميسور ولديه وقت فراغ كافٍ، لكن المشاركة في الرياضة والأنشطة البدنية تظل أقل من المأمول.

تستمر قطر في الالتزام بزيادة المشاركة في الرياضات وفي ممارسات نمط حياة نشيط بين سكانها لتحسين النتائج الصحية ولتكوين صداقات عالمية ثم لتحسين العلاقات بين الدول حول العالم. في يناير 2011 نجحت قطر في استضافة كأس آسيا الذي ينظمه اتحاد كرة القدم الآسيوي – وكانت قد نجحت في استضافة الألعاب الآسيوية عام 2006.

فازت قطر في المنافسة على استضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم سنة 2022، وتقدمت بعرض رسمي لاستضافة الألعاب الأولمبية سنة 2020. إن هذه المبادرات ستعزز مركز قطر كوجهة تقصدها الرياضات الدولية. ويتماشى هذا التوجه مع رؤية اللجنة الأولمبية القطرية التي تقوم على تشجيع الشباب القطري على مزيد من المشاركة في الألعاب الرياضية. وإضافة إلى مشاركتهم في الألعاب الرياضية، سيشارك الشباب القطري في الأعمال التنظيمية والإدارية والتطوعية في مجال الرياضة.

وتقدّم الأحداث الرياضية الكبيرة في الدوحة فرصاً للشباب لمشاهدة أبطال الرياضة العالميين يتنافسون في رياضات مثل كرة المضرب، الغولف، سباق الدراجات النارية، ألعاب القوى ثم كرة القدم. وحين يترافق ذلك مع "عيادات رياضية" يديرها لاعبون عالميون بارزون، تولّد هذه الأحداث قيمة أكبر لأن الشباب يشاركون في أدوار متنوعة وينالون مساعدة من اللاعبين الأبطال ويُحفَّزون أكثر للعب وصولاً إلى أعلى المستويات. والأحداث تمكّن الشباب كذلك من المشاركة كمتطوّعين في الملاعب وخارجها، وتعزّز الصداقات، والعمل كفريق، وشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية، ثم مهاراتهم في مجال العلاقات الشخصية.

أنماط الحياة الصحية

الرياضة والنشاط البدني هي أجزاء لا تتجزّأ من أنماط الحياة الصحية. ومعروف أنها تخفّف مخاطر أمراض القلب والشرايين، وضغط الدم المرتفع والسكتات وتساهم في أنماط الحياة الصحية، وتساعد كذلك في الحد من اكتساب الوزن الزائد. التربية البدنية والصحية ضروريتان للمناهج المدرسية، ويجب التركيز بشكل خاص على حصص التربية البدنية في المدارس الإعدادية والثانوية. فالبرامج والنشاطات الرياضية للطلبة مثل الجري، قيادة الدراجات، السباحة، وتمارين أيروبكس يجب أن يتم تشجيعها باستمرار والتركيز الخاص على التربية البدنية هو مكوّن أساسي في السيطرة على البدانة وفي مراعاة الوزن الصحي للبدن.

تفتخر قطر بتاريخها الحديث من الإنجازات في مجال الرياضة التي شهدت توسعاً في جميع أنواع الأنشطة الرياضية والمشاركة في المباريات الدولية. وتتولى أجهزة مستقلة إدارة النشاط الرياضي وتنمية الشباب. ويشجع كل جهاز منها الحركة الرياضية النشطة وممارسة الشباب للعادات الصحية والنشاط البدني والتمارين المنتظمة كجزء من أسلوب الحياة الصحي.

من خلال برنامج "أسباير النشط" للشباب والنساء والأطفال الذي يركز على اللياقة البدنية، والصحة وتمارين الأطفال، تقدّم "أكاديمية أسباير للتميّز الرياضي" تشكيلة منوّعة من الأنشطة البدنية الترفيهية، ومن دورات اللياقة البدنية. وقد حقّق هذا البرنامج نجاحاً غير مسبوق في المساهمة برفاه هذه الفئات من خلال الإيروبكس، والتدريب في الحلبة، والتدريب البدني، واليوغا والرقص (بايلتس)، والسباحة، وفنون القتال، ثم حصص لياقة بدنية للأمهات والأطفال الصغار.

صندوق الرياضة العالمي هو مبادرة تنموية للأمم المتحدة ترعاها اللجنة الأولمبية القطرية وتساعد الشباب من سن 11 الى 17 ليعيشوا بأمان أكثر وسلام أقوى من خلال الرياضة فيما هي تعلمهم كيفية اللعب بحسب القوانين والانخراط في فرق العمل وإبداء الاحترام لبعضهم بعضا. ويهدف هذا الصندوق إلى استخدام الرياضة للمساعدة على تحسين الصحة البدنية والنفسية وتعزيز المهارات الاجتماعية الإيجابية، وحماية الشباب من إغراءات المخدرات وجنوح الأحداث. وينظم الصندوق مخيمات دورية للشباب، في قطر وأماكن أخرى، وأحدثها أقيم في الدوحة سنة 2010. وأتاحت هذه المخيمات الفرصة للشباب القطري ليختبر الرياضة مع شباب مثلهم من بلدان أخرى في الوطن وفي الخارج.

مشهد متكامل للرياضة

لتحسين الصحة العامة للسكان لا بد من التزام متبادل بين الدولة ومواطنيها لتعديل مناسب لأنماط الحياة. ولا بد أيضاً من التزام جميع قطاعات الحكومة للعمل سوياً لتشجيع حياة صحية ناشطة للجمهور وذلك بدمج الرياضة والفعاليات الرياضية في جدول أعمال صحة وقائية أوسع.

مجال الرياضات المنظمة في قطر يتّبع نموذجاً مركزيا بدرجة كبيرة مبنياً حول اللجنة الأولمبية القطرية و"مؤسسة أسباير"، مع مختلف الاتحادات الرياضية والأندية واللجان الرياضية التي توجّه المشاركين نحو هذه المنظمات. وهنالك هيئات جانبية كثيرة تشمل تلك التي تخدم التعليم، والصحة، والبيئة، والثقافة، والسياحة/الترفيه ثم قطاعات الشباب التي تتعاون مع منظمات رياضية متخصصة.

واللجنة الأولمبية القطرية مسؤولة عن تعزيز المبادئ الأولمبية وتسهيل الرياضة بدءا من القاعدة الاجتماعية وصولاً إلى أداء النخب. ويمتد مجال عملها من بناء المواقع الرياضية وتمويل الاتحادات إلى تنمية الرياضيين وإدارة المباريات الوطنية والدولية.

"مؤسسة منطقة أسباير" مسؤولة عن تنمية الأبطال الرياضيين وتعزيز أنماط الحياة الصحية من خلال ثلاث وحدات عمل استراتيجية هي:

- أكاديمية أسباير التي تقدّم فرص تدريب في الألعاب الرياضية للشباب ومسؤولة عن تحديد وتحويل طلاب رياضيين واعدين إلى منافسين من مستوى عالمي؛
- "سبيتار"، هو أوّل مستشفى متخصص في الطب الرياضي وطب العظام والعضلات في منطقة الخليج ويوفّر العناية بالوقاية من الإصابات ، وتحسين الأداء، والبحث في الطب الرياضي والتوعية الغذائية؛
- لوجستيات أسباير، التي تبني المرافق الرياضية وتدير شؤونها في منطقة أسباير.

مربّع 4-5

برامج أكاديمية أسباير طويلة الباع

أكاديمية أسباير لها مراكز طويلة الباع تركّز على الأطفال في سن الدراسة، الناطقين بالعربية، وهي تمكّن الرياضيين الموهوبين من أن يُؤخذوا بالحسبان عند الاختيار لدخول "أكاديمية أسباير للتميّز الرياضي". ويتم توفير نوعين من البرامج، "برامج تنمية المهارات الرياضية المتعددة" و"برامج تنمية خاصة برياضة محددة".

الهدف الرئيس لبرامج تنمية المهارات الرياضية المتعددة هو زيادة عدد القطريين والعرب الآخرين من البنين والبنات من سن 6-14 القادرين على إتقان مهارات النمو الحركي وأساسيّات الحركة المطلوبة للمشاركة المتكررة في الرياضات.

وهذا البرنامج يعمل بنسبة لا تزيد عن 16 طفل للمدرب (أقل من ذلك لبعض المجموعات) وكل مدرّب هو مدرّس تربية بدنية مؤهّل أو مدرب مجاز.

"ورشات عمل تنموية خاصة بالرياضة" هي ورشات لمدة 8 أسابيع في الرياضة يشارك فيها المدعوون فقط حيث يجب أن يكون الأطفال قادرين على إظهار المهارة والرغبة. ويقوم بورشات العمل هذه إما موظفو أكاديمية أسباير أو مدربو الاتحاد.

المصدر: بيرم (2010).

الشباب الراغبون في ممارسة رياضة منظمة وتنافسية قد يختارون مدخلاً من المداخل التالية:

- مباشرة من خلال نادٍ أو اتحاد؛ عن طريق برامج تربية رياضية مدرسية
- البرنامج الأولمبي المدرسي (وهو حدث سنوي تنظمه اللجنة الأولمبية القطرية)؛
- برامج "أكاديمية أسباير" للرياضات المتعددة وبرامج تنمية رياضات خاصة (مربّع 4-5) و
- من خلال نوادٍ ومراكز رياضية خاصة ليست مرتبطة مباشرة بمنظمات رائدة.

الوصول إلى مواقع الرياضات واستخدامها

جميع البلدان التي تطوّر برامج رياضية للشباب يلزمها بنية تحتية رياضية فاعلة. على كل حال، غالباً ما تُوجَدُ صعوبة في إيجاد مساحات من الأرض كبيرة ومناسبة، جاهزة ويسهل الوصول إليها من قبل الشباب والرياضيين والمشاهدين على حد سواء. وتشمل بنية تحتية كهذه مساحات داخلية وخارجية للنشاطات الرياضية غير الرسمية وللتدريب المفتوح أو المنظّم، وكذلك للمباريات الجادة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن التنافس بين حاجة الجمهور إلى مساحات خلية وبين المساحات المخصصة لاستخدام النخب الرياضية سينتج عنه نفقات باهظة ونشاطات متضاربة. في قطر، ومنذ سنة 2004، يُنَفّذُ برنامج إقامة بنية تحتية متناغمة لبناء تسهيلات أكثر للرياضات التنافسية، ملاعب متجاورة ومراكز ثقافية لكي تتيح للشباب الانخراط في الرياضة. وبينما تبني اللجنة الأولمبية الرياضية معظم المرافق الرياضية العامة لخدمة الأندية والاتحادات، فهنالك كذلك العديد من المواقع التي تديرها كيانات خاصة – وخاصة في الرياضات القتالية مثل، التكواندو والجودو والكاراتيه.

وهناك مرافق رياضية إضافية كبيرة في "منطقة أسباير"، وفي قواعد الشرطة والجيش، والمدارس المستقلة، والمدارس الخاصة، والفنادق، وفي مؤسسات خاصة أخرى. وهكذا ازداد العدد الفعلي لأماكن الشباب التي يمارسون فيها اهتماماتهم الرياضية في السنوات الأخيرة. أمّا الأمكنة العامة المفتوحة للرياضات غير النظامية فمحدودة.

إنّ مسارات المشي على طول كورنيش الدوحة و"منطقة أسباير" تُستخدم بشكل كثيف تماما. ومع ذلك، هنالك نقص في المتنزهات الملائمة لألعاب الكرة وللرياضات التي تتطلّب أي نوع من الأدوات والمعدات.

المواقع التي تديرها اللجنة الأولمبية القطرية تستخدم، على الغالب حصرياً، إما للتدريب الرياضي أو للأحداث التنافسية. مع الميل المتزايد لاستخدام المواقع الرياضية المتعددة الأغراض عالمياً لأغراض أخرى مثل الجوقات (الحفلات الموسيقية) والاحتفالات، والولائم ولأحداث متعددة الرياضات.

مشاركة محدودة رغم الفوائد الصحية الكبيرة

المشاركة في الرياضة المنتظمة محدودة، فتسجيل الرياضيين الذكور في الاتحادات الرياضية القطرية لم يتماش صعوداً مع النمو السريع في عدد السكان. ويُعزى هذا بدرجة كبيرة لهجرة العمال الذكور غير المهرة إلى قطر الذين لا يمارسون الرياضة المنتظمة. وعلى كل حال، هنالك نمو ثابت في تسجيل رياضات الإناث، في معظم فئات العمر، رغم أن الأعداد المشاركة تبقى صغيرة جداً.

شكل 4-7 عدد الرياضيين المتزايد في قطر

غالبية الرياضيين القطريين ذكور

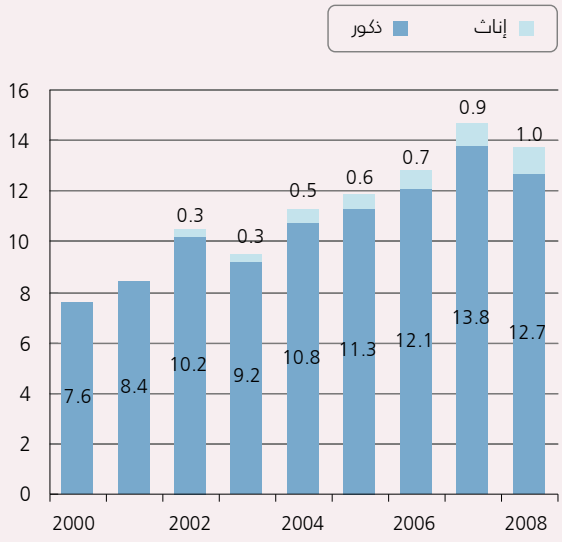

الرياضيون القطريون الأطفال والصغار والشباب كانوا الأكثر زيادة

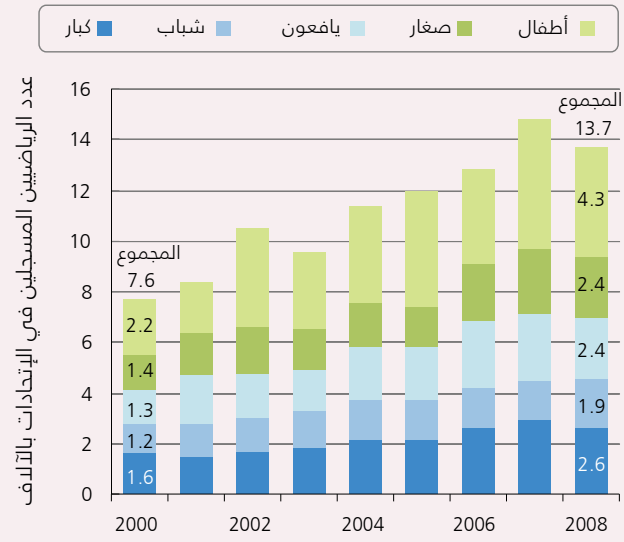

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (2009b).

عدد الرياضيين القطريين (اللاعبين المسجلين في فرق الاتحادات وفي الأندية الرياضية) ازداد من 7،500 في الموسم الرياضي لعام 2000، إلى 13،700 في عام 2008، بمعدل نمو سنوي بلغ 7.8% خلال هذه الفترة. بحسب الفئة فإن عدد المشاركين الأطفال قد ازداد من 8.9% فوق المعدّل الوسطي. وفئة الصغار ازدادت بالمعدل الوسطي أما الباقون فقد ازدادوا إلى ما دون المعدل الوسطي. وفيما حصة الإناث القطريات من الرياضيين صغيرة جداً، غير أنها ترتفع وتزداد من كمية لا تذكر سنة 2000 إلى 7.3% سنة 2008 (شكل 4-7).

واللافت في الأمر، أن الزيادة في عدد الرياضيات الإناث في السنوات الست حتى 2008، بحوالي 23%، كانت أكبر بكثير من الزيادة في عدد الرجال التي كانت حوالي 4%.

جدول 4-4 زيادة مشاركة القطريات في الرياضة والأنشطة البدنية، 2009 (%)

انتظام المشاركة	التوزيع (%)	نوع النشاط	التوزيع (%)
تشارك بانتظام	15	المشي	58
تشارك أحيانا	36	الجَري	12
تشارك نادراً	32	تمارين الأيروبك	14
لا تشارك أبداً	17	السباحة	6
		غير ذلك	10

ملاحظة: البيانات ل 959 مستجيب.
المصدر: اللجنة الأولمبية القطرية (2009b).

مربّع 4-6

العوامل التي تمنع مشاركة النساء القطريات في النشاط البدني

انتظام المشاركة
- نقص في المشاركة المنتظمة
- قلة المرافق المناسبة

المشكلات التي تعيق المشاركة
- التقاليد العائلية
- الإحراج أن يُشاهدن أثناء التمرين
- الذكور في العائلة يمنعون الخروج الى الرياضة
- مسؤوليات الحياة اليومية يمنعنهن من المشاركة

المطلوب
- أماكن مناسبة لتمرّن النساء
- تغيير المواقف من طرف العائلة

الميزات الشخصية للنساء
- الوضع الصحي للنساء لا يسمح لهن بالتمرُّن
- اعتقاد النساء أن الرياضة للرجال وليست للنساء
- جسم المرأة غير مناسب للتمارين
- التمرين يمكن أن يسبب الأذى للنساء

المطلوب
- استبعاد المفاهيم الخاطئة
- توعية الرجال والنساء بالمنافع

القصور في برامج ومرافق التمرين
- نقص في الإرشاد حول ماذا نفعل وكيف نقوم به
- نقص في البرامج السهلة المشجعة على المشاركة
- النقص في الرياضات الجماعية المشجعة على المشاركة
- النقص في البرامج لمختلف الأعمار

المطلوب
- برامج مكيفة بحسب الحاجة
- نساء قطريات مؤهلات كمدربات

النقص في المعلومات والتثقيف في الرياضة
- نقص الإرشاد حول إسهام الرياضة في الصحة
- نقص في التوعية حول ظروف خاصة (مثلاً، البدانة، الحمل، ما بعد الولادة، الدورة الشهرية)
- نقص في التواصل بين برامج الإعلام الرياضي والنساء
- غياب البرامج الإعلامية التي توضّح العلاقة الإيجابية بين الشرع الإسلامي والرياضة

المطلوب
- مشاركة الإعلام في برامج المعرفة الصحية والتربية
- ضمان توافق النشاط الرياضي مع الشرع الإسلامي
- تثقيف الأفراد حول المخاطر المعضين لها

المصدر: اللجنة الأولمبية القطرية (2009b).

وتلعب النساء دوراً حاسماً في تعزيز أنماط الحياة الصحية من خلال تأثيرهن على صحة أطفالهن ورفاههم. سنة 2009، كانت اللجنة الأولمبية القطرية قلقة حول صحة النساء القطريات ولياقتهن وكيف يؤثر ذلك على أطفالهن، فبادرت اللجنة بدراسة حول مشاركتهن في الرياضات وفي الأنشطة البدنية. وجدت الدراسة أن 15% فقط من النساء القطريات بعمر 15 سنة وما فوق شاركن بانتظام في الرياضة. وأكثر من نصف المستجيبات إما أنهن لم يشاركن أو نادراً ما فعلنَ. وكانت أكثر الرياضات والأنشطة البدنية التي شاركن فيها بانتظام المشي، الجري/الركض، تمارين الأيروبك، والسباحة (جدول 4-4).

برغم الفوائد الكثيرة التي تكتسبها النساء من خلال الرياضة والنشاط البدني، فمازال الكثير من العوامل يعيق مشاركتهن. وهناك دراسة أجرتها اللجنة الأولمبية القطرية تشير إلى أنّ التأثيرات الاجتماعية وتأثيرات البيئة المحلية كانت أكثر العوامل الهامة في تقييد مشاركة النساء القطريات (مربّع 4-6).

بتجميع القضايا بحسب تكرار الاستجابات وجدت الدراسة أن العدد الأكبر من المخاوف كان مردُّه إلى: الجوانب الاجتماعية والمجتمع المحلي (82%)؛ المشكلات المرتبطة بالمعلومات وبالتربية الرياضية (80%)؛ المشكلات المرتبطة بخصائص النساء (76%)؛ ثم المشكلات المرتبطة بالمرافق والبرامج (75%). ترتيب هذه المخاوف يُفيدُ أن البيئة الصغيرة المتماسكة، كتلك الخاصة بالقطريين، تفرض شكلاً من أشكال السلوك الذي يجب أن يراعي العادات السائدة.

التربية البدنية في المدارس والبرنامج الأولمبي

سنة 2007 تعهّد المجلس الأعلى للتعليم مشروعاً لبناء قدرات الأجهزة المعنية بتوفير النشاط البدني في المدارس ومواقع التجمعات السكانية. كان الهدف زيادة انتظام المشاركة في النشاط البدني بين الطلبة وزيادة جودة النشاطات المقدمة ولتحسين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في الرياضة مدى الحياة. نفّذت جميع المدارس المستقلة "منهاج التربية البدنية الجديد". والتربية البدنية الآن إلزامية في مدارس الحكومة من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر.

هنالك خطة استراتيجية لسنة 2013 لتحسين نوعية التربية البدنية التي تُدرّس في المدارس قد تم تطويرها لتعالج التحديّات التي يواجهها صانعو السياسة ومديرو المدارس والأهالي. وقسم رئيس من هذا التحدّي يرتبط بمركزية النشاط البدني في البيئة المدرسية أكثر من كونه موضوعاً دراسياً هامشياً.

في عام 2007 تم إطلاق "برنامج أولمبي مدرسي" سنوي بمبادرة من سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، يهدف إلى إلهام الصغار في المدارس الحكومية والخاصة للمشاركة في الرياضة وتبني أنماط حياة نشطة وصحية. وتحت رعاية اللجنة الأولمبية القطرية والمجلس الأعلى للتعليم وبضيافة "أسباير دوم" يتم اختيار موضوع لبرنامج جديد كل سنة ويشارك في إدارته وزارة أخرى وأجهزة حكومية ذات صلة. وشملت المواسم الحديثة موضوعات مثل الرياضة والصحة، والرياضة والبيئة، وثم الرياضة والثقافة.

جدول 4-5 **زيادة كبيرة في مشاركة البنين والبنات في البرنامج الأوليمبي لمدارس قطر**

الموسم	المشاركون			مجموع الطلبة	نسبة المشاركة (%)
	بنين	بنات	المجموع		
	عدد المشاركين في الرياضات الفردية – ألعاب القوى، المبارزة، الجمباز، السباحة وكرة الطاولة				
2008/2007	974	396	1,370	136,677	1.0
2009/2008	1,740	601	2,341	143,141	1.6
2010/2009	3,104	1,259	4,363	151,229	2.9
2011/2010	3,602	1,731	5,333	157,647	3.4
معدل النمو السنوي (%) 2008/2007 إلى 2011/2010	44	49	45	5	
	عدد المشاركين في رياضات الفرق – كرة السلة، كرة القدم، كرة اليد والكرة الطائرة				
2008/2007	3,952	1,777	5,729	136,677	4.2
2009/2008	5,268	1,908	7,176	143,141	5.0
2010/2009	6,784	3,138	9,922	151,229	6.6
2011/2010	8,290	3,869	12,159	157,647	7.7
معدل النمو السنوي (%) 2008/2007 إلى 2011/2010	25	26	25	5	

المصدر: حسبت من اللجنة الأولمبية القطرية (2011b) وجهاز الإحصاء القطري (2011e).

ونُظّمت بالمشاركة مع وزارات الصحة والبيئة والثقافة ومع البرنامج الأولمبي المدرسي مباريات رياضية بين المدارس تُقام بدءاً من نوفمبر وتستمر حتى مارس وتشمل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. وتلعب المدارس الواحدة مع الأخرى في سلسلة من جولات تمهيدية ويتقدّم الرابحون تدريجياً نحو المباراة النهائية التي تُقام على مدى يومين في شهر مارس، يومٌ للبنين وآخر للبنات. والفائزون بالمراتب في النهائيات ينالون ميداليات ذهبية، فضية، وبرونزية. وتنسّق اللجنة الأولمبية القطرية تنافس الرياضيين المعوقين من مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة مع مدارس مماثلة في البرنامج الأولمبي المدرسي. ويبرز نجاح البرنامج الأولمبي المدرسي من خلال النمو الهائل في مشاركة الطلبة ذكوراً وإناثاً عامي 2008/2007 و2011/2010 ، حيث شارك فيه أكثر من 12,000 طالب وطالبة من 300 مدرسة (جدول 4-5). وأدى هذا البرنامج إلى زيادة كبيرة في مشاركة طلبة المدارس في رياضات الفِرق والرياضات الفردية.

التطوير المهني للرياضيين

تقدّم اللجنة الأولمبية القطرية من خلال تجمع الاتحادات والأندية للرياضيين الشباب الموهوبين فرصاً للحصول على معاشٍ شهري وحوافز أخرى. ومن بين الحوافز التي تقدمها اللجنة الأولمبية القطرية ، نورد:

- برنامج تحفيز لاعبي الفريق الوطني الذين يدرسون في الجامعات المحلية، حيث تدفع اللجنة الأولمبية القطرية لهم معاشاً شهرياً و25% من الأقساط الجامعية.
- المنح الدراسية المحلية والدولية للرياضيين الموهوبين – حيث تدفع اللجنة الأولمبية القطرية الرسوم الدراسية وتكاليف التدريب الاحترافي للرياضيين الموهوبين الذين يمتلكون قدرة كامنة على التميّز في المباريات الدولية.
- برنامج توظيف خريجي المرحلة الثانوية – حيث تقدم اللجنة الأولمبية القطرية منحاً دراسية في تخصصات مختلفة للطلبة المتفوقين للدراسة في الخارج. وتقوم بتوظيفهم لديها بعد عودتهم.
- برنامج التدريب التطوعي للشباب الذي يهدف إلى تزويد طلبة المرحلة الثانوية بالخبرة الإدارية والميدانية.

إن مواصلة الاستثمار الحكومي الكبير في القطاع الرياضي القطري، بما في ذلك تنظيم المناسبات الرياضية الدولية، قد وفّر فرصا كثيرة للشباب القطري للعمل في وظائف ذات صلة بالرياضة. وعدا المهن في التدريب والإدارة الرياضية يستطيع الرياضيون العمل في الإعلام القطري، وفي المرافق الرياضية من بناء وصيانة، وفي العلوم الرياضية، وفي إدارة المناسبات الرياضية، وفي الألبسة والبضائع الرياضية أو الشؤون المالية الرياضية. والرياضيّون القطريون الأكثر نجاحاً يتمتعون ببرنامج تقاعد.

تعليم وتدريب الرياضيّين

المشاركة في الرياضة مسألة حيوية لتنمية الشباب الشاملة، فهي ترعى صحتهم العاطفية والبدنية وتشجّع الاندماج الاجتماعي. والتربية البدنية في المدارس هي مكوّن أساسي في جودة التعليم. إضافة لتشجيع النشاط البدني، هنالك دليل على أن هذه البرامج ترتبط مع الأداء الأكاديمي المُحسَّن (الأمم المتحدة، 2003). وتهدف خطة اللجنة الأولمبية القطرية الاستراتيجية 2008-2012 (اللجنة الأولمبية القطرية، 2008) إلى تعزيز التربية الرياضية والثقافة الرياضية في المدارس، من خلال برامج تعزز وتقوي مقرّرات التربية البدنية في المدارس، وتدعم تنمية وتدريب وتقييم المعلمين، وتُدخِل الثقافة الرياضية في المدارس عن طريق مجالات إبداعية مثل التصوير الرياضي، الأدب، رسم اللوحات، النحت، الموسيقى، والرقص والغناء.

سنة 2004، أنشأت قطر أكاديمية رياضية، هي "أكاديمية أسباير للتميُّز الرياضي" لتوفّر التربية والتدريب الرياضي للطلاب ذوي الطاقات الرياضية في بيئة رياضية استثنائية في التّعلُّم. والهدف هو إنتاج رياضيين جيدي التدريب في المستويات التربوية والتطبيقية والأكاديمية في مختلف الرياضات لتلبية حاجات المجتمع القطري ولتحقيق طموحاته في المباريات الرياضية الإقليمية والدولية.

والأكاديمية تجهّز كلَّ ما يلزم لمئتين من الطلاب الذكور الرياضيين في الصفوف من السابع حتى الثاني عشر يتخصصون في كرة القدم، ألعاب القوى، سكواش، تنس الطاولة، قيادة الزوارق، الجودو، الجمباز، كرة المضرب، المبارزة، التجذيف، الرماية والغولف. منذ التخرُّج الأول سنة 2008/2007، تخرج 121 طالباً من الأكاديمية.

وترعى الأكاديمية كذلك برامج مجتمعية محلية ودولية. "أسباير الناشط" هو برنامج لياقة عام يستفيد منه 3500 راشد وطفل في الدوحة. ويستفيد من "مراكز أسباير لتطوير المهارات الرياضية" ما يزيد عن 5000 طفل في الدوحة. وفي مستوى التعليم ما بعد الثانوي، هنالك سلسلة من الخيارات الجامعية للرياضيين الشباب المؤهلين أكاديمياً والراغبين في متابعة دراساتهم في قطر- ولاسيما الإناث اللواتي يفضلن الدراسة محلياً لأسباب ثقافية – عِلماً أن جامعة قطر هي الوحيدة التي توفّر التخصصات الرياضية.

لجامعة قطر تاريخ طويل في تخريج معلّمي تربية رياضية. وحديثاً قامت بتنويع منهاجها بتقديم درجة البكالوريوس في علوم الرياضة. البرنامج الجديد هو مساق من أربع سنوات للحصول على البكالوريوس ويركّز على 3 مسالك هي: الإدارة الرياضية، التربية البدنية، ثم التمارين واللياقة البدنية. والبكالوريوس في علم الرياضة المعترف بها دولياً (بثلاثين مقعد للذكور وثلاثين للإناث) قُدِّمت للمرة الأولى سنة 2009 ويُتوقع أن تقدّم أوّل 60 خرّيجا سنة 2013. ويُدرَّسُ ثلثا البرنامج باللغة الإنجليزية وثلثه باللغة العربية. ومن خلال هذا البرنامج، ستتوفّر الفرصة للرياضيين وللإداريين الرياضيين الطموحين لإضافة قيمة للقطاع الرياضي في قطر على المستوى الاحترافي.

قدّمت اللجنة الأولمبية القطرية بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية للمحترفين العاملين في قطاع الرياضة القطري مِنحاً دراسية لدراسة "درجة الماجستير التنفيذية في إدارة المنظمات الرياضية" من جامعة بواتييه المعترف بها من اللجنة الأولمبية الدولية. وبرنامج السنة الواحدة هذا مشابه لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وموزّع على أربع وحدات دراسية بإقامة داخلية تبدأ وتنتهي في لوزان – سويسرا وهي العاصمة الأولمبية. وقد مُنِحَ الدارسون القطريّون في هذا البرنامج وقت عمل لحضور محاضرات وتنفيذ وظائف أو مهام، ودفعت كامل الرسوم.

تمنح "الأكاديمية الأولمبية القطرية" التابعة للّجنة الأولمبية القطرية شهادات الدبلوم العالي في إدارة المؤسسات الرياضية، وذلك بالتعاون مع لجنة "التضامن الأولمبي" التابعة للّجنة الأولمبية الدولية في لوزان/سويسرا. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع المهارات الإدارية لمديري الرياضات إلى المستوى العالمي.

تطوير المواهب من أجل المستقبل

في ضوء عدد سكان قطر الصغير، يُعد إنتاجها المستمر للمواهب الرياضية الشابة لتمثيل الدولة على المستوى الدولي تحدياً كبيرا. وقضية تجنيس الرياضيين غير القطريين هي مسألة جدل وخلاف في أوساط حركة الرياضة العالمية، وهي أيضا تشكل موضوعاً مهماً لقطاع الرياضة المحلي.

البحث جزء لا يتجزأ من تطوير الرياضيين الشباب ورفاههم. وتركّز "أكاديمية التفوق الرياضي - أسباير" على تنمية الأداء الرياضي للذكور في سن المراهقة من خلال منهج تكامُلي يستخدم علوم الرياضة والطب الرياضي والتعليم (المربّع 4-7).

وتهدف الخطة الاستراتيجية للّجنة الأولمبية القطرية 2008–2012 إلى زيادة الفرص للرياضيين الموهوبين من خلال التربية والتعليم، والمشاركة، والمنافسة للقطريين البنين والبنات، وبدعمهم لتحقيق أحلامهم الرياضية. وبالتالي، فإن عمق الموهبة يمكن أن يتوسّع فقط إذا تنافس الأطفال والراشدون في اتحادات رياضية للهواة وهم من يغذّون الأداء على المستوى الاحترافي. بوجود منظمات رياضية قليلة نسبيا في قطر، يجب مراجعة سياسة إنشاء أندية ورابطات تشجّع المشاركة الواسعة على مستوى الهواية. وإنّ التدخل الحكومي الناشط والفعّال، في إنشاء مزيد من الرابطات والسماح بفتح أبواب المزيد من المرافق المدرسية أمامها خلال العطل الأسبوعية، سيزيد عدد المواهب الرياضية القطرية، وقد يساعد على معالجة مشكلات البدانة الخطيرة لدى الأطفال.

مربّع 4-7 أبحاث علوم الرياضة لدى "أكاديمية التفوق الرياضي- أسباير" تهدف إلى تحسين مستوى تنمية رياضة الشباب ورفاههم

أنجزت أكاديمية التفوّق الرياضي في قطر بين عامي 2007 و2011 ما يلي:

- شكّلت مجموعة من الرياضيين الشباب في أكاديمية "أسباير" وراقبتهم كي تفهم سير عملية التنمية الرياضية للشباب القطري.
- طوّرت تقنيات واستخدمتها لمراقبة سيرة الرياضيين الفنية والتكتيكية خلال تطورهم.
- بدأت البحث في أنماط تنمية الرياضيين البنين في المنطقة، مع التركيز على صيغ مثل " الذروة الطول السرعة"، أي الوقت الذي يكون نمو الأفراد في ذروة سرعته، بالمقارنة مع ومجلس التعاون الخليجي وشعوب أوروبا.
- درست ثِقل برامج التدريب وتأثيرها على الأمراض المرتبطة بنمو الرياضيين اليافعين.
- بدأت الدراسات حول استراتيجيات التغذية التي تعزز الصحة والأداء.

وتعمل "أسباير" كذلك بشراكة وثيقة مع المجلس الأعلى للتعليم لتتبُّع نمو الأطفال وأنماط تطورّهم كي يتم التعرّف على الرياضيين الموهوبين الواعدين. وتنطوي أبحاث مؤسسة "أسباير" على فوائد لا تقتصر على تطوير الرياضيين الشباب، بل تتعداهم لتفيد صحة ورفاه كل الشباب القطري.

المصدر: مقتبس من مؤسسة "أسباير" (2011).

الخلاصة

الاستثمارات الكبرى في الرعاية الصحية، بما فيها حملات التلقيح الناجحة، نتج عنها تراجع ملحوظ في معدلات وفيات الأطفال القطريين وانخفاض في الأمراض الأكثر عدوى إلى مستويات متدنية. ويتمتع الشباب القطري الآن بانطلاقة جيدة في الحياة، لأن الولادة والرضاعة والطفولة الصحية توفّر الأساس للرفاه البدني والذهني في مرحلة النضوج. إنّ التدخلات التي تستهدف الصغار قبل أن يكتسبوا أنماط حياة وعادات غير صحية، ستحسّن فرصهم في الرفاه بدرجة كبيرة في الحياة فيما بعد.

إنّ أنماط الحياة غير الصحية والسلوكيات الخطرة هي العوامل الرئيسة الحاسمة في سوء الصحة. وكما في معظم المجتمعات المترفة، فالوزن الزائد والبدانة الناشئان عن الأكل الزائد والنقص في التمرين البدني منتشرة بنسبة عالية بين القطريين الصغار. والدراسات حول طلبة المدارس الثانوية القطريين تشير إلى مستويات خطرة من زيادة الوزن والبدانة، ولاسيما بين طلبة المدرسة الثانوية الأكبر سناً، بما يصل إلى 70% و45% على التوالي. وعادات الأكل والتمارين غير الصحية المزروعة مبكراً في الحياة قد تؤدي إلى أمراض مزمنة غير معدية مثل أمراض القلب والشرايين والسكري، والسرطانات في فترة لاحقة من الحياة. واستهلاك منتجات التبغ هو موجّهٌ رئيس آخر نحو الأمراض المزمنة غير المعدية. وواحد من كل خمسة طلاب ثانويين قطريين أقرَّ باستهلاك منتجات التبغ حالياً.

المعدلات المرتفعة من الوفيات والإعاقات في قطر الناتجة عن حوادث السير بين الشباب، قد أصبحت وباءً صامتاً. والسلوك في ركوب المخاطر والقيادة المتهوّرة من قبل الشباب لم يتم ردعه بقوانين وبحملات التوعية والسلامة السابقة. والاستراتيجية الجديدة الشاملة للسلامة على الطرق الجاري إعدادها كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 يجب أن تعتبر السلوك الموجّه للشباب محوراً مركزياً.

فالرياضة والنشاط البدني هي جوانب متمِّمة لأنماط الحياة الصحية. وتوفير تربية صحية مرتبطة بالتنمية الرياضية، قد يغير سلوك الشباب ويشجّع على تبنّي أسلوب حياة صحي. ويجب التركيز بشكل خاص على تشجيع النساء الشابات، اللواتي غالباً ما يُقيَّدنَ بالضغوط الاجتماعية والثقافية، على المشاركة في أنماط حياة صحية ناشطة.

ترى استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، التي تشمل "استراتيجية الصحة الوطنية"، أن الحاجة الرئيسة للرعاية الصحية هي تغيير الأنماط السلوكية من خلال منحى وقائي قوي ونظام رعاية أولية متين. وتؤكّد على أن أسلوب الربط بين القطاعات ولاسيما بين التربية والتعليم والرياضة هو عامل حاسم في الوصول إلى سُكّان أصحّاء. كما أن تأسيس سلوكيات صحية أثناء مرحلتي الطفولة والشباب أسهل وأكثر فاعلية من محاولة تغيير السلوكيات غير الصحية أثناء مرحلة الرشد، وسيسهم في تحقيق تنمية بشرية ذات مستوى أرفع.

ويشكل البرنامج الأولمبي المدرسي الذي أطلقته اللجنة الأولمبية القطرية بالشراكة مع المجلس الأعلى للتعليم مثالاً ممتازاً عن كيفية جذب الشباب الصغار للمشاركة في النشاط الرياضي وبالتالي لاتباعهم أساليب حياة صحية.

5

تمكين الشباب
وتعزيز مشاركتهم المدنية

5

تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم المدنية

من بين الأهداف التنموية لرؤية قطر الوطنية 2030 هنالك نتيجتان للتنمية البشرية تتعلقان بمشاركة الشباب في التنمية: شعور قوي بالانتماء والمواطنة، تمكين الشباب من تشكيل غدهم عبر تعزيز مشاركتهم؛ ووضع استراتيجية تركز على الناس على صعيد الخبرات والأفكار والحاجات وتطلعات المجتمع القطري.

استراتيجية التنمية الوطنية، 2011-2016

الشباب مرحلة يبدأ فيها صغار السّن البحث عن هوية مستقرة. فالحريات الكبرى والخيارات الواسعة التي وفرَّها تقدُّمُ قطر الاقتصادي والاجتماعي غيّرت قِيَم الشباب وثقافتهم. والتحدي الرئيس للشباب القطريين، وللشباب عموماً، هو التوفيق بين القيم والأعراف التقليدية والحديثة. ومع أن الأسرة ومجموعات الأقران عناصر هامة في تكوين هوية الشباب، فإن المنظمات الاجتماعية توفّر لهم المجال لتنمية الشعور بالانتماء. كذلك يجب خلق بيئة ممكّنة لتوفّر فرصاً للشباب ليتم سماعهم وليُنظَر إليهم كمواطنين ناشطين في المحيط والمجتمع اللذين يعيشون فيهما.

رغم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية السريعة، والتغيير السياسي كذلك، حافظت قطر بدرجة كبيرة على ثقافتها وقيمها التقليدية، حيث تلعب الأسرة دوراً مركزياً في الحياة القطرية وستبقى عاملَ التأثير الأكثر أهمية في الانتقال من الطفولة إلى الرشد. وعلى الشباب القطري، ذكوراً وإناثاً، أن ينخرطوا كلياً في المجتمع الأوسع وأن يشاركوا في عمليات ستتيح لهم التعبير عن حاجاتهم وتطلّعاتهم لدى صانعي القرارات.

والمشاركة تعني العمل مع الناس وإلى جانبهم، وليس مجرد العمل لصالحهم. يجب تشجيع الشباب ليصبحوا شركاء كاملين، وقادة أحياناً، وتصميم وصوغ وتنفيذ برامج تتماشى مع البرنامج العالمي للأمم المتحدة للعمل من أجل الشباب (مربع 5-1).

ويجب ألا يعتبروا مستفيدين مستهدفين فقط بل عناصر ناشطة في تنمية أنفسهم وفي تنمية مجتمعاتهم المحلية والكبرى.

يحتاج الشباب إلى الخدمات والدعم والتدريب، لكنهم يحتاجون كذلك إلى فرص للمساهمة. فالإعداد الأفضل للاعتماد على النفس وللقيادة مستقبلاً هو المشاركة اليوم. ولا يجب أن يُنظر إلى المشاركة على أنها مساهمة لتنميتهم الخاصة فقط، إذ يستطيع الشباب أن يلعبوا، وهم فعلاً يلعبون، أدوارا أساسية كعناصر للتغيير في أسَرِهم وجماعات الأقران ومجتمعاتهم المحلية (مربع 5-2).

يجب قدر الإمكان أن يُعطى الشباب "ملكية" بمعنى مسؤولية كاملة عن المشاريع التي يتولونها وعن ثمار نجاحهم أو فشلهم في حل المشكلات الجماعية التي يتصدون لها. وتشمل "الملكية" أيضاً ترتيباً أساسيا يخولهم سلطة اتخاذ القرار بأشكال عدة، بدءاً من التخطيط وأدوار المشورة إلى التنفيذ والدعم. ومن الضروري تجنيد الشباب وتأكيد أدوارهم المعترف بها، وتجنّب المخاطر الماثلة دائماً في الأنشطة الموجَّهة من قبل الراشدين التي يكون الشباب فيها "ضيوفاً". الثقة المتبادلة تبني علاقات الاعتماد المتبادل بين الجهات المعنية وترعى مناخاً يكون الشباب والراشدون فيه قادرين على العمل بثقة وأمانة وانفتاح.

مربّع 5-1 دمج الشباب في عملية التنمية: برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الشباب

الأهداف في مجال تنمية الشباب:

- حشد جهود صانعي القرارات لتَبَنّي استراتيجية تهدف إلى دمج الشباب في عملية التنمية.
- الدعوة إلى تطوير قائمة وطنية من المؤشرات التي تساعد على قياس التقدم في تطبيق برنامج العمل من أجل الشباب.
- بناء قاعدة بيانات وطنية حول الشباب تكون دقيقة، وموثوقة، ومحدّثة، ومفصّلة، وقابلة للمقارنة عبر المناطق وعبر الزمن.
- وضع دليل موارد إقليمي حول كيفية صوغ ومراقبة تنفيذ السياسات الوطنية للشباب.

توصيات لتجديد التزام الحكومات العربية بما يلي:

- دمج قضايا الشباب بالتخطيط التنموي.
- تسريع تنفيذ البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب.
- تطوير برامج بناء القدرات، ووضع آليات وطنية وإقليمية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لهذه الفئة من السكان.

توصيات للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا):

- استخدام منهجية علمية معاصرة لمخاطبة الشباب كفئة ديموغرافية اجتماعية تواجه تحدّيات معينة.
- تَبَنّي رؤية استراتيجية وطنية للشباب ترتكز على المواطنة، الحقوق والواجبات، وحقيقة أن الإنسان محور التنمية وهدفها.
- تأسيس جهاز وطني للتنسيق بين الوزارات ومختلف الجهات المعنية بقضايا الشباب، بما فيها منظمات الشباب غير الحكومية، ولتحديد مهام هذه المؤسسات وتعزيز صلاحياتها وتأسيس إطار تعاوني فيما بينها.
- استعمال مؤشرات معيارية، بأهداف محددة لاستنباط جدول أعمال وطني لتنمية الشباب ولتوفير أفضل الفرص لقياس التقدم الحاصل في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب.
- المشاركة ضمن الموارد والإمكانات المتاحة، في دعم وتمويل المشروع الإقليمي حول "تعزيز الكفاءات الوطنية لصوغ سياسات الشباب": استجابةً لـ"برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الشباب".
- تأسيس برلمانات للشباب وتعزيز سلطاتهم التشريعية وقدراتهم لتشجيع مشاركتهم في الحياة العامة وفي صنع القرارات.

المصدر: إسكوا (2010).

مربّع 5-2 عزل الشباب يُحبط المشاركة

عزل الشباب عن الراشدين من خلال مواقف الراشدين السلبية وتباين الأدوار طبقا للسنّ، والتوكيد الزائد على الفروق في الأعمار يُترجم إلى توقعات متدنية للشباب. وبدورها، التوقعات المتدنية تُحبطُ خلق المسالك لانخراط الشباب ومشاركتهم المدنية كشركاء في بناء مجتمع مدني. وهذه الدورة تعزز ذاتها –العزل والتوقعات المتدنية يُغذّي أحدهما الآخر- والنتيجة هي أن مسالك الانخراط المدني للشباب تبقى محدودة وغير متطورة.

المصدر: مقتبسة من كامينو وزلدن (2002).

الانخراط المدني للشباب هو مفهوم جَمْعي يشمل آخرين إضافة إلى الشباب أنفسهم. إن معنى المشاركة وكذلك مترتّباتها، لا يعتمد فقط على دافعية ومهارات الشباب المعنيين ولكنه يعتمد أيضاً على السياق الذي تحدث فيه المشاركة ونادرا ما يعمل الشباب منفردين كلية. فالانخراط المدني يُنجز من خلال شراكة الشباب والراشدين. وأحياناً تكون المشاركة متكافئة عددياً بين الشباب والراشدين العاملين معاً. وأحياناً، قليل من الشباب يعملون مع الراشدين، وأحياناً أخرى قليل من الراشدين مع مجموعة من الشباب. يريد الشباب، بل يتوقعون النُّصحَ من الراشدين ويتوقعون دعمهم وخبرتهم ولكن في سياق الثقة والاحترام المتبادلين.

غالبا ما تكون السبل لمشاركة الشباب المدنية عابرة ومن الصعب الحفاظ عليها في سياق دوران الموظفين، واستنفاد الشباب لطاقاتهم، وميل الراشدين عن حُسن نيّة إلى تولّي السيطرة عندما تسير الخطط كما أُريد لها، أو عند ضعف تماسك المجموعة. في المجتمعات التي لا تشجع المعايير الاجتماعية انخراط الراشدين وتشاورهم مع الشباب من غير الأقرباء، من اللازم وضع سياسات وبُنى لدعم انخراط الشباب في العمل المدني. وهذه السياسات والبُنى توفّر "السقالات" التي توضّح الرؤية والتوقعات، والدعم في الوصول للمسالك المؤدية إلى المشاركة الشاملة (كامينو وزلدن، 2002).

تم تحديد مجالات واسعة من الفرص للانخراط في المجتمع المدني، كالأنشطة الفردية والجماعية والحكومية والتطوعية. وتشكل هذه مساحات اجتماعية يمكن انخراط الشباب فيها كمشاركين بدلاً من مشاركتهم كمتذمرين، أو ضحايا، أو كمتورطين في مشاكل. ورغم أن هذه الطرق لا تقصي الشباب فإنها تقدم لهم الحد الأدنى فقط من الفرص للتصرف الايجابي الفعّال كأعضاء في المجتمع المدني.

يتحدى الشباب حاليا هذه الفرص المحدودة للانخراط والمشاركة. ويبدي الشباب شكوكهم إزاء الصور النمطية المقبولة اجتماعيا، والأعراف المجتمعية، والسياسات والممارسات التي تفترض عدم استعدادهم للمشاركة في الكثير من الأنشطة المدنية. ويوما بعد يوم، تدل الممارسات والسياسات الجديدة على أن الشباب قادرون على المساهمة النشطة في صالح المجتمع وخيره، لكن تمكينهم يكون الأنجح عندما يشترك معهم الراشدون كحلفاء أو شركاء، وعندما يكسب الشباب الدعم والسلطة المؤسسية التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم الفردية والجماعية.

استثمار قطر في الشباب

يشكل الشباب مصدر قوة وثروة لمجتمعاتهم. فإذا توفرت لهم الفرص سيكونون مساهمين نشطين في تنمية مجتمعهم المحلي وعلى صعيد التنمية الوطنية. فإن تحقيق هذه الطاقة الكامنة يتطلب وضع آليات وتأمين مسارات ملائمة لتيسير مشاركتهم.

مسوّغ الاستثمار

الاستثمار في المواطنة الشبابية يؤثّر في أنماط المشاركة، وفي أولويات التنمية، وبالتالي يؤثّر في نتائج التنمية مع تقدم الشباب في السن. ولكن أهمية الشباب ليست فقط لأنهم راشدو المستقبل: وإنما أيضاً، لأنهم يستطيعون اليوم تحديد التغيير الإيجابي وتحقيقه (مربع 5-3). واختيارات الشباب السياسية والأخلاقية وحتى النمطية تساعد المجتمع على رؤية ما هو هامٌ ثقافياً وتحقيق ما هو ممكن سياسياً. وظهور الشباب على مسرح الحياة الاجتماعية يسمح للمجتمع بالتواصل مجدداً مع إمكاناته الثقافية والاجتماعية، وهذا الاتصال الجديد يسهّل إعادة تقييم السياسات والممارسات ويشجع الناس على نبذ ما لم يعد ذا فائدة وتثمين ما هو جديد وإبداعي وما يشكل تحدياً.

مربّع 5-3 **الشباب جزء لا يتجزأ من عملية التنمية**

هنالك إقرار واسع بضرورة جعل احتياجات الشباب وخبراتهم جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعتبر الشباب مصدر قوة ثمينة لمجتمعاتهم، والاستثمار فيهم يجلب فوائد جمة. ومن الضرورة القصوى دمج الشباب في عملية تنمية بلدهم اليوم، لأنهم سيكونون صانعي القرارات غداً.

المصدر: المطوي (2011b).

هنالك زخمٌ متنامٍ عالمياً في مشاركة الشباب وانخراطهم في التنمية. ولجعل هذه الطاقة الكامنة واقعاً، تقوم الحكومات في كل أنحاء العالم بدعم الوزارات والمنظمات التي تستهدف الشباب من خلال تطوير برامج وسياسات تشجّعهم على المشاركة في عملية التنمية وتخصص ميزانيات لتنمية الشباب، وقطر ليست استثناءً. لقد أطلقت قطر سلسلة مبادرات تشمل تأسيس إدارات حكومية وصوغ سياسات خاصة وتنفيذ برامج موجهة للشباب (مربع 5-4). والهدف هو تمكين الشباب القطري لجعله قادراً على التأثير في صميم صناعة القرار بشأن السياسات في عملية مشاركة مستمرة ضمن إطار القيم الثقافية المحلية والممارسات التقليدية.

تعلُّم الخدمة في المدرسة يجعل تعلّم الأفراد في أقصى حدوده وفي الوقت ذاته يتناول حاجات المجتمع المحلّي. تقدّم المدارس خبرات تعليمية تدمج خدمة المجتمع، والمعرفة الصفية والتفكير الناقد لتعزيز الفهم والمهارات بين الطلبة (مربع 5-5).

مربّع 5-4 خلفية حول تركيز قطر على الشباب

أبدت دولة قطر اهتماما خاصا بالشباب منذ أن تأسست إدارة رعاية الشباب سنة 1972 التي أصبحت لاحقاً المجلس الأعلى للشباب سنة 1979. ولدعم اهتمام قطر بالرياضة، صدر المرسوم الأميري رقم 90 بتأسيس "الهيئة العامة للشباب والرياضة" سنة 1990 التي غيّرت أسمها لاحقاً إلى "الهيئة العامة للشباب" واندمجت في اللجنة الأولمبية القطرية سنة 2000. وأُسندت مسؤولية رعاية الشباب إلى إدارتين: "إدارة مراكز الشباب" و"إدارة أنشطة وأحداث الشباب" التابعتين وزارة الثقافة والفنون والتراث. وتلعب الوزارة دورا هاما في المستويات الإقليمية والدولية ممثلة الدولة في الاجتماعات الوزارية السنوية لكل من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وكذلك في اللجان الفنية حول الشباب مثل "اجتماع مجموعة الخبراء التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة" حول دمج الشباب في عملية التنمية، 2009. هذه الإدارات مسؤولة عن سلسلة واسعة من الجمعيات والمنظمات الثقافية والعلمية، والأندية الاجتماعية، ومراكز التطوُّع، ومختلف جمعيات الشباب العاملة على رعاية الشباب والارتقاء بقدراتهم ومواهبهم. والإدارات كذلك تنتدب الشبان والشابات للمشاركة في مناسبات الشباب في الخارج. وتوفّر الإدارات الدعم المادي والإداري اللازم لمختلف المؤسسات التي تعنى بالشباب. في سنة 2010، عُقِدَ ما يزيد عن 150 فعالية شملت فعاليات مركزية للشباب الموهوبين، وللشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، وللشباب الجانحين ثم للقادة الواعدين من الشباب. استنادا للبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري سنة 2010 حول الشباب الذين يمارسون نشاطات غير رياضية بحسب السن، كان الشباب بين سن 13-25 يشكلون تقريباً 38% من المجموع الكلّي للمشاركين في هذه الأندية والمنظمات. إلا أن عدد الشباب المشاركين تراجع من 2308 سنة 2007 إلى 1476 في 2009.

المصدر: وزارة الثقافة والفنون والتراث (2011)، اللجنة الأولمبية القطرية (2011a)، جهاز الإحصاء القطري (2009b).

مربّع 5-5 تنمية القيادة الشابة وتوسيع المشاركة الاجتماعية

إن تنمية القيادة تبدأ في المدرسة حيث يستطيع المعلّمون المساعدة على غرس الثقة بالنفس. القيادة لا ترتبط بالنتائج الأكاديمية الجيدة فقط، فالميزات الأخرى للقيادة تشمل المبادرة، ومهارات التواصل الجيد، والثقة بالنفس وكذلك المهارات الليّنة الأخرى، ويجب إقامة البرامج لتعزيز الميزات الأخرى هذه. النشاطات المصاحبة للمنهاج مثل نموذج الأمم المتحدة، الانضمام إلى الجمعية الدولية لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية، ومؤسسة "أيادي الخير نحو آسيا (روتا)" ثم العمل التطوّعي قد يتم ربطها بساعات الدراسة الجامعية لتشجيع الشباب على المشاركة. هنالك ضرورة لرفع مستوى الوعي لدى الأهالي لدعم فهمٍ أكبر لقيمة التطوُّع والمهارات الليّنة.

المصدر: نقاش مجموعة بؤرية من جامعة قطر والأمانة العامة للتخطيط التنموي (2011).

جدول 5-1 **نمو مثير في استخدام الإنترنت بين الشباب القطري**

الفئة العمرية	الذكور			الإناث			المجموع		
	2004	2010	التغيير	2004	2010	التغيير	2004	2010	التغيير
	%	%	المئوية	%	%	المئوية	%	%	المئوية
14–4	18	61	43	17	60	43	17	60	43
24–15	63	90	28	64	89	25	63	90	26
25 فما فوق	53	76	23	40	63	23	46	69	23
4 فما فوق	43	74	31	38	68	30	41	71	30

المصدر: جهاز الإحصاء القطري (تعدادي 2005 و2011a).

وهذا يوفر وسيلة للتنمية الإيجابية للشباب، ولتعلّم أداء دور المواطن، وكمحفّز للتغيير الاجتماعي. ويواجه الشباب تحدياً مستمراً في تطوير قدراتهم في اتخاذ القرارات، وتقوية قدراتهم الجماعية في حل المشكلات ولنقل هذه القدرات قُدُماً إلى المجتمع عند تخرُّجهم.

كان ومازال لدى الشباب القطري نمو مثير في استخدام الإنترنت، وقد بيّن تعداد السكان في قطر سنة 2010 أن 90% من الشباب لديهم اتصال منتظم بالإنترنت مقارنة بالمعدل الضئيل من 63% فقط سنة 2004 (جدول 5-1). استخدام الإنترنت ينمو كذلك بمعدّل أكثر إثارة حتى بين القطريين الأصغر سناً، أي دون سن 15. وهذا الوسيط الإعلامي الجديد مكّن الشبّاب وأعطاهم صوتا جماعياً قد يُسخّر في دعم التنمية.

المبادرات المميّزة

مشاريع الشباب والشراكة مع القطاع الخاص

"انطلاقة - قطر" تأسست سنة 2006 بالشراكة مع شركة شل – قطر، وكلية شمال الأطلنطي – قطر، وبنك HSBC (الشرق الأوسط)، مايكروسوفت – قطر، وشركة السلام الدولية ثم دار الإنماء الاجتماعي. ويهدف البرنامج إلى تشجيع مشاريع الشباب وتنمية مهارات ريادة الأعمال الخاصة لديهم انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030. "انطلاقة" هي مبادرة من "الاستثمار الاجتماعي لشركة شل في قطر" تم تصميمها على غرار نموذج برنامج "شل لايف واير" لريادة المشاريع الاجتماعية المنفّذ في 26 دولة في العالم. هدف "انطلاقة" هو تحفيز الشباب القطري وتشجيعه على التفكير بخيار البدء في أعماله الخاصة، وكذلك توفير المساعدة للذين يطمحون لاغتنام هذه الفرصة وتزويدهم بالتدريب والإرشاد.

الشباب والتدريب على الأعمال

تأسس مركز "دار الإنماء الاجتماعي" سنة 1996 كعضوٍ أساسي في "مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع". ويقدّم المركز برامج بناء قدرات الشباب، بما فيها "ابدأ مشروعك وحسِّنْهُ" الذي يستهدف الشبان والشابات ويقدم ثلاث دورات رئيسة هي: "احصل على فكرة لمشروعك" التي تستهدف الشباب الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة وتساعدهم على الاستكشاف والتحليل والنظر في مختلف فرص الاستثمار؛ "ابدأ مشروعك الخاص": الموجّه إلى الشباب الذين حددوا المشاريع الخاصّة التي يرغبون في تنفيذها، وتدريبهم على إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع؛ وبرنامج "حسّن مشروعك الخاص": الذي يستهدف الشباب الذين لديهم الآن مشاريع أعمال خاصة ويزوّدهم بالتدريب على أسلوب تحسين هذه المشاريع (إسكوا 2010).

الشباب والقيادة

تستثمر "أكاديمية قطر للقادة" في الشباب لتمكّنهم من أن يُصبحوا قادة المستقبل. تأسست الأكاديمية سنة 2005 بهدف إعداد الشباب من سن 11 ليصبحوا قادة المستقبل في مجال المشاريع التجارية الخاصة وفي مجال السياسة. وهي تدمج الشباب في بيئة تشجع الامتياز في التحصيل الأكاديمي وفي القيادة وفي ألعاب القوى وفي الشخصية من خلال مرحلتين: المرحلة المتوسطة وفيها يتعلم الطلاب اللّغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، والإنسانيّات، وتكنولوجيا المعلومات، والعلوم، والرياضيات، ثم الدراسات الإسلامية والثقافية. ومرحلة المستوى الثانوي حيث يُقدّم للطلاب منهاج البكالوريا الدولية (إسكوا 2010).

توسيع الفرص الإقليمية وفرص المشاريع الخاصة

تهدف "صلتك" إلى تلبية الحاجة المتنامية لإيجاد وظائف وفرص اقتصادية للشباب وذلك بتعزيز إيجاد الوظائف على نطاق واسع، وتشجيع ريادة الأعمال، وتيسير وصول الشباب إلى رأس المال والأسواق، بدءا من العالم العربي حيث توجد أعلى معدلات البطالة بين الشباب. وتلتزم "صلتك" بإثارة الاهتمام، وزيادة الاستثمار والمعرفة والموارد، والعمل على توفير الوظائف على نطاق واسع وتوفير برامج تطوير المشاريع.

وكاتحاد معرفي، فإن "صلتك" وشركاءها يركزون مباشرة على الإسهام في توظيف الشباب في العالم العربي من خلال إجراء أبحاث أساسية، وتحليل المعلومات والاتجاهات، وتقييم أثر البرنامج، وتوفير قيادة فكرية على المستويات المحلية والإقليمية. ويهدف الاتحاد إلى استكشاف الفاعلية النسبية للمسارات المختلفة في دعم الشباب مع التوكيد الخاص على البحث الهادف إلى دعم نمو المبادرات الناجحة وتكرارها. ويطوّر الاتحاد استراتيجيات شاملة ونماذج للتطبيق . ويعمل الاتحاد كمضيف لسلسلة من الفرص للعلماء والممارسين لتخصيب الأفكار والخبرات المتبادلة. وهذا يشمل تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات، وكذلك اجتماعات الممارسين.

تأسست مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا "روتا" سنة 2005 كجمعية خيرية قطرية ذات برامج ممتدة إقليمياً ودولياً. وتعمل "روتا" تحت إشراف "مؤسسة قطر" وتركّز على التنمية في التعليم من خلال البحث وتوسيع رفاه المجتمع المحلي. ورسالتها هي توفير المساعدة لبلدانٍ في آسيا تواجه تحديات تنموية من خلال التطوّع والشراكة مع القطاعين العام والخاص في قطر. وفي عام 2009 مُنحت "روتا" "مكانة استشاري خاص" في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

حالياً تعمل "روتا" مع الشباب في تسعة بلدان؛ وتوفّر فرصاً متساوية للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي النوعي الآمن؛ وتصل المجتمعات المحلية بالتربويين؛ وتزيد الفرص الاجتماعية والاقتصادية؛ وتنادي بحق الجميع في التعليم؛ وتمد يد المساعدة على إعادة بناء المجتمعات المحلية بعد الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان (روتا 2007).

عقدت "روتا" أول مؤتمر سنوي للشباب حول القيادة الشخصية، وتعلّم الخدمة والمواطنة العالمية سنة 2009. وكان هدف المؤتمر إقامة منبر للشباب في قطر لتمكينهم وتجهيزهم للأدوار القيادية، ثم للتعبير عن صوتهم الموحّد في مواجهة القضايا المحلية والعالمية ضمن سياق تعلّمي تطبيقي. وفي إثر مؤتمرها الأول، التزمت "روتا" بتأسيس شبكة "روتا لأندية خدمة الشباب" في المدارس والجامعات. وتسعى هذه الأندية لتوفير إطار تعلّم الخدمة لتمكّن الشباب من تحديد وقيادة المبادرات الفاعلة التي تعالج الاحتياجات الاجتماعية في مجتمعاتهم المحلية.

تتواجد "المنظمة الدولية لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية ايزيك" في أكثر من 110 دول ولها ما يربو على 60 ألف عضو، وهي أكبر منظمة يديرها الطلاب في العالم. وتوفّر للشباب الفرصة لأن يصبحوا مواطنين عالميين ويكتسبوا المهارات والخبرات الملائمة. وتنقل (إيزيك) خبرتها الدولية إلى الشباب في قطر، حيث تقدّم لهم: (أ) مِنحاً ثقافية تشتمل على تدريبهم في مؤسسات ثقافية خارجية أو إلحاقهم ببرامج تبادل علمي دولية. وقدّمت (إيزيك) عشر منح ثقافية خارج قطر للطلاب القطريين وأوفدت 15 طالبا دولياً للتدرب في قطر حيث يتعلمون ويكتسبون منظوراً إيجابياً عن قطر والشرق الأوسط. (ب) برنامج لتطوير القيادات يؤدي الطلاب فيه أدواراً قيادية ويتعلمون أساليب العمل المنتج ضمن الفريق ويكتسبون مهارات المواطنة النشطة. ويوفّر هذا البرنامج للطلاب تجربة واقعية مفادها كيف يكون المرء قائداً وكيف تؤثّر القيادة في المجتمع.

الشباب والنقاش المفتوح

"مناظرات قطر"، التي أنشأتها مؤسسة قطر سنة 2007، تطوّر وتدعم النقاش الرسمي العلني باللغتين العربية والإنجليزية بين الطلبة والشباب في قطر والمنطقة. وتهدف إلى تشجيع الحديث الحر والنقاش المفتوح. وكونها موجهة للمدارس الثانوية والجامعات فقد أشركت "مناظرات قطر" طلبة من العديد من المدارس في ورشات عمل، وشكّلت مجموعات نقاش سنوية ومسابقات وطنية (www.qatardebate.org).

تشجّع شبكة الجزيرة بواسطة مركز الدراسات التابع لها، ومركز التدريب والتطوير الإعلامي وإدارة الإعلام الجديدة، الشباب على الانخراط في الحوار الاجتماعي والسياسي الإقليمي. وهي تستهدف الشباب فوق سن الثامنة عشرة ليكون لهم حضور وليشاركوا في النقاش عبر منابر الإعلام الاجتماعي والمنتديات والمؤتمرات حيث يساهم الشباب العربي من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية في بناء مستقبل أفضل (مربع 5-6).

مربّع 5-6

شبكة الجزيرة توسّع الفرص للشباب للمشاركة في الحوار السياسي والاجتماعي

في مايو 2011، أطلقت قناة الجزيرة منتدى "الشباب والتغيير في العالم العربي"، الذي عُقد في الدوحة بمشاركة ما يزيد عن 80 شاباً وشابة من 18 بلداً عربياً، بينهم ممثلون عن الشباب الذين لعبوا أدوارا رئيسة في الجهود الإصلاحية للربيع العربي. وناقش المنتدى قضايا التغيير في العالم العربي في ضوء الموجة السائدة من الثورات والاحتجاجات الشعبية. وكان للشباب العربي فرصة للقاء والتعاون وتبادل الخبرات ولزيادة التفاهم والتكامل ولإجراء نقاشات مفتوحة مع خبراء دوليين وإقليميين.

وتضمنت نقاط النقاش الرئيسة في المنتدى تحديات المشاركة الفاعلة أمام الشباب العربي واستخدام وسائل الإعلام الحديثة في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية. فأدوات الإعلام الحديثة مثل الفيسبوك، تويتر، ويوتيوب توفّر مصادر لتبادل المعلومات المفتوح. وتوفّر هذه الأدوات فرصاً بكلفة متدنية ووقت واقعي للشباب ليتشاركوا في وجهات نظرهم وآرائهم على نطاق واسع. وفيما لا يوجد سيطرة على محتوى منابر هذه الوسائط التي تستطيع أن تشمل جميع الاتجاهات الفكرية، فقد أصبح مهماً إخضاعها للقواعد الأخلاقية والمهنية. كما أن جميع المستخدمين، ولاسيما الشباب منهم، يجدون صعوبة في تقييم مصداقية وموثوقية العديد من المواقع الالكترونية. وقد شملت توصيات المنتدى ما يلي:

- دراسة العلاقة بين أنظمة الإعلام التقليدية والحديثة.
- التركيز على تطوير آليات تؤكد على مصداقية الوسائط الحديثة لتجنب المواد الملفقة ولتوفير تغطية متوازنة للأحداث.
- تدريب قادة الشباب على استخدام تكنولوجيا الإعلام الحديث.
- إعداد قادة الشباب ذوي مهارات التواصل الجيدة ليستطيعوا مخاطبة الإعلام الدولي والمحلي.
- حماية الذين يستخدمون التقنيات الجديدة ووسائل الإعلام الاجتماعي من القمع السياسي وضمان سلامتهم وأمنهم.

المصدر: مقتبسة من شبكة الجزيرة (2011)

تلعب التكنولوجيا والمنابر الاجتماعية دورا متزايدا في تدريب الشباب على المحادثة والمناظرة. فالبيئات المُمَكّنة من مثل "مقهى الحوار في الدوحة" هي أدوات هامة في تمكين الشباب وفي توفير محور لتبادل الأفكار. وبناء على فكرة أن الناس والثقافات حول العالم، وبخاصة الشباب، لديهم الكثير من الأمور المشتركة فمقهى الحوار يهدف إلى توفير مسرح نابض بالحياة للشباب للعصف الذهني مع الأكاديميين، والمثقفين، والسياسيين، والصحفيين، وممثلي المجتمع المدني من كافة أنحاء العالم. وكشريك في برنامج الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، فإن مقهى الحوار يشجع التواصل والتبادل الثقافي عبر الثقافات باستخدام تقنية المؤتمرات المباشرة عبر الفيديو.

مواجهة تحديات قطر

تواجه قطر تحديّات مؤسّسيّة تتطلّب اهتماما إن أُريد توسيع المشاركة لأعداد كبيرة من الشباب. وبما أنه لا يوجد نقص في الموارد المالية، فمن الضروري بذل جهود كبيرة لجعل الشباب أكثر مشاركةً في عمليات ومراكز صنع القرار (مربع 5-7). وهذا يتطلّب إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية لتنمية الشباب وانخراطهم، وذلك بتوسيع أنواع مختلفة من مجموعات الشباب، بما فيها الروابط الطلابية والمهنية الأكثر شمولاً.

مربّع 5-7

خلق الظروف للشباب للتغلُّب على عبء التنمية

أنّ عجز الشباب عن المشاركة في تنمية مجتمعاتهم المحلية يمكن تفسيره ليس فقط بسبب نقص القدرات الذاتية للاهتمام بأعباء التنمية، بل بسبب نقص الفرص التي توفرها الحكومة للشباب ليشاركوا في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك النقص في الرؤية الإستراتيجية المتكاملة الهادفة إلى خلق ظروف ملائمة لاستيعاب هذه المجموعة كماً ونوعاً.

المصدر: الإسكوا (2009b).

مربّع 5-8

دور الحكومة في دعم المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية

ناقشت مجموعة حوار مركّز ضمت ممثلين عن الشباب والمجتمع المدني والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، التقت في جامعة قطر، دور الحكومة في دعم المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية. وتساءلت المجموعة عمّا إذا كان أصحاب القرارات يؤمنون أن الشباب يملكون حقا المعرفة والخبرة الكافيتين لتوفير تغذية راجعة ذات أثر في السياسة.

وشعرت المجموعة أن هنالك الكثير جداً من المعيقات في قطر أمام تأسيس منظمات غير حكومية مستقلة أو منظمات شبابية كالجمعية الدولية لطلبة العلوم الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، يشعر الكثيرون من الشباب أصحاب الأفكار والتطلعات أن هنالك منافذ غير كافية للتعبير عن أنفسهم. ويشعر بعض الشباب كذلك أن ليس لهم منتدىً يثيرون القضايا فيه. وقد قُدّم اقتراح بأن تقوم الحكومة بتوفير آلية أو منتدى أو إطار يسمح بالمشاورات النظامية وبالتغذية الراجعة وسماع صوت أو رأي الشباب في قضايا متنوّعة. وقد يُدعى ممثلو الشباب لحضور اجتماع لجان مثل لجنة التنمية الوطنية. وعلى كل حال هنالك سؤال حول طريقة إعداد الشباب ليتمكّنوا من المساهمة والمشاركة الفاعلة في هذه اللجان.

المصدر: اقتُبست من نقاش المجموعة البؤرية التي عقدتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجامعة قطر (2011).

مع أن مُسوّغ الربط بين المجتمع المحلي وتنمية الشباب أمر مقبول صراحة من الحكومة، إلا أن وضعه موضع التنفيذ مازال في مرحلة مبكرة. الفرص موجودة للبناء على الاهتمام المتزايد بالشباب بين منظمات تنمية المجتمع المحلي، ولكن ما زال غير واضح مدى جاهزية هذا الاهتمام بالشباب ليُترجم إلى التزام بالتطبيق. قد يظهر وجود عنصر نزاع في التوفيق بين متطلبات الشباب الخاصة والمختلفة (التي يمكن أن يطلبوها أو يرغبوا فيها، لكن بعضهم قد يرى ذلك تهميشا للشباب) وبين المشاركة في المجرى الرئيسي للأمور، وفي قضايا عالم-الواقع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن هذا النزاع الظاهري يجب ألاّ يكون مبرراً للامتناع عن فعل أي شيء إزاء هذه المسألة.

بحسب القانون، يستطيع الشباب القطري الانتخاب فقط عند بلوغه 18 سنة. ولكن الصغار يتم تشجيعهم للتعبير عن آرائهم والعمل باستقلالية في سنٍ مبكرة أكثر. ويجري التشجيع الفعّال لفرص خدمة المجتمع المحلي عن طريق المدارس ومنظمات المجتمع المحلي، ويستفيد الشباب من هذه الفرص مع أنها عموماً محدودة جداً بالنسبة لصلاحيات صنع القرار. عموماً، هنالك القليل من الآليات المؤسسية أو المعايير المجتمعية التي تشجع إشراك الشباب القطري في الإدارة المحلية أو التي تدعم الشباب كرواد أو كناشطين اجتماعيين. ومع أن "القانون القطري للجمعيات والمؤسسات الخاصة" الذي صدر عام 2004 يدعم تأسيس الجمعيات والمؤسسات الخاصة من قبل الشباب القطري؛ فلا بدّ من مراجعته لتحديد المعيقات المحتملة التي قد يواجهها الشباب عند تأسيس هذه الجمعيات.

هناك سلسلة من التحديات الملازمة لتطبيق السياسات والخطط ذات العلاقة وللتحقُّق من قيمتها العملية وفعاليتها (مربع 5-9). وهذه التحديات تشمل:

- الإعلان عن هذه الخطط – توفير المعلومات والرسائل التي تُبرز الدعم الرسمي لمشاركة الشباب الإيجابية والإعلان عنها؛
- تأسيس الشراكات – التحوّل من التركيز على مشكلات الشباب إلى فهم الشباب كشركاء في التنمية؛
- تقديم فرص ثانية – توفير شبكة أمان للشباب للتّعافي من عواقب قرارات سيئة اتُّخذَت سابقاً؛
- تبنّي نماذج أفضل الممارسات في مشاركة الشباب التي تنقل المجتمع قُدُماً وتكون متوافقة مع السياق الاجتماعي والثقافي المحلي.
- التأثير في النتائج – ضمان دمج فعلي لمساهمات الشباب في السياسات وفي صنع القرارات.

الشباب غير مقيّدين بعد الآن بالكثير من قيود الماضي، وبخاصة في مجال الاتصالات. وتبنّيهم الحماسي والشائع للوسائط الاجتماعية بقصد تشارك الأفكار والتأثير على الآراء له تأثير واسع وكبير ومباشر، ويخلق دينامية يجب أن تُسخّر لمصلحة المجتمع ككل.

لقد أصبحت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) مدركة، بقدر غير متساوٍ، لأهمية مواجهة قضايا الشباب بسياسات خاصة. فهنالك عدد من العقبات تعيق قدرات هذه الدول على صوغ سياسات وطنية ملائمة للشباب. وقد تكون هذه العقبات ذات طبيعة بُنيويّة (معرفة غير كافية بالمقاربات الحديثة لقضايا الشباب وبأولويات "البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب") أو مؤسساتية (الافتقار إلى مؤسسة تنسيق فاعلة) أو، في بعض الحالات، عقبات ظرفية (مثل الحرب، أو الاضطراب المدني، أو فقدان الاستقرار والأمان). وكلجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، تستطيع الإسكوا أن تلعب دورا في تعزيز قدرة الدول على صوغ سياسة وطنية للشباب، وتتابع تنفيذها، وتساعد على تقييمها.

مربّع 5-9

ما مدى فاعلية سياسات الشباب في وضع برنامج استراتيجي؟

إن رؤية السياسات على مستوى البلد – غالباً ما تكون موضّحة بالتفصيل في السياسة الوطنية للشباب- هي رؤية ذات أفق ضيق جداً. ففي سنة 2001، كان لدى 82% من جميع الدول سياسة وطنية للشباب، وكان لدى 89% من الدول آليات تنسيق وطنية لإعداد الشباب، وكانت 60% منها تطبّق برنامج عمل وطني للشباب. غير أنه في 70% من الحالات كانت السياسة الوطنية للشباب تركّز على سلسلة ضيّقة من مصادر قلق إدارة الشباب، مع صلات قليلة بوزارات أخرى تقدّم خدمة للشباب، مثل وزارات التعليم والصحة والعمل. وحتى عندما تكون هذه السلسلة واسعة، لكنها قد لا تكون استراتيجية تماماً، وأكثر ما تُقرأ كلائحة بالسياسات المرغوبة وليس كبرنامج عمل استراتيجي.

المصدر: اقتبست من البنك الدولي (2006)

ما الذي يتوجب عمله بعد؟

لابُدّ من بذل جهود كبيرة لزيادة انخراط الشباب في صياغة السياسات الوطنية للشباب، وتقييم مدى وفاعلية مشاركة الشباب، واعتماد مقاربة أكثر تنسيقاً لتنمية الشباب. ولكي يتحقق هذا المسعى يجب توفير دعم حقيقي من جانب الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في إطار شراكات وثيقة بين هذه الجهات الثلاث.

المشاركة في الحياة المدنية تشجّع على تقاسُم النمو وعلى الشراكة

المشاركة الشاملة هي عنصر أساسيٌّ في المجتمع المدني. وجوهر المشاركة الشاملة هو أن يكون لدى جميع المواطنين الفرصة المشروعة للتأثير في القرارات حول تحديد وتنشيط وتعبئة موارد المجتمع (كامينو وزلدن، 2002). والهدف من ذلك هو ضمان التوازن بين الحقوق الفردية وبين المسؤوليات في سبيل الصالح العام.

تعمل الحكومات والمجتمعات المحلية بشكل أفضل في الأماكن التي تسمح الشبكات الاجتماعية فيها والشبكات بين المنظمات بصنع القرارات الجماعية، وبنشر واسع لصنع القرار، وفي توفير مسارات متعددة للإدارة المدنية. لذلك، من المفارقة أن تكون المشاركة في آن واحد حقاً ومسؤولية في المواطنة. والشمول يفيد الأفراد والجماعات، ومن ناحية ثانية أن تبقى سبل الانخراط المدني محدودة للغاية أمام الشباب في قطر وفي بلدان عربية أخرى (مربّع 5-10).

مربّع 5-10

البنية المؤسسية لمشاركة الشباب في الحياة المدنية

ما تفتقر إليه المنطقة العربية هو إطار مؤسساتي لمشاركة الشباب يسمح لهم جميعاً بالوصول إلى البرامج والخدمات الملائمة والوافية بغض النظر عن الجنس، أو الموقع الجغرافي، أو الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. في الحقيقة، تُلاحَظ تناقضات كبيرة في مشاركة الشباب، والكثير من الشباب لا يدركون إمكانية تطبيق مبادئ المواطنة الفاعلة ولا واقعها. وعموماً فالسُّبُل الحالية للمشاركة غير كافية، وبالتالي، فالكثير من الشباب العربي يُنظر إليهم بأنهم لا مبالين وغير مندمجين. ويجب على الاستراتيجيات الفاعلة لمشاركة الشباب أن تبتعد عن المناحي الخاصة المبنية على نشاط ما، وتنحو إلى إدخال المشاركة في صلب أوجه البنى والمؤسسات والعمليات الاجتماعية.

المصدر: الأمم المتحدة (2007).

إن إشراك الشباب في صنع القرارات في المؤسسات يشجّع التواصل فيما بين الأجيال. فمنظمات الشباب التي تتّخذ المجتمع قاعدة لها تستطيع خلق مسارات جديدة للانخراط المدني وذلك بأن تُشرِك الشباب كلياً في صنع القرار. وهكذا منظمات يلزمها ضمان أن يكون إشراك الشباب ذا معنى في جميع جوانب بنيتها وبرامجها، وعليها توجيه أنشطتها نحو بناء علاقات قوية تعاطفية يسودها الاحترام المتبادل بين الشباب والراشدين. وحيث يمكن تحقيق هذا الأمر، يكون لدى الشباب قدرة قوية لممارسة التأثير الإيجابي على الراشدين وعلى المنظمات المعنية التي يتعاونون معها.

فرص المشاركة السياسية تشجّع المواطنة النشطة

ليست مصادفة أنّ جيلا جديدا من القادة الشباب قد شارك في التحوّل إلى الديمقراطية والإنفتاح الاقتصادي في دول أميركا اللاتينية، وفي الإصلاحات السياسية في أوروبا الشرقية والوسطى، وفي تبنّي تقنيّات المعلومات الجديدة في كل مكان. وبالمثل، فالأصوات والحركات المنادية بالتغيير عبر العالم العربي قد قادها الشباب. وكونهم أقل ارتباطاً من كبار السن في شبكات الولاء والتبادل القديمة، فعَلَيْهم أن يستغلوا الظروف الجديدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعقول، كذلك، القول بأن الشباب في كل مكان يميلون أكثر لتقبّل القيَم الناشئة ووجهات النظر العالمية، مثل التوجُّه البيئي وتبنّي التكنولوجيا الخضراء. وتاريخياً، كان الشباب وما زالوا مشاركين أساسيين في الحركة الديمقراطية المناهضة للإمبريالية في الصين والتي انطلقت في بكين في الرابع من مايو سنة 1919؛ وفي حركة "إرحلوا عن الهند" سنة 1942؛ والحركة المؤيدة للديمقراطية في جنوب أفريقيا على أثر انتفاضة سويتو سنة 1976، وحركة شباب "أتبور" في يوغوسلافيا السابقة بين عامي 1998 و2000 (البنك الدولي، 2006).

إشراك الشباب في الاستشارات حول السياسات العامة

المشاورات بشأن السياسة العامة حول قضايا الشباب توفِّرُ فرصة للشباب لتقديم التوصيات للزعماء السياسيين وهيئات صياغة السياسات. والهدف هو ضمان عدم حصول أية مداولات أو اتخاذ أية إجراءات على صعيد السياسة العامة، وبخاصة تلك التي تركّز على قضايا الشباب، دون الرجوع إلى وجهات نظر الشباب. والتمسّك بهذه العملية سيحُثُّ على إيجاد تدريجي لمسالك مؤسسية جديدة لمشاركة الشباب المدنية من خلال الأجهزة الحكومية. وعندئذ يعكس التمويل وأولويات البرنامج بازدياد أهمية إشراك الشباب في شؤون المجتمع.

"البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب لسنة 2000 وما بعد" التابع للأمم المتحدة ينصُّ على أنّ "القدرة على التقدّم في مجتمعاتنا تُبنى، من بين عناصر أخرى، على قدرتها في دمج مساهمات ومسؤولية الشباب في تصميم وبناء المستقبل، وهذا مشروط بتمكين مشاركة الشباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كأمر ذي أهمية حاسمة". هذه المشاركة محدودة في العالم العربي (مربع 5-11). هنالك تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مشاركة الشباب العربي في "الأهداف الإنمائية للألفية" أظهر أن الشباب العربي قد استبعدوا من المشاركة في التشريعات أوالبرلمانات العربية؛ وببساطة ليس لهم فيها أعضاء من فئة العمر من 15 – 24 سنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007).

اتخذت بلدان عربية عديدة خطوات لتشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة. ففي عُمان، يتم توجيه طاقات الشباب في العمل التطوّعي الذي يكمّل نشاطات الحكومة ويدعم الأجهزة التي تقدّم الخدمات المباشرة إلى المجتمعات المحلية. والحكومة تدفع بالشبان والشابات، والباحثين عن وظائف بشكل خاص، ليستثمروا وقت الفراغ لديهم في أنشطة مفيدة كي يفيدوا أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية.

مربّع 5-11 **الانخراط التشاركي للشباب العربي محدود**

ليس لدى البرلمانات العربية لجان منفصلة خاصة بقضايا الشباب، وبدل ذلك، تتعامل بهذه القضايا لجانٌ منفصلة خاصة بقضايا الشباب، وبدلاً من ذلك تهتم بهذه القضايا لجانٌ تُعنى بالرياضة والثقافة وشؤون الأسرة كجزء من مجال عملها الأوسع. وبعض الدراسات حول إشراك الشباب العربي في المجتمعات المدنية أظهرت أن الشباب يُوَظّفون في مهام خاصة، ومشاركتهم في مجالس الإدارة محدودة، وغالباً ما تكون على أساس التعيين والاختيار، وهم يشاركون في نشاطات لا تتلاءم مع خبراتهم ولا مع مهاراتهم. وإلى ذلك، فالكبار سناً يشرفون على عملية وآليات مشاركة الشباب في تلك المجتمعات. والشباب يدركون أهمية المشاركة السياسية وعلاقتها الوثيقة بهم وبمجتمعاتهم. وعلى كل حال، هم لا يحبون المشاركة في الشؤون السياسية كونهم يفتقرون للثقة بمجرياتها ونتائجها والفائزين فيها الذين قد يخدمون مصالحهم الشخصية الخاصة فقط.

المصدر: الإسكوا (2009a).

مربّع 5-12

فرص الشباب في لعب دور أكبر في التنمية الوطنية

دعما لهدف استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 في الحد من العنف المنزلي فإن مبادرة سيادة القانون التابعة لجمعية المحامين الأميركيين أطلقت برنامج تربية مدنية حول العنف المنزلي في مارس 2011 هدفه تطوير "دروس قانونية للعامة". وقام طلبة الحقوق في جامعة قطر بتصميم وتقديم مقررات باللغتين العربية والإنجليزية لتثقيف عامة القطريين حول العنف المنزلي والأدوات التشريعية المتوفّرة التي تمكّن ضحايا هذا العنف من انتزاع حقوقهم. ويتسق هذا البرنامج مع هدف استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 في مراجعة وتبنّي تشريع يُجرّم العنف المنزلي، ويضع سياسات متابعة (بالتعاون مع أجهزة تطبيق القانون) لحماية الضحايا.

صدرت فكرة مشروع العنف المنزلي عن طالبة حقوق في جامعة قطر قامت بتشجيع 15 من زملائها وزميلاتها بالعمل على هذا المشروع. ولم يتم تخصيص أية علامات للمشاركين في المشروع. وقد تخرجت الطالبة وحصلت على منحة من جامعة قطر لدراسة الماجستير في القانون في جامعة بيركلي في كاليفورنيا. وهي تعتزم لاحقا الالتحاق ببرنامج الدكتوراة ومن ثم الانضمام إلى أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق – جامعة قطر عام 2013 لتدريس جيل جديد من طلبة الحقوق.

وتأمل مبادرة سيادة القانون بمزيد من انخراط طلبة الحقوق في جامعة قطر بالإصلاح المدني وقدّمت اقتراحا بتأسيس "دورة عيادة"، حيث يناقش الطلبة تأثيرات العنف المنزلي وليدرسوا التشريع القائم وليضعوا مسودة قانون جديد ضد العنف المنزلي وليدعموا تبني هذا القانون. وبواسطة هذه المبادرة سيلعب طلبة القانون القطريون دوراً فعّالاً في الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال.

المصدر: مقتبسة من مناقشات مع مارلانا فالديز، مدير برنامج، مبادرة سيادة القانون– قطر (2011).

إن فرص المشاركة المدنية في قطر محدودة بعض الشيء. وتتوافر للشباب فرص أكبر للمشاركة في الاقتصاد وسوق العمل واثبات قدراتهم القيادية في هذين المجالين، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 (مربع 5-12).

ابتدأت في قطر مشاركة الشباب في حياة البلد السياسية بسنّ القانون رقم 12 لسنة 1998 الذي ينظّم انتخابات "المجلس البلدي المركزي". هذا القانون أعطى الشباب الحق في التصويت لممثل لهم في دائرتهم الانتخابية. والممثلون ال 29 المنتخبون في الدوائر يشكلون لجنة تحمل القضايا إلى الهيئة البلدية المناسبة لتهتم بها، ومن ثم إلى الوزارة المسؤولة لتلبية احتياجات المجلس البلدي المركزي. وأطلقت جامعة قطر عبر برنامج "الدوحة للشباب والمشاورات"، مبادرات ودورات تدريب مُصمّمة لرفع مستوى الوعي بين الشبان والشابات بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، لتعزيز قدراتهم ولدعم جهود النساء للترشُّح للانتخابات.

عملياً، من الواضح أنّ عدد الناخبين القطريين الشباب المشاركين في انتخاب ممثلي الدوائر في المجلس البلدي المركزي قد تناقص منذ سنة 1999 على الرغم من أن حملات التوعية التي قامت بها وزارة الداخلية لتشجيع الشباب القطري والمواطنين على المشاركة (شكل 5-1). قد يكون هذا انعكاساً لنقص الاهتمام بإدارة البلديات، نظراً لوجود فهم ما أن المجالس البلدية لا تصنع قرارات في قضايا ذاتَ أهمية وطنية.

تثبيت الهوية والشعور بالانتماء

لأنها تعمل على مستوى مباشرٍ أكثر من مستوى المشاورات السياسية، فإن ائتلافات المجتمعات المحلية تستطيع توفير منتدىً فعّال لتمثيل المواطنين وسماع آرائهم، وكذلك لإظهار فوائد الديمقراطية التشاركية. وفي أفضل أحوالها، تستطيع تحالفات المجتمعات المحلية أن تتحرّك قُدُماً في كلّ ما يتواجد من قضايا شبابية في صلب اهتمامات المجتمع المحلّي. ولأن الائتلافات تشمل مؤسسات ومصالح متنوّعة وتستطيع الاندماج في شبكات عابرة للقطاعات ومشتركة في الموارد؛ فهي تُمسِك بطاقات كامنة كبيرة لتحويل المجتمعات المحلية. وبخاصة، فهي تملك القدرة على بناء كفاءات مجتمعية لتنمية الشباب ولديها إمكانية لأن تخلق مسالك بديلة وتقوّيها من أجل انخراط الشباب في الحياة المدنية.

تفعيل مشاركة الشباب في النشاطات التطوّعية هو وسيلة ثابتة في إشراكهم. والهدف هو تحويل التطوّع من كونه خبرة اجتماعية مهنية بسيطة ليصبح مبادرة مؤسسية ذات قيمة. وتوجد سلسلة واسعة من فرص التدريب والأنشطة الذاتية لتجهيز المتطوعين الشباب بالمعرفة الضرورية، وبالمهارات وبالخِصال لخدمة مجتمعاتهم المحلية وثقافتهم بالكفاءة الممكنة.

شكل 5-1 تراجع حصة الناخبين الشباب في الانتخابات البلدية

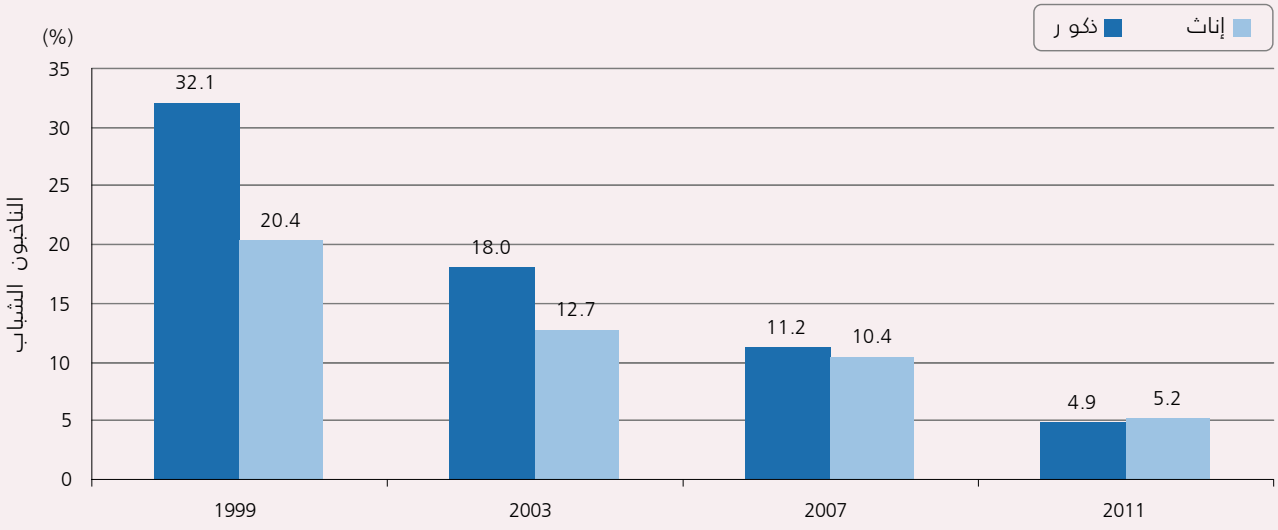

المصدر: الكواري (2011).

لقد ازدادت مشاركة الشباب القطري (ذكوراً وإناثاً) في العمل التطوّعي. ففي سنة 2010، ارتفعت نسبة القطريين الذين شاركوا في العمل التطوّعي كنسبة مئوية من بين مجمل الشباب القطري إلى 1% من جميع الذكور و1.3% من جميع الإناث (شكل 5-2). وتعزز البرامج، مثل برنامج "مصرف الوقت لصانعي التغيير العالميين"، الوعي بأهمية العمل التطوعي في أوساط الشباب في قطر(مربع 5-13).

شكل 5-2 مشاركة الشباب القطري في العمل التطوّعي تتزايد

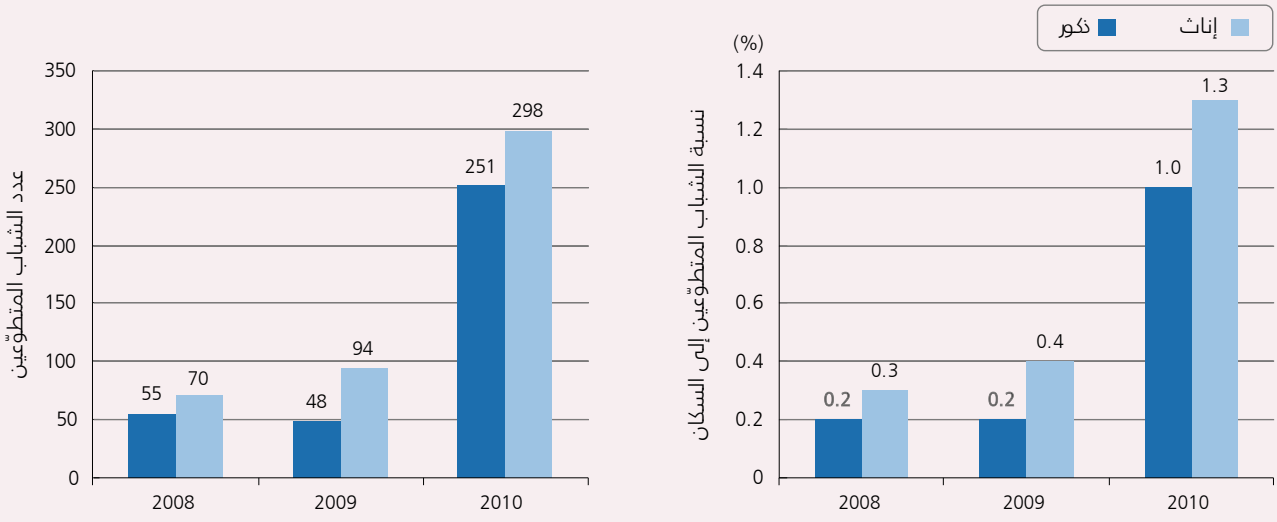

ملاحظة: معدل المشاركة حسبت من (2011a و2010d و2009a).
المصدر: الكواري (2011).

مربّع 5-13

بنك الوقت التابع لصانعي التغيير العالميين – تعزيز الوعي بأهمية العمل التطوّعي

"صانعو التغيير العالميون" هو برنامج تابع للمجلس الثقافي البريطاني ومتواجد في ما يزيد على 80 بلداً. ويدعم هذا البرنامج شبكةً متنامية للشباب والرواد في المستقبل الذين هم على استعداد لصنع التغيير. وفي قطر، وافق الأعضاء الشباب على إنشاء مصرف افتراضي للوقت.

تم تصميم مصرف الوقت الافتراضي لزيادة قيمة الوقت وإعطائه معنى مالياً. ويستطيع الشباب إيداع الوقت بواسطة القيام بعمل تطوّعي، واستثمار وقتهم في مبادرات يقومون بتطويرها، والتبرع بوقتهم ومعرفتهم ومهاراتهم إلى أقرانهم الذين يمتلكون أفكاراً إبداعية. والشباب الذين لديهم الدافعية لاستخدام وقتهم للمساهمة في مجتمعهم المحلي يحصلون على خبرة قيّمة وشهادات تقدير واعتراف تعزز سِيَرِهِم الذاتية.

وبواسطة مبادرة مصرف الوقت وشبكته، يوفّر المجلس الثقافي البريطاني فرصا للشباب في قطر لبناء قدراتهم في قطاعات مختلفة، ولتغيير وجهات نظرهم ولتعلُّم كيفية استخدام الوقت بفاعلية والاعتماد على مهارات وموارد أقرانهم للمساهمة في نجاح مشاريعهم. إضافة إلى ذلك، فالفرص المتاحة للمشاركين في حضور الاجتماعات التي تنظمها منظمات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي والأمم المتحدة تضمن سماع أصوات الشباب وتنمّي مهاراتهم القيادية وتصقلها بهذه التجربة. ولغاية الآن، فقد نظّم صانعو التغيير العالميون أكثر من 50 ورشة عمل وحدثٍ.

وتشجع مبادرة صانعي التغيير العالميين كذلك المؤسسات والمنظمات التي تعمل بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لتأخذ باعتبارها طاقات الشباب الكامنة عند تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها.

المصدر: المجلس الثقافي البريطاني – قطر (2011).

تقييم ما إذا كان الشباب يشاركون أم لا

إن تقييم مدى فعالية مشاركة الشباب القطري أمرٌ إشكاليٌّ نظراً لوجود بيانات محدودة، باستثناء المتعلّقة بالمشاركة في الانتخابات والتطوّع. يلاحظ سعد المطوي (2011a) أن المجتمعات المحلية الناشطة في الحوار مع الشباب، هي أكثر احتمالاً على كسب استجابات إيجابية من الشباب. والجهود الحديثة في الانتقال بمفاهيم الراشدين حول الشباب من "مشاكل" إلى "موارد" و"شركاء"؛ كانت لها أهميتها. ويوصي "مجلس الاستراتيجيات الحضرية" بدعم المنظمات التي تجمع الشباب والمجتمع المحلي معاً، بما فيها تلك المنظمات التي توفّر فرص تنمية الشباب وبخاصة التي تخاطب مخاوف واهتمامات المجتمع المحلي.

استنتج "منتدى استثمار الشباب" أن المجتمع المحلي الناجح وجهود تنمية الشباب تميل إلى رعاية وعي الشباب ومسؤوليتهم تجاه مجتمعاتهم، وزيادة قدرة الشباب القيادية، وخلق المزيد من فرص العمل الاجتماعي. وأكدت منتديات شبابية أخرى على أهمية مشاركة الشباب في تعزيز العدالة الاجتماعية. ويتطلب اندماج الشباب الفاعل مؤسسات تعتبرهم مواطنين كفؤين لهم الحق في المشاركة وفي التعبير عن أنفسهم، والانخراط في جهود إقامة مجتمعات عادلة اجتماعياً.

وقليل من التقييمات الحقيقية لبرامج الشباب يُحَدَّدُ دون لُبسٍ أثَرَ السياسات أو البرامج أو النتائج الخاصة. وهذا ما يُعطي سياسة الشباب سمة الضعف أو النقص في الدقة أو الحزم. والكثير من البرامج الهامة الهادفة لتوسيع الفرص ولبناء القدرات تقع في خانة " الواعد لكن غير المُثبت". وهذه تشمل معظم برامج مهارات الحياة ومعظم البرامج الخاصة بتقوية مواطنية الشباب بما فيها مجالس الشباب وتعلُّم الخدمة. وتقريباً، لا يوجد تقييم دقيق لبرامج الفرصة الثانية. وحتى حين توجد التقييمات، فقد تكون حول نتائج محدودة.

ما الذي يمكن عمله لضمان ألاّ يكون الفشل مصير سياسة الشباب؟ لزيادة فرص النجاح، على صانعي السياسة أن يصوغوا رأياً متماسكاً بالنتائج المرغوبة للشباب، ودمج هذا الرأي مع التخطيط الوطني وآليات التنفيذ. وهذه الخطوة تحسّن المساءلة عن النتائج. كما أنّ القدرة على تنفيذ هذه الاستراتيجية مطلوبةٌ على كل المستويات. ويكون تحديد المسؤولية أسهل إذا توفّرت مجموعة أهداف وطنية للشباب جيدة الحَبْكِ والصياغة، يتم تطويرها مع الوزارت الرئيسة والجهات المعنية.

تعزيز حوكمة الشباب

لطالما صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على سياسات وبرامج للشباب في مجال التنمية الوطنية. وعلى الحكومات أن تُشرك الشباب والمنظمات الشبابية في صوغ سياسات الشباب الوطنية، وعليها أن تضمن منحىً أكثر تنسيقاً لتلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم.

التقرير الصادر سنة 2005 حول تحليل مُقارن ل "السياسات الوطنية للشباب" الذي نشره "المجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية" سنة 2005، اعتبر أن 30% فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها سياسات شباب وطنية عبر القطاعات، تضمّنت مشاركة شبابية فاعلة في العملية (المجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية ،2005). وحوالي ثلث البلدان له سياسة شباب وطنية تبنتها برلمانات تلك البلدان (مربع 5-14). وقد أبرز التقرير، كذلك، أن مجلس الوزراء العرب للشباب والرياضة قد أعطى اهتماماً أكثر استدامة للشباب والرياضة مما أعطى لقضايا السياسة الخاصة بالشباب. واستنتج التقرير أنه بسبب قيود سياسية في المنطقة ودون مجتمع مدني ناشط، واجهت بلدان عديدة مشكلات في تطوير وتنفيذ سياسات شباب وطنية فعّالة في جميع القطاعات تشرك الشباب في جميع مراحلها. وأوصى التقرير بأنه عند صوغ وتبنّي وتنفيذ وتقييم "السياسة الوطنية للشباب وخطط العمل" ؛ على الحكومات أن تعطي اهتماما أكبر لمشاركة الشباب الفعّالة في جميع النواحي، وأن تؤمّن التزاما مستداماً بميزانية كافية للتنفيذ الفعّال لسياسة الشباب الوطنية. وكما أوصى التقرير فقد تمَّ تعلّم درس آخر هو الحاجة لوجود تعريفٍ قانوني واقعي للشباب من أجل تخطيط وتنفيذ سياسة وطنية للشباب.

هنالك الكثير من الوزارات والأجهزة القطرية إلى جانب عدد قليل من جماعات المجتمع المدني لديهم برامج تفيد الشباب القطري. ولكن الحاجة تدعو إلى تقوية هذه البرامج وتنسيقها تحت مظلة جهاز واحد لشؤون الشباب. ويستطيع جهاز كهذا تنسيق سياسة وطنية لتنمية الشباب تشمل برامج تنمية الشباب عبر القطاعات.

هناك الكثير من أنشطة استطلاع آراء الشباب لمرة واحدة. ولكن بناء على تغذية راجعة من الشباب، لا بد من وجود منتدى دائم للشباب لسماع أصواتهم والتعرف على وجهات نظرهم، مع آلية لإعادة النتائج إلى الحكومة للحصول على استجاباتها. وهذا سيعطي صوتاً حقيقياً للشباب القطري في صنع القرارات وفي التخطيط. ويمكن لجهاز مركزي أن يؤدي مهمة الوسيط والمُناصر لمنتدى الشباب. ويمكن أن يتخذ هذا المنتدى شكل منبر لتيسير النقاش الالكتروني يتم ربطه بمؤسسات الحكم الرئيسية، كالديوان الأميري ومجلس الوزراء.

مربّع 5-14

حوكمة الشباب: التجربة الماليزية

لقد كان لماليزيا سجلٌّ طويل في متابعة حوكمة الشباب الفعّالة. "سياسة تنمية الشباب الوطنية في ماليزيا" صيغَت سنة 1985 وتمّت مراجعتها وتنقيحها سنة 1997. وتفيد هذه السياسة كإطار عمل لتخطيط وتنفيذ برامج الشباب في البلد. وتقوم بإدارة تنمية الشباب ثلاث منظمات رئيسة، هي: "المجلس الاستشاري الوطني للشباب" ؛ وزارة الشباب والرياضة؛ و "مجلس الشباب الماليزي".

الخطة الماليزية السابعة (1996-2000) مثّلت اختراقاً لصالح الشباب في ماليزيا، لأنه، ولأول مرة، أُدخِلَ فصلٌ حول برامج ومبادرات الشباب في الخطة الوطنية للبلد. وإدخال الفصل حول الشباب وكذلك زيادة الميزانية المخصصة للشباب، من 1.05 مليار رنجت ماليزي إلى 2.74 مليار رنجت ماليزي، أظهرا التزام الحكومة بتنمية الشباب. وركّزت برامج الشباب خلال مدة الخطة السابعة على تدريب المهارات وعلى تنمية مجتمع شباب مرنٍ يكون قادراً على الإسهام الإيجابي في بناء الوطن.إن مراقبة خطط وبرامج تنمية الشباب تسمح بمتابعة المبادرات المُصمّمة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية والصحية. كانت ماليزيا إحدى الدول الأوائل في تطوير مجموعة مؤشرات ومنهجية لتقييم أثر خطتها الوطنية للشباب على مدى عشرين سنة.

في ميزانية سنة 2010 ، تمّ تخصيص مبلغ 20 مليون رنجت ماليزي ل "صندوق الشباب الماليزي الأول" لتوفير الدعم المالي للشباب لتعهّد مشروعات خلاقة تعزّز وتغذّي الوحدة الوطنية. وأظهر الصندوق التزام الحكومة بتمكين الشباب. المدى والمشروعات يجب أن تستند إلى ثلاثة معايير – تعزيز الوحدة في ماليزيا؛ إحداث أثر مضاعف على المجتمع العام؛ وأن يقودها الشباب.

المصدر: الأمم المتحدة (2002)؛ المجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية (2005)؛ ويكيبيديا (2011).

الخلاصة

الشباب مرحلة يسعى صغار السن فيها، ذكوراً وإناثاً، لتكوين هوياتهم الخاصة المستقلة. ويشكّل التغيير القطري الاقتصادي والاجتماعي المتزايد السرعة، والقيم القطرية التقليدية والثقافية القوية تحديات خاصة للشباب الذين يخوضون مرحلة الانتقال هذه. وعمليات العولمة كثّفت وضخّمت هذه التحديات، حيث تنتقل المعلومات والأفكار فوراً، تقريباً، بينما تستغرق السياسات والتغييرات القانونية الضخمة مُدَداً زمنية أطول بكثير. وكان وما زال هنالك نمو ملحوظ بين الشباب القطري باستخدام الإنترنت لدرجة أن تسعة من كل عشرة شباب كان لديهم اتصال منتظم بالإنترنت عام 2010.

يحتاج الشباب بيئة مُمَكِّنة يتشجعون فيها على المشاركة في تنميتهم الشخصية وفي تنمية بلدهم. وإذا أعطوا الفرصة، فسوف يستطيع الشباب أن يكونوا مساهمين فاعلين في صنع القرارات للصالح العام. والشباب هم مصدر قوة لمجتمعاتهم، ومن الضروري إنشاء مسارات لضمان شمولهم ومشاركتهم في جميع أوجه التنمية.

إن تطوير اتجاهات إيجابية ومهارات مشاركة وقيادة يجب أن يبدأ في المدرسة، حيث تستطيع الخبرات التعلمية أن تدمج المهارات الناعمة، ومفاهيم خدمة المجتمع، والمعرفة الصفّية والتفكير الناقد لترفع مستوى الفَهْم. وفرص مشاركة الشباب يجب أن تُوَفَّر ليس في القطاع العام فقط بل من خلال شراكات القطاع الخاص التي تشجع التكّيف مع السوق، وعلى بناء قدرات قيادية وترتقي بمستوى مشاريع الشباب وريادتهم للأعمال.

إن قطر بحاجة إلى وزارة (أو جهاز) تكرّس نفسها لرعاية شؤون الشباب ودمجها في السياسة العامة. ويستطيع هذا الجهاز تنسيق "سياسة تنمية وطنية للشباب"، تتماشى مع "برنامج الأمم المتحدة العالمي للعمل من أجل الشباب"، وتتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، وتكون مسؤولة عن تنفيذ برامج تنمية الشباب، وعن إشراك الشباب في جميع المراحل.

6

توسيع قدرات الشباب القطري: توصيـــــات

6 توسيع قدرات الشباب القطري: توصيـــــات

تنبثق خمس توصيات عريضة من التحليل الذي أُجرِيَ في الفصول السابقة حول التحديات والفرص التي تواجه الشباب القطري. وهذه التوصيات تناقش أدناه باختصار وتتصل بإيجاز ببرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 ذات العلاقة (جدول 6-1).

وتأييداً للتوصيات الواردة أدناه، يُقترَح تأسيس جهاز مركزي واحد لشؤون الشباب يتولى تنسيق عملية إعداد وتنفيذ "سياسة وطنية لتنمية الشباب"، تشمل برامج تنمية الشباب عبر القطاعات. فهذا سيساعد كثيراً على توسيع قدرات الشباب القطري وإدماجه في التنمية.

تطوير إطار سياسة شامل ومتكامل يضمن أن يكون للشباب مسارات نحو أدوار مشاركة ذات معنى في جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

الشباب هو المرحلة التي يسعى الصغار فيها لتكوين هوياتهم الخاصة المستقلة. وفي قطر، تشكّل سرعة التغيير الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي، بالتوازي مع القيم التقليدية والثقافية العميقة الجذور تحديات خاصة أمام الشباب. وحتى يتمكّن الشباب من التعبير عن أنفسهم وعن آرائهم، فمن الواجب أن ندعمهم ونوفّر الفرص لهم لأنهم بحاجة إلى بيئة ممكِّنة يتم فيها تشجيعهم على المشاركة في تنميتهم الخاصة وفي تنمية بلدهم. فالشباب هم مصدر أساسي للقوة في مجتمعاتهم، وعليه يجب وضع سياسات ومسارات لضمان شمولهم ومشاركتهم في جميع أنواع التنمية الجارية في المجتمع. إنّ الأدوار المتاحة للشباب يجب أن تكون ذات معنى ومساهمتهم في صنع القرار يجب أن تُؤخذ بجدية كما تؤخذ مساهمات الآخرين.

مع نمو قطر الاقتصادي السريع، ودورها المتزايد أهميةً عالمياً، من الضروري تحفيز الشباب القطري ليُعِدّوا أنفسهم لتوّلي أدوار رئيسة في جميع مجالات التنمية. وسيحتاج الشباب إلى إرشادٍ في تحديد الفرص لينخرطوا في اقتصاد ناجح يزداد عولمة. فالشباب يحتاجون إلى فرص للمشاركة في عملية التحديث الجارية مُراعين قيمة القيم التقليدية والهوية القطرية.

توسيع مجال الحوافز والفرص للشباب للاحتفاظ بالخبرات التعليمية في مجالات متقدّمة من المعرفة، والمهارات والتواصل مما يلبي متطلبات سوق العمل ويضيف قيمة على المستويات الشخصية والمجتمعية والوطنية .

يبدو أنه بوِسْع الكثير من الشباب القطري تأمين وظائف وكسب عيشٍ كريم رغم مؤهلاتهم الأكاديمية المتدنية. وبالمثل غالبا ما يفشل الكثير من الآباء والأمهات في تقدير فوائد التعليم العالي عندما ينصحون الشباب في اختيار البرامج والمقررات العلمية. ولأسباب شخصية واقتصادية تتزايد الضرورة في قطر لضمان حصول الشباب على التدريب الأفضل ومتابعة التعليم في مستويات متقدمة كي يلبّوا متطلبات التوظيف في سوق العمل واقتصاد المعرفة. فبعض الشباب لا يستطيع الحصول على قبول في الجامعات أو تلبية متطلبات التعليم العالي، فلهؤلاء خيارات تعلّمية بديلة مثل برامج تعليم الراشدين، التعلّم بدوام جزئي، التعلّم عن بعد، والدراسة في الخارج ممّا يفتح أمامهم سبل الحصول على الوظائف المتوافرة.

إنّ الشباب الذين اتخذوا قراراتهم في التسرب من التعليم بحاجة لمسارات من أجل استئناف الدراسة على مستوى مناسب ورفع مستوى المؤهلات أو المهارات غير الكافية. وهذا الأمر سيخفف من الهدر في الموارد البشرية القيّمة ويزيد عدد القطريين في قوة العمل. وفي معظم الحالات ستكون الفرصة الثانية في التعليم المهني، ولكن على أن يتم

تيسيرها على مستوى مناسب تبعاً للحاجات والقدرات الفردية، وأن يركّز هذا التعليم على المهارات المطلوبة والتدريب المطلوب في سوق العمل، وعلى مستوى يعترِفُ به أصحاب الأعمال ويجدونه مقبولاً، وأن يكون التدريب والتعليم موجهين نحو التأهيل لشغل وظائف متوافرة في سوق العمل.

إنّ الإرشاد المهني المبني على المعرفة مطلوبٌ ليس فقط للطلبة المنتقلين إلى التعليم العالي أو إلى قوة العمل، بل مطلوبٌ أيضاً في مرحلة مبكرة من المرحلة الثانوية حين يقوم الطلبة باختيار اختصاصهم. وهذا الإرشاد يجب أن يركّز على السياسات الجاري تنفيذها حالياً والتي سوف ترفع معايير التوظيف في القطاع العام، وتدريجياً تخفّض التباينات في شروط التوظيف بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تعزيز الإجراءات لزيادة مشاركة الشباب في سوق العمل المنوّع بشكل متزايد بما فيها إعادة دمج الشباب الذين لا يشاركون بأقصى طاقاتهم .

إنّ العديد من القطريين الشباب، والنساء بخاصة، لا يعملون وهؤلاء الشباب هم خسارة جدية لسوق العمل. والنسب المتزايدة الملتحقة بالقطاع الخاص رغم صغرها فهي تساعد على "تقطير" قوة العمل خارج الوظيفة الحكومية وعلى دعم تنويع الاقتصاد. وإنّ الاختيار الأفضل للبرامج والموضوعات في المدرسة والجامعة سيحسّن هذا الوضع أكثر وسيفتح للشباب خيارات توظيف أكثر. ولأسباب مختلفة، قام بعض الشباب باختيارات غير مُرضية في الماضي، وهذه الاختيارات تعيق تقدُّمهم وتُحِدُّ من فرصهم في الوظائف؛ فالفرص الثانية في متابعة التعليم والتدريب في البرامج المهنية قد توفّر لهم فرص عمل أفضل بكثير.

ونظراً للحجم الصغير للمواطنين القطريين، فإنّ عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة سيبقى محدوداً، وأقل بكثير من المطلوب لاقتصاد سريع التوسّع. وما لم تنعكس الاتجاهات الحالية، فالزيادة الصافية في العمالة القطرية كل سنة ستبقى حتى أدنى من ذلك لأن القطريين الأكبر سناً والرجال بخاصة، يسعون للتقاعد في سن مبكّرة تقل كثيراً عن سن التقاعد في معظم أنحاء العالم. وستكون هنالك حاجة لتشجيع توظيف الشباب القطريين القادرين الداخلين الى قوة العمل في مراكز أكثر أهمّية، وتزويدهم كذلك بالدعم والرعاية فيما هم يكتسبون الخبرة العملية المطلوبة لشغل مراكزهم بكفاءة وفعّالية.

ومن الواجب تشجيع مشاركة قوة العمل القطرية في القطاع الخاص لأنّ تقليد اشتغال القطريين في الوظائف الحكومية متجذّر لدرجة أن الشباب نادراً ما يُوْلونَ اهتماماً جدياً للخيارات الأخرى. وقد تقّدم ريادة الأعمال للشباب بديلاً واقعياً عن العمل بأجر لدى القطاع الخاص.

مراجعة السياسات التي تساهم في الصحة والرفاه وتعزيزها وذلك بتشجيع العناية بالنفس والإجراءات الوقائية للحد من السلوك المتهور وأنماط الحياة المدمرة بين الشباب.

تهدف قطر إلى تحقيق الطاقات الكامنة لمواطنيها عبر الاهتمام بتحسين صحتهم البدنية والنفسية. فالمخاوف الكبرى تتعلّق بالسلوك المغامر بالنسبة للشباب ، ولاسيما الذكور منهم، ثم بأساليب العيش التي يختارها العديد من الشباب. كما أن للوفيات والإصابات الناتجة من حوادث السير ومواقع العمل تأثيراً خطيراً ليس على الأفراد فقط، بل على التوظيف وعلى نظام الرعاية الصحية. وبالمثل، فَخَيارات أنماط الحياة المتعلقة بالنظام الغذائي، وبالوزن الزائد، ونقص التمرين واللياقة البدنية، وانتشار المشاكل الصحية كالبدانة والسكري، لها تأثير خطير على صحة العديد من القطريين.

رغم ذلك، يمكن الوقاية من هذين النوعين من المشكلات بدرجة كبيرة بأن يتّخذ الشباب قرارات أفضل بشأن طريقة قيادتهم للسيارات وأساليب عيشهم. ومع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار فإن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تضع في المكان المناسب عددا من السياسات والمشاريع التي سيكون لها أثر إيجابي على حياة الشباب.

إن توفير برامج التثقيف الصحي لتغيير سلوك الشباب ولتشجيع تبنّي أنماط حياة صحية هو من أولويات القضايا الهامة. وعليه فإن تقليل الأمراض الناجمة عن أساليب العيش ليس مجرد تحدٍّ بسيط للقطاع الصحي. فمواقف وسلوك المجتمعات المحلية يجب أن تتغيّر لتقلّل من البدانة عند الأطفال، ومن التدخين والسلوك المتهّور عند الشباب الذكور. ويفترض ببرامج التوعية العامة أن ترفع مستوى الوعي بالطبيعة الخطرة لهذه السلوكيات والخيارات المتاحة للوقاية منها وتعزيز البدائل، كتأسيس سلوكيات صحية خلال مرحلتي الطفولة والشباب، وذلك أسهل وأكثر فاعلية من محاولة تغيير السلوكيات غير الصحية في مرحلة الرشد.

ضمان أن جميع التشريعات والأنظمة الوطنية تخلق بيئة ممكّنة لمشاركة الشباب الفاعلة في عمليات التنمية

لدى الشباب القطري فرص محدودة للانشغال في نشاطات تشجع على المشاركة في التنمية والمواطنة الفاعلة. وفرصٌ كهذه ضرورية لتنمية المهارات الحياتية والفهم المطلوبَيْن لتعزيز شعور الفخر الوطني والمدني، ولتقدير قيمة العدالة والنزاهة، ثم لتنمية الشعور بالمسؤولية المدنية والشخصية. فالقبول بالقيود القانونية والتنظيمية المعقولة أمر يدعم الممارسات الوقائية التي تحدُّ من السلوك المتهوّر وتعزز العناية بالنفس التي تضمن نظاماً غذائيا صحياً ولياقة بدنية وذهنية.

ومن الواجب دعم الشباب وتوفير الفرص لهم للتعبير عن أنفسهم وعن آرائهم، فالشباب بحاجة إلى بيئة مُمَكِّنة يتم فيها تشجيعهم على المشاركة في تنميتهم الذاتية وفي تنمية بلدهم. ويجب تشجيع الشباب على الاشتراك في المواطنة الفاعلة ليكونوا مساهمين فاعلين في صنع القرارات. وهنالك حاجة لإنشاء مسارات تضمن شمول الشباب ومشاركتهم في جميع أنواع التنمية الجارية. فتنمية الاتجاهات الإيجابية ومهارات المشاركة والقيادة يجب أن تبدأ في المدرسة، حيث تستطيع الخبرات التعليمية أن تدمج مفاهيم خدمة المجتمع والمعرفة المكتسبة في الصفوف ثم التفكير الناقد لتعزيز الفهم. وكذلك توفّر الرياضة في جميع المستويات وفي مختلف أشكالها مجالاً يستطيع الشباب فيه المشاركة والتفوّق في المنافسات والإدارة.

جدول 6-1 **دمج الشباب في التيار الرئيس لبرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية، 2011-2016**

التوصيات	برامج استراتيجية التنمية الوطنية ومشاريعها
تطوير إطار سياسة شامل ومتكامل يضمن أن يكون للشباب مسارات نحو أدوارٍ مشاركة ذات معنى في جميع جوانب الحياة الاجتماعية	• تحسين الإجراءات لتعزيز روابط الزواج والأسرة. • تحسين الإجراءات للحد من حالات الطلاق وتأثيره على الأسرة. • تطوير نظام شامل للحماية والوقاية من العنف المنزلي. • تطوير إجراءات تعزز حقوق الأطفال ورفاههم. • مشروع الشباب والثقافة – زيادة مشاركة الشباب في الثقافة وتقديرهم لها (مشروع الثقافة والشباب).
توسيع مجال الحوافز والفرص للشباب للاحتفاظ بالخبرات التعليمية في مجالات متقدّمة من المعرفة، والمهارات والتواصل مما يلبي متطلبات سوق العمل ويضيف قيمة على المستويات الشخصية والمجتمعية والوطنية	• دعم تعزيز القيم القطرية من خلال التعليم والتدريب. • توسيع فرص التعليم للطلبة غير القادرين على دخول الجامعات مباشرة. • "نموذج مسار تنمية الرياضيين – زيادة وتحسين تنمية المواهب الرياضية والإدارة والأداء. • مشروع تنمية الفنانين"– مواهب ذات نوعية عالية أكبر في قطاع الثقافة.
تعزيز الإجراءات لزيادة مشاركة الشباب في سوق العمل المنوّع بشكل متزايد بما فيها إعادة دمج الشباب الذين لا يشاركون بأقصى طاقاتهم	• تحسين مهارات العمل والوعي بعالم العمل في المرحلتين الإعدادية والثانوية. • الاتساق بين تخصصات التعليم العالي وحاجات اقتصاد المعرفة. • خطة لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني المتنوّع، في برامج متسقة مع احتياجات سوق العمل. • خطة لشَراكات صناعية لمزيد من تطوير التعليم الفني والتدريب المهني. • دمج فاعل للتعليم الفني والتدريب المهني في الإرشاد المهني. • تعزيز مشاركة القطريين المنوّعة في قوة العمل. • خدمات توظيف في سوق العمل مع الإرشاد المهني والتوجيه. • توسيع قاعدة بيانات الباحثين عن عمل وتطويرها ومطابقتها مع الوظائف الشاغرة.
مراجعة السياسات التي تساهم في الصحة والرفاه وتعزيزها وذلك بتشجيع العناية بالنفس والإجراءات الوقائية للحد من السلوك المتهوّر وأنماط الحياة المدمّرة بين الشباب	• تشجيع التغذية والنشاط البدني. (حملة قطر النشطة) • تقديم برامج الإقلاع عن التدخين. • دعم صحة الأم/المرأة والطفل وتقديم خدمات صحة عامة إضافية. • "مشروع إرشادي لمنهاج وطني للرياضة" – مزيد من مشاركة المجتمع في الرياضة والنشاط البدني في سبيل سكّان أصحّاء. • تطوير نظام آمن لسلامة السير على الطرق وتنفيذه.
ضمان أن جميع التشريعات والأنظمة الوطنية تخلق بيئة مُمَكِّنة لمشاركة الشباب الفاعلة في عمليات التنمية	• زيادة عدد النساء في مراكز القيادة وصنع القرار السياسي. • تشجيع التغيير في التصورات العامة حول أدوار النساء ودعمه. • حملات توعية بيئية – زيادة الوعي البيئي لدى السكان.

الملحق: مؤشرات التنمية البشرية في قطر 1990-2010

1. دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة له

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
دليل التنمية البشرية (قيمة)	غير متوفر	0.764	0.799	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0.798	0.803
دليل العمر المتوقع	دليل	0.740	0.834	0.838	0.841	غير متوفر	غير متوفر	0.886
دليل التعليم	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0.614
دليل الناتج المحلي الإجمالي	غير متوفر	0.870	0.938	1.000	1.000	غير متوفر	غير متوفر	0.958

ملاحظة:
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010).

2. مكونات دليل التنمية البشرية

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	69.2	69.6	75.0	75.3	75.5	غير متوفر	غير متوفر	76.0
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (%من عمر 15 وما فوق)	79.4	87.8	90.6	89.5	93.1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	15,004	27,214	49,228	57,330	61,528	غير متوفر	غير متوفر	79,426

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010).

3. الاتجاهات الديموغرافية

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي عدد السكان (ملايين)	0.4	0.6	0.9	1.0	1.2	1.4	1.6	1.7
معدل النمو السنوي للسكان (%)	3.2	4.6	13.5	15.1	16.3	16.7	12.3	3.6
معدل الخصوبة الكلية (عدد المواليد للمرأة القطرية)	5.7	4.2	4.2	4.2	4.4	4.4	4.2	4.3

4. الالتزام بالصحة : الموارد ، المنافذ ، الخدمات

		1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق على الصحة	القطاع العام (% من الناتج المجلي الإجمالي)	2.40	1.31	2.28	1.83	1.81	1.5	2.1	1.6
	القطاع الخاص (% من الناتج المجلي الإجمالي)	0.04	0.08	0.08	0.14	0.15	0.4	0.6	0.5
الأطفال بعمر سنة واحدة المحصنون تحصيناً تاماً	التطعيم ضد السل (%)	96	100	100	100	96	98	98	97
	التطعيم ضد الحصبة (%)	79	91	100	99	92	95	100	98
عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (%)		99.5	100	100	100	100	100	100	100
عدد الأطباء (لكل مئة ألف شخص)		170	191	248	238	228	245	282	320
السكان الذين لديهم منفذ مستدام للحصول على الأدوية الأساسية بأسعار يمكن تحملها (%)		100	100	100	100	100	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

5. الماء والصرف الصحي والوضع الغذائي

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان الذين لديهم منفذ مستدام للحصول على صرف صحي محسن (%)	100	100	100	100	100	100	100	100
السكان الذين لديهم منفذ مستدام للحصول على مصادر مياه محسنه (%)	100	100	100	100	100	100	100	100
النسبة المئوية من الأسر التي تصلها الكهرباء	100	100	100	100	100	100	100	100
النسبة المئوية من السكان التي تحصل على خدمات الرعاية الصحية الأولية	100	100	100	100	100	100	100	100
الأطفال دون مستوى الوزن السوي بالنسبة إلى أعمارهم (%)	غير متوفر	10.4	6.0	12.6	12.6	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الرضّع المولودون ناقصو الوزن (%)	7.9	8.8	8.5	8.8	8.3	8.1	7.2	7.6

6. الأزمات والمخاطر الصحية العالمية الرئيسية

		1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة، نساء (%)		غير متوفر	48	48	20	48	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
حالات الملاريا (لكل مئة ألف شخص)		28.0	24.0	21.1	23.6	15.9	15.0	15.0	26.0
حالات السل	لكل مئة ألف شخص	25.0	20.3	20.3	21.7	20.3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	التي تم كشفها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)	غير متوفر	48.0	40.8	40.4	40.8	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	التي تم شفاؤها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)	غير متوفر	7.30	11.6	13.7	11.6	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

7. التبقي: التقدم والنكسات

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	69.2	69.6	75.0	75.3	75.5	غير متوفر	غير متوفر	76.0
معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	13.50	11.70	8.21	8.10	7.46	7.70	7.10	6.80
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	16.60	13.10	10.45	10.69	9.10	9.50	8.80	8.50
معدل وفيات الأمومة (لكل مئة ألف مولود حي)	غير متوفر	8.3	22.4	7.10	31.80	11.60	21.80	10.30

8. الالتزام بالتعليم: الإنفاق

		1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق العام على التعليم	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.2	3.0	3.4	2.3	3.2	2.9	4.1	غير متوفر
	كنسبة مئوية من إجمالي إنفاق الحكومة	10	9	13	8	11	12	13	غير متوفر

9. الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق)	79.4	87.8	90.6	89.5	93.1	94.0	94.7	96.3	96.4
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% للأعمار 15-24 عاما)	96.5	98.0	98.9	92.0	99.0	95.7	97.8	96.8	97.9
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	95.4	83.1	91.2	86.6	88.7	88.9	92.5	92.6	غير متوفر
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)	77.3	78.8	81.7	79.9	81.6	86.8	87.1	76.9	غير متوفر

10. التكنولوجيا : الانتشار والابتكار

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)	218	260	258	219	196	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المشتركون في الهاتف الخليوي (لكل ألف شخص)	0	194	900	883	1,002	1520	1200	1500

11. الأداء الاقتصادي

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أميركي)	7.4	17.8	44.5	60.9	79.7	115.3	97.8	127.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (آلاف الدولارات الأمريكية)	17.4	28.8	50.1	58.4	65.0	79.6	59.7	74.9
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد(%)	9.9	36.2	20.2	16.6	11.2	22.4	-25.4	22.5
معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (%)	3.0	1.65	8.8	11.8	13.6	15.2	-4.9	-2.4

12. هيكلية التجارة

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	23.0	22.3	31.1	35.8	35.8	28.1	29.0	23.3
الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	52.9	67.3	68.3	62.8	57.2	52.1	51.4	59.0
الصادرات من المواد الأولية (% من صادرات البضائع)	49.47	65.28	50.1	47.1	45.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الصادرات شبه المصنعة (% من صادرات البضائع)	0.79	23.34	38.8	44.3	46.2	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الصادرات من المواد المصنعة (% من صادرات البضائع)	10.74	4.74	11.1	8.6	7.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

13. الأولويات في الإنفاق العام

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)	4.24	2.98	3.49	2.30	3.24	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2.45	1.39	2.36	1.97	1.96	1.90	2.70	2.10

14. الطاقة والبيئة

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
استهلاك الفرد للكهرباء (بالكيلووات\ساعة)	12,082	14,944	16,316	14,383	14,201	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
نسبة المساحة المحمية إلى إجمالي المساحة	0.17	0.17	11.12	12.46	21.72	غير متوفر	29.30	29.70

15. مكونات دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

		1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	إناث	غير متوفر	71.3	75.8	76.1	76.8	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	ذكور	غير متوفر	68.7	74.6	74.9	74.8	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما وفوق)	إناث	73.0	84.2	87.5	87.8	90.4	92.7	92.9	95.4	95.6
	ذكور	85.7	91.3	93.6	93.7	93.8	94.3	95.1	96.5	96.6
مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%)	إناث	80.3	84.1	86.8	85.7	82.3	80.3	79.2	79.3	غير متوفر
	ذكور	65.4	77.2	76.6	72.4	56.0	48.5	44.9	45.0	غير متوفر

16. مكونات مقياس تمكين النوع الاجتماعي

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مقاعد المجلس البلدي التي تشغلها نساء (% من مجموع المقاعد)	0	0	3.4	3.4	3.4	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3.4
نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (% من المجموع)	0.9	6.6	8.1	7.2	6.8	4.3	4.3	10.8	7.9
نسبة النساء بين المهنيين والعاملين الفنيين (% من المجموع)	26.8	25.9	24.5	25.0	19.6	22.8	21.0	22.8	23.9

17. اللامساواة بين الجنسين في التعليم

		1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	معدل الإناث % (15 سنة فما فوق)	73.0	84.2	87.5	92.0	90.4	92.7	92.9	95.4	95.6
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	85.2	92.2	93.5	103.4	96.4	98.3	97.7	98.9	99.0
الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب	معدل الإناث (% من عمر 15-24 عاما)	95.0	97.3	98.4	98.9	98.7	96.7	97.9	99.5	98.7
	معدل الإناث كنسبة مئوية إلى معدل الذكور	96.8	98.5	99.2	111.5	99.6	101.6	100.3	103.3	101.1
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الإناث (%)	96.1	93.0	94.6	90.0	91.4	92.7	93.2	94.0	غير متوفر
	نسبة الإناث إلى الذكور	1.01	1.23	1.07	1.08	1.06	1.06	1.01	1.03	غير متوفر
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الإناث (%)	86.1	87.6	93.8	90.6	90.0	91.7	90.0	78.4	غير متوفر
	نسبة الإناث إلى الذكور	1.23	1.23	1.30	1.27	1.20	1.11	1.07	1.04	غير متوفر
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	نسبة الإناث (%)	36.0	غير متوفر	34.0	36.2	29.5	27.4	26.1	26.1	غير متوفر
	نسبة الإناث إلى الذكور	3.6	غير متوفر	3.7	4.4	4.4	4.8	5.4	5.4	غير متوفر

18. اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

			1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاما وما فوق)		المعدل (%)	27.5	35.2	40.6	45.4	49.3	50.4	49.1	52.2	52.1
		كنسبة مئوية من معدل الذكور	29.6	38.7	44.3	48.9	52.0	52.6	51.2	54.4	54.4
العمل بحسب النشاط الاقتصادي للإناث (%)	الزراعة	إناث	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7
		ذكور	3.5	4.3	3.2	3.5	2.7	1.7	1.7	1.5	8.6
	الصناعة	إناث	1.5	1.9	3.1	6.9	4.8	3.9	6.1	3.8	2.5
		ذكور	35.5	38.0	47.6	68.8	58.4	66.0	64.1	61.9	53.8
	الخدمات	إناث	98.5	98.1	96.8	96.1	95.2	96.1	93.9	96.2	95.8
		ذكور	61.0	57.7	49.2	48.7	39.0	32.3	34.2	36.5	37.5

المصدر: الكواري (2011)، جهاز الإحصاء القطري (سنوات متفرقة).

المراجع

Abdou, E., Fahmy, A., Greenwald, D., and Nelson, J. 2010. Social Entrepreneurship in the Middle East, Toward Sustainable Development for the Next Generation. Dubai: Wolfensohn Center for Development at Brookings, Dubai School of Government, and Silatech.

AIESEC. 2010. Youth to Economy Forum Report 2010. Doha.

Al-Ansari, E. 2011. "Key Issues and Challenges Related to Qatari Youth Employment in the Labour Market." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Ibrahim, Hamad. 2011a. "Health Status of Youth in Qatar." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.
———. 2011b. "Policies and Programmes to Promote Better Health and Well-being of Qatari Youth." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Ibrahim, Hassan. 2011a. "Educational Opportunities and Incentives Available to Qatari Youth." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.
———. 2011b. "Qatari Strategies and Policies towards Youth Employment." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Jaber, K.I., Al-Adawi, J., Shaheen, S.M., Suleiman, N., and Taha, A.M. 2009. Problems Facing Qatari Women in Practicing Sports 2008–2009. Doha: Qatar Olympic Committee.

Al-Kuwari, S. 2011. "Vital Statistics and Qatari Youth: Related Statistics." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Maadeedh, A. 2010. A Study on the Risk of Drug Abuse and Trafficking in Qatari Society. Doha: Qatar National Human Rights Committee.

Al-Mannai, S. 2010. "Youth Development through Education." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Matawi, S. 2011a. “Key Issues, Challenges and Opportunities Confronting Qatari Youth Today.” Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.
———. 2011b. “Youth Participation in the Development Process.” Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Al-Mereki, N., and Al Buainain, D. 2008. Statistical Overview for People with Disabilities in the State of Qatar. Doha: Qatar Supreme Council for Family Affairs.

Al-Naimi, A. 2011. Doha: Qatar Religious Institute.

Bayram, A. 2010. “Youth Development through Sports.” Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Bener, A., Hussain, S.J., Al-Malki, M.A., Shotar, M.M., Al-Said, M.F., and Jadaan, K.S. (2010). “Road Traffic Fatalities in Qatar, Jordan and the UAE: Estimates Using Regression Analysis and the Relationship with Economic Growth.” Eastern Mediterranean Health Journal 16 (3): 318–323.

Bennell, P. 1996. “Using and Abusing Rates of Return: a Critique of the World Bank’s 1995 Education Sector Review.” International Journal of Educational Development 16 (3): 235–248.

Bunar, N. 2010. “Choosing for Quality or Inequality: Current Perspectives on the Implementation of School Choice Policy in Sweden.” Journal of Education Policy 25 (1): 1–18.

Bunglawala, Z. 2011. Young, Educated and Dependent on the Public Sector: Diversifying Qatari and Emirati Labour Market.

Burson-Marsteller. 2011. Third Annual ASDA’A Burson-Marsteller Arab Youth Survey. [www.arabyouthsurvey.com].

Camino, L., and Zeldin,S. 2002. “From Periphery to Centre: Pathways for Youth Civic Engagement in the Day-to-Day Life of Communities.” Applied Developmental Science 6 (4): 213–220.

CDC (U.S. Centers for Disease Control and Prevention). 2009. Global Youth Tobacco Survey. Atlanta, Ga.

Crisp, N. 2010. Turning the World Upside Down: The Search for Global Health in the 21st Century. Oxford, UK: Oxford University Press.

El-Awa, F., Warren, C.W., and Jones, N.R. 2010. “Changes in Tobacco Use among 13–15-year-olds between 1999 and 2007: Findings from the Eastern Mediterranean Region.” Eastern Mediterranean Health Journal 16 (3): 266–273.

Erman, A. 2007. “Think Independent: Qatar’s Education Reforms.” Harvard International Review 28 (4): 11–12.

Gallup, Inc. 2009. The Silatech Index: Voices of Young Arabs. Doha.
———. 2010. The Silatech Index: Voices of Young Arabs. Doha.

GSDP (Qatar General Secretariat for Development Planning). 2008. Qatar National Vision 2030. Doha.
———. 2006. Human Development Report, State of Qatar. Doha.
———. 2009. Qatar Human Development Report: Advancing Sustanable Development. Doha.

———. 2010a. “Health Sector Strategy.” Doha.
———. 2010b. “Education and Training Sector Strategy.” Doha.
———. 2010c. “Population Labour Force and Qatari Employment Sector Strategy.” Doha.
———. 2010d. “Social Protection Sector Strategy.” Doha.
———. 2010e. “Family Cohesion and Women’s Empowerment Sector Strategy.”
———. 2010f. “Culture and Sports Sector Strategy.” Doha.
———. 2010g. “Public Safety and Security Sector Strategy.” Doha.
———. 2011a. Qatar National Development Strategy 2011–2016. Doha.
———. 2011b. Education Expenditure Estimate 2009/2010. Doha.

Hadi, S. 2011. “A Gender Perspective on Youth Development.” Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

Hossain, P., Kawar, B., and Nahas, M. E. 2007. “Obesity and Diabetes in the Developing World: A Growing Challenge.” New England Journal of Medicine 356 (3): 213–215.

Ibrahim, Ibrahim. 2011. Qatar National Development Strategy 2011–2016, Advancing Qatari Women. Speech at the Second Qatar International Business Women Forum, 17–18 April. Doha.

ICNYP (International Council of National Youth Policy). 2005. Comparative Analysis of national Youth Policies. Eschborn, Germany: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit.

ictQATAR (Supreme Council of Information and Communication Technology). 2011. Annual Report 2010. Doha.

Idris, W. 2011. “The Impact of Social and Economic Change on Youth Development.” Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

ILO (International Labour Organization). 2009. Economically Active Population Estimates and Projections. Statistics 1980–2020 (5th Edition). [http://laborsta.ilo.org/STP/guest].

Kamal, M., and Kholi, M. 2009. “The Effects of Internet Use on Children.” Presentation at the Second School Health Conference, 24 March, Manama.

Knight et al. 2010. Investigation and Impact of Standards-Based Reform on Mathematics and Science Teaching and Learning in Qatari Independent Elementary Schools.

LMS (Labour Market Strategy Team). 2007. “Participation and Performance Rates of Qatari Males in Schools.” Doha.

MFA (Qatar Ministry of Foreign Affairs). 2010. “Public Education.” [http://english.mofa.gov.qa/details.cfm?id=99]. Accessed April 2011.

Mohammad, B., Ucar, P., and Leete, R. 2011. “Trends and Patterns in Qatari Family Formation and Childbearing.” Presentation at the First International Conference on Survey Research sponsored by the Qatar University Social Economic Research Institute, 28 February–1 March. Doha.

MOI (Qatar Ministry of Interior).2010a. Traffic Statistics 2009. Doha.
———. 2010b. Al-Weqaya (Prevention) 9. Issued by the Permanent Committee for Drug and Alcohol Affairs. Doha.

MOL (Qatar Ministry of Labour). 2011. Statistics of June 2011. Doha.

NHA (National Health Authority). 2008. World Health Survey 2006. Doha.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2005. A Review of the Youth Situation and National Policy and Programmes. Paris.
———. 2009. Education at a Glance. Paris. [http://statlinks.oecdcode.org/962009061P1G001.XLS]. Accessed 1 March 2010.
———. 2011a. Education at a Glance 2011. Paris. [www.oecd.org/dataoecd/61/2/48631582.pdf]. Accessed 25 September 2011.
———. 2011b. Education and Training data set: Graduates by field of education, 2009. [http://stats.oecd.org/Index.aspx Accessed 25 September 2011.

PC (Qatar Planning Council). 2005. A Labour Market Strategy for the State of Qatar: Main Report Volume 1. Doha.

PIRLS (Progress in International Reading Literacy Study). 2007. PIRLS 2006 International Report. Chestnut Hill, Mass.

Qatar Foundation. 2010. Annual Report 2009/2010. Doha.

QOC (Qatar Olympic Committee). 2009a. Indicators of the Prevalence of Overweight and Obesity Among Schools in Qatar. Doha.
———. 2009b. Al Jaber, K.I., Al Adawi, J., Shaheen, S.M., Suleiman, N. and Taha, A.M., "Problem Facing Qatari Women in Practicing Sports 2008-2009", Sports Affairs Department. Doha.
———. 2011a. “Historical Background.” [www.qatarolympics.org/topics/index.asp?g=612C309C-5010-46D0-8114-4DCC6DD99039]. Accessed April 2011.
———. 2011b. Schools Olympic Program Participation Statistics: Participation Numbers during All Competition Phases as of 14 March 2011.

QSA (Qatar Statistics Authority).2002. Labour Force Survey 2001. Doha.
———. 2005. Population Census 2004. Doha.
———. 2008a. Household Expenditure and Income Survey 2006/2007. Doha.
———. 2008b. Labour Force Sample Survey 2007. Doha.
———. 2009a. Labour Force Sample Survey 2008. Doha.
———. 2009b. Annual Statistical Abstracts: Information, Culture and Tourism 2008 and various years. Doha.
———. 2010a. Mid Year Population Estimate 1984-2009. Doha.
———. 2010b. Annual Marriages and Divorces, 2009. Doha.
———. 2010c. Vital Statistics, Births and Deaths. 2009. Doha.
———. 2010d. Labour Force Sample Survey data 2009. Doha.
———. 2011a. Population Census 2010 data. Doha.
———. 2011b. QSA monthly preliminary figures on population as of 30 June 2011. Doha.
———. 2011c. Government Fiscal Expenditure 2005/2006 – 2009/2010. Doha.
———. 2011d. Social Statistics, Government Expenditure on Education 2005/2006 – 2009/10. Doha.
———. 2011e. Education statistics 2005/06-2009/2010. Doha.
———. 2011f. Disabled Statistics, Population Census 2010. Doha.
———. 2011g. Vital Statistics, Annual Bulletin, Marriages and Divorces, 2010. Doha.
———. 2011h. Labour Force Survey 2011. Doha.
———. 2011i. Gross Domestic Product, preliminary estimates 2010. Doha.
———. 2011j. Vital Statistics, Births and Deaths 2010. Doha.

QU (Qatar University) 2011. Book of Trends, 2009/2010. Office of Institutional Planning and Development. Doha.

RAND Qatar Policy Institute. 2007. Post-Secondary Education. Doha.

———. 2009a. Implementation of the K-12 Education Reform in Qatar's Schools. Doha.
———. 2009b. The Reform of Qatar University. Doha.
———. 2009c. Improving Finance for Qatari Education Reform. Doha.
———. 2009d. Lessons from the Field: Developing and Implementing the Qatar Student Assessment System 2002–2006. Doha.

ROTA (Reach Out to Asia). 2007. [www.reachouttoasia.org/output/Page1.asp]. Accessed July 2011.

Sachs, J. 2011. Gulf Times, 4 April.

Said, Z. 2010. "Youth Development through Education in Mathematics and Science." Background paper for Qatar Human Development Report: Expanding Capacities of Qatari Youth. Doha: Qatar General Secretariat for Development Planning and United Nations Development Programme.

SCH (Supreme Council of Health). 2011. "Qatar National Health Accounts- 1st Report years 2009 and 2010. A Baseline Analysis of Health Expenditure and Utilization, June 2011". Doha.

SEC (Supreme Education Council). 2007. Knowledge and Skills for the New Millennium: Results from PISA 2006 for Qatar. Doha.
———. 2009a. Schools and Schooling in Qatar 2008-09, Evaluation Institute. Doha.
———. 2009b. Qatar Senior Schooling Certificate Program 2008 Results, Evaluation Institute. Doha.
———. 2010a. "Principles of Reform". [http://www.english.education.gov.qa/section/sec/_principles_reform/]. Accessed 11 January, 2010.
———. 2010b. "The SEC and QCB to Establish School of Commerce". [www.english.education.gov.qa/content/resources/detail/11417]. Accessed 1 April 2011.
———. 2011a. Annual Statistical Report 2009/2010. Doha.
———. 2011b. "Schools and Schooling in Qatar 2009-2010", Evaluation Institute. Doha.
———. 2011c. "Schools and Schooling in Qatar 2010-2011" Evaluation Institute. Doha.
———. 2011d. "Evaluation Institute announces results of General Secondary School Certificate, 23 June 2011". [http://www.english.education.gov.qa/content/resources/detail/14098]. Accessed 1 October 2011

Task Team. 2010. National Development Strategy for Qatar's Education and Training System (2011–2016): Educated Population Module. Doha.

UN (United Nations). 2007."Youth Priority Issues." New York.
———. 2010. World Programme of Action for Youth. New York.

UNDP (United Nations Development Programme). 2002. Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations. Amman.
———. 2007. The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens. New York.
———. 2008. Turkey 2008 Human Development Report: Youth in Turkey. Ankara.
———. 2009. Human Development Report 2009: "Overcoming barriers: Human mobility and development", New York.
———. 2010. Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development. New York.

UNDP (United Nations Development Programme) and Egypt Institute of National Planning 2010. Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future. Cairo.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2002. Youth in Malaysia: A Review of Youth Situation and National Policy and Programmes. New York.
———. 2009a. Population and Development Report Issue 4: Youth in the ESCWA Region: Situation Analysis and Implications for Development Policies. New York.

———. 2009b. Report of the Expert Group Meeting on Reinforcing Social Equity: Integrating Youth into the Development Process. New York.
———. 2010. Youth Development in the ESCWA Region: Statistical Profiles, National Strategies and Success Stories. New York.

UIS (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics). 2011. Education data set 2009. Accessed June 2011.
———. 2008. International Literacy Statistics: A Review of Concepts, Methodology and current Data. Paris.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2007. A Human Rights-Based Approach to Education for All. New York.

WHO (World Health Organization). 2009. World Health Statistics 2007. Geneva. [http://apps.who.int/infobase/comparisons.aspx].
———. 2011a. Global Health Observatory Data Repository [http://apps.who.int/ghodata/?vid=160#]. Accessed 20 September 2011.
———. 2011b. WHO Global Infobase, BMI Estimates.

Wikipedia. 2011. "#1Malaysia Youth Fund." [http://en.wikipedia.org/wiki/1Malaysia#1Malaysia_Youth_Fund]. Accessed June 2011.

Willoughby, J. 2004. "A Quiet Revolution in the Making? The Replacement of Expatriate Labour through the Feminization of the Labour Force in GCC Countries." Working Paper 2004-18. American University Department of Economics, Washington, DC.

World Bank. 1999. Curbing the Epidemic: Governments and the Economics of Tobacco Control. Washington, D.C.
———. 2006. World Development Report 2007: Development and the Next Generation. Washington, D.C.
———. 2008. The Road Not Travelled: Education Reform in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.

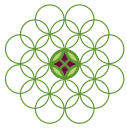

استراتيجية التنمية الوطنية
National Development Strategy

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
www.gsdp.gov.qa